

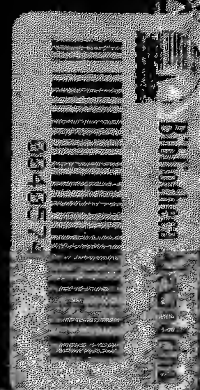
سورة

النبأ

النبأ

سورة النبأ

سورة النبأ



التَّابِعُ الْفَقْهِيَّةِ
الشَّكْلُ

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الدار الإسلامية

حارة حريك، شارع دكاش

ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨٣٥٦٧٠

بيروت - لبنان

تلكم: ٢٣٢١٢ - غدير

مؤسسة فقه الشيعي

كورنيش المزرعة، بناية الحسن سنة

الطابق الثاني ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨١٦٦٢٧

سلسلة السابغ الفقهيّة

الشكّ

أشرف على جميع أصولها الخطيّة وترتيبها حسب التسلسل
الزمني وعلى تحقيقتها وإخراجها وعمل قواميسها
على أصغر مؤلّف

الجزء الأول

موتون فقهاء من أربعة وعشرين متنافهياً

المهذب لابن البراج	فقه الرضا
فقه القرآن للراوندي	المقنع في الفقه للشيخ الصدوق
الغنية لحمة بن علي	الهداية للخير للشيخ الصدوق
الوسيلة لابن حمزة	المقنعة للشيخ المفيد
إصباح الشيعة للكيدري	جمل العلم والعمل للسيد المرتضى
السرائر لابن ادریس	الانصار للسيد المرتضى
إشارة السبق لعلي بن ابي الفضل	المسائل الناصريات للسيد المرتضى
شرائع الاسلام للمحقق الجلي	الكافي لأبي الصلاح
المختصر النافع للمحقق الجلي	النهاية للشيخ الطوسي
الجامع للشرائع ليجي بن سعيد	الجمل والعقود للشيخ الطوسي
قواعد الاحكام للعلامة الحلي	المراسم العلوية لسار
اللمعة الدمشقية للشهيد الأول	جواهر الفقه لابن البراج

التعريف

سلسلة السابغ الفقهيّة

موسوعة فقهيّة متكاملة جمعت بين دفتيها أهمّ المتون الفقهيّة
الأصليّة بتحقيق النجّ ونقيج الأكاديمي ، ومن أحدث المناهج
العاميّة لفنّ التحقيق .

تعدّ الموسوعة بالتقسيم الموضوعي لأبواب الفقه الإسلامي -
كافة أبوابه - وبذلك تهيّئ للباحث والمحقق والإستاذ المهل
الطريق لاستنباط ما يحتاجه ، واستخلاص ما يبتغيه ، بعيداً
عن عناء الاستقصاء والبحث .

تميّزت هذه الدورة الكبرى باعتمادها الأصول الخطيّة
الأصليّة لكل المتون الفقهيّة بمثابة الأصول الأساسيّة للتحقيقات
النصوص التي بقيت لفترة ليست بالقصيرة أيرة الطبعا السقيمة .
بالإضافة إلى احتوائها النصوص التي تطبع لأول مرة ، موزعة
حسب الأبواب الفقهيّة .

تفيد المتخصصين بدراسة الفقه المقارن واختلاف الفناوي
على مدى عشرة قرون .

الحمد لله وشكرا...

والله...
 كل انسان يؤمن بأنت الشريعة السماوية اساس جميع القوانين في العالم...
 والله...
 الذين يمتحن بشؤون المجتمعات البشرية وسيعوت الى ارضها صها عن طريق
 القيم الاسلافية.
 والله...
 كل الذين يعشقون الفقه الاسلامي باختياره افضل السبل والنجح القوانين
 المستمدة من اصول القرآن للوصوف الى التمام الاسلاماني بين الجوانب
 الحادية والروحية...
 اقدم هذا الجهد المتواضع...

والله يسعني - في غمرة سعادي وسوري - ولنا اري سلسلة النبايع
 الفقهية هذه قد خافت النور - الله ارحم الراحمين - بحزب شكري وعظيم
 استناني لكل الذين ساهموا من قريب او بعيد بانجاز هذا العمل الجليل
 بين العلماء والفضلاء الذين قد تولوا لنا ساعدتهم وشورتهم الخالصه ،
 ومنه الاخوة العاسلين والمحققين معنا... والعباء الله لهم جميعا التوفيق
 والسداد والرحمة بحزبهم الثواب وحسن العاقبة...
 ابنه سميع مجيب .

عليه اصغر مراد

التمهيد في شرح الدرر النورية

الجزء الأول

٩..... المقنع في الفقه	١..... فقه الرضا
٢٩..... المقنعة	٢٣..... الهداية بالخير
٤٧..... الانتصار جمل العلم والعمل
٨٣..... الكافي	٦٩..... المسائل الناصريّة
..... الجمل والعقود	٩٥..... النهاية
١٣٧..... جواهر الفقه	١٢٩..... المراسم العلويّة
٢١٥..... فقه القرآن	١٥١..... المذهب
٢٨٩..... الوسيلة	٢٦٧..... غنيّة النزوع
٣١٧.....	إصباح الشيعة

الجزء الثاني

٣٥٥.....	السرائر
٤٦٥..... شرائع الاسلام	إشارة السبق
٥٤٩..... الجامع للشرائع	المختصر النافع
٦٧٥..... اللّمة الدمشقية	قواعد الأحكام



فتاوى الرضا

الممنوب

للإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام

١٥٣ - ٢٠٢ هـ

بَابُ النِّكَاحِ وَالْمَتْعَةِ وَالزَّوَاجِ

اعلم يرحمك الله أن وجه النكاح الذي أمر الله جلّ وعزّها أربعة أوجه:
 منها نكاح ميراث: وهو بوليّ وشاهدين ومهر معلوم ما يقع عليه التراضي من قليل
 وكثير وأنه احتيج إلى الشهود، والمطلق من عدد النسوة في هذا الوجه من النكاح أربع
 ولا يجوز لمن له أربع نسوة إذا عزم على التزويج إلا بطلاق إحدى الأربع أن يتزوج حتى
 تنقضي عدّة المطلقة منهنّ وتحلّ لغيره من الرجال لأنها ما لم تحلّ للرجال في حالته.
 والوجه الثاني: نكاح بغير شهود ولا ميراث وهي نكاح المتعة بشرطها، وهي أن
 تسأل المرأة فارغة هي أم مشغولة بزواج أو بعدّة أو بحمل؟ فإذا كانت خالية من ذلك قال
 لها: تمتعني نفسك على كتاب الله وسنة نبيّه صلى الله عليه وآله نكاحاً غير سفاح كذا وكذا
 بكذا وكذا، وتبين المهر والأجل على أن لا ترثيني ولا أرثك وعلى أن الماء أضعه حيث أشاء
 وعلى أن الأجل إذا انقضى كان عليك عدّة خمسة وأربعين يوماً، فإذا أنعمت قلت لها: قد
 تمتعتني نفسك وتعيد جميع الشروط عليها لأنّ القول الأوّل خطبة، وكلّ شرط قبل النكاح
 فاسد وإنما ينعقد الأمر بالقول الثاني فإذا قالت في الثاني: نعم، دفع إليها المهر أو ما حضر منه
 وكان ما يبقى ديناً عليك وقد حلّ لك حينئذ وطؤها.

فقه الرضا

وروى: لا تمتنع ملقبة ولا مشهورة بالفجور، وادع المرأة قبل المتعة إلى ما لا يحل فإن أجابت فلا تتمتع، بها وروى أيضاً رخصة في هذا الباب أنه إذا جاء بالأجر والأجل جازله وإن لم يسألها ولا يمتنعها فلا شيء عليه، وليس عليها منه عدة إذا عزم على أن يزيد في المدة والأجل والمهر إنما العدة عليها لغيره إلا أنه يهب لها ما قد بقي من أجله عليها، وهو قوله تعالى: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرَاثِيْتُمْ بِهِ مِنَ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ، وهو زيادة في المهر والأجل، وسبيل المتعة سبيل الإماء له أن يتمتع منهن بما شاء وأراد.

والوجه الثالث: نكاح ملك اليمين وهو أن يبتاع الرجل الأمة فحلل له نكاحها إذا كانت مستبرة، والاستبراء حيضة وهو على البائع، فإن كان البائع ثقة وذكر أنه استبرأها جاز نكاحها من وقتها وإن لم يكن ثقة استبرأها المشتري بحيضة، وإن كانت بكرًا أو لامرأة أو ثمن لم يبلغ حد الإدراك استغنى عن ذلك.

والوجه الرابع: نكاح التحليل وهو أن يحلل الرجل أو المرأة فرج الجارية مدة معلومة فإن كانت لرجل فعليه قبل تحليلها أن يستبرئها بحيضة ويستبرئها بعد أن تنقضي أيام التحليل، وإن كانت لمرأة استغنى عن ذلك.

واعلم أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب في وجه النكاح فقط، وقد يحلل ملكه وبيعه وثمنه إلا في الموضع نفسها والفحل الذي اللبن منه فإنها يقومان مقام الأبوين لا يحل بيعهما ولا ملكهما مؤمنين كانا أم مخالفين، والحد الذي يحرم به الرضاع بما عليه عمل العصاة دون كل ما روى فإنه مختلف ما أنبت اللحم وقوى العظم، وهو رضاع ثلاثة أيام متواليات أو عشرة رضعات متواليات محرزات مرويات بلبن الفحل، وقد روى مصة ومصتين وثلاث، وإذا أردت التزويج فاستخر وامض ثم صل ركعتين وارفع يديك، وقل: اللهم إني أريد التزويج فسهل لي من النساء أحسنهن خلقاً وخلقاً وأعفهن فرجاً وحفظهن نفساً في وفي مالي وأكملهن جالاً وأكثرهن أولاداً.

واعلم أن النساء شتى: فمنهن الغنيمة والغرامة وهي المتحبة لزوجها والعاشقة له ومنهن الهلال إذا تجلى ومنهن الظلام الحنديس المقطبة، فمن ظفر بصالحهن يسعد ومن

كتاب النكاح

وقع في صالحهنّ فقد ابتلى وليس له انتقام، وهنّ ثلاث: فامرأة ولود ودود تعين زوجها على دهره لندياه وآخرته ولا تعين الدهر عليه وامرأة عقيم لا ذات جمال ولا خلق ولا خلق ولا تعين زوجها على خير، وامرأة صحّابة ولاّجة هماً تستقلّ الكثير ولا تقبل اليسير وإياك أن تغترّ بمن هذه صفتها فأنّه قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إياكم وخضراء الدّمن، قيل: يا رسول الله ومن خضراء الدّمن؟ قال: المرأة الحسناء في منبت السوء.

فإذا تزوجت فاجهد ألاّ تجاوز مهرها مهر السّنة وهو خمسمائة درهم فعلى ذلك زوج رسول الله صلى الله عليه وآله وتزوج نساءه، ووجّه إليها قبل أن تدخل بها ما عليك أو بعضه من قبل أن تطأها قلّ أم كثر من ثوب أو دراهم أو دنائير أو خادم، فإذا أدخلت عليك فخذ بناصيتها واستقبل القبلة بها وقل: اللّهم بأمانتك أخذتها وبميثاقك استحلت فرجها، اللّهم فارزقني منها ولداً مباركاً سوياً ولا تجعل للشيطان فيه شركاً ولا نصيباً.

واتق التزويج إذا كان القمر في العقرب فإنّ أبا عبد الله عليه السّلام قال: من تزوج والقمر في العقرب لم ير خيراً أبداً وإن تزوجت يهوديّة أو نصرانيّة فامنعها من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير واعلم بأنّ عليك في دينك وتزويجك إياها غضاضة، ولا يجوز تزويج المجوسيّة ولا يجوز أن يتزوج من أهل الكتاب ولا من الإمام إلاّ اثنين، ولك أن تتزوج من الحرائر المسلمات أربعاً ويتزوج العبد حرّتين أو أربع إماء، واتق الجماع أوّل ليلة من الشّهر وفي وسطه وفي آخره فإنّه من فعل ذلك ليس يسلم الولد من السّقط وإن تمّ يوشك أن يكون مجنوناً، واتق الجماع في اليوم الذي تنكسف فيه الشّمس وفي ليلة ينخسف فيها القمر وفي الزّلزلة وعند الرّيح الصفراء والحمراء والسّوداء فمن فعل ذلك وقد بلغه الحديث رأى في ولده ما يكره.

ولا تجامع في السّفينة ولا تجامع مستقبل القبلة ولا تستدبرها، فإذا جامعته فعليك بالغسل إذا التقى الختانان وإن لم تنزل وإن جامعته مفاخدة حتّى أدفقت الماء فعليك الغسل وليس على المرأة الغسل إلاّ غسل الفخذين، وإياك أن تجامع امرأة حائضاً وإن أردت أن تجامعها قبل الطّهر فأمرها أن تغسل فرجها ثمّ تجامع، ومتى ما جامعته وهي حائض فعليك أن تصدّق بدينار وإن جامعته أمتك وهي حائض تصدّق بثلاثة أمداد من

فقه الرضا

طعام وإن جامعته امرأتك في أول الحيض تصدّقت بدينار وإن كان في وسطه فنصف دينار وإن كان في آخره فربع دينار وإذا أرادت المرأة أن تغتسل من الجنابة فحاضت قبل ذلك فتؤخر الغسل إلى أن تطهر ثم تغتسل للجنابة وهو يجزئها للجنابة والحيض.

وإياك أن تظاهر امرأتك فإن الله غير قوماً بالظهار، فقال: الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا فإن ظاهرت فهو على وجهين فإذا قال الرجل لامرأته: أنت على كظهر أمي وسكت فعليه الكفارة من قبل أن يجامع فإن جامعته من قبل أن تكفر لزمته كفارة أخرى، فإن قال: هي عليه كظهر أمي إن فعل كذا وكذا أو فعلت كذا وكذا فليس عليه كفارة حتى يفعل ذلك الشيء ويجامع إلى أن يفعل فإن فعل لزمه الكفارة ولا يجامع حتى يكفر بيمينه، والكفارة تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد من طعام فإن لم يجد يتصدق بما يطيق، فإن طلقها سقطت عنه الكفارة فإن راجعها لزمته فإن تركها حتى يمضي أجلها وتزوجها رجل آخر ثم طلقها وأراد الأول أن يتزوجها لم يلزمه الكفارة.

وإن خطب إليك رجل رضيت دينه وخلقه فزوجه ولا يمنعك فقره وفاقته قال الله تعالى: وَأَنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وقوله: إِنْ يَكُونَا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ، ولا تزوج شارب خمر فإن من فعل فكأنما قادهما إلى الزنا، وإذا تزوج رجل فأصابه بعد ذلك جنون فيبلغ به مبلغاً حتى لا يعرف أوقات الصلاة فرّق بينهما، فإن عرف أوقات الصلاة فلتصبر المرأة معه فقد أبليت، وإن تزوجها خصي فدلّس نفسه لها وهي لا تعلم فرّق بينهما ويوجع ظهره كما دلّس نفسه، وعليه نصف الصداق ولا عدة عليها منه، فإن رضيت بذلك لم يفرّق ما بينهما وليس لها الخيار بعد ذلك.

فإن تزوجها عني وهي لا تعلم تصبر حتى يعالج نفسه سنة فإن صلح فهي امرأته على النكاح الأول وإن لم يصلح فرّق بينهما ولها نصف الصداق ولا عدة عليها منه فإن رضيت بذلك لا يفرّق بينهما وليس لها خيار بعد ذلك، وإذا ادّعت أنه لا يجامعها عني كان أو غير عني فيقول الرجل أنه قد جامعها فعليه اليمين وعليها البينة لأنها المدّعية، وإذا

كتاب النكاح

أدعت عليه أنه عَنِين وأنكر الرجل أن يكون كذلك فإنَّ الحكم فيه أن يجلس الرجل في ماء بارد فإن استرخى ذكره فهو عَنِين وإن تشنَّج فليس بعَنِين، وإن تزوج رجل بامرأة فوجدها قرناء أو عقلاء أو برصاء أو مجنونة إذا كان بها ظاهراً كان له أن ردّها على أهلها بغير طلاق ويرتجع الرّوج على وليّها ما أصدقها إن كان أعطاها شيئاً فإن لم يكن أعطاها شيئاً فلا شيء له:

باب العقيقة:

فإذا ولد لك مولود فأذن في أذنه الأيمن وأقم في أذنه الأيسر وحَنِّكه بماء الفرات إن قدرت عليه أو بالعسل ساعة يولد وسَمِّه بأحسن الاسم وكُنِّه بأحسن الكنى، ولا يَكُنِّ بأبي عيسى ولا بأبي الحكم ولا بأبي الحارث ولا بأبي القاسم إذا كان الاسم محمّداً، وسَمِّه اليوم السَّابع واختنه واثقب أذنه واحلق رأسه وزن شعره بعد ما تجفّفه بفضّة أو بذهب وتصدّق بها، وعقّ عنه كلّ ذلك في اليوم السَّابع، وإذا أردت أن تعقّ عنه فليكن عن الذكر ذكراً وعن أنثى وتعطى القابلة الورك ولا يأكل منه الأبوان فإن أكلت منه الأم فلا ترضعه وتفرّق لحمها على قوم مؤمنين محتاجين، وإن أعددت طعاماً ودعوت عليه قوماً من إخوانك فهو أحبّ إلى، وحده عشرة أنفس وما زاد وكلّها أكثر فهو أفضل وأفضل ما يطبخ به ماء وملح.

فإذا أردت ذبحه فقل: بسم الله وبالله منك وبك ولك وإليك عقيقة فلان ابن فلان على ملّتك ودينك وسنة نبيك محمّد صلى الله عليه وآله، بسم الله وبالله والحمد لله والله أكبر إيماناً بالله وثناءً على رسول الله صلى الله عليه وآله والعصمة بأمره والشكر لِرزقه والمعرفة لفضله علينا أهل البيت، فإن كان ذكراً فقل: اللهم أنت وهبت لنا ذكراً وأنت أعلم بما وهبت ومنك ما أعطيت ولك ما صنعنا فتقبّله منّا على سنّتك وسنة نبيك صلى الله عليه وآله، فاخمس عنا الشيطان الرجيم ولك سكب الدماء ولو جهك القربان لاشريك لك.

المفتاح في ألفته

للسيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي
اللقب بالصدوق المتوفى ٣٨١ هـ

بَابُ بَدْرِ النَّكِحِ

إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْزَلَ عَلَى آدَمَ حُورَاءَ مِنَ الْجَنَّةِ فَأَنْكَحَهَا بَعْضَ وَلَدِهِ وَأَنْكَحَ ابْنًا لَهُ آخَرَ مِنْ ابْنَةِ الْجَانِّ، فَمَا كَانَ فِي النَّاسِ مِنْ جَمَالٍ أَوْ حَسَنِ خَلْقٍ فَهُوَ مِنَ الْحُورَاءِ وَمَا كَانَ فِيهِمْ مِنْ سُوءِ خَلْقٍ أَوْ غَضَبٍ فَمِنْ الْجَانِّ.

وَعَلَيْكَ بِالتَّزْوِيجِ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُلْقَى اللَّهُ طَاهِرًا فَلْيَلْقِهِ بِزُجَّةٍ. وَمَنْ تَرَكَ التَّزْوِيجَ مَخَافَةَ الْعِيْلَةِ فَقَدْ أَسَاءَ الظَّنَّ بِاللَّهِ. وَقَالَ: مَنْ تَزَوَّجَ أَحْرَزَ نِصْفَ دِينِهِ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي النِّصْفِ الْبَاقِي.

فَإِذَا أَرَدْتَ التَّزْوِيجَ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَاحْمَدِ اللَّهَ وَارْفَعْ يَدَيْكَ وَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ: فَقَدِّرْ لِي مِنَ النِّسَاءِ أَعْفَنَ فَرَجًا وَأَحْسَنَ خَلْقًا وَأَحْفَظَهُنَّ لِي فِي نَفْسِهَا وَمَالٍ وَأَوْسَعَهُنَّ رِزْقًا وَأَعْظَمَهُنَّ بَرَكَةً وَقَبِيضَ لِي مِنْهَا وَلَدًا طَيِّبًا تَجْعَلُهُ لِي خَلْفًا صَالِحًا فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ مَوْتِي.

فَإِذَا دَخَلْتَ عَلَيْكَ فَخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَاسْتَقْبِلْ بِهَا الْقِبْلَةَ وَقُلْ: اللَّهُمَّ بِأَمَانَتِكَ أَخْذَتَهَا، وَبِكَلِمَاتِكَ اسْتَحْلَلْتُ فَرَجَهَا؛ فَإِنْ قَضَيْتَ لِي مِنْهَا وَلَدًا فَاجْعَلْهُ مَبَارَكًا تَقِيًّا مِنْ شِيعَةِ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَلَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ شَرَكًا وَلَا نَصِيْبًا.

وَإِذَا أَرَدْتَ الْجَمَاعَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي وَلَدًا وَاجْعَلْهُ زَكِيًّا تَقِيًّا لَيْسَ فِي خَلْقِهِ زِيَادَةٌ وَلَا نَقْصَانٌ وَاجْعَلْ عَاقِبَتَهُ إِلَى خَيْرٍ.

المقنع

وإذا تزوّجت فانظر أن لا يتجاوز مهرها مهر السّنة وهى خمسمائة درهم. فعلى هذا تزوّج رسول الله صلى الله عليه وآله نساءه وعليه زوّج بناته، فصار مهر السّنة خمسمائة درهم. لأنّ الله تبارك وتعالى أوجب على نفسه ألا يكبر مؤمن مائة تكبيرة ولا يسبّحه مائة تسبيحة ولا يحمده مائة تحميدة ولا يهلّله مائة تهليلة ولا يصلى على النّبي وآله مائة مرّة، ثم يقول: اللّهم زوّجنى من الحور العين. إلّا زوّجه الله حوراء من الجنّة وجعل ذلك مهرها. واعلم أنّ النّساء أربع: جامع مجّمع وربيع مربّع وكرب مضمع وغلّ قمل. جامع مجّمع أى كثيرة الخير مخصّبة. وربيع مربّع: التى فى حجرها ولد وفى بطنها آخر. وكرب مضمع أى سيئة الخلق مع زوجها. وغلّ قمل أى هى عند زوجها كالغلّ القمل. وهو غلّ من جلد فيه شعريّ يقع فيه القمل فيأكله فلا يتهيأ له أن يجدر منه شيئاً وهو مثل للعرب.

شعر

ألا أنّ النّساء خلقن شتّى فمهنّ الغنيمة والغرام
ومنهنّ الهلال إذا تجلّى لصاحبه ومنهنّ الظلام
فمن يظفر بصالحهنّ يسعد ومن يعثر فليس له انتقام
وهنّ ثلاث: فامرأة ودود ولود تعين زوجها على دهره لدنياه وآخرته ولا تعين الدّهر عليه. وامرأة عقيم لا ذات جمال ولا خلق ولا تعين زوجها على خير. وامرأة صخامة وهى التى تخاصم زوجها أبداً. وامرأة ولّاجة وهى المتبرّجة التى لا تستر عن الرّجال ولا تلزم بيتها متى ما طلبها زوجها كانت خارجة. وامرأة همّازة وهى التى تذكر النّاس بالقبيح.
وقال النّبيّ صلى الله عليه وآله: إياكم وخضراء الدّمن: قيل: يا رسول الله وما خضراء الدّمن؟ قال: المرأة الحسناء فى منبت السوء. وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم إذا أراد أن يتزوّج امرأة بعث إليها وقال: شمّى ليبتها فان طاب ليبتها طاب عرفها وإن درم كعبها عظم كعبتها.

اعلم أنّ اللّيت صفحة العنق، والعرف رائحة العود وكلّ شىء طيّب، ومنه قول

كتاب النكاح

الله عز وجل: «عَرَّفَهَا لَهُمْ» أى طيَّبَهَا، لِمَهُمْ وَمَعْنَى قَوْلِهِ: دَرَمَ كَعْبَهَا، الَّتِي كَثُرَ لَحْمُ كَعْبِهَا. وَامْرَأَةٌ دَرَمَاءٌ، إِذَا كَانَتْ كَثِيرَةَ لَحْمٍ الْقَدَمِ وَالْكَعْبِ. وَالْكَعْثَبُ: الْفَرْجُ.

وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: تَزَوَّجُوا عَيْنَاءَ، سَمْرَاءَ، عَجْزَاءَ مَرْبُوعَةً؛ فَإِنْ كَرِهْتَهَا فَعَلَى الصَّدَاقِ.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: النَّظَرُ إِلَى الْمَرْأَةِ الْجَمِيلَةِ يَقْطَعُ الْبُلْغَمَ، يَعْنِي: الْمَرْأَةَ الْجَمِيلَةَ الْحَسَنَةَ الْوَجْهَ وَالنَّظَرَ إِلَى الْمَرْأَةِ السُّوءِ يَهْجِجُ الْمَرْءَ السُّوءَاءَ يَعْنِي السُّوءَةَ السَّمِجَةَ الْقَبِيحَةَ الْوَجْهَ.

وَإِذَا خَاطَبَ إِلَيْكَ رَجُلٌ رَضِيتَ دِينَهُ وَخَلَقَهُ وَأَمَانَتَهُ فَزَوْجُهُ: فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: إِنْ يَكُونُوا فَقَرَاءً يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ. وَأَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: إِذَا خَاطَبَ إِلَيْكُمْ رَجُلٌ فَرَضِيتُمْ دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ فَزَوَّجُوهُ، وَأَلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ.

وَلَا تَتَزَوَّجِ الزَّانِيَةَ وَلَا تَزَوَّجِ الزَّانِيَّ حَتَّى تَعْرِفَ مِنْهَا التَّوْبَةَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ. وَلَا تَتَزَوَّجِ بِالْمُطَلَّاقَاتِ ثَلَاثًا فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّهُنَّ ذَوَاتُ أَزْوَاجٍ. فَإِنْ كُنْتَ لَا بَدَّ فَاعْلَأْ فَدَعِهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ اثْنَتْ زَوْجَهَا وَمَعَكَ رَجُلَانِ فَقُلْ لَهُ: قَدْ طَلَّقْتَ فَلَانَةً؟ فَإِذَا قَالَ نَعَمْ، فَاتْرَكْهَا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ اخْطُبْهَا إِلَى نَفْسِكَ.

وَلَا تَتَزَوَّجِ النَّاصِيَةَ وَلَا تَزَوَّجِ ابْنَتَكَ نَاصِيَةً. وَلَا بَأْسَ أَنْ تَتَزَوَّجَ فِي الشَّكَاكِ وَلَا تَزَوَّجْهُمْ. فَإِنَّ الْمَرْأَةَ تَأْخُذُ مِنْ أَدَبِ زَوْجِهَا وَيَقْهَرُهَا عَلَى دِينِهِ.

وَلَا بَأْسَ بِتَزْوِيجِ النَّصْرَانِيَةِ فَإِنْ تَزَوَّجَتْ يَهُودِيَّةً فَامْنَعَهَا مِنْ شَرَبِ الْخَمْرِ وَأَكْلِ لَحْمِ الْخَنَزِيرِ. وَاعْلَمْ أَنَّ عَلَيْكَ فِي دِينِكَ فِي تَزْوِيجِكَ إِيَّاهَا غَضَاظَةً. وَتَزْوِيجُ الْمَجُوسِيَّةِ مُحَرَّمٌ. وَلَكِنْ إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ أَمَةٌ مَجُوسِيَّةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَهَا وَيَعْزَلَ عَنْهَا وَلَا يَطْلُبُ وَلَدَهَا.

وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا مِنْ الْأُمَمِ إِلَّا اثْنَيْنِ. وَلَكِنْ أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنَ الْحَرَائِرِ الْمُسْلِمَاتِ أَرْبَعًا وَيَتَزَوَّجَ الْعَبْدَ بِحَرَّتَيْنِ أَوْ أَرْبَعَ إِمَاءَ.

وَلَا تَتَزَوَّجِ امْرَأَةً حَتَّى تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ؛ فَإِنْ تَزَوَّجْتَهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ تِسْعَ سِنِينَ فَأَصَابَهَا عَيْبٌ فَأَنْتَ ضَامِنٌ. وَإِذَا وَضَعَتِ الْمَرْأَةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ سَاعَتِهِ، وَلَكِنْ لَا يَدْخُلُ

المقنع

عليها حتى تطهر.

وإذا ابتليت المرأة بشرب النبيذ فسكرت؛ فزوّجت نفسها رجلاً في سكرها ثم أفاقت فأنكرت ذلك؛ ثم ظنّت أنّ ذلك يلزمها فورعت منه فأقامت مع الرجل على ذلك التزويج فإنّ التزويج واقع إذا أقامت معه بعد ما أفاقت وهو رضاها والتزويج جائز عليها. وإذا قال الرجل لأتمته: أعتقك وأجعل عتقك مهر كعتقت. وهي بالخيار إن شاءت تزوّجته وإن شاءت لم تتزوّجه. فإن تزوّجته فليعطها شيئاً وإن قال: قد زوّجتك وجعلت مهر كعتقك؛ فإنّ النكاح واجب ولا يعطها شيئاً وقد عتقت. وإذا أعتقها وجعل عتقها صداقها ثمّ طلقها قبل أن يدخل بها، فقد مضى عتقها ويرتجع عليها سيدها نصف قيمة ثمنها تسعى فيه. ولا عدّة عليها منه.

وإذا تزوّج الرجل جارية على أنّها حرّة ثمّ جاء فأقام البينة على أنّها جاريته، فليأخذها وليأخذ قيمة ولدها. وإن تزوّج الرجل امرأة فوجدتها قرناء، أو عفلاء أو برصاء أو مجنونة، أو كان بها زمانة ظاهرة، كان له أن يردّها إلى أهلها بغير طلاق ويرتجع الزوّج على وليّها بما أصدقها إن كان أعطاها. وإن لم يكن أعطاها فلا شيء له.

وان ابتلى رجل فلم يقدر على جماع امرأته فرّق بينها إن شاءت. وروى أنّه تنتظر به سنة فإنّ أتاها وإلاّ فارقت إن أحبّت. فإن تزوّج خصي امرأة وفرض لها صداقاً، وهي تعلم أنّه خصي، فلا بأس. فإن مكث معها حيناً ثمّ طلقها فعليها العدّة.

فإذا تزوّج الرجل امرأة حرّمت عليه ابنتها إذا دخل بالأمّ، فإن لم يكن دخل بالأمّ فلا بأس أن يتزوّج الابنة. وإذا تزوّج البنت فدخل بها أو لم يدخل فقد حرّمت عليه الأمّ. وروى أنّ الأمّ والبنت في هذا سواء إذا لم يدخل باحديهما حلّت له الاخرى. واعلم أنّ الربائب حرام كنّ في الحجور أو لم يكن.

وإن دلس خصي نفسه لا امرأة فرّق بينها. وتأخذ منه صداقها ويوجع ظهره. وإن تزوّجت حرّة مملوكاً على أنّه حرّ ثمّ علمت بعد ذلك أنّه مملوك فهي أملك بنفسها، إن شاءت أقرّت معه، وإن شاءت فلا. فإن كان دخل بها فلها الصّدق وإن لم يكن دخل بها فليس لها شيء وإن دخل بها بعد ما علمت أنّه مملوك وأقرّت معه فهو أملك بها.

كتاب النكاح

وإن تزوّج الرَّجل امرأة أمة على أنها حرة فوجدها دلّست الذي زوّجها إياه وليّاً لها ارتجع على وليّها بما أخذت منه ولواليتها عليه عشر قيمة ثمنها إن كانت بكرّاً. وإن كانت غير بكر فنصف عشر ثمنها بما استحل من فرجها وتعند منه عدّة الأمة، فإن جاءت بولد فهو حرّ إذا كان النكاح بغير إذن المولى.

وإن أبقت مملوكة من مواليتها، فأنت قبيلة فادّعت أنها حرة فتزوّجها رجل فظفر بها مواليتها بعد ذلك وقد ولدت أولاداً، فإن أقام الزّوج البيّنة على أنه تزوّجها على أنها حرة أعتق ولدها وذهب القوم بأمتهم. وإن لم يقيم البيّنة أوجع ظهره واسترق ولده. والعلم أنّ النكاح لا يردّ إلّا من أربعة أشياء: من البرص والجذام والجنون والعفل. إلّا أنّه روى في الحديث أنّ العمياء والعرجاء ترد.

وإذا تزوّج الرَّجل المرأة الثيب فزعمت أنّه لم يقربها، فالقول في ذلك قول الزّوج وعليه أن يحلف بالله لقد جامعها؛ لأنّها المدّعية. وإن تزوّجها وهى بكر فزعمت أنّه لم يصل إليها، فإنّ مثل هذا تعرفه النساء فليُنظر إليها من يوثق به منهنّ فإن ذكرت أنها عذراء فعلى الإمام أن يؤجّله سنة؛ فإن وصل إليها وإلّا فرقّ بينها وأعطيت نصف الصّدق ولا عدّة عليها منه.

وإذا تزوّج الرَّجل المرأة وابتلى ولم يقدر على الجماع فارقتها إن شاءت. والعين يتربص به سنة، ثمّ إن شاءت امرأته تزوجت، وإن شاءت أقامت.

وسئل الصّدق عليه السّلام عن أُختين أُهديتا لأخوين في ليلة واحدة. ودخلت امرأة هذا على هذا وامرأة هذا على هذا. قال: فلكلّ واحد منها الصّدق بالغشيان. فإن كان وليّها تعمّد في ذلك أغرم الصّدق. ولا يقرب أحد منها امرأته حتّى تنقضى العدّة. فإذا انقضت العدّة صارت كل واحدة منها إلى زوجها الأول بالنكاح الأول. قيل له: فإن ماتا قبل انقضاء العدّة؟ قال: يرجع الزّوجان بنصف الصّدق على ورثتهما ويرثانها الرجلان. قيل: فإن مات الزوجان وهما في العدّة، قال: يرثانها ولهما نصف المهر المسمّى وعليهما العدة. ثم بعد ما يفرغان من العدّة الأولى تعتدان عدّة المتوفّى عنها زوجها.

فإذا أتى الرَّجل قومًا فخطب إليهم وقال: أنا فلان بن فلان من بنى فلان؛ فوجد

المقنع

على غير ذلك: إمّا دعى، وإما عبد لقوم. فإن عليّاً عليه السّلام قضى في رجل له ابنتان إحداهما لمهيرة والأخرى لأُمّ ولد، فزوج ابنة المهيرة حتى إذا كان ليلة البناء، أدخل عليها ابنة أمّ الولد فوقع عليها: أنّها ترد عليه امرأته التي تزوّج وتردّ هذه على أبيها ويكون مهرها على أبيها.

وإذا أراد الرّجل أن يزوّج ابنته من رجل، وأراد جدّها؛ أبو أبيها، أن يزوّجها من غيره فالتزويج للجدّ وليس له مع أبيه أمر. وإن زوّجها أبوها من رجل وزوّجها جدّها من رجل آخر فالتزويج للذي زوّجها أولاً.

ولا بأس أن تتزوّج الحرّة على الأمة. ولا تتزوّج الأمة على الحرّة. فإن من تزوّج أمة على حرّة فنكاحه باطل. وإذا تزوّجت الحرّة على الأمة فاقسم للحرّة ضعف ما تقسم للأمة تكون عند الحرّة ليلتين وعند الأمة ليلة.

وإذا اشترى الرّجل جارية لم تحض ولم يكن صاحبها يطأها فإن أمرها شديد فان أتاها، فلا ينزل حتى يتبيّن أحبلى هي، أم لا؟ ويستبين ذلك في خمسة وأربعين ليلة. ولا يصلح للأعرابي أن يتزوّج مهاجرة يخرج بها من أرض الهجرة فينفرد بها، إلّا أن يكون من قوم قد عرفوا السنّة والحجّة، فإن أقام بها في أرض الهجرة فهو مهاجر، ولا بأس أن يحلّ الرّجل لأخيه فرج جاريته.

واعلم أنّ النصرانيّ إذا أسلمت امرأته فهو أملك ببضعها وليس له أن يخرجها من دار الهجرة. وإن كانت من أرض أخرى أتت دار الهجرة ولا يبيت معها النصرانيّ في دار الهجرة ويأتيها بالنّهار إن شاءت. وإن هي ولدت وكبر ولدها فإنهم يخيرون على الإسلام والكفر. فإن اختاروا الإسلام فهي أحقّ بهم وليس له يجبرهم على أى شىء وإذا أسلمت المرأة وزوجها على غير الإسلام؛ فإن كان مجوسياً فرّق بينهما. ولا بأس إذا كان للرجل إمراة أن يفضل إحداهما على الأخرى.

وإذا ولّت امرأة أمرها رجلاً فقالت: زوّجنى فلاناً فقال: لا أزوّجك حتى تشهدى أنّ أمرك بيدي. فاشهدت له، فقال عند التّزويج للذي يخطبها: يا فلان عليك كذا وكذا قال: نعم، فقال هو للقوم: اشهدوا أنّ ذلك لها عندي وقد زوّجتها من نفسى فقالت المرأة: ما كنت

كتاب النكاح

لأَتَزَوَّجَكَ وَلَا كَرَامَةً وَلَا أَمْرِي إِلَّا بِيَدِي وَمَا وَلَيْتَكَ أَمْرِي إِلَّا حَيَاءً مِنَ الْكَلَامِ. فَأَنهَا تَنْزِعَ مِنْهُ وَيُوجِعَ رَأْسَهُ.

وَلَا تَنْزَوِّجَ وَالْقَمَرُ فِي الْعَقْرِ فَإِنَّهُ مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَرِ الْحَسَنَى. وَلَا تَجَامِعَ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ وَفِي وَسْطِهِ وَفِي آخِرِهِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِمَسْقُطِ الْوَلَدِ. وَإِنْ تَمَّ أَوْشَكَ أَنْ يَكُونَ مَجْنُونًا أَمَا تَرَى أَنَّ الْمَجْنُونَ أَكْثَرَ مَا يَصْرَعُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ وَوَسْطِهِ وَآخِرِهِ؟ وَلَا تَجَامِعَ مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ وَلَا مُسْتَدْبِرَهَا، وَلَا تَجَامِعَ فِي السَّفِينَةِ، وَلَا تَجَامِعَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا، وَلَا تَجَامِعَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي تَنْكَسِفُ فِيهِ الشَّمْسُ وَلَا فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي يَنْكَسِفُ فِيهَا الْقَمَرُ وَلَا فِي الزَّلْزَلَةِ وَالرَّيْحِ الصَّفَرَاءِ وَالسُّودَاءِ وَالْحُمْرَاءِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَقَدْ بَلَغَهُ الْحَدِيثَ رَأَى فِي وَلَدِهِ مَا يَكْرَهُ.

وَلَا تَجَامِعَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِالنَّهَارِ فَإِنَّهُ مِنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ عِتْقُ رَقِيَّةٍ أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ اطْعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا؛ لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّ مِنْ طَعَامٍ وَعَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَأَتَى لَهُ بِمِثْلِهِ؟

وَلَا بَأْسَ أَنْ تَجَامِعَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِاللَّيْلِ وَتَغْتَسِلَ قَبْلَ أَنْ تَنَامَ. وَإِذَا كُنْتَ فِي سَفَرٍ وَجِبَ عَلَيْكَ فِيهِ التَّقْصِيرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَا تَجَامِعَ لِحَرَمَةِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَإِنْ فَعَلْتَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.

وَلَا تَجَامِعَ امْرَأَةً حَائِضًا فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى نَهَى عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ. عَنِ ذَلِكَ الْغَسْلُ مِنَ الْحَيْضِ. وَإِنْ جَامَعْتَهَا وَهِيَ حَائِضٌ فِي أَوَّلِ الْحَيْضِ فَعَلَيْكَ أَنْ تَصَدَّقَ بِدِينَارٍ وَإِنْ كَانَ فِي وَسْطِهِ فَنِصْفَ دِينَارٍ وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ فَرَبْعَ دِينَارٍ. وَإِنْ جَامَعْتَ أَمْتَكَ وَهِيَ حَابِضٌ تَصَدَّقْتَ بِثَلَاثَةِ أَمْدَادٍ مِنْ طَعَامٍ. وَإِنْ كُنْتَ شَبَقًا وَقَدْ طَهَرْتَ الْمَرْأَةَ وَارْتَدَتْ أَنْ تَجْلِعَ مَعَهَا قَبْلَ الْغَسْلِ فَمَرْهَا أَنْ تَغْسِلَ فَرْجَهَا ثُمَّ افْعَلْ.

وَإِنْ ادَّعَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ عَنِينٌ وَأَنْكَرَ الرَّجُلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْحَكَمَ فِيهِ أَنَّ يَقْعِدَ الرَّجُلُ فِي مَاءٍ بَارِدٍ؛ فَإِنْ اسْتَرَخَى ذَكَرَهُ فَهُوَ عَنِينٌ، وَإِنْ تَشَنَّجَ فَلَيْسَ بِعَنِينٍ. وَاعْلَمْ أَنَّ الظَّهَارَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لَأَمْرَأَتِهِ: هِيَ عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ، وَيَسْكُتُ. فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَجَامِعَ؛ فَإِنْ جَامَعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكْفُرَ لَزِمَتْهُ كَفَّارَةُ

المقنع

أخرى. فإن قال: هي عليه كظهر أمه إن فعل كذا وكذا أو فعلت كذا وكذا، فليس عليه الكفارة حتى يفعل ذلك الشيء ويجمع فتلزمه الكفارة إذا فعل ما حلف عليه. فان طلقها سقطت عنه الكفارة. فان راجعها لزمته فإن تركها حتى يمضي أجلها وتزوجها رجل آخر وطلقها وأراد الأول أن يتزوجها لم تلزمه الكفارة.

والكفارة تحرير رقبة. فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتنمسا فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا لكل مسكين مد. فإن لم يجد هو تصدق بما يطيق. وروى أن أبا عبد الله عليه السلام قال: إذا قال الرجل لامرأته: هي عليه كظهر أمه، فليس عليه شيء إذا لم ينبذك التحريم.

وقال أبو جعفر عليه السلام: ما أحب للرجل المسلم أن يتزوج ضرة كانت لأمه مع غير أبيه.

وإذا تزوج الرجل امرأة على حكمها، أو على حكمه فمات قبل أن يدخل بها، فلها المتعة والميراث ولا مهر لها. وإن طلقها لم يجاوز بحكمها عليه خمسمائة درهم مهوور نساء النبي صلى الله عليه وآله.

وإذا أحببت تزويج امرأة وأبواك أرادا غيرها فتزوج التي هويت ودع التي هواها أبواك.

ولا بأس أن يتزوج الرجل بامرأة قد زنى بها؛ فإن مثل ذلك مثل رجل سرق من تمر نخلة ثم اشتراها بعد. فإن زنى بأمها فلا بأس أن يتزوجها بعد أمها وابنتها وأختها. وإذا كانت تحت امرأة فتزوج أمها أو ابنتها أو أختها فدخل بها ثم علم فارق الأخيرة. والأولى امرأته ولا يقربها حتى يستبرئ رحم التي فارق.

وإن زنا رجل بامرأة، أبيه أو امرأة ابنه أو بجارية أبيه أو ابنه، فإن ذلك لا يحرمها على زوجها ولا تحرم الجارية على سيدها وإنما يحرم ذلك إذا كان منه ذلك حلالاً، فإذا كان حلالاً فلا تحل تلك الجارية أبداً لابنه؛ وإذا تزوج الرجل امرأة حلالاً فلا تحل لابنه ولا لأبيه.

وإذا تزوج الرجل المرأة فزنى قبل أن يدخل بها لم تحل له لأنه زان ويفرق بينها

كتاب النكاح

ويعطيها نصف الصداق، وفي حديث آخر: يجلد الحدّ ويحلق رأسه ويفرق بينه وبين أهله وينفى سنة. وإذا زنت المرأة قبل دخول الرجل بها، فرق بينها ولا صداق لها لأنّ الحدث من قبلها.

ولا تحلّ القابلة للمولود ولا ابنتها وهي كبعض أمهاته. وفي حديث آخر: إن قبلت ومرت، فالقوابل أكثر من ذلك، وإن قبلت وربّت حرمت عليه. وإذا تزوّج الرجل المرأة فأرخصى السّتر وأغلق الباب ثم أنكرها جميعاً المجامعة فلا يصدّقان؛ لأنّها تدفع عن نفسها العدة ويدفع عن نفسه المهر. ولا يجوز للمحرم أن يتزوّد ولا يزوّج المحلّ، وإذا تزوّج في إحصائه فرق بينهما ولا يحلّ له أبداً.

وإذا نظر الرجل إلى امرأة نظر شهوة ونظر منها إلى ما يحرم على غيره، لم تحلّ لأبيه ولا لابنه.

وإذا تزوّج الرجل في مرضه ودخل بها ورثته، وإن لم يدخل بها لم ترثه ونكاحه باطل. وإذا تزوّج الرجل امرأة بألف درهم، فأعطاها عبداً له ابناً وبرداً حبرة بالألف التي أصدقها، فلا بأس بذلك. إذا هي قبضت الثوب ورضيت بالعبد، فإن طلقها قبل أن يدخل بها فلا مهر لها وتردّ عليه خمسمائة درهم ويكون العبد لها.

وإذا تزوّج الرجل امرأة في عدتها ولم يعلم وكانت هي قد علمت أنّه قد بقي من عدتها ثمّ قذفها بعد علمه بذلك، فإن كانت علمت أنّ الذي عملت محرّم عليها فندمت على ذلك، فإن عليها الحدّ حدّ الزّاني. ولا يرى على زوجها حين قذفها شيئاً فإن فعلت بجهالة منها ثمّ قذفها ضرب قاذفها الحدّ وفرق بينهما وتعتدّ عدتها الأولى وتعتدّ بعد ذلك عدّة كاملة.

ولا تنكح امرأة على عمّتها، ولا على خالتها ولا على ابنة أختها ولا على ابنة أخيها ولا على أختها من الرّضاعة. ولا تزوّج الخالة على ابنة أختها. وإذا كان للرجل امرأتان، فولدت كل واحدة منها غلاماً فانطلقت إحدى امرأتيه فأرضعت جارية من عرض النّاس، فلا ينبغي لابنه الآخر أن يتزوّد بهذه الجارية. وإذا

المقنع

حلبت المرأة من لبنها، فأسقت زوجها ليحرم عليها فليمسكها وليضرب ظهرها ولا تحرم عليه. وإذا أرضعت امرأتك من لبن ولدك ولد امرأة أخرى فهو حرام. وإذا أرضعت المرأة جارية ولزوجها ابن من غيرها؛ لم يجز للابن تزويجها.

ولا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وشدَّ العظم. وسئل الصادق عليه السلام هل لذلك حد؟ فقال: لا يحرم من الرضاع إلا رضاع يوم وليلة؛ أو خمس عشرة رضعة متواليات لا يفصل بينهن.

وإذا أرضعت المرأة عبداً مملوكاً من لبنها حتى فطمته فلا يحل لها بيعه لأنه ابنها من الرضاعة.

وإذا تزوج الرجل امرأة فولدت منه جارية ثم ماتت المرأة فتزوج أخرى فولدت منه. ثم إنها أرضعت من لبنها غلاماً، فلا يجوز للغلام الذي أرضعته أن يتزوج ابنة الأمراة التي كانت تحت الرجل قبل المرأة الأخيرة؛ فإن الصادق عليه السلام يقول: ما أحب أن تتزوج ابنة فحل قد رضع من لبنه. ولا يحرم الرضاع ثلاثين رضعة متفرقة.

وسأل رجل الصادق عليه السلام فقال: أرضعت أمي جارية بلبنى. قال: هي أختك من الرضاعة. قال: فتحل لأخ لي من أمي لم ترضعها أمي بلبنه؟ قال: والفحل واحد؟ قال: نعم، هو أخى من أبى وأمى. فقال: اللبن للفحل صار أبوك أباه، وأمك أمها. وقال: رضاع اليهودية والنصرانية أحب من رضاع الناصبية. ولا يجوز مظاهرة المجوسى. فأما أهل الكتاب اليهود والنصارى فلا بأس ولكن إذا أرضعوه فامنعوهم من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير.

وقال أمير المؤمنين على عليه السلام فى ابنة الأخ من الرضاعة: لا أمر به أحداً ولا أنهى عنه أحداً، وأنا ناهٍ عنه نفسى وولدى.

وإن زعمت امرأة أنها أرضعت امرأة أو غلاماً ثم أنكرت ذلك صدقت. فإن قالت قد أرضعتها فلا تصدق ولا تنعم.

وإذا أرضعت جارية رجلاً، حلَّ له بيعها إذا شاء إلا أن لها حقاً عليه. ولا يجوز للرجل أن يبيع أختاً من الرضاعة إلا إذا لم يجد ما ينفع عليها ولا ما يكسوها فلا بأس أن يبيعها.

كتاب النكاح

وقال الصادق عليه السلام: لبن اليهودية والنصرانية والمجوسية أحب إلى من لبن ولد الزنا. ولا بأس بلبن ولد الزنا إذا جعل مولى الجارية الذى فجر بها فى حلّ. ولا يجوز للرجل أن يتزوج اخت أخيه من الرضاعة. وقال النبى صلى الله عليه وآله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

باب العقيقة

وإذا ولد لك مولود فسمّه يوم السابع بأحسن الأسماء وكنّه بأحسن الكنى. وإذا كان اسمه محمّداً فلا تكنه بأبى القاسم ولا بأبى بكر ولا بأبى عيسى ولا بأبى الحكم ولا بأبى الحارث. واثقب أذنيه واحلق رأسه وزن شعره بعد ما تحفّفه بالفضة وتصدّق بها وعقّ عنه. إذا كان ذكراً فذكراً، وإن كان أنثى فأنثى. ولا يأكل الأبوان العقيقة. وإذا أكلت الأم منها لم ترضعه. وتطعم القابلة من العقيقة الرجل والورك.

فاذا أردت ذبحها فقل: بسم الله منك ولك عقيقة فلان بن فلان على ملّتك ودينك وسنة رسولك. وروى عن أبى جعفر عليه السلام أنّه قال: إذا لم يعقّ عن الصبى وضحى عنه أجزأه ذلك من عقيقته.

باب المتعة

اعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله أحلّ المتعة ولم يجرّمها حتّى قبض. واعلم أنّها لا تحلّ إلّا لمن عرفها. وهى حرام على من جهلها. وإذا تمتّع الرجل مريداً ثواب الله وخلافاً على من جهلها، لم يكلمها كلمة إلّا كتب الله له بها حسنة. ولم يدّ يده إليها إلّا كتب الله له بها حسنة. فإذا ذنا منها غفر الله له بذلك ذنباً. فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما مرّ من الماء على شعره بعدد كلّ شعرة. وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: لحقنى جبرئيل فقال: يا محمّد إنّ الله يقول: إنّى قد غفرت للمتمتّعين من أمتك من النساء. ولا تتمّع إلّا بعارفة، وإن لم تكن عارفة فاعرض عليها؛ فان قبلت فزوجها وإن أبتن ترضى بقولك فدعها. وإياكم والكواشف والدّواعى والبغايا وذوات الأزواج.

المقنع

فالكواشف هن اللواتي يكاشفن ويبوتهن معلومة ويؤتين. والدواعى اللواتي يدعون إلى أنفسهم وقد عرفن بالفساد والبغايا المعروفات بالزنا. وذوات الأزواج: المطلقات على غير السنة. واعلم أن من تمتع بزانية فهو زان، لأن الله يقول: الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ. وحرم ذلك على المؤمنين.

ولا تتمتع إلا بامرأة قد بلغت عشر سنين. ولا تتمتع بذوات الآباء من الابكار إلا باذن آبائهن. ولا تتزوج اليهودية والنصرانية على حرة؛ متعة وغير متعة. ولا بأس أن تنظر إلى امرأة تريد التمتع بها. وأدنى ما يجزى في المتعة درهم. فما فوقه، وروى كفيين من بر. وإذا أردت ذلك فقل لها: تزوجيني نفسك على كتاب الله وسنة نبيه، نكاحاً غير سفاح على أن لا أرثك ولا ترثيني ولا أطلب ولدك، إلى أجل مسمى فإن بدا لي زدتك وزدتني فإن أنت بولد فليس لك أن تنكره.

وإذا تزوجت المرأة متعة بمهر معلوم إلى أجل معلوم وأعطيتها بعض مهرها ودخلت بها، ثم علمت أن لها زوجاً، فلا تعطها مما بقى لها عليك شيئاً، لأنها عصت الله. وإذا تزوجت بامرأة متعة إلى أجل مسمى، فلما انقضى أجلها احببت أن تتزوج اختها، فلا تحل لك حتى تنقضى عدتها. ولا تتزوج بامرأة قد تمتعت بأمها.

وسئل أبو عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال: هي كبعض امائك، وعدتها خمس وأربعون ليلة، فإذا جاء الأجل كانت فرقة بغير طلاق. وإن شاء أن يزيد فلا بد من أن يصدقها شيئاً؛ قل أم كثر. ولا ميراث بينها إذا مات واحد منها في ذلك الأجل. وإذا تزوج الرجل امرأة متعة ثم مات عنها فعليها أن تعتد أربعة أشهر وعشرة أيام، فإذا انقضت أيامها وهو حي فحيضة ونصف؛ مثل ما يجب على الأمة. وإن مكثت عنده أياماً فعليها أن تحدد. وإن كانت عنده يوماً أو يومين أو ساعة من النهار فتعتد ولا تحدد.

الهيئة الخيرية

للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي
الملقب بالصدوق المتوفى ٣٨١ هـ

باب النِّكَاح

وَالنِّكَاحُ سُنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ «مَنْ سَنَّيَ التَّزْوِيجَ
فَمِنْ رَغْبٍ عَنِ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مَا بَنَى فِي الْإِسْلَامِ بِنَاءً أَحَبَّ
إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ مِنَ التَّزْوِيجِ وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَزَوَّجَ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَيَرْفَعُ يَدَهُ
إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَتَزَوَّجَ، فَسَهِّلْ لِي مِنَ النِّسَاءِ أَحْسَنَهُنَّ خَلْقًا
وَأَعَفَّهُنَّ فَرْجًا وَأَحْفَظَّهُنَّ لِي فِي نَفْسِهَا وَمَالِي وَأَوْسَعَهُنَّ رِزْقًا وَأَعْظَمَهُنَّ بَرَكَةً وَ
أَقْضَ لِي مِنْهَا وَلَدًا يُحَمَّدُ رَبِّي؛ حَلِيمًا صَالِحًا فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ مَوْتِي. وَلَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ
شَرِيكًا وَلَا نَصِيبًا.

وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنَ الْحَرَائِرِ أَرْبَعًا وَيَجْمَعُ بَيْنَهُنَّ وَمَنِ الْإِمَاءُ أَمْتَيْنِ
وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَكَذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْعَبْدِ يَتَزَوَّجُ بِحُرَّتَيْنِ وَأَرْبَعِ إِمَاءٍ وَتَزْوِيجُ
الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّاصِبِيَّةِ حَرَمٌ.

وَيَجُوزُ التَّزْوِيجُ بغيرِ شَهْوَدٍ. وَإِنَّمَا يَكْرَهُ بغيرِ شَهْوَدٍ مِنْ جِهَةِ عَقُوبَةِ السُّلْطَانِ
وَالْجَائِرِ.

وَمَهْرُ السَّنَةِ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ فَمَنْ زَادَ عَلَى السَّنَةِ دِرْهَمًا وَاحِدًا رَدَّ إِلَى السَّنَةِ،

الهداية

فان أعطاهما الخمسمائة درهم أو أكثر ذلك، ثم دخل بها، فلا شيء لها بعد ذلك إنما لها ما أخذت منه قبل أن يدخل بها.

ولا ولاية لأحد على البنت إلا لأبيها مادامت بكرًا فإذا صارت ثيبًا فلا ولاية عليها وهي أملك بنفسها. وإذا كانت بكرًا و كان لها أب وجد فالحق بتزويجها من الأب مادام الأب حيًا فإذا مات الأب فلا ولاية للجد عليها. لأن الجد إنما يملك أمرها في حياة ابنه، فإذا مات ابنه بطلت ولايته.

ويكره التزويج؛ والقمر في العقب لأنه من فعل ذلك لم يرى الحسنى. وتزويج اليهودية والنصرانية جائز ولكنهما يمنعان من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير وعلى متزوجهما في دينه غضاضة.

ويكره الجماع في السفينة ومستقبل القبلة ومستدبرها. ويكره في أول ليلة من الشهر وفي وسطه وفي آخره ومن فعل ذلك فليسلم لسقط الولد فان تم يوشك أن يكون مجنونًا. ألا ترى أن المجنون أكثر ما يكون يصرع. في أول الشهر ووسطه و آخره؟

ويكره الجماع في اليوم الذي ينكسف فيه الشمس وفي الليلة التي ينخسف فيها القمر وفي أول الزلزلة وفي الريح أنصفراء والسوداء والحمراء فإنه من فعل ذلك وقد بلغه الحديث رأى في ولده ما يكره.

وإذا تزوج الرجل امرأة فخلى بها، فقد وجب عليه المهر خلاوة دخوله. وإذا جامع الرجل امرأته والتقى الختانان، فقد وجب الغسل أنزل أم لم ينزل وإن جامع مفاخذة، فأهرق، فعليه الغسل وليس على المرأة اغتسال وإنما عليها غسل الفخذين.

ولا يجوز للرجل أن يجامع إمراته وهي حائض؛ لأن الله تعالى نهى عن ذلك فقال: لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ، فَإِذَا تَطَهَّرْنَ... عنى بذلك الغسل من الحيض، فإن كان الرجل مستعجلًا وأراد أن يجامعها، فليأمرها أن تغسل فرجها ثم يجامعها.

كتاب النكاح

ومن جامع إمرأته وهي حائض في أول الحيض فعليه أن يتصدق بدينار وإن كان في وسطه فنصف دينار وإن كان في آخر ربع دينار. ومن جامع أمته وهي حائض فعليه أن يتصدق بثلاثة أمداد من الطعام.

المتعة

وأما المتعة فإن رسول الله صلى الله عليه وآله أحلها ولم يجرمها حتى قبض فإذا أراد الرجل أن يتمتع امرأة فليكن دينه مأمونة؛ فإنه لا يجوز التمتع بزانية أو غير مأمونة. وليخاطبها وليقل: متعني نفسك على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، نكاحاً غير سفاح، بكذا وكذا درهماً، إلى كذا وكذا يوماً فإذا انقضى الأجل كان فرقة بغير طلاق. وتعتد منه بخمسة وأربعين ليلة. فإن جاءت بولد فعليه أن يتقبله، وليس له أن ينكره. وقال الصادق عليه السلام: ليس منّا من لم يؤمن برجعتنا ولم يستحلّ متعتنا.

وقال الصادق عليه السلام: يحرم من الأماء عشر لا تجمع بين الأم والابنة ولا بين الأختين ولا أمتك وهي أختك من الرضاعة ولا أمتك وهي عمّتك ولا أمتك وهي خالتك من الرضاعة ولا أمتك وهي حامل من غيرك حتى تضع ولا أمتك وهي حائض حتى تطهر ولا أمتك ولها زوج ولا أمتك وهي رضيعتك ولا أمتك ولك فيها شريك.

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولا يحرم من الرضاع إلا رضاع خمسة عشر يوماً ولها ليهن وليس بينهن رضاع.

باب العقيقة

قال الصادق عليه السلام: كل إمري مرتين بعقيقته.

الهداية

ومن ولدله مولود فليؤذن في أذنه الأيمن وليقم في الأيسر ويحنكه بماء الفرات ساعة يولد إن قدر عليه ويسميه بأحسن الأسماء ويكنيه بأحسن الكنائ ولا يكنيه بعيسى ولا بالحكم، ولا بالحارث ولا بابي القاسم - إذا كان الاسم محمداً. وأشرف الأسماء ما سمي بالعبودية، وأفضلها أسماء الأنبياء.

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة عليها السلام: اتقبي على أذني إبنی الحسن والحسين خلافاً على اليهود. وقال الصادق عليه السلام يعق عن المولود ويشقب أذنه ويوزن شعره بعد أن يجفف بفضة ويتصدق به كل ذلك يوم السابع. وقال الصادق عليه السلام الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء، وفي حديث آخر إن الأرض تضج إلى الله من بول الأغلف.

المقنعة

في الأصول والفروع

للشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن النعمان الحارثي
البغدادي المعروف بابن البعلد

٣٣٦ - ٤١٣ هـ

أَبْوَابُ النِّكَاحِ

باب السُّنَّةِ فِي النِّكَاحِ:

ومن سنن الإسلام النِّكَاحَ وترك التَّعَزُّبَ واجتناب التَّفَرُّدِ، فمن دعت الحاجة إلى النِّكَاحِ ووجد له طويلاً فلم يتزوَّج فقد خالف سنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وفي النِّكَاحِ فضل كثيرٌ لأنَّه طريق التَّناسُلِ وباب التَّوَّاصِلِ وسبب الألفة والمعونة على العفة، وقد حثَّ اللهُ تعالى عليه ودعا عباده إليه فقال: وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ، وقال سبحانه: وَلِيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحاً حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ؛ فأمر من أغناه من فضله بالنِّكَاحِ ومن لم يغنيه بالاستعفاف واجتناب الفجور.

وقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِراً مَطْهُراً فَلْيَلْقَهُ بِزَوْجَةٍ، وقال عليه السَّلام: رَكْعَةٌ يَصَلِّيُهَا مَتَزَوِّجٌ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً يَصَلِّيُهَا أَعَزَبٌ، وقال عليه السَّلام لأصحابه: شرار موتاكم العزَّاب، وقال عليه السَّلام: ما استفاد المرء المسلم فائدة بعد الإسلام أفضل من زوجة تسره إذا نظر إليها وتطيعه إذا أمرها وتحفظه في نفسها وماله إذا غاب عنها، وقال عليه السَّلام: يامعشر الشُّباب من استطاع منكم الباءة فليتزوَّج ومن لم يستطعه فليدمن الصَّوم فإنَّ الصَّوم له وجاء، فأمر الشُّباب

المقنة

بالنكاح مع الطول له فإن لم يجدوا طَوْلاً فليستعففوا عن الفجور بالصيام فإنه يضعف الشهوة وينع الدواعى إلى النكاح.

باب ضروب النكاح:

والنكاح على ثلاثة أضرب فضرب منه يسمى نكاح الغبطة وهو النكاح المستدام المنعقد بغير أجل ولا اشتراط والسنة فيه الإشهاد والإعلان، ونكاح المتعة وهو النكاح المؤجل المنعقد بالأجور المذكورة على التعيين لها والاشتراط، ونكاح ملك الأيمان وهو مختص بالإماء دون الحرائر من النساء.

باب تفصيل أحكام النكاح:

ومن عقد نكاح غبطة فليعلن به على ماقدّمناه سنة مؤكدة في ذلك وللاحتياط؛ إذ بالإعلان تثبت الأنساب وتلحق الأولاد وتجب النفقات ويستحق الميراث وتدرأ الحدود وتزول الشبهات وهو نكاح مستدام لا ينحلّ عقده إلا بطلاق أو لعان أو ردة عن الإسلام أو موت الإنسان، ويجب على المرأة عند مفارقة زوجها منه العدة على الكمال. ومن أراد أن يعقد نكاح متعة فليستسرّ به إن شاء ويشترط فيه أجلاً محدوداً وأجراً معيناً موصوفاً، ويشترط فيه أيضاً عزل الماء إن شاء، وهو نكاح ينحلّ عقده ببلوغ الأجل فيه من غير طلاق ولا يجب به ميراث ولا نفقات، والعِدَّة فيه على النصف من عِدَّة نكاح الميراث، والنسب به ثابت ولحق الأولاد بالآباء.

ونكاح ملك الأيمان باسترقاق الإماء من جهة الابتياح أو الهبة أو الصدقة أو الغنيمة وما أشبه ذلك من وجوه التمليكات، وليس يحتاج فيه إلى عقد على المنكوحة ولا مهر لها ولا أجر ولا اشتراط.

باب مَنْ أَحَلَّ اللَّهُ تَعَالَى نِكَاحَهَا مِنَ النِّسَاءِ وَحَرَّمَ مِنْهُنَّ فِي شَرَعِ الْإِسْلَامِ.

قال الله عز وجل حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ

كتاب النكاح

وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ الْمَحْرَمَاتُ بِالنِّسْبِ يَحْرِمُنَ بِالرِّضَاعِ لِأَنَّهُ يُوجِبُ لَهُنَ حُكْمَ النَّسْبِ فِي التَّحْرِيمِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَحْرِمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرِمُ مِنَ النَّسْبِ، فَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مُحْرَمَتَانِ عَلَى ابْنِ الْأَخِ وَابْنِ الْأَخْتِ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَبَنَاتُ الْأَخَوَاتِ مِنَ الرِّضَاعَةِ يَجْرَيْنَ فِي التَّحْرِيمِ بِحُرَى بَنَاتِ الْأَخِ وَبَنَاتِ الْأَخْتِ مِنَ الْوِلَادَةِ، وَأُمُّ الْمَرْأَةِ مِنَ الرِّضَاعَةِ مُحْرَمَةٌ كَتَحْرِيمِ أُمِّهَا بِالْوِلَادَةِ، وَمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ بِالنِّسْبِ وَالرِّضَاعِ مِنَ الْحَرَائِرِ فَقَدْ حَرَّمَهُ مِنَ الْإِمَاءِ.

والجمع في استباحة الوطء بين الأم والبنت والأختين في الإماء وملك اليمين محرم كما هو محرم في الحرائر من الأزواج، وجمع أكثر من أربع حرائر في عقد النكاح محرم، ولا يجمع الحر بين أكثر من أمتين في عقد النكاح، ولا يجوز للعبد أن يجمع في عقد نكاح بين أكثر من حرتين وله أن يعقد على أربع إماء ولا يجوز له العقد على أكثر من أربع في الإماء.

باب من يحرم نكاحهن من النساء بالأسباب دون الأنساب:

ونكاح الكافرة محرم بسبب كفرها سواء كانت عابدةً وثناً أو مجوسيةً أو يهوديةً أو نصرانية؛ قال الله عز وجل: وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَآئِمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ، وَقَالَ تَعَالَى: وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ؛ وَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ كَافِرَتَانِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَنِكَاحُ النَّاصِبَةِ الْمَظَاهِرَةِ بَعْدَاوَةَ آلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ وَآلِهِ السَّلَامِ مُحْرَمٌ كَتَحْرِيمِ نِكَاحِ أَمْثَالِهَا فِي الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ، وَلَا بَأْسَ بِنِكَاحِ الْمُسْتَضْعَفَةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَارِفَةً بِالْحَقِّ لِأَنَّهُ لَا تَخْرُجُ مِنَ الْمِلَّةِ إِلَّا بِالْعِنَادِ.

وَمَنْ سَافَحَ امْرَأَةً وَهِيَ ذَاتُ بَعْلٍ حَرَّمَ ذَلِكَ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا مِنْ بَعْدِ وَإِنْ فَارَقَهَا زَوْجُهَا وَتَنَاهَتْ بِمَا اقْتَرَفَتْهُ فَلَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَداً، وَكَذَلِكَ إِنْ سَافَحَهَا وَهِيَ فِي عِدَّةٍ مِنْ بَعْلٍ لَهُ عَلَيْهَا

المقنعة

فيها رجعة فإنها تحرم عليه بذلك ولا تحلّ له أبداً.
ومن عقد على امرأة وهي في عدتها وهو لا يعلم فدخل بها جاهلاً بحالها فرق بينها ولم تحلّ له أبداً.

ومن فجر بغير فإوقبه لم تحلّ له أخت الغلام ولا أمه ولا ابنته أبداً.
ومن قذف امرأته وهي صماء أو خرساء فرق بينها ولم تحلّ له أبداً. ومن عقد على امرأة وهو مُحْرَم مع العلم بالنهي عن ذلك فرق بينها ولم تحلّ له أبداً. ومن لاعن امرأته فرق بينهما ولم تحلّ له أبداً. ومن طلق امرأته تسع تطليقات للعدّة ينكحها بينها رجلان ثم تعود إليه فرق بينهما ولم تحلّ له أبداً.

ومن فجر بعتمته أو خالته حرّمت عليه ابنتاهما ولم تحلّ له بنكاح أبداً. ومن عقد على امرأة حرّمت على ابنه ولم تحلّ به أبداً وإن طلقها الأب أو مات عنها قبل الدخول بها أو بعده وعلى كلّ حال، وكذلك تحرم على أبيه ولا تحلّ له أبداً سواء دخل الابن بها أو لم يدخل بها؛ قال عز وجل في ذكر المحرمات: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ، وقال في ذكرهن: وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ.

ومن عقد على امرأة لها بنت فدخل بالمرأة ثم طلقها أو ماتت عنه لم تحلّ له بنتها بنكاح أبداً، وإن لم يكن دخل بالأم فطلقها أو ماتت عنه حلّت له بنتها بالنكاح. ومن عقد على امرأة لها أم حرم عليه العقد على أمها أبداً سواء دخل بالبنت أو طلقها قبل الدخول. ومن ابتاع جارية فنظر منها إلى ما كان يحرم عليه قبل ابتياعه لها بشهوة فضلاً عن لمسها لم تحلّ لابنه بملك يمين ولا عقد نكاح أبداً، وليس كذلك حكم الابن إذا نظر من جارية يملكها إلى ما وصفناه، وكذلك الحكم في التحريم على الأب بالشرط الذي وصفناه.

باب ما يحرم النكاح من الرضاع وما لا يحرم منه:

والذي يحرم النكاح من الرضاع عشر رضعات متواليات لا يفصل بينهنّ برضاع امرأة أخرى؛ والنسب بالرضاع من قبل الأب خاصة؛ وذلك أنه لو أرضعت امرأة صبياً من غيرها بلبن بعل لها وكان للمرأة بنت من غير ذلك البعل حلّ التناكح بين الابن والبنت ولم

كتاب النكاح

يحرم ذلك الرضاع، فإن كان رضاعها لابن القوم بلبن من أب ابنتها التي هي منسوبة إليها بالرضاع دون الولادة حرم ذلك التناكح بينها على ما بيناه.

وليس يحرم النكاح من الرضاع إلا ما كان في الحولين قبل الكمال فأما ما حصل بعد الحولين فإنه ليس برضاع يحرم به النكاح؛ قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا رضاع بعد فطام ولا يتم بعد احتلام، ولو أرضعت امرأة صبياً قد أكمل سنتين وكانت لها بنت لجاز التناكح بينهما إذ هو رضاع بعد انقضاء أيام وحدّه على ما وصفناه، وإن أرضعته وهو في الحولين فكان رضاعها عشر رضعات متواليات حرم ذلك النكاح، وإن كان دون ذلك أو أكثر منه على افتراق من غير اتصال لم يحرم النكاح على حال.

باب القول في الرجل يفجر بالمرأة ثم يبدو له في نكاحها أو يفجر بأمها أو ابنتها قبل أن ينكحها أو بعد ذلك والمرأة تفجر وهي في حبال زوجها وهل يحرمها ذلك عليه أم لا:

قد تقدّم القول في الذي يفجر بامرأة لها بعل وأنها لا تحلّ له أبداً سواء طلقها البعل أو مات عنها، فإن فجرها وهي غير ذات بعل ثم تاب من ذلك وأراد أن ينكحها بعقد صحيح جاز له ذلك بعد أن تظهر منها هي التوبة أيضاً والإقلاع.

وإذا عقد عليها بعد الفجور فلا يقربها حتى يستبرئها بحيضة إن كانت ممن تحيض على الاستقامة، وإن كان حيضها مرتفعاً لمرض استبرأها بثلاثة أشهر فإذا علم أنه لا حمل بها وطئها، وإن كانت ممن لا تحيض لكبر أو كانت صبية دون البالغ ولم تكن في سن من تحيض لم يكن عليه لوطئها استبراء.

ولا بأس للرجل أن يتزوج بامرأة قد سافح أمها أو ابنتها ولا يحرم ذلك عليه نكاح الأم والبنت سواء كانت المسافحة قبل العقد على من سمّيناه أو بعده وعلى كل حال.

وإذا كان للرجل امرأة ففجرت وهي في بيته وعلم ذلك من حالها كان بالخيار؛ إن شاء أمسكها وإن شاء طلقها ولم يجب عليه لذلك فراقها، ولا يجوز له إمساكها وهي مصرة على الفجور فإن أظهرت التوبة جاز له المقام عليها، وينبغي له أن يعتزلها بعدما وقع من

المقنة

فجورها حتى يستبرئها على ما شرعناه.

باب نكاح المرأة وعمتها وخالتها وما يجوز من ذلك وما لا يجوز:
ولا بأس أن ينكح الرجل المرأة وعمتها وخالتها ويجمع بينهما غير أنه لا يجوز له أن ينكح بنت الأخ على عمته إلا بإذن العمّة ورضاها ولا ينكح بنت الأخت على خالتها إلا باختيار الخالة وإذنها، وله أن يعقد على العمّة وعنده بنت أخيها من غير استئذان بنت الأخ ويعقد على الخالة وعنده بنت أختها من غير رضا بنت الأخت والاستئذان لها، ومتى عقد لبنت الأخ على عمّتها ولبنت الأخت على خالتها ثم علمت العمّة بذلك والخالة كانتا بالخيار، إن شاءتا أمضتا النكاح، وإن شاءتا فسختاه، وإن شاءتا فارقتا الرجل واعتزلتا واعتدّتا منه وتزوّجتا بعد العدة بغيره، ولم تحتاجا في ذلك إلى طلاق أكثر من اعتزالها إياه.

باب العقود على الإماء وما يحلّ من النكاح بملك اليمين:
ومن لم يجد من الأحرار طولاً لنكاح الحرائر فلا بأس أن ينكح الإماء؛ قال الله عز وجل: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فُتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَاَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، ولا يجوز لمن وجد طولاً لنكاح الحرائر أن ينكح الإماء لأن الله تعالى اشترط في إباحة نكاحهنّ عدم الطول لنكاح الحرائر من النساء على ما بيّناه في الذكر وتلوناها.
فإذا أراد الإنسان نكاح أمة غيره خطبها إلى سيّدها؛ فإن أختار منّا كحته عقد له عليها بمهر يدفعه إليه في نكاحها قلّ ذلك أم كثر، فإن اشترط السيّد على الرجل في العقد رقّ الولد كان ولده منها عبداً لسيّدها وإن لم يشترط عليه ذلك كان الولد حراً لا سبيلاً لأحد عليه.

وإذا عقد السيّد على أمة حرّاً أو عبد لغيره كان الطلاق في يد الزوج ولم يكن للسيّد قهره على فراقها، فإن باعها السيّد كان المبتاع لها بالخيار؛ إن شاء أقرّ الزوج على نكاحه، وإن شاء فرق بينها وبينه وليس يحتاج في التفرقة بينها إلى تطليق الزوج لها بل يأمرها

كتاب النكاح

باعتزاله وقضاء العدة منه وذلك كان فراقها، وإن أعتقها السيد كانت هي بالخيار، إن شاءت أقامت مع الزوج، وإن شاءت فارقت ولم يكن للزوج سبيل عليها مع اختيارها الفراق، ولا ترث الأمة الزوج إذا مات ولا يرثها إذا ماتت.

ومن تزوج أمة وهو يحد طولاً لنكاح الحرائر خالف أمر الله تعالى وشرطه عليه إلا أنه لا يفسخ بذلك نكاحه. ومن تزوج بأمة وعنده حرّة ولم تعلم بذلك فهي بالخيار إذا علمت، إن شاءت أن تمضي نكاحه امضته، وإن شاءت أن تفسخه فسخته، وإن شاءت أن تفارقه أعتزلته ففادقته بذلك، ولم يكن له عليها سبيل إلا أن يختار المقام عليه حسب ما قدمناه، فإن كانت قد علمت بذلك ولم تعترض فيه فقد رضيت به ولا خيار لها بعد الرضا في شيء مما ذكرناه.

وإذا تزوج الرجل عبده أمته كان المهر عليه في ماله دون العبد، وينبغي له أن يعطى عبده شيئاً قلّ أم كثر ليكون مهراً لأمته تتسلمه من العبد قبل العقد أو في حاله أو بعده لتحلّ له بذلك. ومتى كان العقد من السيد بين عبده وأمته كان الفراق بينها بيده أي وقت شاء ومتى أمرها باعتزاله وأمره بأعتزالها ولم يكن لأحدهما خلاف ما يأمره به من ذلك، فإن خالفه سقط خلافهما وكان تفريقه بينهما كافياً في التحريم ونائباً مناب لفظ الطلاق الموجب للافتراق.

وإذا تزوجت الأمة بغير إذن مولاه كان بالخيار؛ إن شاء أمضى النكاح وإن شاء أبطله فإن تزوج العبد بغير إذن سيده كان السيد بالخيار إن شاء أبطل النكاح ومتى تزوجت الأمة بغير إذن سيدها بحر أو عبد فرزقت منه أولاداً كان ولدها رقاً لسيدها؛ إن شاء باع وإن شاء أعتق ولم يكن للزوج في ذلك اعتراض، وكذلك إذا تزوج العبد بغير إذن سيده فأولاده رقّ للسيد. وإن كانت المرأة حرّة على ما وصفناه.

ولابأس أن ينكح الحرّ المسلم بملك اليمين ماشاء من العدد على أربع حرائر عنده، وينكح بملك اليمين النصرانية واليهودية ولا يجوز له ذلك بعقد نكاح، ولا يجوز وطء المجوسية والصائب والوثنية على حال.

المقنعة

باب المهور والأجور وما ينعقد به النكاح من ذلك وما لا ينعقد به:
والمهور كل ما كانت له قيمة من ذهب وقضة ومتاع وعقار وأشباه ذلك، وقد يقوم مقام كل واحد مما عددها وينوب منابه ما تستحق عليه الأجور من الصناعات، ويجوز أيضاً على تعليم سورة من القرآن أو آية منه أو شيء من الحكم والآداب.

ولا يجوز نكاح الشغار وهو أن يعقد الرجل لغيره على ابنته ويجعل مهرها نكاحه لابنته وأخته، وهذا نكاح كانت الجاهلية تراه وتعمل عليه، وهو باطل في شريعة الإسلام. ولا يجوز النكاح على ما لا يحل للمسلمين تملكه كالميتة والدم والخنزير والخمور وكل شراب مسكر ونحو ذلك. ومن عقد على شيء منه كان العقد جائزاً منها أو تحلل به الاستباحة وكذلك نكاح الشغار، ولا تحلل به الفروج، فإذا عقد الذمي على الذمية وكان العقد على ما لا يحل على المسلمين تملكه مما ذكرناه ثم أسلم قبل أن تقبضه المرأة كان العقد ماضياً وعليه قيمة ما عقد عليه عند مستحلي ذلك المحرم له من كلب أو خنزير أو خمر وأشباه ذلك، ومن عقد على شيء منه ثبت النكاح بالعقد ووجب في ذمة المعقود له المهر بقدر مهر مثل المعقود عليها من نساء قومها دون ما سمي من الحرام ويستحب أن لا يتجاوز الإنسان في المهر السنة وهو خمسمائة درهم جيداً قيمتها خسون ديناراً مثاقيل عينا ويلتمس بركات النساء في قلة مهورهن.

ولا ينبغي للإنسان أن يدخل بامرأته حتى يقدم إليها شيئاً من المهر قل أم كثر، فإن دخل بها قبل أن يقدم إليها شيئاً أخطأ السنة، وكان المهر في ذمته ديناً عليه يلزم تسليمه إلى المرأة أي وقت طالبت به.

ومن عقد نكاحاً ولم يسم مهراً ثم دخل بالمرأة قبل أن يقدم لها شيئاً كان عليه مهر مثلها في الشرف والجمال، وإن دخل بها وأعطاه قبل الدخول شيئاً قل أم كثر فذلك مهرها لاشيء عليه بعده لأنها لولم ترض به مهراً ما أمكنته من نفسها حتى تستوفي تمامه أو توافقه على ذلك وتجعله ديناً عليه في ذمته.

والنكاح جائز على درهم وخاتم وعلى تعليم آية من القرآن حسب ما ذكرناه، ونكاح المتعة جائز على مثل ذلك وعلى كف من حنطة أو شعير أو تمر أو زبيب وللمرأة أن تمنع الزوج

كتاب النكاح

نفسها حتى تقبض منه المهر فإذا قبضته لم يكن لها الامتناع عليه فإن امتنعت كانت ناشزا ولم يكن لها عليه انفاق.

باب عقد المرأة على نفسها النكاح وأولياء الصبيّة وأحقهم بالعقد عليها:

والمرأة البالغة تعقد على نفسها النكاح إن شاءت ذلك، وإن شاءت وكلت من يعقد عليها، وذوات الآباء من الأبكار ينبغي لهنّ أن لا يعقدنّ على انفسهنّ إلا بإذن آبائهنّ، وإن عقد الأب على ابنته البكر البالغ بغير إذنها أخطأ السنّة ولم تكن لها خلافه، وإن انكرت عقده ولم ترض به لم يكن للأب إكراهها على النكاح ولم يمض العقد مع كراهتها له، فإن عقد عليها وهي صغيرة لم يكن لها عند البلوغ خيار، وإن عقدت على نفسها بعد البلوغ بغير إذن أبيها خالفت السنّة وبطل العقد إلا أن يجيزه الأب، وإن عضلها الأب فعقدت على نفسها بغير إذنه كذلك لم يكن للأب سبيل إلى فسخ ماعقدته.

وإذا عقدت الثيب على نفسها بغير إذن أبيها جاز العقد ولم يكن للأب فسخ ذلك سواء كان منه عضل أو لم يكن، وليس لأحد أن يعقد على صغيرة سوى أبيها أو جدّها، فإن عقد عليها غير من سمّيناه من أهلها كان العقد موقوفاً على رضاها به عند البلوغ؛ فإذا بلغت فرضيت به وأجازته ثبتّ فإن أبته بطل، فإن ماتت الصبيّة قبل البلوغ لم يرثها المعقود له عليها، وإن مات هو قبلها وخلف مالا لم يقسم حتى تبلغ الصبيّة فإذا بلغت أعلمت بالعقد فإن قالت قد رضيت به، أحلفت بالله أنّها لم ترض به للميراث، فإن حلفت أعطيت حقّها بالزوجة منه، وإن لم تحلف لم يكن لها فيه شيء.

وإذا عقد رجل على ابنته وهي صغيرة لصبي لم يبلغ وكان الذي تولّى العقد على الصبيّ أبوه ثم مات أحد الصغيرين ورثه صاحبه، وإذا عقد الرجل على ابنه وهو صغير وسمّى مهراً ثم مات الأب فإن المهر من أصل تركته قبل القسمة إلا أن يكون للصبيّ مال في حال العقد له فيكون المهر من مال الابن دون الأب. وإذا حضر أب وجد واختار كلّ واحد منهما رجلاً للبنت كان الاختيار للجدّ، فإن سبق الأب ففقد لم يكن للجدّ في ذلك اعتراض.

المقنة

باب الكفاءة في النكاح:

والمسلمون الأحرار يتكافؤون بالإسلام والحرية في النكاح وإن تفاضلوا في الشرف والأنساب كما يتكافؤون في الدماء والقصاص؛ فالمسلم إذا كان واجداً طويلاً للإنفاق بحسب الحاجة على الأزواج مستطيعاً للنكاح مأموناً على الأنفس والأموال ولم تكن به آفة في عقله ولا سفه في الرأي فهو كفؤ في النكاح.

باب اختيار الأزواج:

وينبغي للإنسان أن يختار للنكاح ذوات الدين والأبوات والأصول الكريمة والسداد في الرأي ويحْتَنَب مَنْ لَا أَصْلَ لَهُ وَلَا عَقْلَ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْجَمَالِ عَلَى مَا تَمِيلُ إِلَيْهِ الطَّبَاعُ، فَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدَّمَنِ، فَقِيلَ: يَارَسُولَ اللَّهِ وَمَا خَضِرَاءُ الدَّمَنِ؟ فَقَالَ: الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ فِي مَنْبَتِ السَّوْءِ، فَشَبَّهَ الْمَرْأَةَ الْحَسَنَاءَ مِنْ أَصْلِ السَّوْءِ بِالْخَضِرَةِ الَّتِي تَظْهَرُ عَلَى الْمَزَابِلِ وَفِي أَفْنِيَةِ الْبُيُوتِ عِنْدَ وَقُوعِ الْأَمْطَارِ عَلَيْهَا فَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ نَضْرَةً حَسَنَةً فَأَنَّهَا عَلَى النَّجَاسَاتِ مِنَ الْعَذْرَةِ وَأَمْثَالِهَا نَابِتَةٌ وَلَيْسَ لَهَا بَقَاءٌ وَلَا بَهَا أَنْتِفَاعٌ، وَقَالَ الصَّادِقُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِيَّاكُمْ وَنِكَاحَ الْحَمَقَاءِ فَإِنَّ وَلَدَهَا ضِيَاعٌ وَصَحْبَتُهَا ضَلَالٌ.

وإذا اختار الإنسان لنكاحه فليتخير من يثق به على دينه وماله وولده فإن المرأة تؤتمن على ذلك ويحتاج إليها في حفظه ومن لا دين له ولا عقل، فإنه لا يوثق به على حفظ شيء مما ذكرناه.

وإذا وجد الإنسان امرأة مؤمنة عاقلة ذات أصل كريم فلا يمتنع من مناكحتها لفقرها فإن الله تعالى يغنيهما من فضله، وكذلك إذا خطب إلى إنسان رجل دين عاقل ذو أصل كريم فلا يمتنع من إنكاحه ابنته أو أخته لفقره فإن الله تعالى قال: إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ، وقد روي عن الصادق عليه السلام أنه قال: من نكح امرأة لِمَالِهَا وَجَمَالِهَا حَرَمَ مَالَهَا وَجَمَالَهَا، ومن تكح للدين وفق الله له الخير والجمال والكمال.

كتاب النكاح

باب الاستخاره للنكاح والدعاء قبله:

ومن عمل على النكاح فليرتد لنفسه حسب ماقدّمناه ثم ليستخر الله عزّ وجلّ في ذلك

ويقول:

اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ النِّكَاحَ فَسَهِّلْ لِي مِنَ النِّسَاءِ أَحْسَنَهُنَّ خُلُقًا وَخُلُقًا وَأَعْقَبَهُنَّ فَرْجًا
وَأَحْفَظَهُنَّ لِنَفْسِيهَا وَدِينِهَا وَأَمَانَتِي عِنْدَهَا ثُمَّ يَمْضِي بعد ذلك لما قُضِيَ له إن شاء الله،
ولا ينبغي لأحد أن يعقد نكاحاً والقمر في القرب فإنه روي عن الصادق عليه السلام أنه
قال: مَنْ فعل ذلك لم يرَ الحسنَى.

باب السنّة في عقود النكاح وزفاف النساء وآداب الخلق والجماع:

ومن السنّة في نكاح الغبطة ماقدّمنا ذكره من الإعلان والإشهاد والخطبة فيه بذكر الله
تعالى وذكر رسوله صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام، ومن السنّة في الزّفاف
الولائم وجمع الإخوان على الطّعام وإظهار المسرّة والشّكر لله تعالى والحمد على الأنعام،
ومن السنّة أن يتّهيأ الرّجل عند البناء بأهله ويتجمل ويتنظّف ويمسّ الطّيب، ولا ينبغي له
أن يبنى بزوجه في ليلة كسوف ولا يومه ولا في ليلة زلزلة ولا يومها ولا في الأوقات التي تظهر
فيها الايات للتّخويف كالرياح السّود والرّعود والبروق وأشباه ذلك.

ويجتنب الجماع من عند طلوع الفجر إلى عند طلوع الشّمس ومن عند غروب
الشّمس إلى مغيب الشّفق، ولا يقرب أهله في أول ليلة من الشّهر ولا في آخر ليلة منه إلّا
شهر رمضان خاصّة فإنّه يستحبّ له أن يلتمّ بالنّساء في أوّل ليلة منه ليدفع عنه دواعي
الجماع في أوّل يوم من الصّيام ويستمرّ على ذلك فتسلم له العبادة.

ويكره للرّجل إذا احتلم في متامه أن يقرب النّساء حتّى يغتسل من حلمه، ولا بأس
أن يباضع مرّة بعد أخرى من غير اغتسال بينها وليس ذلك كالإحتلام.

ولا يجوز للرّجل أن يجامع زوجته وله زوجة أخرى حرّة تراه ولا بأس بذلك في الإماء
وملك اليمين، وليس لأحد أن يعزل الماء عن زوجة لحرّة إلّا أن ترضى منه بذلك، وله أن

المقنعة

يعزل عن الأمة بغير رضاها واختيارها، ويكره للرجل أن يقرب أهله في الليلة التي يريد السفر فيها أو في صبيحتها ويكره له ذلك في الليلة التي يرد فيها من سفره. ولو أن إنساناً تعدى ما رسمناه في جميع ما عدناه لم يكن بذلك فاسقاً ولا تاركاً فرضاً لكنه يكون مخطئاً خطيئة مخالفاً للسنة تاركاً فضلاً، وقد بينا فيما تقدم تحريم نكاح الحائض وما يصلح من نكاح المستحاضة واجتناب النفساء وما يجب على من تعدى الشرع في ذلك من الكفارات فأغنى عن تكراره في هذا المكان.

باب القسمة للأزواج:

فإذا كان للرجل زوجتان فينبغي له أن يعدل بينهما فيكون مبيتته عند كل واحدة منها ليلة وإن بات عند إحداها أكثر من ليلة كان له ذلك، ولا يبيت عن زوجته عند غيرها من أزواجه أكثر من ثلاث ليالي إلا أن تبيحه الزوجة ذلك وتحلله له. وإذا تزوج الرجل على امرأته جاز له أن يقيم عند الثانية ثلاث ليالٍ متواليات ثم يرجع إلى العدل بينهما فيقيم عند كل واحدة منها مثل مقامه عند الأخرى، قال الله عز وجل: فَأُنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنًى وَثَلَاثَ وَرَيَاةٍ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا، يريد تعالى بذلك أدنى أن لا تجورا في الحكم عليهن وتتركوا العدل بينهما، وقد قيل ذلك أدنى ألا تفتقروا، والقولان جميعاً معروفان في اللغة؛ يقال: عال الرجل إذا جاوره عال إذا افتقر، وإذا كان الله تعالى قد أباح للرجل الحر نكاح أربع حرائر يجمع بينهما فيه فله أن يقسم على زوجته بحسب ذلك؛ فيقيم عندها يوماً وثلاثة أيام عند أزواجه الأخر وسراريه، وقال جل اسمه: وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ - يريد به العدل في المحبة - فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَنَدَرُوا كَالْمُلْقَةِ؛ يريد أنه ليس ينبغي لكم أن تميلوا على واحدة منهن ميلاً كثيراً فيقع بها جفوة منكم وإعراض فتندروها كالمعلقة لآذات زوج يعفها عن الحاجة إلى غيره ولا مطلقة تتمكن من التصرف في نفسها.

ومن كان له ثلاث أزواج فيقسم لكل واحدة منهن يوماً والثالثة إن شاء يومين لأن له

كتاب النكاح

أن يقسم أيامه على أربع نسوة، فإن كان له أربع نسوة لم يجوز أن يخالف بينهن في القسمة بل يجعل لكل واحدة منهن يوماً إلا أن تحله بعضهن من حقها فيطيب له ذلك، وإن لم يجعله في حل كان حرجاً بخلاف مارسمنه، وهذا الحكم في حرائر النساء.

فصل:

فأما الإماء وملك اليمين منهن فله أن يقسم عليهن كيف شاء ويقوم عند كل واحدة منهن ماشاء وليس للأخرى عليه اعتراض في ذلك بحال. وعليه أن ينفق على أزواجه مادم في حباله نفقة يسد بها جوعهن ويكسو أجسادهن بما يسترها، فإن نشرت الزوجة على بعليها وخرجت من منزله بغير إذنه سقط عنه نفقتها وكسوتها، وإن عصت أمره وامتنعت من طاعته وهى مقيمة في منزله وعظما فإن اتعظت وإلا أدبها بالمهجران، وإن احتاجت إلى زيادة على ذلك في الأدب ضربها ضرباً رقيقاً لتعود إلى واجبه عليها من طاعته، قال الله عز وجل: **وَاللَّاتِي يُخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً؛ وَهَجْرَانَهَا أَنْ يَعْتَزِلَ الْفَرَّاشَ أَوْ يَحُولَ ظَهْرُهُ إِلَيْهَا فِيهِ، وَالضَّرْبُ بِالسَّوَاكِ وَشَبْهُهُ ضَرْباً لَا يَبْرَحَ وَلَا يَفْسُدَ لَحْماً وَلَا جُلْداً.**

وإذا نشزت المرأة على زوجها وأقامت على خلافه وكان منه من هجرانها مثل ذلك فخيف منه شقاق بينها بعث الحاكم رجلين مأمونين أحدهما من أهل الرجل والآخر من أهلها لينظرا فيها أوجب ذلك ويدبرا الإصلاح بينهما، فإذا نظرا قرأيا الإصلاح أنجزاه ولم يتوقفا على إذن الزوجين فيه، وإن رأيا التفرقة بينهما أحظ لهما أعلم ذلك الحاكم ليرى رأيه فيه، وليس للحاكم أن يجبر الزوج على الفراق إلا أن يمنع واجباً للزوجة من حقوق النكاح.

باب التذليس في النكاح وما يرد منه وما لا يرد:

وإذا تزوج الرجل بالمرأة على أنها حرة فوجدها أمة كان له ردّها على من زوجه بها واسترجاع مانقدها من المهر إلا أن يكون قد دخل بها فلا يرجع عليها به ولكن يرجع على

المقنعة

مَنْ من دَلَسَهَا عَلَيْهِ؛ فَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْمُتَوَلِّيةُ لِإِنكاحِهِ نَفْسَهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِهِ قَبْلَ الدَّخُولِ وَلَا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئاً مِنْهُ بَعْدَ الدَّخُولِ، وَلَيْسَ يَحْتَاجُ فِي فِرَاقِهَا إِلَى طَلَاقٍ وَرَدِّهَا كَافٍ فِي الْفِرَاقِ، فَإِنْ أَقَامَ عَلَى نِكَاحِهَا بَعْدَ الْعِلْمِ بِحَالِهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ اخْتَارَ فِرَاقَهَا فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا بِالطَّلَاقِ، وَكَذَلِكَ إِذَا خُطِبَ إِلَى رَجُلٍ بِنْتاً لَهُ مِنْ حُرَّةٍ فَعَقِدَ لَهُ عَلَى بِنْتٍ لَهُ مِنْ أُمَةٍ ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ لَهُ رَدُّهَا عَلَيْهِ، وَتَرَدُّ الْبُرْصَاءِ وَالْعَمِيَاءِ وَالْمَجْذُومَةِ وَالْمَجْنُونَةِ وَالرَّتَقَاءِ وَالْمُفْضَاةِ وَالْعَرَجَاءِ وَالْمَحْدُودَةِ فِي الْفُجُورِ، وَمَتَى رَضِيَ الرَّجُلُ بِوَاحِدَةٍ مِّنْ ذِكْرِنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

وَمَتَى تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا بَكَرٌ فَوَجَدَهَا ثَيِّباً لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا وَلَمْ يَجِزْ لَهُ قَذْفُهَا بِفُجُورٍ لِأَنَّ الْعَذْرَةَ قَدْ تَزَوَّلَ بِالْمَرْضِ وَالطُّفَرَةِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، وَمَنْ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ عَلَى أَنَّهَا حُرٌّ فَظَهَرَ لَهَا أَنَّهَا عَبْدٌ كَانَ لَهَا الْخِيَارُ، فَإِنْ اخْتَارَتْ الْمَقَامَ مَعَهُ ثَبَتَ نِكَاحُهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهَا خِيَارٌ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ اخْتَارَتْ فِرَاقَهُ اعْتَزَلَتْهُ بَغَيْرِ طَلَاقٍ مِنْهُ لَهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا سَبِيلٌ.

وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِهِ عَلَى أَنَّهَا صَحِيحٌ فَظَهَرَ لَهَا أَنَّهَا بِهِ جَنَّةٌ كَانَتْ بِالْخِيَارِ، وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِهِ عَلَى أَنَّهَا سَلِيمٌ فَظَهَرَ لَهَا أَنَّهَا عَيْنٌ انْتَضَرَتْ بِهِ سَنَةً فَإِنْ وَصَلَ إِلَيْهَا فِيهَا وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً فَهُوَ أَمْلَكَ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا فِي مَدَّةِ السَّنَةِ كَانَ لَهَا الْخِيَارُ، فَإِنْ اخْتَارَتْ الْمَقَامَ مَعَهُ عَلَى أَنَّهَا عَيْنٌ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ خِيَارٌ، فَإِنْ حَدَثَ بِالرَّجُلِ عَنَّةٌ بَعْدَ صَحَّتِهِ كَانَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ كَمَا وَصَفْنَاهُ تَنْتَظِرُ بِهِ سَنَةً فَإِنْ تَعَالَجَ فِيهَا وَصَلَحَ وَإِلَّا كَانَتْ الْمَرْأَةُ بِالْخِيَارِ، وَإِنْ حَدَثَ بِالرَّجُلِ جَنَّةٌ وَكَانَ يَعْقِلُ مَعَهَا أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْأَةِ خِيَارٌ مَعَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْقِلُ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ كَانَتْ بِالْخِيَارِ.

بَابُ نَظَرِ الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَمَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا لَا يَحِلُّ:

وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى امْرَأَةٍ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهَا قَبْلَ الْعَقْدِ وَيَرَى يَدَيْهَا بَارِزَةً مِنَ الثَّوْبِ وَيَنْظُرَ إِلَيْهَا مَاشِيَةً فِي ثِيَابِهَا.

وَإِذَا أَرَادَ ابْتِيَاعَ أُمَةٍ نَظَرَ إِلَى وَجْهِهَا وَشَعْرَ رَأْسِهَا وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِ امْرَأَةٍ لَيْسَتْ لَهُ بِمَحْرَمٍ لِيَتَلَذَّذَ بِذَلِكَ دُونَ أَنْ يَرَاهَا لِلْعَقْدِ عَلَيْهَا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَيْضاً النَّظَرُ إِلَى أُمَةٍ

كتاب النكاح

للتلذذ برؤيتها من غير عزم على ذلك لابتياعها. ولا بأس بالنظر إلى وجه نساء أهل الكتاب وشعورهن لأنهن بمنزلة الإماء، ولا يجوز النظر إلى ذلك منهن لريبة.

باب الولادة والنفاس والعقيقة:

وإذا ضرب المرأة المخاض فليخل بها النساء لمعونتها وتولّى ولادتها، ولا يحضرها أحد من الرجال مع الاختيار، فإذا وضعت ولدها فلتأخذه القابلة من الأرض وتمسح عنه الدم وتحنكه بماء الفرات المتشعب إلى أنهار شتّى منها نهر الكوفة وكر بلاء إن وجدته وإلا ماء عذب من غير ذلك إن أمكنها ذلك، وإن كانت في موضع مياهه ملحة ووجدت عسلاً خلطته بالماء وحنكته به، وإن حضرها شيء من تربة الحسين بن علي عليها السلام فلتحنكه بها مع الماء، ثم يؤذن في أذنه اليمنى ويقيم في أذنه اليسرى، فإذا كان يوم السابع من ولادته فلتتقب أذنه ويحلق شعر رأسه ثم يخفف ويتصدق بزنته ذهباً أو فضة، ويحتن أيضاً في هذا اليوم، ويعق عنه فيه بشاة سمينه وتعطى القابلة منها الرجل بالورك ويفرق باقي اللحم على الفقراء والمساكين، وإن طبخ ودعى عليه قوم من المؤمنين لم يكن به بأس بل ذلك أفضل إن شاء الله، ويعق عن الذكر بذكر من الغنم وعن الأنثى بالأنثى منها إن شاء الله. وقد ذكرنا فيما سلف أن المرأة تقعد بعد ولادتها عن الصلاة حتى ينقطع عنها الدم؛ فإن انقطع في اليوم الثاني أو الثالث اغتسلت وصلّت، فإن استمر بها قعدت عن الصلاة ثمانية عشر يوماً فإذا كان في اليوم التاسع عشر اغتسلت قبل الفجر وصلّت وصامت، ولا يجوز لزوجها أن يقربها بجماع حتى تطهر بانقطاع الدم وتغتسل أو يمضى عليها ثمانية عشر يوماً وتطهر على ما وصفناه.

الانتصاف

للنيد الشرف المرتضى علم الهدى أبى القاسم
على بن الحين الموسوى
٣٥٥-٤٣٦ هـ

كتاب النكاح

مسألة:

ومّا انفردت به الإمامية القول: بأنّ من زنا بامرأة ولها بعل حرّم عليه نكاحها أبداً وإن فارقها زوجها، وباقي الفقهاء يخالفون في ذلك.

والحجة إجماع الطائفة، وأيضاً فإنّ استباحة التمتع بالمرأة لا يجوز إلاّ بيقين، ولا يقين في استباحة من هذه صفته فيجب العدول عنها إلى من يتيقن استباحة التمتع به بالعقد، فإن قالوا الأصل الإباحة ومن ادّعى حظراً فعليه دليل يقتضي العلم بالحظر.

قلنا: الإجماع الذي أشرنا إليه يخرجنا عن حكم الأصل، وبعد: فإنّ جميع مخالفينا ينتقلون عن حكم الأصل في العقول بأخبار الآحاد، وقد ورد من طرق الشيعة في حظر ما ذكرناه أخبار معروفة فيجب على ما يذهبون إليه أن ينقل عن الإباحة.

فإن استدّلوا بظواهر آيات القرآن مثل قوله تعالى: وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، بعد ذكر المحرمات، وبقوله تعالى: فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ.

قلنا: كلّ هذه الظواهر يجوز أن يرجع عنها بالأدلة كما رجعتم أنتم عنها في تحريم نكاح المرأة على عمّتها وخالتها، والإجماع الذي ذكرناه يوجب الرجوع لأنّه مفضّ إلى العلم، والأخبار التي روتها الشيعة لو انفردت عن الإجماع لوجب عند خصومنا أن يخصّوها بها كلّ

الانتصار

هذه الظواهر لأنهم يذهبون إلى تخصيص ظواهر القرآن بأخبار الآحاد. وليس لهم أن يقولوا هذه أخبار لا نعرفها ولا روينها فلا يجب العمل بها. قلنا: شروط الخبر الذي يوجب العمل عندكم قائمة في هذه الأخبار فابحثوا عن روايتها وطرقها لتعلموا ذلك، وليس كل شيء لم تألفوه وترووه لاحتجة فيه، بل الحجة فيها حصلت له شرائط الحجة من الأخبار ولو لم يكن في العدول عن نكاح من ذكرناه إلا الاحتياط للذين لكفى لأن نكاح من هذه حاله مختلف فيه ومشكوك في إباحته فالتجنب له أولى. وقد رويتم عن النبي صلى الله عليه وآله قوله: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك.

مسألة:

ومما ظنَّ انفرد الإمامية به القول: بأن من زنا بامرأة وهي في عدة من بعل له فيها عليها رجعة حرمت عليه بذلك ولم تحل له أبداً، والحجة لأصحابنا في هذه المسألة الحجة التي قبلها، والكلام في المسألتين واحد فلا معنى لتكراره.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية: إن من عقد على امرأة وهي في عدة منع العلم بذلك لم تحل له أبداً وإن لم يدخل بها والكلام في هذه المسألة كالقلام في المسألتين المتقدمتين.

مسألة:

ومما ظنَّ انفرد الإمامية به: إن من عقد على امرأة وهي في عدة وهو لا يعلم فدخل بها فرق بينها ولم تحل له أبداً. وقد روى وفاق الإمامية في ذلك عن مالك والأوزاعي والليث بن سعد، وقال مالك والليث: لا تحل له أبداً ولا يملك اليمين.

والحجة في هذه المسألة مثل الحجة في المسائل المتقدمة سواء

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية: إن من تلوط بغلام فأوقب لم تحل له أم الغلام ولا أخته ولا بنته أبداً، وحكى عن الأوزاعي وابن حنبل أن من تلوط بغلام يحرم عليه تزويج بنته له والطريقة في هذه المسألة كالطريقة فيما تقدمها من المسائل.

كتاب النكاح

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية: إن من طلق امرأته تسع تطليقات للعدّة ينكحها بينهنّ رجلان، ثمّ تعود إليه حرمت عليه أبداً، وهذه المسألة نظير لما تقدّمها.

مسألة:

ومما ظنّ انفرد الإمامية به القول: بأنّ من زنا بعّمته أو خالته حرمت عليه بناتها على التّأبيد، وأبو حنيفة يوافق في ذلك، ويذهب إلى أنّه إذا زنا بامرأة حرمت عليه أمّها وبناتها، وحرمت المرأة على أبيه وابنه، وهو أيضاً قول الثّوري والأوزاعي، وخالف باقي الفقهاء كلّهم في ذلك ولم يحرموا بالزّنا الأمّ والبنات.

دليلنا كلّ شيء احتججنا به في تحريم المرأة على التّأبيد إذا كانت ذات بعل على من زنا. ويمكن أن يستدلّ على ذلك بقوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، ولفظة النّكاح تقع على الواطئ والعقد معاً، فكأنّه تعالى قال: ولا تعقدوا على ما عقد عليه أبائكم من النساء ولا تطؤوا من وطؤوهنّ، وكلّ ما حرّم بالوطء في الزّنا المرأة على الابن والأب حرّم بنتها وأمّها عليها جميعاً.

والاحتجاج في هذا الموضع بما يروى عن النّبيّ صلى الله عليه وآله من قوله: الحرام لا يحرم الحلال، غير صحيح، لأنّه خبر واحد، ولأنّه مخصوص بإجماع ويحمل على مواضع منها أنّ الوطء في الحيض وهو حرام لا يحرم ما هو مباح من المرأة، ومنها إذا زنا بامرأة فله أن يتزوّجها، ومنها إنّ وطء الأب لزوجة ابنه التي دخل بها أو وطء الابن لزوجة أبيه وهو حرام لا يحرم تلك المرأة على زوجها ولا يجعل هذا الحرام - ذلك الحلال - حراماً.

مسألة:

ومما ظنّ انفرد الإمامية به: إن من لاعن امرأته لم تحلّ له أبداً، وقد وافق الإمامية في ذلك الشّافعي وزفر وأبو يوسف ومالك وقالوا: إن فرقة اللّعان مؤبّدة. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن الملاعن إذا أكذب نفسه وجلد الحدّ له أن يتزوّجها.

دليلنا الإجماع المتردّد، ويعارضون بما يروونه عنه عليه السّلام من قوله: المتلاعنان لا يجتمعان أبداً.

الانتصار

وقوله عليه السلام لعويم حين فرّق بينه وبين زوجته باللّعان: لا سبيل لك عليها، فإذا قيل: لا سبيل لك عليها معنى ذلك في هذه الحال، قلنا هذا تخصيص بغير دليل.
مسألة:

ومّا شنع به على الإماميّة وأدعى تعردها به، وليس الأمر على ذلك إباحة نكاح المتعة وهو النكاح المؤجل، وقد سبق إلى القول بإباحة ذلك جماعة معروفة الأقوال، منهم أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن مسعود رضي الله عنها ومجاهد وعطاء، وأنهم يقرؤون: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ.

وقد روى عن جابر بن عبدالله الأنصاريّ وسلمة بن الأكوع وأبي سعيد الخدريّ والمغيرة بن شعبة وسعيد بن جبير وابن جريح أنهم كانوا يفتنون بها، فادّعاهم الاتفاق على حصر المتعة باطل.

والحجة لنا سوى إجماع الطائفة على إباحتها أشياء:

منها أنه قد ثبت بالأدلة الصحيحة أنّ كلّ منفعة لا ضرر فيها في عاجل ولا آجل مباحة بضرورة العقل، وهذه صفة نكاح المتعة فيجب إباحته بأصل العقل.

فإن قيل: من أين لكم نفى المضرة عن هذا النكاح في الآجل والخلاف في ذلك؟ قلنا: من ادّعى ضرراً في الآجل فعليه الدليل، ولا دليل قاطعاً يدلّ على ذلك.

ومنها أنه لا خلاف في إباحة هذا النكاح في عهد النّبيّ صلى الله عليه وآله بغير شبهة ثمّ ادّعى تحريمها من بعد ونسخها ولم يثبت النسخ وقد ثبت الإباحة بإجماع فعلي من ادّعى الحظر والنسخ الدّالة.

فإن ذكروا الأخبار التي رووها في أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله حرّمها ونهى عنها. فالجواب عن ذلك: أنّ كلّ هذه الأخبار إذا سلمت من المطاعن والتّضعيف أخبار آحاد، وقد ثبت أنها لا توجب عملاً في الشريعة، ولا يرجع بثبوتها عملاً قطع عليه، على أنّ هذه الأخبار كلّها قد طعن أصحاب الحديث ونقادها على رواياتهم وضعفهم، وقالوا في كلّ واحد منهم ما هو مسطور، لا معنى للتّطويل بإيراده. وبعد. فهذه الأخبار معارضة بأخبار كثيرة

كتاب النكاح

في استمرار إباحتها والعمل بها حتى ظهر من نهي عمر عنها ما ظهر.
ومنها قوله تعالى بعد ذكر المحرمات من النساء: وَأُجِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا
بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ
عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ وَلَفْظُ الاستمتاع والتمتع وإن كان واقعاً في الأصل
على الالتذاذ والانتفاع فبِعُرفِ الشرع قد صار مخصوصاً بهذا العقد المعين لا سبباً إذا
أضيف إلى النساء، ولا يفهم من قول القائل: متعة النساء، إلا هذا العقد المخصوص دون
التلذذ والمنفعة كما أن لفظ الظهار اختص بعرف الشرع بهذا الحكم المخصوص، وإن
كانت لفظة ظهار في اللغة مشتركة غير مختصة، وكأنه تعالى قال: فإذا عقدتم عليهن هذا
العقد المخصوص فآتوهن أجورهن، وقد كنا قلنا في بعض ما أمليناه قديماً أن تعليقه تعالى
وجوب إعطاء المهر بالاستمتاع دلالة على أنه هذا العقد المخصوص دون الجماع، لأن
المهر، إنما يجب بالعقد دون الجماع، ويمكن اعتراض ذلك بأن يقال: إن المهر إنما يجب دفعه
بالدخول وهو الاستمتاع، والذي يجب تحقيقه والتعويل عليه أن لفظة استمتعتم لا تعدو
وجهين، إما أن يراد بها الانتفاع والالتذاذ الذي هو أصل موضوع اللغة أو العقد المؤجل
المخصوص الذي اقتضاه عرف الشرع، ولا يجوز أن يكون المراد هو الوجه الأول لأمرين:
أحدهما إنه لا خلاف بين محصلي من تكلم في أصول الفقه في أن لفظ القرآن إذا ورد
وهو محتمل لأمرين، أحدهما وضع أهل اللغة والآخر عرف الشريعة أنه يجب حمله على
عرف الشريعة، ولهذا حملوا كلهم لفظ صلاة وزكاة وصيام وحج على العرف الشرعي دون
اللغوي.

والأمر الآخر أنه لا خلاف في أن المهر لا يجب بالالتذاذ لأن رجلاً لو وطئ امرأة ولم يلتذ
بوطئها لأن نفسه عافتها وكرهتها، أو لغير ذلك من الأسباب لكان دفع المهر واجباً وإن كان
الالتذاذ مرتفعاً، فعلمنا أن لفظة الاستمتاع في الآية إنما أريد بها العقد المخصوص دون
غيره.

ومما يبين ما ذكرناه ويقويه قوله تعالى: وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ
والمعنى على ما أجمع عليه أصحابنا وتظاهرت به الروايات عن أئمتهم عليهم السلام

الانتصار

أن تزِيدها في الأجر وتزِيدك في الأجل، وما يقوله مخالفوننا من أن المراد بذلك رفع الجناح في الإبراء أو النقصان أو الزيادة في المهر أو ما يستقرّ بتراضيهما من النفقة ليس بمعمول عليه، لأننا نعلم أن العفو والإبراء مسقط للحقوق بالعقول، ومن الشرع ضرورة لاهذه الآية، والزيادة في المهر إنما هي كاهبة، واهبة أيضاً معلومة لا من هذه الآية، وأن التراضي مؤثر في النفقات وما أشبهها معلوم أيضاً، وحمل الآية والاستفادة بها ما ليس بمستفاد قبلها ولا معلوم هو الأولى، والحكم الذي ذكرناه مستفاد بالآية غير معلوم قبلها فيجب أن يكون أولى. ومما يمكن معارضة المخالف به الرواية المشهورة أن عمر خطب الناس ثم قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله حلالاً أنا أنهى عنها وأعاقب عليهما، متعة النساء ومتعة الحج، فاعترف بأنها كانت على عهد الرسول صلى الله عليه وآله حلالاً، وأضاف النهي والتّحريم إلى نفسه، فلو كان النبي صلى الله عليه وآله هو الذي نسخها ونهى عنها أو أباحها في وقت مخصوص دون غيره على ما يدعون لأضاف عمر التّحريم إليه عليه السّلام دون نفسه.

فإن قيل: من المستبعد أن يقول: ذلك عمر، ويصرّح بأنه حرّم ما أحله النبي عليه السّلام فلا ينكره عليه منكر.

قلنا: قد أجبنا عن هذا السؤال في جملة جواب المسائل الطرابلسيات، وقلنا: إنه لا يمتنع أن يكون السامعون لهذا القول من عمر انقسموا إلى معتقد للحق، بريء من الشبهة، خارج عن حدّ العصبيّة غير أنه لقلّة عدده وضعف بطشه، لم يتمكّن من إظهار الإنكار بلسانه فاقصر على إنكار قلبه.

وقسم آخروهم الأكثر عدداً، دخلت عليهم الشبهة الداخلة على مخالفينا في هذه المسألة واعتقدوا أن عمر إنما أضاف النهي إلى نفسه وإن كان الرسول صلى الله عليه وآله هو الذي حرّمها تغليظاً وتشديدًا وتكفلاً وتحققاً، وقسم آخر اعتقدوا أن ما أباحه الله تعالى في بعض الأوقات إذا تغيّرت الحال فيه وأشفق من ضرر في الدين يلحق في الاستمرار عليه جاز أن ينهى عنه بعض الأئمة، وعلى هذا الوجه حمل الفقهاء نهى عمر عن متعة الحج، وقد تقدّم ذكر ذلك على أنه لا خلاف بين الفقهاء في أن المتمتع لا يستحقّ رجماً ولا عقوبة،

كتاب النكاح

وقال عمر في كلامه: لأوقى بأحد تزوّج متعة إلا عذّبتة بالحجارة ولو كنت تقدّمت فيها لرجمت، وما أنكر مع هذا عليه ذكر الرّجم والعقوبة أحد، فاعتذروا في ترك النكير لذلك بما شئتم فهو العذر في ترك النكير للنهي عن المتعة.

وفي أصحابنا من استدللّ على أنّ لفظة استمتعتم تنصرف إلى هذا النكاح المؤجلّ دون المؤبدّ بأنّه تعالى سمّى العوض عليه أجراً ولم يسمّ العوض على النكاح المؤبدّ بهذا الاسم في القرآن كلّ بل سمّاه نحلّاً وصدّاقاً وفرضاً، وهذا غير معتمد لأنّه تعالى قد سمّى العوض عن النكاح المؤبدّ في غير هذا الموضع بالأجر في قوله تعالى: وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُواهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ، وفي قوله تعالى: فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فإن قيل: كيف يصحّ حمل لفظة استمتعتم على النكاح المخصوص وقد أباح الله تعالى بقوله: وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، النكاح المؤبدّ بلا خلاف فمن خصّص ذلك بعقد المتعة خارج عن الإجماع.

قلنا: قوله تعالى بعد ذكر المحرّمات من النساء: وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ يبيح العقد على النساء والتوصّل بالمال إلى استباحتهنّ، ويعمّ ذلك العقد المؤبدّ والمؤجلّ ثمّ خصّ العقد المؤجلّ بالذكر، فقال: (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ)، والمعنى فمن نكحتموهنّ منهنّ نكاح المتعة (فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ)، لأنّ الزيادة في الأجر والأجل لا يليق إلا بالعقد المؤجلّ.

فإن قيل الآية مجملة لقوله تعالى: (مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ)، ولفظة الإحصان تقع على أشياء مختلفة من العفة والتزويج وغير ذلك.

قلنا: الأولى أن تكون لفظة محصنين محمولة على العفة والتنزّه عن الزنا لأنّه في مقابلة قوله تعالى: غَيْرَ مُسَافِحِينَ، والسّفاح الزنا بغير شبهة، ولو حملت اللفظة على الأمرين من العفة والإحصان الذي يتعلّق به الرّجم لم يكن بعيداً.

فإن قيل: كيف نحمل لفظة الإحصان في الآية على ما يقتضيه الرّجم وعندكم أن المتعة لا تحصى.

كتاب النكاح

فإن قالوا: الزَّوجِيَّة تقتضى جواز لحوق الطَّلَاق بالزَّوْجَة، ومن ذكرتم من البائنات بغير طلاق، قد كان يجوز أن يلحقهنَّ حكم الطَّلَاق.
قلنا: الطَّلَاق إنما يحتاج إليه في النِّكاح المؤبَّد لأنَّه غير مؤقت، والنِّكاح المؤقت لا يفتقر إلى الطَّلَاق لأنَّه ينقطع حكمه بمضى الوقت.

فإذا قيل: وإن لم يفتقر المؤقت إلى الطَّلَاق في وقوع الفرقة ألا جاز أن تطلق قبل انقضاء الأجل المضروب فيؤثر ذلك فيما بقى من مدَّة الأجل؟

قلنا: قد منعت الشريعة من ذلك لأنَّ كلَّ من أجاز النِّكاح المؤقت وذهب إلى الاستباحة به يمنع من أن يقع فرقة قبله بطلاق، فالقول بالأمرين خلاف الإجماع.

والذى ذكره رابعاً جوابه: إنَّ الولد يلحق بعقد المتعة ومن ظنَّ خلاف ذلك علينا فقد أساء بنا الظنَّ، والظهار أيضاً يقع بالتمتع بها، وكذلك اللعان على أنَّهم لا يذهبون إلى وقوع اللعان بكلِّ زوجة لأنَّ أبا حنيفة يشرط في اللعان أن يكون الزَّوجان جميعاً غير كافرين ولا عبدين، وعنده أيضاً أنَّ الأخرس لا يصحَّ كذفه ولا لعانه.

وعند أبي حنيفة أيضاً أن ظهار الذمى لا يصحَّ على أنَّه ليس في ظواهر القرآن ما يقتضى لحوق الظهار واللعان بكلِّ زوجة، وكذلك الإيلاء، وإنَّما في الآيات الواردة بهذه الأحكام بيان حكم مَنْ ظاهَرَ أوْلا عن أوْلى فلا تعلق للمخالف بذلك.

وأما الإيلاء فإنَّما لم يلحق المتمتع بها لأنَّ أجل المتعة ربَّما كان دون أربعة أشهر وهو الأجل المضروب في الإيلاء.

فأمَّا أجل المتعة إن كان زائداً على ذلك فإنَّما لم يدخل هذا العقد الإيلاء لأنَّ الله تعالى قال: فَإِنْ فَاؤَا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ. وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ، فعلق حكم من لم يراجع بالطلاق ولا طلاق في المتعة ولا إيلاء يصحَّ فيها، وهذا الوجه الأخير يبطل دخول الإيلاء في نكاح المتعة طالبت مدَّتها أوقصرت.

والجواب عما ذكره خامساً: إنَّ الشيعة تذهب إلى أنَّه لا سكنى للمتمتع بها بعد انقضاء الأجل، ولا نفقة لها في حال حملها، ولها أجره الرِّضاع إن لم يشرط عليها في ابتداء العقد رضاع الولد والكفالة به، ويخصَّصون قوله تعالى: أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ

الانتصار

لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ. كما خصّصت الجماعة ذلك فيمن خلع زوجته على أن تنفق على نفسها في أحوال حملها، وتتكفل بولدها، واتفقا على ذلك.

والجواب عما ذكره سادساً: إنَّ المَعُولَ عليه والأظهر من المذهب أن المتمتع بها لا تحلّ المطلقة ثلاثاً للزوج الأول، لأنها تحتاج أن تدخل في مثل ما خرجت منه ونخصّص بالدليل قوله تعالى: فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، كما خصّصنا كلنا هذه الآية، وأخرجنا منها من عقد ولم يقع منه وطء للمرأة، وأخرجنا أيضاً منها الغلام الذي لم يبلغ الحلم وإن وطئ، ومن جامع دون الفرج فتخصيص هذه الآية بجمع عليه.

مسألة:

ومما انفردت الإمامية به: إباحتهم أن يتزوج الرجل المرأة على عمتها وخالتها بعد أن يستأذنها وترضيا به، ويجوزون أن يتزوج بالعمة وعنده بنت أخيها وإن لم ترض بنت الأخ، وكذلك يجوز عندهم أن يعقدوا على الخالة وعنده بنت أختها من غير رضى بنت الأخت، وحكى عن الخوارج إباحة تزويج المرأة على عمتها وعلى خالتها.

والحجة بعد الإجماع المتقدم قوله تعالى: وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، وكلّ ظاهر في القرآن يبيح العقد على النساء بالإطلاق، فإن احتجوا بما يروى عنه عليه السلام من قوله: لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها، فالجواب أنه خبر واحد ونحمله على الحظر إذا لم يكن منها رضى معارض بأخبار كثيرة في الإباحة مع الاستئذان والرضى.

١ انفردت به الإمامية: حظر نكاح الكتابيات، وباقي الفقهاء يميزون ذلك.

دليلنا بعد الإجماع المتقدم قوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَنَّ، ولا شبهة في سرائية مشركة، وقوله تعالى: وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ، وبين الزوجين عصمة، وقوله تعالى: لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ،

ر من ذلك نفى التساوى في سائر الأحكام التي من جعلتها المناكحة، فإن عارضوا تعالى: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ،

كتاب النكاح

فالجواب إننا نشترط في ذلك الإسلام بالأدلة المتقدمة.

فإذا قيل: لا معنى لذلك وقد أغنى عنه قوله تعالى: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، قلنا: يجوز قبل ورود هذا أن يفرق الشرع بين المؤمنة التي لم تكن قط كافرة وبين من كانت كافرة ثم آمنت، ففي بيان ذلك والجمع بين الأمرين في الإباحة فائدة.

فإن قيل: إذا شرطتم في آية الإباحة ما ليس في الظاهر وصارت مجازاً فأى فرق بينكم في ذلك وبيننا إذا عدلنا عن ظواهر الآيات التي احتججتم بها، وخصصناها بالكافرات المرتدات والحربيات.

قلنا: الفرق بيننا وبينكم أنكم تعدلون عن ظواهر آيات كثيرة، ونحن نعدل عن ظاهر آية واحدة، فمذهبنا أولى.

مسألة:

ومما شنع به على الإمامية: تجويزهم إعاره الفروج، وأن الفرج يستباح بلفظ العارية. وتحقيق هذه المسألة إننا ما وجدنا فقيهاً منهم أفتى بذلك ولا أودعه مصنفًا له ولا كتاباً، وإنما توجد في أحاديثهم أخبار نادرة تتضمن إعاره الفروج في المالك.

وقد يجوز إذا صحّت تلك الأخبار وسلّمت من القدوح والتضعيف أن يكون عبر بلفظ العارية عن النكاح، لأنّ في النكاح معنى العارية من حيث كانت إباحة للمنافع مع بقاء العين على ملك مالكها، ونكاح الأمة يجزى هذا المجزى، لأنّ الرجل إذا أنكح أمته غيره فإنما أباحه الانتفاع بها مع بقاء ملك الجارية عليه.

فإن قيل: أفتجوزون استباحة الفرج بلفظ العارية؟

قلنا: ليس في الأخبار التي أشرنا إليها أنّ لفظة العارية من الألفاظ التي ينعقد بها النكاح، وإنما تضمّنت أنّه يجوز للرجل أن يغير فرج مملوكته لغيره فيحمل لفظ العارية هاهنا على أنّ المراد بها النكاح من حيث الاشتراك في المعنى، كما قال يجوز للرجل أن يبيع مملوكته لغيره على معنى أنّه يعقد عليها عقد النكاح الذي فيه معنى الإباحة، ولا يقتضى ذلك أنّ النكاح ينعقد بلفظ الإباحة على أنّ أبا حنيفة وأصحابه لا يجب أن يشنعوا بذلك وهم يجوزون أن ينعقد النكاح بلفظ الهبة والبيع، فليس الشناعة في العدول عن زوجيني نفسك إلى بيعيني

الانتصار

نفسك أو هبى لى نفسك بأدون فى الشَّناعة من أعير بنى نفسك.

مسألة:

ومما ظنَّ انفراد الإمامية به وشنَّع عليهم لأجله القول: بأنَّ الشَّهادة ليس بشرط فى النِّكاح، وقد وافق داود فى ذلك. وقال مالك: إذا لم يتواصوا بالكتَّان صحَّ النِّكاح وإن لم يحضروا الشَّهود، وباقي الفقهاء جعلوا الشَّهادة فى النِّكاح شرطاً.

والحجة لقولنا إجماع الطائفة المحققة، وأيضاً فإنَّ الله تعالى أمر بالنِّكاح فى مواضع كثيرة من الكتاب ولم يشرط بالشَّهادة ولو كانت شرطاً لذكرت، على أنَّ أبا حنيفة عنده أنَّ كلَّ زيادة فى القرآن توجب النسخ، فلوزاد الشَّهادة لكان ذلك نسخاً للكتاب، والكتاب لا ينسخ بأخبار الآحاد.

ومما يمكن أن يُعارض المخالف به ما رووه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: إِنَّ النِّسَاءَ عِنْدَكُمْ عَوَارٍ أَخَذَ تَمَوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللهِ تَعَالَى، واستحللتهم فروجهنَّ بكلمة الله، وليس هاهنا كلام يُستباح به فرج المرأة غير قول المزوَّج: قدزوَّجت، وقول المتزوَّج: قد تزوَّجت، وظاهر هذا الكلام يقتضى أنَّ الاستباحة حصلت بهذا الكلام بلا شرط زائد من شهادة ولا غيرها.

فإن قيل: إنَّما أراد بكلمة الله قوله تعالى: وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ، وما جرى مجراه من الألفاظ المبيحة للعقد على النساء.

قلنا: تحليل الفرج لم يحصل بهذا القول، ولو كان حاصلاً به لاستغنى عن العقد والإيجاب والقبول فى الإباحة، وإنَّما آيات القرآن استفيد فيها الإذن فيما يقع به التحليل. والإباحة وهو العقد والإيجاب والقبول.

فإن احتجَّوا بما يروونه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ قَوْلِهِ: لَانِّكَاحَ إِلَّا بَوَلَىّ وشاهدَى عدل.

فالجواب عنه أنَّ هذا خبر واحد وهو مع ذلك مطعون فى طريقه، والزَّهرى قد أنكره ومداره عليه وفى تضعيفه وجوه كثيرة لانطوُّل بذكرها، ومع ذلك فإنَّ النِّفى داخل فى اللَّفظ على النِّكاح، والمراد حكمه وليس هم بأن يحملوه على نفى الصَّحة والإجزاء بأولى منَّا إذا

كتاب النكاح

حملناه على نفى الفضل والكمال، وأجريناه مجرى قوله عليه السلام: لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد، ولا صدقة وذو رحم محتاج.

مسألة:

وَمَا يَقْدَرُ مَنْ لَا اخْتِيَارَ لَهُ انْفِرَادَ الْإِمَامِيَّةِ بِهِ - وما انفردوا - جواز عقد المرأة التي تملك أمرها على نفسها بغير ولي. وهذه المسألة يوافق فيها أبو حنيفة ويقول: إن المرأة إذا عقلت وكملت زالت عن الأب الولاية عليها في بضعها، ولها أن تزوج نفسها، وليس لوليها الاعتراض عليها إلا إذا وضعت نفسها في غير كفو.

وقال أبو يوسف ومحمد: يفتقر النكاح إلى الولي لكنه ليس بشرط فيه، فإذا زوجت المرأة نفسها فعلى الولي إجازة ذلك.

وقال مالك: المرأة المقبحة الدميمة لا يفتقر نكاحها إلى الولي، ومن كان بخلاف هذه الصفة افتقر إلى الولي.

وقال داود: إن كانت بكرًا افتقر نكاحها إلى الولي وإن كانت ثيبًا لم يفتقر. دليلنا على ما ذهبنا إليه إجماع الطائفة، قوله تعالى: فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، فأضاف عقد النكاح إليها والظاهر أنها تتولاه، وأيضًا قوله تعالى: فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا، فأضاف تعالى التراجع وهو عقد مستقبل إليها، والظاهر أنها يتولينه.

وأيضًا قوله تعالى: فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ، فأباح فعلها في نفسها من غير اشتراط الولي، ولا يجوز للمخالف أن يحمل اشتراط المعروف على تزويج الولي لها، وذلك أنه تعالى إنما رفع الجناح عنها في فعلها بنفسها بالمعروف، وعقد الولي عليها لا يكون فعلًا منها في نفسها.

وأيضًا فقوله تعالى: فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، فأضاف العقد إليهن، ونهى الأولياء عن معارضتهن، والظاهر أنهن يتولينه.

ويمكن أن يعارض المخالف أيضًا بما يروونه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: ليس للولي مع الثيب أمر.

الانتصار

وأيضاً ما رواه ابن عباس عنه عليه السلام أنه قال: الأيم أحق بنفسها من وليها، فمن يخالفنا في هذه المسألة يدعى أن وليها أحق بها من نفسها.
وأيضاً ما روى من أن النبي صلى الله عليه وآله خطب إلى أم سلمة رحمته الله عليها فقالت: ليس أحد من أوليائي حاضراً، فقال: ليس أحد من أوليائك حاضراً وغائباً إلا ويرضى بي، ثم قال لعمر بن أبي سلمة وكان صغيراً: قم فزوجها، فتزوج النبي صلى الله عليه وآله وبه عليه وآله بغير ولي.

فإن احتج المخالف بما روى عنه عليه السلام من قوله: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل.

فالجواب عنه: إن هذا الخبر مطعون عليه مقدوح فيه بما هو مذكور في الكتب، ويمكن حمله إذا كان صحيحاً على الأمة إذا تزوجت بغير إذن مولاه، فإن لفظة الولي والمولى بمعنى واحد في اللغة، وقد ورد في بعض الروايات في هذا الخبر: أيما امرأة نكحت بغير إذن موالها.

فإن قيل: في الخبر ما يمنع من حمله على الأمة وهو: فإن دخل بها فلها مهر مثلها بما استحل من فرجها، والمهر لا يكون للأمة بل للمولى.

قلنا: يجوز أن يضاف إليها وإن كانت لا تملك للعلاقة التي بينه وبينها، وإن كان ملكاً للمولى، كما قال عليه وآله السلام: من باع عبداً وله مال، فأضاف المال إلى العبد وإن كان للمولى، وليس لهم أن يحتجوا بما روى من أنه لا نكاح إلا بولي، لأن المرأة إذا زوجت نفسها فذلك نكاح بولي، لأن الولي هو الذي يملك الولاية للعقد، ومن ادعى أن لفظة ولي لا تقع إلا على ذكر متعدها لأنها على الذكر والأنثى فيقال رجل ولي وامرأة ولي كما يقال فيها وصي.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية: أن لولاية الجد من قبل الأب على الصغيرة رجحاناً على ولاية الأب عليها، وإذا حضر أب وجد فاختار كل واحد منهما رجلاً لنكاحها كان اختيار الجد المقدم على اختيار الأب، وإن سبق الأب إلى العقد لم يكن للجد اعتراض عليه، وخالف

كتاب النكاح

باقي الفقهاء في ذلك.

والحجة لنا فيه إجماع الطائفة، ويمكن أن يكون الوجه في ذلك أن الجدة قد كانت له ولاية على الأب لما كان صغيراً، ولم يكن للأب ولاية على الجدة قط.
مسألة:

ومما ظنَّ انفراد الإمامية به - ولم ينفردوا وله تحقيق نحن نوضحه - أن الرجل إذا تزوج امرأة على صداق تقرَّر بينهما، ثم قَدَّم منه إليها شيئاً ودخل بها فإنه لا شيء للمرأة سوى ما قبضته، وليس لها أن تطالب بزيادة عليه. وهذا توهم علينا لأنَّ المهر المتقرَّر الذي ينعقد به النكاح بينهما متى دخل بها فقد وجب كاملاً، وإذا كانت قد قبضت بعضه فلها أن تطالب بالباقي إلاَّ أنه ليس لها أن تمنع نفسها حتى توفيَّ المهر، وإن كان ذلك لها قبل الدخول. والأخبار الواردة في كتب أصحابنا التي أوهمت ما قدَّمنا ذكره محمولة على أحد أمرين، أحدهما ما ذكرناه من أنه لا شيء بقي لها يجوز أن تمنع نفسها حتى تستوفيه. والأمر الآخر أن تكون امرأة ما قرَّرت لنفسها مع زوجها مهراً ودفع الزوج إليها شيئاً فرضيت به، ومكنته من الدخول بها فلا شيء لها بعد ذلك لأنها لو لم ترض بما قبضت لما مكنت من الدخول بها فهذا الوجه في المسألة.

مسألة:

ومما يظنَّ انفراد الإمامية به قبل الاختبار القول: بأنه ليس للأب أن يزوجه بنته الباكرة البالغة إلاَّ بإذنها. وأبو حنيفة يوافق في ذلك، وقال مالك والشافعي: للأب أن يزوجهها بغير إذنها. وقال الليث بن سعد: لا يزوجهها بغير رضاها إلاَّ الأب وحده دون الجدة وغيره. وقال الشافعي: يزوجهها الجدة أيضاً بغير إذنها، دليلنا الإجماع المتردد. ومما يجوز أن يعارض المخالفون به ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وآله قوله: لا تنكح اليتيمة إلاَّ بإذنها فإن سكنت فهو إذنها وإن أبت فلا إجبار عليها، والمراد باليتيمة هاهنا البكر البالغة لوقوع الاتفاق على أن السكوت لا يكون إذناً من غيرها، والصغيرة لا اعتبار بإذنها.

فإن قيل: المراد باليتيمة في الخبر التي لا أب لها فيزوجها غير الأب،

الانتصار

قلنا: لا تسمى الكبيرة يتيمة من حيث فقدت أباهما لقوله عليه السلام: لا يتم بعد احتلام وإنما تسمى يتيمة لانفرادها عن الأزواج.
قال الشاعر:

إن القبور تنكح الأيامى النسوة الأرامل اليتامى

فسماهّن يتامى بعد البلوغ لانفرادهنّ عن الأزواج، وبعد فإذا كانت اليتيمة من لا أب لها فينبغي أن لا يزوّج من لا أب لها جدّها بلا إذنّها بموجب الخبر، وقد أجاز الشافعيّ تزويج الجدّها بغير إذنّها، وإذا منع الخبر من ذلك في الجدّ منع في الأب، لأنّ أحدًا من الأئمّة لم يفصل بين الأمرين. وأيضًا ما روه عنه عليه السلام من قوله: الأيم أحقّ بنفسها من وليّها. والبكر تستأمر في نفسها وإذنّها صابته.
مسألة:

ومّا ظنّ انفراد الإماميّة به ولها فيه موافق القول: بأنّه لا حدّ لأقلّ الصّدق وأنّه يجوز بالقليل والكثير. والشافعيّ يقول بذلك، وقال مالك وأبو حنيفة: أقلّ الصّدق ما يقطّع فيه اليد، والذي تقطع فيه اليد عند مالك ثلاثة دراهم، وعند أبي حنيفة عشرة دراهم فإن أصدقها أقلّ من عشرة دراهم كملّ لها عشرة عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند زفر يسقط المسمّى ويجب لها مهر المثل.

وقال النّخعيّ: أقلّ الصّدق أربعون درهماً. وقال سعيد بن جبیر: خمسون درهماً. دليلنا بعد إجماع الطائفة قوله تعالى: وَأَتَوَاتَى النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ، وقوله في موضع آخر: فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ، والقليل يقع عليه الاسم كالكثير فيجب إجزاؤه. ومّا يعارضون به ما يروونه عنه عليه السلام: من استحلّ بدرهمين فقد استحلّ وقوله: لا جناح على امرئ أصدق امرأة صداقًا قليلًا كان أم كثيرًا.
مسألة:

ومّا يجري مجرى المسألة المتقدمة قول الإماميّة أنّه يجوز أن يكون المهر تعليم شيء من القرآن، والشافعيّ يوافق في ذلك، وباقي الفقهاء يخالفون فيه والحجّة إجماع الطائفة. وأيضًا فقد بيّن أنّ الصّدق يجوز أن يكون قليل المنفعة وكثيرها، والتعليم له قيمة فهو

كتاب النكاح

نفع وإن قل، ويعارضون بما يروونه من أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله فوهبت نفسها له، فقال عليه السلام: مالى فى النساء من حاجة، فقال رجل من أصحابه: زوجنيها يا رسول الله، فقال أمعك شيء؟ فقال: لا، إلى أن قال: أمعك شيء من القرآن؟ فقال: نعم، فقال عليه السلام: زوجتكها بما معك من القرآن، والمعنى لتعلمها شيئاً مما معك من القرآن.

فإن قيل: أراد زوجتك لفضيلتك بما معك من القرآن، قلنا يبطل ذلك من وجهين، أحدهما أنه لم يطلب فى الحال الشرف والفضل وإنما طلب ما يكون مهراً، وكلامه عليه السلام لا يليق إلا بالمهر، والآخر أنه قال: زوجتك بما معك من القرآن، وهذه الباء تقتضى البذل والعوض، ولو أراد الفضيلة لقال لما معك من القرآن.

مسألة:

ومما انفردت به الإمامية: أنه لا يتجاوز بالمهر خمسمائة درهم جيداً قيمتها خمسون ديناراً فما زاد على ذلك رد إلى هذه السنة، وباقي الفقهاء يخالفون فى ذلك.

والحجة بعد إجماع الطائفة أن قولنا مهر يتبعه أحكام شرعية وقد أجمعنا على أن الأحكام الشرعية تتبع ما قلنا به إذا وقع العقد عليه، وما زاد عليه لا إجماع على أن يكون مهراً، ولا دليل شرعياً فيجب نفى الزيادة.

مسألة:

ومما انفردت الإمامية به القول: بأن للرجل أن يجمع بين أكثر من أربع فى عقد المتعة وأنه لا حد فى ذلك، وباقي الفقهاء يخالفون فى ذلك.

والحجة فيه إجماع الطائفة ونبنى ذلك على القول بإباحة المتعة فنقول: كل من أباح نكاح المتعة يجوز الجمع بين أكثر من أربع فى هذا النكاح فالتفرقة بين المسألتين خلاف إجماع المسلمين.

ويمكن أن يكون الوجه فيه أن نكاح الدوام يلزمه فيه السكنى والنفقة ويشق التزام ذلك فيما لا حصر له من العدد، فحصر بعدد مخصوص ولا نفقة ولا سكنى للمتمتع بها فجاز أن لا ينحصر عدد من يجمع فى هذا العقد.

الانتصار

مسألة:

ومّا يشنّع به على الإمامية ونسبت إلى التّفرد به وقد وافق فيه غيرها القول بأباحة وطء النساء في غير فروجهنّ المعتادة للوطء، وأكثر الفقهاء يحظرون ذلك. وحكى الطّحاويّ في كتاب الاختلاف عن مالك أنّه قال: ما أدركت أحداً اقتدى به في ديني يشكّ في أنّ وطء المرأة في دبرها حلال، ثمّ قرأ: (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ) الآية. وقال الطّحاويّ في كتابه هذا: حكى لنا محمّد بن عبد الله بن الحكم أنّه سمع الشافعيّ يقول ما صحّ عن النّبىّ عليه السّلام في تحريمه ولا تحليلة شيء، والقياس أنّه حلال. والحجّة في إباحة ذلك إجماع الطائفة، وأيضاً قوله تعالى: نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ومعنى أَنَّى شِئْتُمْ كيف شِئْتُمْ، وفي أى موضع شِئْتُمْ وآثرتم ولا يجوز حمل لفظة أَنَّى هاهنا على الوقت لأنّ لفظة أَنَّى تختصّ الأماكن وقلما تستعمل في الأوقات، واللفظة المختصّة بالوقت أيان شِئْتُمْ، ولا فرق بين قولهم إلّقى زبداً أَنَّى كان وأين كان في عموم الاماكن على أنّا لو سلّمنا أنّ الوقت مراد بهذه اللفظة حملناها على الأمرين معاً من الأوقات والأماكن.

فأمّا من ادّعى أنّ المراد بذلك إباحة وطء المرأة من جهة دبرها في قبلها بخلاف ما تكرهه اليهود من ذلك فهو تخصيص لظاهر الكلام بغير دليل، والظاهر فأمّا الطعن على هذه الدّلالة بأنّ الحرث لا يكون إلّا بحيث النّسل وقد سمى الله تعالى النساء حرثاً فيجب أن يكون الوطء حيث يكون النّسل فليس بشيء لأنّ النساء وإن كنّ لنا حرثاً فقد أبيع لنا ووطؤهنّ بلا خلاف في غير موضع الحرث كالوطء دون الفرج وما أشبهه، ولو كان ذكر الحرث يقتضى ما ذكرناه لتنافى أن يقول لنا: نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ، من قبل أو دبر، وقد علمنا أنّ ذلك صحيح غير متناف، ولا يمكن الاستدلال على إباحة ما ذكرناه بما تعلق به قوم فيها من قوله تعالى: أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ، وقالوا: لا يجوز أن يدعوا إلى التّعوض عن الذّكران بالأزواج إلّا وقد أباح منهنّ الوطء مثل ما يلتمس من الذّكران

كتاب النكاح

وكذلك قالوا في قوله تعالى: هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ، وإنَّ القول يقتضى أنَّ في بناته المعنى المطلوب من الذَّكران، وذلك أنَّه لا حجة في هذا الضَّرْب من الكلام لأنَّه غير متنع أن يذمَّهم بإتيان الذَّكران من حيث لهم عنه عوض بوطء النِّساء وإن كان في الفروج المعهودة لاشتراك الأمرين في الاستمتاع واللَّذَّة، وقد يغنى الشَّيء عن غيره وإن لم يشاركه في جميع صفاته إذا اشتركا في الأمر المقصود، ولو صرَّح بما قلناه حتى يقول: أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنْ الْعَالَمِينَ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ، من الوطء في القبل لكان صحيحاً لأنَّه عوض ومغن عماً يلتبس من الذَّكران.

المسائل الناصية

للسيد الشريف المرتضى طه الهادي أبي القاسم

علي بن الحسين الموسوي

٣٥٥ - ٤٣٦ هـ

كتاب النكاح

المسألة الثامنة والاربعون والمائة:

ام المرأة لا تحرم لمجرد العقد. عندنا ان امهات النساء يحرم من بالعقد على بناتهن بمجرد العقد من غير اعتبار بالدخول ووافقنا على ذلك جميع فقهاء الامصار وروى خلاف في هذه المسألة عن مجاهد وابن الزبير انها قالوا لا يحرم من الا بعد الدخول دليلنا الاجماع المتقدم ذكره وايضا مارواه عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي قال: مَنْ تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها حرمت عليه أمها ولم تحرم عليه بنتها فان تعلّقوا بقوله تعالى حرّمت عليكم امهاتكم الى قوله [وامهات نساءكم رباء بكم اللاتي في حجوركم من نسائكم] اللاتي دخلتم بهنّ فشرط في تحريم امهات النساء والربائب الدخول فالجواب عنه ان رجوع الشرط الى الامرين يحتاج الى دليل ولا دليل عليه ولا خلاف في رجوعه الى الربائب وقد روى عن ابن عباس انه قال في تفسير هذه الآية ايهما اماً بهم الله وروى ايضا ان قال تحريم امهات النساء مبهم فاما ان يكون قاله تفسيراً او توقيفاً فان قال توقيفاً فالمصير اليه واجب وان قاله تفسيراً من قبل نفسه فلم يخالفه المخالف.

المسائل الناصريات

المسألة التاسعة والاربعون والمائة:

الزنا لا يوجب تحريم المصاهرة. الذى يذهب اليه اصحابنا انه من زنا بامرأة جاز له ان يتزوج بامها وابنتها سواء كان الزنا قبل العقد او بعده وهو مذهب الشافعى والزهرى والليث ومالك وربيعه وقال ابو حنيفة واصحابه اذا زنا بامرأة حرمت عليه امها وبنتها وهو قول الثورى والاوزاعى دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتردد ماروى عنه من قوله: لا يحرم الحرام الحلال وفى خبر لا يفسد الحرام الحلال واذا فجر [رجل] بامرأة فلا عليه ان ينكح امها وبنتها وهذا نص فى موضع الخلاف فان قيل فى الخبر الاول لا يحرم الحرام الحلال انتم تذهبون الى خلاف ذلك وتقولون ان من يلوط بسلام فواقبه لم تحله له امه ولا اخته ولا بنته ابدا قلنا ظاهر الخبر يدخل فيه ما عارضتم به وانما اخرجنا منه المتلوط بدليل ولا دليل على ما اختلفنا فيه يوجب تخصيص للظاهر.

المسألة الخمسون والمائة:

الشهادة معتبرة فى صحة النكاح فى أحد القولين وكذلك الولى وفى الرواية الاخرى هما مستحبان الذى يذهب اليه اصحابنا ان الشهادة ليست بشرط فى صحة النكاح وينعقد النكاح من دونها وان كانت الشهادة أفضل وأولى، وقد حكى عن بعض الصحابة الموافقة لنا فى ان الشهادة ليست بشرط فى النكاح والى ذلك ذهب داود فاما الولاية فعندنا ان المرأة العاقلة البالغة تزول عنها الولاية فى بضعها ولها ان تزوج نفسها وان توكل من يزوجه وقال ابو حنيفة والشافعى وسائر الفقهاء سوى مالك ان الشهادة شرط فى النكاح وقال مالك من شرط النكاح الا يتواصوا بالكتمان فان تواصوا بذلك لم يصح وان حضره الشهود فان لم يتواصوا به صح وان لم تحضر الشهود وقال ابو حنيفة اذا زوجت المرأة العاقلة نفسها بغير اذن وليها جاز النكاح فان كان الزوج كفواً لها لم يكن للولى ان يعترض عليها وان لم يكن كذلك فله ان يفرق بينها وقال ابو يوسف ومحمد يقف النكاح على اجازة وليها فان اجاز جاز وان لم يجزه وكان كفواً لها اجاز الحاكم وقال الشافعى: لا ينعقد النكاح الا بولى ذكر على اى صفة كانت المنكوحة دليلنا على ان الشهادة ليست بشرط فى النكاح بعد الاجماع

كتاب النكاح

المتروك ان الاصل الاشرط لان الشرط شرع وحكم زائد فمن ادعاه كان عليه الدليل وايضا قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى وانكحوا الايامي منكم ولم يشرط الشهادة فمن ادعى انها مشروطة فقد خالف الظن وعليه الدليل فان تعلقوا بما روى عنه من قوله عليه السلام لانكاح الابولى وشاهدى عدل والجواب عنه ان النفى محذوف في الكلام وليس لهم بان يضمنوا في ان النفى وقع على الاجزاء باولى منا اذا أضمرنا أنه وقع على الفضل ويجرى مجرى قوله عليه السلام لاصدقة وذورحم محتاج وقوله لاصلاة لجار المسجد الا في المسجد فاما الدليل على ان المرأة العاقلة لها ان تزوج نفسها بعد الاجماع المتقدم قوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فاضاف عقد النكاح اليها فدل على ان لها ان تتولاه وايضا قوله تعالى فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا فاضاف التراجع وهو عقد مستقبل اليها وايضا قوله تعالى فاذا بلغن اجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف فاباح فعلها ما في نفسها من غير شرط الولي فان قيل في الاية اشتراط المعروف فدلوا على ان المرأة اذا تزوجت نفسها قد فعلت معروفا ولم تأت منكرا فان مخالفكم يقول ان تزويج الولي لها هو المعروف المراد قلنا لا يجوز ان يكون المراد باشتراط المعروف عقد الولي عليها لا عقد نفسها لا يكون فعلا منها في نفسها والله تعالى اباح ذلك لها ان تفعله بنفسها ولا يجوز ان يراد به عقد الولي عليها وايضا قوله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن ازواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف فاضاف العقد اليهن ونهى الاولياء عن منعهن من ذلك وايضا مارواه ابن عباس عنه عليه السلام انه قال الايم احق بنفسها من وليها ومخالفنا يزعم ان وليها احق بها من نفسها وأيضا ما روى من ان النبي عليه السلام خطب ام سلمة فقالت ليس احد من اوليائي حاضرا فقال عليه السلام ليس احد من اوليائك حاضرا ولا غائب الا ويرضى بي ثم قال لعمر بن ابي سلمة وكان صغيرا قم فزوجها فقد تزوج النبي عليه السلام بغير ولي فان احتج المخالف بما روى عنه عليه السلام من قوله ايا امرأة انكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فالجواب عنه ان هذا خبر مطعون عليه مقدوح فيه بما هو معروف في الكتب وتأويله اذا كان صحيحا ان يُحمل على الأمة اذا تزوجت بغير إذن مولاه فان الولي والمولى بمعنى واحد وقد روى في بعض الروايات

المسائل الناصريات

ايما امرأة نكحت بغير إذن مولها فان قيل في الخبر ما يمنع من حملها على الأمة وهو قوله فان دخل بها فلها مهر مثلها بما استحل من فرجها فالمهر لا يكون للأمة بل للمولى قلنا يجوز ان يضاف اليها المعلقة التي بينه وبينها وان كان ملكاً للمولى كما قال عليه السلام من باع عبدا وله مال فاضاف المال الى العبد وان كان للمولى فان تعلقوا بما روى من أنه قال: لانكاح الابولى فعندنا ان المرأة اذا زوجت نفسها فذلك نكاح بولى لأن الولي هو الذي يملك الولاية للعقد ومن يدعى ان لفظ الولى لا يقع الا على الذكر مبطل لانه يقع على الذكر والانثى لانه يقال رجل ولى وامرأة ولى كما يقال وصى فيها.

المسألة الحادية والخمسون والمائة:

وينعقد النكاح بشهادة رجل وامرأتين في احدى الروايتين فاما الذي يذهب اليه اصحابنا فهو ان النكاح لا يقتصر في صحته الى الشهادة واذا شهد النساء مفردات او مع رجل لم يخل ذلك بصحته لانه لا يفتقر الى الشهادة فوجود من ليست له حصة الشاهد كعدمه غير اننا نقول انه لا يقبل في النكاح شهادة النساء كما لا يقبل في الطلاق والحدود وقال أبو حنيفة النكاح ينعقد بشهادة رجل وامرأتين وقال الشافعي لا ينعقد واذا كان مذهبنا هو ما تقدم من ان النكاح لا يفتقر الى الشهادة وينعقد من دونها فلامعنى للكلام في الخلاف الذي حكيناه بين ابي حنيفة وانا بمعزل عنه.

المسألة الثانية والخمسون والمائة:

وينعقد النكاح بلفظ الهبة. عندنا ان النكاح لا ينعقد بلفظ الهبة وانما ينعقد النكاح المؤبد باحد لفظين اما النكاح او التزويج فاما نكاح المتعة فينعقد بما ينعقد به المؤبد من الألفاظ وقوله أمتعني نفسك وواجريني ووافقنا الشافعي على ان النكاح لا ينعقد الا باللفظين الذين ذكرناهما وقال ابو حنيفة: ينعقد النكاح بكل لفظ يقتضى التمليك كالبيع والهبة والتمليك فاما ما لا يقتضى التمليك كالرهن والاباحة فلا ينعقد به وفي الاجاره عنده روايتان اصحهما انه لا ينعقد بها وقال مالك ان ذكر المهر مع هذه الالفاظ

انعتقد وان لم يذكره لم ينعقد، دليلنا على صحة مذهبنا اليه الاجماع المتردد وايضا قوله تعالى يا ايها النبي انا احللنا لك أزواجك الى قوله وامراه مومنه وهبت نفسها للنبي ان اراد ان يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين فجعل النكاح بلفظ الهبة من جملة ما خص الله به نبيه عليه السلام فثبت انه مخصوص بذلك وليس لاحدان يحمل قوله تعالى خالصة لك على ان المراد به سقوط المهر وذلك ان الكتابة بقوله خالصة لك يجب رجوعه الى مذكور متقدم والذي تقدم ذكره هو الموهوبة وقبول نكاحها دون سقوط المهر فيجب عود الكناية الى ما ذكرناه وليس لاحد ان يقول لفظ الهبة يقتضى سقوط المهر فقوله وهبت نفسها يقتضى سقوط المهر وتعود الكناية اليه وذلك ان الكناية يجب عودها الى اللفظ دون المعنى على انا نحمل الكناية على انها عائدة الى الامرين ولاتنافي بينهما وتقف بمحمل الكناية على ما ذكرتم لا يفيد تخصيص النبي باليس لغيره لان غيره قد ينكح بلامهر وهو العبد اذا زوج به سيده بأمته فان المهر لا يجب هاهنا بالابتداء والانتهاء وليس له ان يقول ان المراد: بخالصة لك، انك إذا قبلت نكاحها صار خالصة لك وذلك ان هذا التأويل يبطل ايضا الاختصاص لان غير النبي إذا تزوج امرأة خلصت له دون كل أحد وايضا فانه لا خلاف في ان النكاح ينعقد بمذهبنا اليه من اللفظ فمن ادعى انه ينعقد بزائد على ذلك فقد ادعى شرعا يزيد على ما اجمعنا عليه فلزمه الدلالة دوننا فان تعلق المخالف بما روى من ان امرأة جاءت الى النبي عليه السلام فقالت يا رسول الله اني قد وهبت لك نفسي فقال عليه السلام: مالي في النساء من حاجة فقام اليه رجل فقال زوجنيها يا رسول الله فقال مدكتكها بما معك من القرآن واذا ثبت جوازه بلفظ التملك بثبت بلفظ الهبة لان احدا لا يفصل بين الامرين والجواب عن هذا الخبر بعينه ما روى انه عليه السلام قال له زوجتكها وقيل ان الراوى غلط في نقله ملكتكها فاعل ما في الباب ان نتوقف مع الاشتباه فلا يكون في الخبر دليل لهم فان تعلقوا بان النبي عليه السلام كان له ان يعقد النكاح بلفظ الهبة لا محالة فيجب ان يجوز ذلك لغيره لقوله تعالى فاتبعوه وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة فالجواب عن ذلك إذا أمرنا با تبايعه في الافعال الواجبات والمندوبات دون المباحات والنكاح مباح جار مجرى الاكل والشرب للذين لم

المسائل الناصريات

نؤمر باتباعه فيها على ان ذلك لو كان عموما لاخرجنا غيره منه بالدلة التي ذكرناها.

المسألة الثالثة والخمسون والمائة:

الكفاءة معتبرة في النكاح والكفو في الدين وفي النسب روايتان الذي يذهب اليه اصحابنا ان الكفاءة في الدين معتبرة لانه لاخلاف بين الامة في انه لايجوز أن يزوج المرأة المسلمة المؤمنة بالكفار واما الكفاءة في النسب فليست شرطا في النكاح ولم يختلف الفقهاء في ان عدم الكفاءة لايبطل النكاح الا ما حكى عن ابن الماجشون فانه ذهب الى انها شرط في صحته وقال ابو حنيفة والشافعي اذا زوجت المرأة نفسها بغير كفؤها كان لاوليائها ان يفسخوا ذلك العقد لانها ادخلت عليهم عارا ونقصا فان رضى احد الاولياء بذلك العقد الذي هو مع غير كفؤ ولم يرض الباقون لم تكن لباقي الاولياء ان يعترضوا على ذلك ولا يفسخوه وقال ابو يوسف والشافعي للاولياء ان يفسخوه ويعترضوا فيه وشرائط الكفاءة عند الشافعي ست التساوى في النسب والحرية والصناعة والسلامة من العيوب والدين واليسار على أحد الوجهين وذهب ابو حنيفة الى ان الشرائط اربع واخرج الصناعة واليسار وقال ابو يوسف هي خمس فزاد الصناعة والذي يحتاج اليه ان يدل على انه لا اعتبار بالنسب في الكفاءة وصحة العقد والذي يدل على ذلك الاجماع المتكرر ذكره وايضا ماروى من انه عليه السلام امر فاطمة بنت قيس أن تنكح اسامة بن زيد ولم يكن كفؤها لانه مولى وهى حرة عربية وايضا ماروى من ان سلمان خطب الى عمر بنته فانعم له بذلك وكان سلمان عجميا فدل على ان الكفاءة في النسب غير معتبرة وايضا قوله تعالى وانكحوا الايامى منكم، وكل ظاهر في القرآن يقتضي الامر هو خال من الاشتراط في النسب فان قيل هو ايضا خال من اشتراط الدين قلنا انما اشتراطنا الدين بالدليل والاجماع والا فالظاهر لا يقتضي اشتراطه.

المسألة الرابعة والخمسون والمائة:

ويقف النكاح على الفسخ والاجازه عندنا في احد القولين ولا يقف في القول الاخر هذا صحيح ويجوز ان يقف النكاح عندنا على الاجازه ووافقنا على ذلك ابو حنيفة وقال الشافعي لا يصح النكاح الموقوف على الاجازه سواء كان موقوفا على اجازة الزوج او الولي او المنكوحه وقال مالك

كتاب النكاح

يجوز ان يقف العقد مدة يسيرة وان تطاولت المدة بطل دليلنا على صحة مذهبنا الاجماع المتردد ومارواه ابن عباس ان جارية بكرًا أنت النبي فذكرت اباهما زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وهذا يدل على ان النكاح يقف على الاجازة والفسخ وايضا ماروى في خبر آخر أن رجلاً زوّج ابنته وهي كارهة فجاءت الى النبي فقالت زوّجني أبي ونعم الاب من ابن أخيه يريد ان يرفع بي خسيسته فجعل النبي امرها اليها فقالت أجزت ماصنع بي ابي وانما اردت ان أعلم النساء انه ليس الى الالباء من امر النساء شيء وروى في بعض الاخبار انه عليه السلام قال لها: أجزيت ماصنع ابوك. وابوها ماصنع الا للعقد فدل على انه كان موقوفاً على الاجازة فان قيل لما زوجها ابوها غير كفؤ لها كان لها حق الفسخ واراد بقوله اجيزي اى لا تفسخي قلنا ابطال حق الفسخ لا يكون اجازة للعقد لأن العقد جائز مع بقاء حق الفسخ فان تعلقوا بما روى عنه عليه السلام من قوله ايّاماً امرأة نكحت بغير اذن وليّها فنكاحها باطل فقالوا: انتم تقولون ان هذا العقد كان صحيحاً لا يبطل بل يقف على الاجازة فالجواب ان الولي اذا أجاز هذا العقد كان صحيحاً ولم يعر من اجازة الولي ولم يرد عليه السلام ان العقد اذا تعرّى في حال وقوعه من اذن الولي كان باطلاً بل اراد تعريه من اذنه على كل حال والمرأة اذا عقدت على نفسها ثم اجاز الولي فهو عقد باذن الولي.

المسألة الخامسة والخمسون والمائة:

لا يجوز نكاح الصغار الا بالاباء. عندنا انه يجوز ان ينكح الصغار الالباء، والاجداد من قبل الالباء فان عقد عليهن غير من ذكرنا كان العقد موقوفاً على رضاهن بعد البلوغ وقال الشافعي الاب والجدة يملكان الاجبار على النكاح ومن عداهما من الاقارب لا يجوز وقال ابو حنيفة: يجوز للأخ وابن الاخ والعم وابن العم ان يزوّجا الصغار ورؤوا عنه ان كل من ورث بالتعصب ملك الاجبار وفي رواية اخرى عنه: ان كل من ورث الاجبار عصبة كان او غير عصبة وقال ابن ابي ليلى واحمد بن حنبل الاب يجب دون الجدة وقال مالك: الاب يجب دون البكر الكبيرة والصغيرة والجدة يجب الصغيرة دون الكبيرة، دليلنا

المسائل الناصريات

على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المتقدم مارواه عبد الله بن عمر قال زوجني خالي قدامة بن مظعون بنت اخيه عثمان بن مظعون فأتى المغيرة بن شعبة أمها فارغبها في المال فمالت اليه فزهدت في فأتي قدامة النبي فقال يا رسول الله أنا عمها ووصى أبيها زوجها من عبد الله بن عمر وقد عرفت فضله وقرابته ومانقموها منه الا انه لا مال له فقال النبي انها يتيمه فانها لاتنكح الا باذنها فموضع الاستدلال منه ان قدامة وهو عمها زوجها فابطل النبي نكاحها وعلل بان اليتيمة لاتنكح الا باذنها فدل على انه لا ولاية للعم على بنت اخيه من طريق الاجبار فان قيل كانت بالغة وقوله انها يتيمه معناه انها قريبة العهد باليتيم قالنا ان اليتيم اسم لغير البالغة شرعا ولغة وأما الشرع فقوله عليه السلام لا يتم بعد الحلم وأما اللغة فان اهلها لا يطلقون اسم اليتيم على البالغ الذي قد اكتهل او قد شاب ومعنى قوله الا باذنها انها لاتنكح الا بعد ان تبلغ فيكون لها اذن ولم يرد بذلك اثبات الاذن في الحال.

المسألة السادسة والخمسون والمائة:

من تزوج امرأة وسمى لها مهراً ثم مات قبل ان يدخل بها فلها نصف ماسمى لها. الذي يذهب اليه اصحابنا ان من سمي لأمرأة مهراً ومات عنها قبل الدخول فلها جميع المهر لان الموت يجري مجرى الدخول في إيجابه كمال المهر وعلى اجماع جميع الفقهاء بلا خلاف بينهم ومن خالف في ذلك فالحجة عليه تقدم الاجماع بخلافه.

المسألة السابعة والخمسون والمائة:

النكاح جائز وان لم يذكر المهر ولا مهر لها اذا لم يسم لها مهراً. عندنا ان عدم ذكر المهر لا يخل بالنكاح ومن تزوج امرأة ولم يسم لها مهراً فان دخل بها فان كان عليه مهر مثلها فان طلقها قبل ان يدخل بها ليس لها عليه مهر ولها [في النكاح] عليه متعة وأتفق الفقهاء على جواز النكاح بغير مهر يسمى الا ان مالكا يقول: انه إذا شرط الأ مهر لها فالنكاح فاسد فان دخل بها صح النكاح فلها المهر لمثلها ولا خلاف في ان المرأة اذا لم يسم لها مهراً ثم وقع الدخول بها فان لها

كتاب النكاح

مهر مثلها واختلف الفقهاء في وجوب المتعة فيمن طَلَّقَتْ ولم يُسَمَّ لها مهرا فقال ابوحنيفة واصحابه: المتعة واجبة للتي طَلَّقَهَا قبل الدَّخُول ولم يُسَمَّ لها مهرا فان دخل بها فانه يمتنعها ولا يجبر عليها وهو قول الثوري والحسن بن حي وزعم الاوزاعي ان أحد الزوجين اذا كان مملوكا لم تجب المتعة وان طَلَّقَهَا قبل الدخول ولم يُسَمَّ لها مهرا وقال ابن ابي ليلى وابو الزبير المتعة وان طَلَّقَهَا قبل الدخول ولم يسم مهرا ليست بواجبة ان شاء فعل وان شاء لم يفعل لا يجبر عليها ولم يفرقوا بين الدخول بها وغير الدخول بها وبين من سَمَّى لها ولم يُسَمَّ وقال مالك والليث: لا يجبر احدكم على المتعة سَمَّى لها أم لم يُسَمَّ دخل بها او لم يدخل وانما هو مما ينبغي ان يفعله ولا يجبر عليها وقال الشافعي: المتعة واجبة لكل مطلقة ولكل زوجة اذا كان الفراق من قبله التي سَمَّى لها وطلق قبل الدخول فاما الذي يدل على انَّ خلوة عقد النكاح من ذكر مهر لا يفسده فهو بعد الاجماع المتردد وقوله تعالى: لا جناح عليكم ان طَلَّقْتُم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة والطلاق لا يقع الا في النكاح فلولا يكن النكاح صحيحا مع فقد ذكر المهر لكان الطلاق باطلا ولا فرق في عدم ذكر المهر بين السكوت عنه وبين أن يشترط الأمهر والذي يدل على وجوب المتعة قوله تعالى: ومتموهن على الموسع قدره وعلى المقر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين وفي رواية اخرى يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لکم عليهن من عدة تعتدونها فتمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا. وظاهر الامر يقتضي الوجوب.

المسألة الثامنة والخمسون والمائة:

والبرص لا يرد به النكاح عندنا ان البرص مما يرد به النكاح وكذلك العمى والجذام الرُّقُّ وذلك من العيوب المعدودة المسطورة ومتى رضى الزوج بشيء من ذلك لم يكن له الرد بعده ووافقنا على ذلك الشافعي وقال ابوحنيفة لا يثبت الخيار في النكاح لاجل العيب دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه بعد الاجماع المقدم مارواه أبى بن كعب قال تزوج النبي من غفاره فلما خلاها رأى بكشحها بياضا فقال ضَمِّ البك ثيابك والحقى بأهلك وفي بعض الاخبار فرد نكاحها وقال دلستم علىَّ فان قيل يحتمل ان يكون طَلَّقَهَا

المسائل الناصريات

وردها قلنا: هذا تعليق الحكم بغير السبب المنقول، على ان الرد صريح في الفسخ وهو كناية في الطلاق، وحمل اللفظ على ماهو صريح فيه اولى.

المسألة التاسعة والخمسون والمائة:

والعنة يرد بها النكاح هذا صحيح والذي يقول أصحابنا ان المرأة إذا تزوجت بزواج على، انه سليم فظهر انه عنيّ إنتظرت به سنة فان امكنه الوطء ولو مرة واحدة فهو املك بها وان لم يصل اليها في مدة السنة كان لها الخيار ووافقنا على هذا الترتيب الشافعي وقال الحكم وداود لاتأين للمعنة في النكاح دليلنا بعد الاجماع المتردد ماروى عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال: يؤجل العنيّ فان وطئ والّا فرق بينهما وروى عن عمر مثل ذلك بعينه وعن ابن مسعود والمغيرة مثله بعينه وقد صار اجماعا من الصحابة لأنه لم يكن مخالفا لما ذكرناه فان قيل روى ان امرأة أتت النبي صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله ان زوجي طلقني فثبت طلاقى فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما أنا معه مثل هدية الثوب فقال عليه السلام أتريدين ان ترجعى الى رفاة لاحق تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك فاخبرته المرأة بعنة زوجها ولم يجعل لها الفسخ قلنا انما لم يجعل عليه السلام لها الفسخ لان الزوج لم يقر بالعنة وهى انما تثبت باقراره وعلى ان الزوج لم يكن عنيّا وانما كان ضعيف الجماع بدلالة قوله عليه السلام حتى تذوقى عسيلته، ولا يكون ذلك إلا مع التمسك من الجماع.

المسألة الستون والمائة:

ولو ادّعت امرأة أنها أرضعت الزوجين فرق بينهما الذى يقوله اصحابنا ان شهادة النساء في الرضاع مقبولة على الانفراد وفي الولادة ايضا وبذلك قال الشافعي وقال ابو حنيفة: تقبل في الولادة ولا تقبل في الرضاع والعيوب وقال الشافعي لا يقبل في الرضاع اقل من اربع نسوة وقال مالك يقبل امرأتان وقال الزهري والاوزاعي يقبل واحدة ويستحب اصحابنا ان تقبل في الرضاع شهادة المرأة الواحدة تنزيها للنكاح عن الشبهة

كتاب النكاح

واحتياطاً فيه والدليل على ذلك. بعد الاجماع المتقدم ذكره ماروى من ان النبي قال للرجل
الذى سأل عن المرأة التى اخبرها النبي قال: انا أرضعتها وإيّاها، فقال عليه السلام: دعها
كيف وقد شهدت السوداء.

الكَافِي فِي الْفَقْهِ

لأبي الصلاح تقي الدين أبي محمد عبد الله الحلبي

٣٤٧-٤٤٧ هـ

الضرب الأول من الأحكام:

النكاح على ثلاثة أضرب: نكاح غبطة و نكاح متعة و ملك يمين.
فأما نكاح الغبطة وهو نكاح الدوام، فمن شرط صحته الولاية، وعقد الولي له بلفظ مخصوص يقتضى الإيجاب، وقبول المعقود له أو النائب عنه، والولاية مختصة بأب المعقود عليها وجدها له في حياته فإذا حضرا فالجد أولى، ويصح لكل منها أن يعقد من دون إذن صاحبه، والأولى بالأب أيذان أبيه.

فإذا سبق أحدهما إلى العقد لم يكن للآخر فسخه، فإن كانت صغيرة جاز عقدها عليها، ولا خيار لها بعد البلوغ، وإن عقد عليها غيرهما كان العقد موقوفاً على بلوغها وإمضاءها، وإن كانت بالغاً لم يجز لها العقد عليها إلا بإذنها، فإن عقداً بغير إذنها خالفاً للسنة وكان عليها القبول ولها الفسخ، فإن أبت العقد بطل، ولا يجوز لها العقد على نفسها بغير إذنها، فإن عقدت خالفت السنة و كان العقد موقوفاً على إمضاءها.

فإن عضلاها بمنعها من التزويج بالأكفاء كان لها أن تعقد على نفسها بغير إذن منها ولم يكن لها الفسخ، وإن كانت ثيباً فالأولى أن لاتعقد إلا بإذنها أو ترد الأمر إليهما، ويجوز لها تولي ذلك بنفسها من غير إذنها، وإن لم يكن لها جد ولا أب فالأولى بها رد ولايتها إلى بعض أهلها أو غيره من فضلاء المسلمين، وإذا وضعت نفسها في غير موضعها أو عقدت على

الكافي

غير كفؤ فلائبيها أوجدّها فسخ العقد وإن كانت ثيباً.
واللفظ الموجب إذا كانت هي المتولّية للعقد عليها: قد زوّجتك أو أنكحتك نفسي على
صداق مبلّغه كذا، ويقول الوليّ: فلانة بنت فلان، دون سائر الألفاظ من: أبحتك وحلّلت و
وهبت لك وآجرتك وغير ذلك، والقبول أن يقول الزوج: قد قبلت هذا النّكاح، ويقول
النّائب عنه: قد قبلت هذا النّكاح لفلان بن فلان ورضيت به.
فإذا تكاملت هذه الشّروط انعقد النّكاح وإن لم يذكر المهر ويكون لها مهر مثلها،
ومن السّنة في هذا العقد: الإعلان به واجتماع النّاس له والخطبة وتعيين المهر والإشهاد
وليس ذلك من شروطه.

وإذا عين المهر حين العقد لم يكن للزّوجة غيره وإن كان درهماً أو صاعاً من برّ أو ذرة أو
مانقص عن ذلك أوزاد عليه أضعافاً كثيرة، ولا يصحّ العقد على عين محرّمة كالخمر ولحم
الخنزير وعين الغصب، ومهر المثل يعتبر فيه السّن والنّسب والجمال والتحصيل، فإن
نقص عن مهر السّنة لم يكن لها غيره، وإن تجاوزه ردّ إليه وهو خمسمائة درهم فضّة أو قيمتها
خمسون ديناراً.

وإذا انعقد النّكاح استحقّت الزّوجة الصّداق والزّوج التّسليم إن كانت ممّن يصحّ
الدّخول بها ببلوغها تسع سنين فما زاد، وإن نقصت سنّها عن هذا وقف استحقاق
الأمرين إلى حين البلوغ المذكور، وإذا صحّ التّسليم وحمل الزّوج الصّداق كان له نقل
الزّوجة إلى بيته ولم يكن لها خيار، ولها الامتناع والتّمكين ما لم تقبض جميعه.
وإذا سلّمت نفسها وقد قبضت شيئاً لم يكن لها غيره إلّا أن توافقه على الباقي وتشهد
عليه به، فإن ادّعت باقياً ولم تكن لها بيّنة فعليه اليمين، وإن ثبت بالبيّنة أو الإقرار فلها
مطالبته به وليس لها منع نفسها منه وإنما لها ذلك قبل الدّخول.

ولا يلزم الزّوج قبل التّسليم إنفاق ولا سكنى إلّا أن يكون ذلك من قبله مع صحّته
ببلوغها ومطالبته فيلزمه الأمران، وإذا تسلّم الزّوجة فعليه إسكانها من حيث تسكن
(كذا)، والإنفاق عليها بالمعروف على الموسع قدره وعلى المقتر قدره، ويلزمها طاعته في
نفسها وملازمة منزله دون ماعدا ذلك، فإن قبضته في منزله فمُنعت نفسها أو تسلّطت عليه

كتاب النكاح

بالقول أو الفعل وعظها وخوفها الله تعالى، فإن أثر ذلك وإلا هجرها بالإعراض عنها في مدخله ومخرجه ومبيتها من غير إخلال بما يحفظ حياتها من غداء ولباس، فإن أثر ذلك وإلا ضربها ضرباً غير مبرح.

وإن خرجت من منزله بغير إذنه أو بإذنه وامتنعت من الرجوع إليه فله ردها، وإن أبت فله تأديبها بالإعراض عنها وقطع الإنفاق، فإن أصرت على الشقاق وهي في منزله أو خارجه عنه رفع خبرها إلى الناظر في الأحكام ليبعث حكماً من أهله وحكماً من أهلها ينظران بينهما، فإن أمكنها الإصلاح أنجزاه وإن رأيا الصلاح في الفرقة أعلما الحاكم بذلك فألزم الزوج بالطلاق.

ولا يحرم طء الزوجة إلا بإيلاء أوظهار ولا يفسخ هذا العقد إلا بردة أو طلاق أولعان أو موت أحد الزوجين.

ويجوز للحر أن يجمع بين أربع حرائر أو أمتين والعبد بين أربع إماء أو حرتين، ويلزم الزوج إذا كان عنده أربع حرائر أو أمتان والعبد أربع إماء أو حرتان أن يعدل بينهما في المبيت، ولا يفضل واحدة على أخرى إلا أن ترضى.

ويجوز للحر إذا كان عنده حرتان أو ثلاث وللعبد إذا كان عنده أمتان أو ثلاث أن يفضل إحداهن بما زاد على ليلة لكل واحدة من أربع ليال، فيبيت عند أحد الثلاث ليلتين وعند كل واحدة ليلة، وعند الواحدة من اثنتين ثلاث ليال وعند الأخرى ليلة، وإذا سوى الزوج بين الأزواج في القسمة والمبيت والسكنى والكسوة جاز له أن يفضل بعضهن على بعض فيما زاد على الواجب من سنن الطعام واللباس.

وإذا تزوج الرجل بحرّة فخرجت أمة أو بنت حرّة فخرجت بنت أمة، أو سليمة فخرجت برصاء أو عمياء أو ارتقاء أو عرجاء أو مجذومة أو مجنونة أو مفضضة أو محدودة أو ممن تحلّ فخرجت محرّمة، كان له ردها واسترجاع ما تقدم من الصداق مالم يطأها، فإن وطئها قبل العلم بحالها فلها ما أخذت ويرجع به على من دلّسها، فإن كانت هي التي دلّست نفسها لم يرجع عليها بشيء مما أخذت بعد الوطء، فإن وطئها بعد العلم بحالها لم يكن له ردها ولا رجوع بشيء مما نقد، وكذلك الحكم إذا علم بالعيب ورضى به، ولاتين منه بعد

الكافي

الأمرين بالإطلاق أو أحد أسباب الفرقة.

وإن حدثت هذه العيوب بعد الدخول لم تقتض الرد ولم تبين الزوجة إلا بأحد أسباب الفراق، وإن تزوج بكرراً فوجدها ثيباً فأقرت الزوجة بذلك حسب أوقامت به البينة فليس بعيب يوجب الرد ولا نقصاناً في المهر، وإن فقدت البينة والإقرار فقذفها الزوج بذلك عزراً. وإذا تزوجت المرأة بحر فظهر لها أنه عبد وبسليم فظهر لها أنه عني وبعاقل فظهر أنه به جنة وبمن يحل فظهر أنه محرم، فعليها أن تصبر على العنة سنة فإن تعالج ووصل إليها فيها مرة فلاحيار لها وإن لم يصل إليها في السنة كان لها رده وما أخذت منه، وترده بباقي العيوب بأن تعزله، فإن لم تعلم بالعيب حتى وطئها فلها ما انعقدت عليه النكاح، وإذا علمت بالعيب ثم رضيت لم يكن لها خيار.

وإذا أراد نكاح امرأة جاز أن ينظر إلى وجهها وبدنها وماشية في ثيابها، وكذلك يجوز للمرأة إذا أرادت نكاح رجل أن ترى وجهه وأطرافه وماشياً، ولا يحل لأحدهما ذلك من دون إرادة التزويج.

وإذا تزوج الحرأمة بإذن سيدها فولدها حرّاً وطلاقها بيده، فإن مات عنها سيدها أوباعها فالوارث والمبتاع بالخيار بين إمضاء العقد وفسخه، وإن تزوجت الحرّة بعبد بإذن سيده فولدها حرّاً، فإن شرط سيّد الأمة على الحررق الولد وعلى الحرّة فولدها رق، وإذا تزوج الحرأمة يعلم رقها والحرّة بعبد تعلم عبوديته بغير إذن السيّد فولدها رقّ لسيّد العبد أو الأمة.

وإذا تزوج الحرّ بأمرأة على أنها حرّة فخرجت أمة فولدها لاحق به في الحرّة ويرجع السيّد بقيمة الولد والصدّاق على من تولّى أمرها، وإن كانت هي التي عقدت على نفسها لم يرجع على أحد بشيء، وكذلك القول في الحرّة إذا تزوجت بحرّاً فخرج عبداً.

وإذا زوج السيّد عبده بأمة غيره فالطلاق بيده ولسيده أن يجبره على طلاقها، فإن مات سيّد الأمة أوباعها فالوارث والمبتاع بالخيار في إمضاء العقد وفسخه، وإن أعتقها فهي بالخيار في الإقامة على نكاح العبد واعتزاله والاعتداده منه، وولدها رقّ لسيدها إلا أن يشترط رقّ الولد سيّد العبد فيكون له، وإذا زوج السيّد عبده بأمة فليعطه شيئاً من ماله وإن قلّ،

كتاب النكاح

يجعله صداقاً لها، وطلاقها بيده يأمرها أي وقت شاء باعتزاله والاعتداد منه.

وأما نكاح المتعة:

فمن شرط صحته أمران: تعيين الأجر والأجل، فإن ذكر الأجر ولم يذكر الأجل كان دواماً، وإن ذكر الأجل دون الأجر فسد العقد.

وصفته أن يقول مريده لمن يريد التمتع بها وتصح ولايتها في نفسها والعقد عليها ببلوغها وكمال عقلها وظلّوها من زوج وعدة وحمل: أريد أن تمتعني نفسك على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وكذا يوماً أو شهراً أو سنة بكذا وكذا درهماً أو ديناراً أو بما يتعين مما له قيمة على أن لا ترثيني ولا أرثك وأن أضع الماء حيث شئت وأنه لا سكنى لك ولا نفقة عليك إذا انقضت المدة العدة، فإذا رضيت قال لها: تمتعني نفسك على كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وكذا وكذا بكذا وكذا على الشروط المذكورة، فإذا أنهى قوله فلتقل: قد قبلت ورضيت، والأولى أن تقول هي: قد تمتعتك نفسي كذا وكذا بكذا وكذا، وتذكر الشروط فيقبل عنها.

فإذا انعقد هذا النكاح فعلى المتمتع تسليم جميع الأجر، ويجوز تأخير بعضه برضاها وقد استحقّ بضعها، ولا سكنى لها ولا عليها ولا إنفاق ولا توارث بينها وإن شرط ذلك، ولا يقع بها إيلاء ولا طلاق، ولا يصحّ بينها لعان ويصحّ الظهار، فإذا انقضت المدة حرمت عليه وله أن يستأنف عقداً ثانياً، وعليها العدة.

فإن جاءت بولد وكان قد وطئها في الفرج لزمه الاعتراف به وإن عزل الماء، وإن كان وطئها دون الفرج لم يجز له الاعتراف به، فإن اعترف به لحق بنسبه وإن أنكره على كل حال فهو أعلم بنفسه.

ولا يجوز التمتع بالبكر إلا بإذن أبيها ويجوز بالثيب من غير إذنه، ويجوز الجمع في هذا النكاح بين أكثر من أربع، ولا يلزم بينهما العدل في المبيت، ويجوز التمتع باليهودية والنصرانية دون من عداهما من ضروب الكفار.

الكافي

وأما ملك اليمين:

فيكون بأحد أسباب التملك من بيع أوهبة أو صدقة أو غنيمة أو ميراث، ويحل وطؤ الأمة المبتاعة والمسبية وإن لم تخرج منها الخمس إلى أهله، لشبهة مستحقي الخمس و آبائهم دون سائر الفرق لتحليلهم شيعتهم وآباءهم من ذلك لتطيب مواليدهم، ويحل الجمع بين كثير العدد وقليله من الإماء [في] الملك والوطىء.

والأمة بعد الولد رق على ما كانت قبل وجوده تجرى عليها جميع أحكام الرق حياً كان الولد أو ميتاً إلا بيعها وولدها حي في غير ثمنها فإنه محرّم، وإذامات سيدها وخلف ولداً منها جعلت في نصيبه وعتقت عليه، ويجوز وطؤ اليهودية والنصرانية بملك اليمين دون غيرها من الكفار وإن صحّ ملكهنّ، وإذا ملك الرجل أبويه أو أحد المحرمات بالنسب عتقوا عليه، ولا يعتقون إذا كنّ كذلك بالرّضاع وإن كانوا محرّمات.

ولا يحلّ وطؤ الأمة المنتقلة إلى ملك الرجل بأحد الأسباب حتى تستبرأ بحیضة، ولا يحلّ وطؤ الحامل من غيره حتى تمضي لها أربعة أشهر إلا دون الفرج، وفيه بشرط عزل الماء واجتنابها حتى تضع أولى، ولو وطىء الحامل لم يحلّ له بيع ولدها ولا الاعتراف به ولداً ولكن يجعل له قسطاً من ماله لأنّه غداه بنطفته.

وإذا كانت الأمة بين شريكين فما زاد لم يحلّ لواحد منهم، فإن وطئها بعضهم أثم ووجب تأديبه، فإن جاءت بولد لحق به وأغرم ما يفضل من قيمته على سهمه لشركائه، وإن وطئها الجميع أدبوا جميعاً، فإن جاءت بولد أقرع بينهم فأبهم خرج اسمه الحق به وأغرم ما يفضل من قيمته على سهمه لباقي الشركاء.

فصل فيما يحرم من النكاح:

تحريم الاستمتاع بالمباشرة على ضروب ستة: منها تحريم ذلك بما عدا النساء، ومنها بهنّ من غير عقد ولا ملك يمين، ومنها بهنّ بعدهما في حال دون أخرى، ومنها تحريمه بأعيان منهنّ بهما على كلّ حال، ومنها تحريمه معهما في حال دون حال، ومنها تحريم ذلك عليهنّ بعض ببعض.

كتاب النكاح

الضرب الأول: التلوط بالغلمان ومباشرتهم بضم أو تقبيل أو اضطجاع، وإتيان جميع البهائم، والاستمناء.

الضرب الثاني: الزنا ومقدماته من رؤية وضم وتقبيل ومحادثة وخلوة واضطجاع.
الضرب الثالث: وطء الحائض والنفساء حتى تطهرا والمستحاضة حتى تستنجي والمظاهر منها قبل التكفير والمعقود عليها بعد الزنا حتى تستبرئ والمحرّم حتى يحلّ وبالمحرمة حتى تحلّ والصائم حتى يفطر، وبالصائمة حتى تفطر وبالأمة المبتاعة حتى تستبرئ وبحيضة وبالأمة الحامل من غير المبتاع حتى تضع.

الضرب الرابع: الأسباب الموجبة للتحريم على كلّ حال ثلاثة: نسب ورضاع وسبب ليس بنسب ولا رضاع.

والمحرّمات بالنسب ست: الأمّهات وإن علون والولد وإن هبط والأخوات من جميع الجهات، والعّمات والحالات وإن ذهبن في النسب وبنات الأخوة وإن بعدت.

والمحرّمات بالرضاع ست كالمحرّمات بالنسب مثال ذلك: غلام رضع من امرأة بلبن بنت لها فصار بذلك ولداً لها ولأبي ابنتها وتحرم عليه، وآباؤها وأمّهاتها وإن علون وأخواتها وأولادها من الفحل وغيره بالنسب خاصّة، كما تحرم أمّ النسب وأمّهاتها وأخواتها وأولادها، ويحرم الزوج وآباؤه وأمّهاته وأخواته وأولاده من هذه المرضعة ومن غيرها بالنسب والرضاع، كما يحرم أب النسب وآباؤه وأمّهاته وأولاده وأخواته، وتحرم أولاد الأخوة بالرضاع من جميع الجهات كأولاد الأخوة بالنسب.

وإنما يقتضى التحريم بشروط: منها أن يكون الرّاضع والمرتضع من لبنه ينقص سنّها عن الحولين، ومنها أن يكون لبن ولادة لادّ، ومنها أن يكون ممّا ينبت اللحم ويقوّي العظم بكونه يوماً وليلة أو عشر رضعات متواليات كلّ منها تملأ البطن لا يفصل بينهما برضاع امرأة أخرى، فمتى اختلّ شرط من هذه لم يثبت نسب الرّضاع.

وأما المحرّمات بالأسباب: أمّ المرأة المعقود عليها، وابنة المدخول بها، وأمّ المزي بها قبل العقد، وابنتها، وزوجة الأب وأمّه المنظور إليها بشهوة، وزوجة الابن، وأمّه الموطوءة، والزّانية على أب الزّاني وابنه قبل العقد، والزّانية وهي ذات بعل أوفي عدّة رجعية على

الكافي

والمهر من ضمان الرجل قبل القبض ومن ضمانها بعده، وإن استوفت المرأة مهرها قبل الدخول ثم طلقها لزم له عليها أن تردّ نصفه إن كان باقياً ومثله إن كان تالفاً وكان من ذوات الأمثال، ونصف قيمته إن كان من ذوات القيمة ومثل نصف الأجرة إن كان شيئاً له أجرة وكذلك إن وهبت منه قبل الدخول وحلّته.

وإن كان المهر شيئاً له نماء مثل الحيوان أو الشجر أو الأرض، وكان الحيوان حاملاً والشجر مثمرًا والأرض مزروعة حال الإصداق استحقّ النّصف مع نصف النّماء، وإن حملت أو أثمر أو زرعت عندها لم يستحقّ عليها شيئاً من النّماء، وإن عقد عليها على عبد أبقى مفرداً صحّ العقد دون الصّداق ولزم مهر المثل وإن كان مع شيء آخر صحّ الصّداق أيضاً، وإن أبرأت المفوضة ذمته عن المهر لم يصحّ وإن عقد نكاحاً فاسداً وعين مهرًا وأبرأت ذمته لم يصحّ وإن أبرأته عما استحققت عليه صحّ، وإن تزوّجها على كتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه السّلام ولم يسم مهرًا لزم مهر السّنة.

ويستحبّ أن لا يدخل الرجل بامرأته إلّا بعد تقديم شيء من المهر إليها وإن قدّم الجميع كان أفضل، وإذا تنازعا في إقباض المهر فالبيّنة على المدعي في كلّ حال وإن اختلفا في قدر المهر فالبيّنة على المرأة، وإذا دخل بها وأرخصى السّتر عليهما وأدعى الرجل أنّه لم يواقعها وأمكّنه إقامة البيّنة وأقامها قبلت منه، وإن لم يمكنه كان له أن يستحلفها فإن استحلفها وإلّا لزمه توفية المهر.

ومن وكلّ رجلاً في العقد على امرأة ثمّ مات الموكل وعقد الوكيل لم يخل: إمّا عقد قبل موته ويصحّ العقد ويثبت المهر والميراث أو بعد موته ويبطل العقد، فإن أنكرت الورثة، توكيله ولم يكن للوكيل بيّنة غرم المهر.

ومن تزوّج امرأة على أنّها بكر فوجدها غير بكر كان له أن ينقص شيئاً من مهرها دون فسخ النّكاح، وللمرأة الامتناع من الدخول بها وإن أفضى إليها كرهاً حتّى تستوفي المهر، وإن مكّنت من الدخول لم يكن لها بعد ذلك الامتناع فإن امتنعت نشزت وسقطت نفقتها.

كتاب النكاح

الزَّانِي، وأمَّ الغلام الموقب وأخته وابنته قبل العقد عليهنَّ، والمعقود عليها في عدَّة معلومة، والمدخول بها في عدَّة على كلِّ حال، والمعقود عليها في إحرام معلوم، والمدخول بها فيه على كلِّ حال، والمطلقة للعدَّة تسعاً يملكها بينها رجلان، والملاعنة، والمقذوفة من زوجها وهي صمَاء أو خرساء عليه.

وحكم الأمِّ والأخت والبنت بالرضاع في هذا التحريم حكم ذوات النسب وحكم الإماء في التحريم بالنسب والرضاع والسبب حكم الحرائر.

الضرب الخامس المحرمات في حال دون حال: الكافرة حتَّى تسلم وإن اختلفت جهات كفرها، وأخت المعقود عليها حتَّى يثبت حلُّها بموت أو ردة أو لعان أو طلاق بائن أو تخرج عن عدَّة الرِّجعيِّ، وأخت الأمة الموطوءة حتَّى تخرج عن الملك، والمعتدة من الغير حتَّى ينقضي أجلها، والمطلقة للعدَّة ثلاثاً حتَّى تتزوَّج ويطلق وتعتدَّ، والمحرمة حتَّى تحلَّ، والمحصنة حتَّى تبرأ عصمتها وتعتدَّ، والخامسة حتَّى تنقص الأربع بموت أو ردة أو لعان أو طلاق بائن أو تخرج من عدَّة الرِّجعيِّ، وبنت الأخ على عمتها وبنت الأخت على خالتها حتَّى تأذنا، والأمة على الحرَّة حتَّى تأذن، والزَّانية حتَّى تتوب.

الضرب السادس: تحرم على المرأة مباشرة من لا رحم بينها وبينه بضمَّ أو تقبيل أو نظر لريبة، والنوم في إزار واحد على كلِّ حال، وما فوق ذلك من عمل قوم لوط في تمتع بعضهنَّ ببعض على جهة السَّحق.

النَّهْضَةُ السَّائِرَةُ

في مجرّد الفقه والفتاوى

للشيخ الأجل أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي
المتهربخ الظائفه والشيخ الطوسي

٣٨٥ - ٤٦٠ هـ

كتاب النّكاح

باب ضروب النّكاح:

النّكاح على ثلاثة أضرب: ضربٌ منها هو النّكاح المستدام الذي لا يكون مؤجّلاً بأيّام معلومة ولا شهوراً معيّنة وبه تلحق الأولاد وتجب النفقة ويستحبّ فيه الإعلان والإشهاد عند العقد وبه تجب الموارثة، وهو نكاح لا يزول إلّا بالطلاق أو ما يقوم مقامه من أنواع الفرقة. ونكاح المتعة وهو المنعقد بأجلٍ معلومٍ ومهرٍ معيّن وبهذين الحكمين يتميّز من نكاح الغبطة، ومتى لم يذكر فيه الأجل وإن سُمّي متعة كان النّكاح دائماً ومتى لم يذكر فيه المهر مع الأجل كان العقد غير صحيح. ونكاح بملك الأيمان وهو يختصّ بالإماء دون الحرّات، ونحن نبين شرائط هذه الضروب من النّكاح ونفرد لكلّ ضربٍ منها باباً إن شاء الله.

باب ما أحل الله تعالى من النّكاح وما حرم منه

المحرّمات من النّساء على ضربين:

ضربٌ منهنّ يحرّم بالنّسب وضربٌ منهنّ يحرّم بالسّبب وما عداهما فمباح العقد عليهنّ فاللّواتى يحرّم بالنّسب: الأمّ وإن علت والبنت وإن نزلت والعمة والخالة وإن علت والأخت وبناتها وإن نزلن وبنات الأخ وإن نزلن، ولا يحرّم من جهة النّسب غير هؤلاء المذكورات، واللّواتى يحرّم بالسّبب فعلى ضربين: ضربٌ منهنّ يحرّم العقد عليهنّ على جميع

النهاية

الأحوال والضرب الآخر يحرم العقد عليهن في حالٍ دون حال، واللواتي يحرم العقد عليهن على جميع الأحوال فجميع المذكورات من جهة النسب ويحرم مثلهن من جهة الرضاع، ونحن نبين كيفيته في باب مفرد إن شاء الله.

ويحرم العقد على امرأة قد عقد عليها الأب أو الإبن ويحرم وطءً جاريةً قد ملكها الأب أو الإبن إذا جامعها أو نظرا منها إلى ما يحرم على غير مالكة النظر إليها أو قبلاها بشهوة، ويحرم العقد على أم الزوجة سواء دخل بالبنات أو لم يدخل بها، وإذا عقد على الأم ودخل بها حرم عليه العقد على جميع بناتها سواء كانت ربائب في حجره أو لم يكن كذلك، وإذا لم يدخل بها وفارقها جاز له أن يعقد عليهن بعد ذلك، والحكم في هاتين في نكاح المتعة مثل الحكم في نكاح الدوام وكذلك الحكم في ملك الأيمان لأنه إذا وطئ الرجل جاريةً بملك اليمين حرم عليه وطء أمها على جميع الأحوال، ولا بأس أن يملكه لو كذلك إذا ملك الأم ووطئها، حرم عليه وطئ جميع بناتها بالملك والعقد، فإن لم يطئ الأم جاز له أن يطأ البنت وإن لم تخرج الأم عن ملكه وليس كذلك الحكم في العقود عليها لأنه وإن لم يدخل بالأم فلا يجوز له العقد على البنت إلا بعد مفارقتها، ومتى عقد الرجل على امرأة ولم يدخل بها غير أنه رأى منها ما يحرم على غيره النظر إليه فإنه يكره له العقد على ابنتها وليس ذلك بمحظور.

وإذا زنا الرجل بامرأة حرم على أبيه وابنه العقد عليها فإن زنا بها بعد أن يكون قد عقد عليها الأب أو الإبن فلا يبطل ذلك العقد، وإذا ملك الرجل جارية فوطئها ابنه قبل أن يطأها حرم على الأب ووطئها فإن وطئها بعد وطئ الأب لم يحرم ذلك على الأب ووطئها ومن فجر بامرأة لها زوج لم يجر له العقد عليها أبداً وكذلك الحكم إن كان فجوره في عدة لزوجها عليها فيها رجعة يحرم عليه العقد عليها.

وإذا لاعن الرجل امرأته فرّق بينها ولا تحلّ له أبداً وإذا طلق الرجل امرأته تسع تطليقات طلاق العدة قد تزوّجت فيما بينها زوجين لم تحلّ له أبداً، وإذا عقد المحرم على امرأة وهو عالم بأن ذلك محرم فرّق بينها ولم تحلّ له أبداً، فإن لم يكن عالماً بذلك، فرّق بينها. فإذا أحلا، وأراد أن يستأنفا العقد فعلا وليس عليها شيء.

ومن فجر بغلام فأوقب حرم عليه العقد على أمه وأخته وبنته على جميع الأحوال فإن

كتاب النكاح

كان الفعل دون الإيقاب لم يكن بالعقد عليهنّ بأس، ومن قذف امرأته وهى صماء أو خرساء فرّق بينهما ولم تحلّ له أبداً ومن فجر بعمته أو خالته لم تحلّ له ابنتها أبداً، وإذا تزوّج الرجل بصبيّة لم تبلغ تسع سنين فوطئها فرّق بينهما ولم تحلّ له أبداً.

وإذا تزوّج الرجل بامرأة في عدّتها وهو عالمٌ بذلك فرّق بينهما ولم تحلّ له أبداً وإن لم يكن قد دخل بها سواء كانت عدّتها عدّة المطلقة أو عدّة المتوفّى عنها زوجها، وإن لم يكن عالماً بذلك فارقها حتّى تخرج من العدّة فإذا خرجت من العدّة عقد عليها إن شاء ما لم يكن قد دخل بها وإن كانت المرأة عالمةً بذلك لم يجز لها أن ترجع إلى هذا الزّوج بعقدٍ آخر، ومتى لم يكن عالماً بذلك وكان قد أعطها المهر كان له الرجوع عليها.

ومتى عقد عليها في العدّة ودخل بها فرّق بينهما ولم تحلّ له أبداً سواء كان عالماً أو جاهلاً وكان لهما المهر بما استحلّ من فرجها وكان عليها عدّتان: تمام العدّة من الزّوج الأوّل وعدّة أخرى من الزّوج الثّاني، فإن جاءت بولدٍ لأقلّ من ستّة أشهر كان لاحقاً بالأوّل وأن كان لستّة أشهر فصاعداً كان لاحقاً بالثّاني، ومتى قذفها زوجها أو غيره بما فعلته من الفعل فإن كانت عالمةً بذلك لم يكن عليه شيء وإن كانت جاهلة وجب عليه حدّ القاذف.

وأما اللّوأتى يحرم من على حالٍ دون حال فإنّه لا يجوز للرجل أن يعقد على امرأة لها زوجٌ مادامت في حبّالته فإذا فارقت بموتٍ أو طلاقٍ جاز له حينئذٍ العقد عليها، ولا يجوز له أن يجمع بين الأختين في نكاح الدّوام ولا نكاح المتعة في حالة واحدة فإن عقد عليهما في حالة واحدة كان مخيراً بين أن يسكّ أيتها شاء، فإن عقد على واحدة ثمّ عقد على أختها كان العقد على الثّانية باطلاً فإن وطئ الثّانية فرّق بينهما ولم يرجع إلى الأولى حتّى تخرج الّتي وطئها من عدّتها، ومتى عقد على امرأة ثمّ عقد على أختها أو أمّها بجهالة فرّق بينهما فإن وطئها وجاءت بولدٍ كان لاحقاً به ولا يقرب الزّوجة الأولى حتّى تنقضى عدّتها.

ومتى طلق الرجل امرأته طلاقاً يملك فيه الرجعه، لم يجز له العقد على أختها حتّى تنقضى عدّتها، فإن كانت تطليقه بائنّه، جاز له العقد على أختها في الحال، وقد روى في المتمتعه اذا انقضى اجلها: انه لايجوز له العقد على أختها حتّى تنقضى عدّتها، واذا ماتت احدى الاختين، جاز له ان يعقد على أختها في الحال.

النهاية

ولا بأس أن يجمع الرجل بين الأختين في الملك لكنه لا يجمع بينهما في الوطء لأن حكم الجمع بينهما في الوطء حكم الجمع بينهما في العقد، فمضى ملك الأختين فوطيء واحدة منها لم يجوز له وطء الأخرى حتى تخرج تلك عن ملكه بالبيع أو الهبة وغير ذلك فإن وطيء الأخرى بعد وطئه للأولى وكان عالماً بتحريم ذلك عليه حرمت عليه الأولى حتى تموت الثانية، فإن أخرج الثانية عن ملكه ليرجع إلى الأولى لم يجوز له الرجوع إليها وإن أخرجها من ملكه لذلك جاز له الرجوع إلى الأولى، وإن لم يعلم تحريم ذلك عليه جاز له الرجوع إلى الأولى على كل حال إذا أخرج الثانية من ملكه.

ولا يجوز للرجل الحر أن يعقد على أكثر من أربع من الحرائر أو أمتين ولا بأس أن يجمع بين حرة وأمتين أو حرتين وأمتين بالعقد، فأما بملك اليمين فليجمع ماشاء منهن مع العقد على أربع حرائر، فإن كان الرجل عنده ثلاث نسوة وعقد على اثنتين في عقد واحد أمسك أيتها شاء ويخلى سبيل الأخرى فإن كان قد عقد عليها بلفظة واحدة ثم دخل بواحدة منها كان عقدها ثابتاً ويخلى سبيل الأخرى فإن كان قد عقد عليها بلفظتين ثم دخل بالتي بدأ باسمها كان عقدها صحيحاً وإن دخل بالتي ذكرها ثانياً كان النكاح باطلاً وتلزمها العدة لأجل الدخول.

والذمى إذا كان عنده أكثر من أربع نساء ثم أسلم فليمسك منهن أربعاً وليخلى سبيل الآخر، وإذا طلق الرجل واحدة من الأربع طلاقاً يملك فيه الرجعة فلا يجوز له العقد على الأخرى حتى تخرج تلك من العدة وإن كان طلاقاً لا يملك فيه رجعتها جاز له العقد على الأخرى في الحال، والمملوك لا يجمع بين أكثر من حرتين أو أربع إماء بالعقد ولا بأس أن يعقد على حرة وأمتين، ولا يعقد على حرتين ويضيف إليها العقد على أمة.

وقد بينا أن جميع المحرمات من جهة النسب يحرم من جهة الرضاع، ولو أن رجلاً عقد على جارية رضية فأرضعتها امرأته حرمتا عليه جميعاً وإن أرضعت الجارية امرأتان له حرمت عليه الجارية والمرأة التي أرضعتها أولاً ولم تحرم عليه التي أرضعتها ثانياً، وإن عقد على جارتين رضيعتين فأرضعتها امرأة، حرمت عليه المرضعة والجارتان معا فإن أرضعت امرأتان له لهاتين الجارتين حرمن عليه كلهن.

كتاب النكاح

ولا يجوز للرجل المسلم أن يعقد على الشركات على اختلاف أصنافهن يهودية كانت أو نصرانية أو عابدة وثن، فإن اضطر، إلى العقد عليهن عقد على اليهودية والنصرانية وذلك جائز عند الضرورة.

ولأبأس أن يعقد على هذين الجنسيتين عقد المتعة مع الاختيار لكنه يمنع من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير وجميع المحرمات في شريعة الإسلام، ولأبأس أن يطأ بملك اليهودية والنصرانية، ويكره له وطؤ المجوسية بملك اليمين وعقد المتعة وليس ذلك بمحظور.

وإذا أسلم اليهودي والنصراني والمجوسي ولم تسلم امرأته جاز له أن يسكها بالعقد الأول ويطأها، فإن أسلمت المرأة ولم يسلم الرجل وكان الرجل على شرائط الذمة فإنه يملك عقدها غير أنه لا يمكن من الدخول إليها ليلاً ولا من الخلويها ولا من إخراجها من دار الهجرة إلى دار الحرب، وإن لم يكن بشرائط الذمة انتظر به عدتها فإن أسلم قبل انقضاء عدتها فإنه يملك عقدها وإن أسلم بعد انقضاء العدة فلا سبيل له عليها، وكذلك الحكم فيمن لادمة له من سائر أصناف الكفار فإنه ينتظر به انقضاء العدة فإن أسلم كان مالكا للعقد وإن لم يسلم إلا بعد ذلك؛ فقد بانت منه وملكت نفسها.

ولا يجوز العقد على المرأة الناصبة المعروفة بذلك ولأبأس بالعقد على من لا ينصب ولا يعرف، ولا يجوز تزويج المؤمنة إلا بالمؤمن ولا يجوز تزويجها بالمخالف في الاعتقاد. ويكره للرجل أن يتزوج بامرأة فاجرة معروفة بذلك فإن تزوج بها فليمنعها من ذلك، وإذا فجرت المرأة عند الرجل كان مخيراً في إمساكها وطلاقها والأفضل له طلاقها وإذا فجر بامرأة غير ذات بعل فلا يجوز له العقد عليها مادامت مصرة على مثل ذلك الفعل، فإن ظهر له منها التوبة جاز له العقد عليها وتعتبر توبتها بأن يدعوها إلى مثل ما كان منه فإن أجابت امتنع من العقد عليها وإن امتنعت عرف بذلك توبتها، وإذا كان عند الرجل امراته فإن فجر بامرأة لم يجوز له أن يعقد على أمها من النسب ومن جهة الرضاع ولا على بنتها على حال وإن كان منه ملامسة دون الجماع أو قبلة وما أشبهها فلا بأس بأن يعقد بعد ذلك على أمها وابنتها، وكذلك لا يجوز أن يعقد على أم امرأة قد فجر بها وبنتها ومن جهة الرضاع وحكمها في هذا الباب حكم لنسب سواء.

النهاية

ولا يجوز العقد على امرأةٍ وعند الرجل عَمَّتْها أو خالَتها إلا برضا منها فإن عقد عليها كانت العمة والخالة مخيرةً بين إمضاء العقد وبين الاعتزال، فإن أمضت كان ماضياً ولم يكن لها بعد ذلك فسخ وإن اعتزلت واعتدت ثلاثة أقرء كان ذلك فراقاً بينها وبين الزوج ومغنياً عن الطلاق، ولا بأس بالعقد على العمة والخالة وعنده بنت الأخ أو بنت الأخت وإن لم ترضيا بذلك، وحكم العمة والخالة من جهة الرضاع حكمها من جهة النسب على السواء.

ولا يجوز للرجل أن يعقد على أمةٍ وعنده حرّةٌ إلا برضاها فإن عقد عليها من غير رضاها كان العقد باطلاً، فإن أمضت الحرّة العقد مضى ولم يكن لها بعد ذلك اختيار وإن أبت واعتزلت وصبرت ثلاثة أقرء كان ذلك فراقاً بينها وبين الزوج، فإن عقد في حالةٍ واحدةٍ على حرّةٍ وأمةٍ كان العقد على الحرّة ماضياً والعقد على الأمة باطلاً فإن عقد على حرّةٍ وعنده أمةٌ وهى لاتعلم ذلك فإذا علمت أن له امرأةً أمة كانت مخيرةً بين الصبر على ذلك وبين الاعتزال، وتنتظر مدةً انقضاء عدتها فإذا مضت العدة كان ذلك فراقاً بينها وبين الزوج ومتى رضيت بذلك لم يكن لها بعد ذلك اختيار.

ويكره العقد على الأمة مع وجود الطول فأما مع عدمه فلا بأس بالعقد عليها، ومتى عقد على الأمة مع وجود الطول؛ كان العقد ماضياً غير أنه يكون قد ترك الأفضل، ويكره العقد على القابلة وابنتها ولا بأس أن يجمع الرجل بين امرأةٍ قد عقد عليها وبين امرأةٍ أبيها أو وليدته إذا لم تكن أمها، ويكره أن يزوّج الرجل ابنه بنت امرأةٍ كانت زوجته وقد دخل بها إذا كانت البنت قد رزقت بعد مفارقتها إياه وليس ذلك بمحظور وإن كانت البنت رزقت قبل عقد الرجل عليها لم يكن بذلك بأس، ولا بأس للمريض أن يتزوّج في حال مرضه فإن تزوّج ودخل بها ثم مات كان العقد ماضياً وتوارثا، وإن مات قبل الدخول بها كان العقد باطلاً.

وإذا أقام رجلٌ بيّنةً على العقد على امرأةٍ وأقامت أخت المرأة البيّنة بأنّها امرأة الرجل كانت البيّنة بيّنة الرجل ولا يلتفت إلى بيّنتها إلا أن تكون بيّنتها قبل بيّنة الرجل أو يكون مع بيّنتها قد دخل بها فإن ثبت لها أحد هذين الشّيتين أبطلت بيّنة الرجل، وإذا عقد الرجل على امرأةٍ فجاء آخر فادّعى أنّها زوجته لم يلتفت إلى دعواه إلا أن يقيم البيّنة،

كتاب النكاح

ولابأس أن يتزوّج الرَّجُل أخت أخيه إذا لم تكن أُختاً له وإن تركه كان أفضل، ويكره
للرَّجُل أن يتزوّج بضرة أمّه إذا كانت مع غير أبيه.

باب مقدار ما يحرم من الرّضاع وأحكامه:

الَّذِي يَحْرَمُ مِنَ الرّضَاع مَا أَنْبَت اللَّحْمُ وَشَدَّ الْعَظْمُ، فَإِنْ عَلِمَ بِذَلِكَ وَإِلَّا كَانَ
الاعتبار بخمس عشرة رضةً متوالياتٍ لم يفصل بينهنّ برضاع امرأةٍ أخرى فإنّ لم
ينضببط العدد اعتبر برضاع يومٍ وليلةٍ إذا لم ترضع امرأةٍ أخرى، فمتى كان الرّضاع أقلّ ممّا
ذكرناه ممّا لا ينبت اللَّحْمُ ولا يشدّ الْعَظْمُ أو كان أقلّ من خمس عشرة رضةً أو مع استيفاء
العدد قد فصل بينهنّ برضاع امرأةٍ أخرى أو كان أقلّ من يومٍ وليلةٍ لمن لا يراعى العدد أو
مع تمام يومٍ وليلةٍ دخل بينه رضاع امرأةٍ أخرى؛ فإنّ ذلك لا يحرم ولا تأثير له.

وينبغي أن يكون الرّضاع في مدّة الحولين فإن حصل الرّضاع بعد الحولين سواء كان
قبل الفطام أو بعده قليلاً كان أو كثيراً فإنّه لا يحرم، وكذلك إن درّ لبن امرأةٍ ليست مرضعة
فأرضعت صبيّاً أو صبيّةً فإنّ ذلك لا تأثير له في التّحريم.

ومتى حصل الرّضاع على الصّفة التي ذكرناها فإنّه بمنزلة النّسب ويحرم منه ما يحرم
من النّسب إلّا أنّ النّسب منه يراعى من جهة الأب خاصّةً دون الأمّ، ومعنى ذلك أن المرأة إذا
أرضعت صبيّاً بلبن بعلٍ لها وكان لزوجها عدّة أولادٍ من أمّهاتٍ شتى فإنّهم يحرمون كلّهم
على الصّبيّ المرتضع وعلى أبيه وعلى إخوته الذين ينتسبون إلى أبيه بالولادة والرّضاع
والذين ينتسبون إلى أمّه من جهة الولادة دون الرّضاع، وكذلك إن كان للبعل أولادٌ
ينتسبون إليه من جهة الرّضاع من غير هذه المرأة فإنّهم يحرمون كلّهم على الصّبيّ
المرتضع وكذلك يحرم جميع إخوة المرتضع على هذا البعل وعلى جميع أولاده من جهة الولادة
والرّضاع، ولا يحرم على الصّبيّ من ينتسب إلى أمّه المرضعة من جهة الرّضاع من غير لبن
هذا الزوج، ويحرم عليه جميع أولادها الذين ينتسبون إليها بالولادة.

والرّضاع لا يثبت إلّا ببيّنةٍ عادلةٍ وإذا ادّعت المرأة أنّها أرضعت صبيّاً؛ لم يقبل قولها
وكان الأمر على أصل الإباحة، وإذا أرضعت المرأة صبيّاً ولكلٍّ واحدٍ من الصّبيّين إخوةً

النهاية

وأخوات ولادةً ورضاعاً من غير الرجل الذي رضعاً من لبنه جاز التناكح بين إخوة وأخوات هذا وإخوة وأخوات ذاك، ولا يجوز التناكح بينهما أنفسهما ولا بين أخواتهما من جهة لبن الرجل الذي رضعاً من لبنه حسب ماقدّمناه، وإذا ربّت امرأةً جدياً بلبنها فإنه يكره لحمه ولحم كلّ ماكان من نسله وليس ذلك بمحظور.

باب الكفاءة في النكاح واختيار الأزواج

المؤمنون بعضهم أكفأ لبعضٍ في عقد النكاح كما أنّهم متكافئون في الدماء وإن اختلفوا في النسب والشرف، وإذا خطب المؤمن إلى غيره بنته وكان عنده يسارٌ بقدر مايقوم بأمرها والإنفاق عليها وكان ممن يرضى دينه وأمانته ولا يكون مرتكباً لشيءٍ من الفجور وإن كان حقيراً في نسبه قليل المال فلم يزوجه إياها كان عاصياً لله مخالفاً لسنة نبيه صلى الله عليه وآله ويكره للرجل أن يزوجه بنته شاربٍ خمرٍ أو متظاهراً بالفسق فإن فعل ذلك كان العقد ماضياً ويكون تاركاً للأفضل.

وإذا أراد الرجل أن يتزوج فينبغي أن يطلب ذوات الدين والأبوات والأصول الكريمة ويجتنب من لا أصل له ولا عقل له، ولا يتزوج المرأة لجمالها أو مالها إذا لم تكن مرضيةً في الاعتقاد ولا تكون عاقلةً سديدة الرأي، وقد بينّا أنّه لايجوز أن يتزوج من يخالفه في الاعتقاد إلّا إذا كانت مستضعفةً ولا يعرف منها نصباً ولا انحرافاً عن الحق، وإذا وجد امرأةً لها دينٌ وأصلٌ فلا يمتنع من مناكحتها لأجل فقرها فإن الله تعالى يقول: إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله، ويختار من النساء الولود وإن كانت سوداء قبيحة المنظر ويجتنب العقيم منهنّ وإن كانت حسناء جميلة المنظر.

ويستحبّ التزويج بالأبكار فإن النبي صلى الله عليه وآله قال: إنّهنّ أطيب شيءٍ أفواهاً وأدرّ شيءٍ أخلاقاً وأحسن شيءٍ أخلاقاً وأفتح شيءٍ أرحاماً، ويكره نكاح جميع السودان من الزنج وغيرهم إلّا التوبة خاصة ويكره التزويج بالأكراد ويكره تزويج المجنونة، ولا بأس بوطئها بملك اليمين غير أنّه لا يطلب ولدها، ولا بأس أن يتزوج بامرأةٍ قد علم منها الفجور إذا تاب وأقلعت فإن عقد على امرأةٍ ثم علم بعد العقد أنّها كانت زنت كان له أن يرجع

كتاب النكاح

على وليها بالمهر ما لم يدخل بها فإن دخل بها كان لها المهر بما استحل من فرجها وهو مخير في إمساكها وطلاقها.

باب من يتولى العقد على النساء:

يجوز للرجل أن يعقد على بنته إذا كانت صغيرة لم تبلغ مبلغ النساء من غير استئذان لها ومتى عقد عليها لم يكن لها خيار وإن بلغت، ومتى كانت البكر بالغاً استحَبَّ للأب أن لا يعقد عليها إلا بعد استئذائها ويكفي في إذنها أن يعرض عليها التزويج فإذا سكت كان ذلك رضا منها، فإن عقد الأب على بكر قد بلغت مبلغ النساء من غير استئذان لها مضى العقد ولم يكن لها خلافه وإن أبت التزويج وأظهرت كراهيتها لم يلتفت إلى كراهيتها. ولا يجوز للبكر أن تعقد على نفسها نكاح الدوام إلا بإذن أبيها فإن عقدت على نفسها بغير إذن أبيها كان العقد موقوفاً على رضا الأب فإن أمضاه مضى وإن لم يمضه وفسخ كان مفسوخاً، فإن عضل الرجل بنته وهو ألا يزوجه بالأكفاء إذا خطبها جاز لها العقد على نفسها وإن لم يرض بذلك الأب ولم يكن لكراهية الأب تأثير، وقد روى أنه يجوز للبكر أن تعقد على نفسها نكاح المتعة من غير إذن أبيها غير أن الذي يعقد عليها لا يطأها في الفرج هذا إذا كانت البكر بالغه، فإن كانت دون البالغ لم يجوز العقد عليها من غير إذن أبيها وكان حكم المتعة في هذا الباب حكم نكاح الدوام.

والبكر البالغ إذا لم يكن لها أب جاز لها أن تعقد على نفسها أي نكاح شاءت من غير ولي ولها أن تولى من شاءت العقد عليها، وإذا كان لها جد وأب كان لكل واحدٍ منها العقد عليها والجد أولى، فإن عقد كل واحدٍ منها عليها كان الذي سبق بالعقد أولى من الذي تأخر فإن اتفق عقداهما في حالة واحدة كان العقد ماعقده الجد، وإذا اختار أبوها رجلاً واختار جدّها آخر كان الذي اختاره الجد أولى من الذي اختاره الأب هذا إذا كانت البكر أبوها الأدنى حياً فإن لم يكن أبوها حياً لم يجوز للجد أن يعقد عليها إلا برضاها وجرى مجرى غيره، ويستحبّ للبكر ألا تعدل عنه إلى غيره ولا تخالفه فيما يراه فإن لم تفعل لم يكن له خيار مع كراهيتها.

النهاية

وإذا لم يكن لها جد وكان لها أخ يستحب لها أن تجعل الامر إلى أخيها الكبير، وإن كان لها أخوان فجعلت الامر إليهما ثم عقد كل واحد منهما عليها لرجل كان الذي عقد عليها له أخوها الأكبر أولى بها من الآخر فإن دخل بها الذي عقد عليه أخوها الصغير كان العقد ماضياً ولم يكن للأخ الكبير أمر مع الدخول، فإن كان الأخ الكبير سبق بالعقد ودخل بها الذي عقد له الأخ الصغير فإنها ترد إلى الأول وكان لها الصداق بما استحلت من فرجها وعليها العدة، وإن جاءت بولد كان لاحقاً بأبيه.

ومتى عقد الأبوان على ولديهما قبل أن يبلغا ثم ماتا فإنهما يتوارثان تراث الجارية الصبية والصبي الجارية، ومتى عقد عليها غير أبيهما ثم مات واحد منهما فإن كان الذي مات الجارية فلا يرث الصبي سواء كان بلغ أو لم يبلغ لأن لها الاختيار عند البلوغ؛ وإن كان الذي مات الزوج قبل أن يبلغ فلاميراث لها أيضاً لأن له الخيار عند البلوغ وإن كان موته بعد بلوغه ورضاه بالعقد قبل أن تبلغ الجارية فإنه يعزل مآثرته منه إلى أن تبلغ. فإذا بلغت عرض عليها العقد فإن رضيت به حلفت بالله تعالى أنها مادعاها إلى الرضا الطمع في الميراث، فإذا حلفت أعطيت الميراث وإن أبت لم يكن لها شيء.

ومتى عقد على صبية لم تبلغ غير الأب أو الجد مع وجود الأب كان لها الخيار إذا بلغت سواء كان ذلك العاقد جداً مع عدم الأب أو الأخ أو العم أو الأم، والمرأة إذا كانت ثيباً مالكة لأمرها نافذاً أمرها في البيع والشراء والعق والهبه في مالها غير مولى عليها لفساد عقلها جاز لها العقد على نفسها لمن شاءت من الأكفاء سواء كان أبوها حياً أو ميتاً إلا أن الأفضل لها مع وجود الأب ألا تعقد على نفسها إلا برضاه، فإن كانت مولى عليها لم يجوز لها العقد على نفسها وكان الامر إلى وليها في تولى العقد عليها.

ومتى عقد الرجل لابنه على جارية وهو غير بالغ كان له الخيار إذا بلغ، وإذا أراد الأخ العقد على أخته البكر استأمرها فإن سكنت كان ذلك رضا منها، وإذا ولت المرأة غيرها العقد عليها وسمت له رجلاً بعينه لم يجوز له العقد لغيره عليها فإن عقد لغيره كان العقد باطلاً، وإذا عقد الرجل على ابنه وهو صغير وسمى مهراً ثم مات الأب كان المهر من أصل التركة قبل القسمة إلا أن يكون للصبي مال في حال العقد فيكون المهر من مال الابن

كتاب النكاح

دون الأب، وحدّ الجارية التي يجوز لها العقد على نفسها أو يجوز لها أن تولّى من يعقد عليها تسع سنين فصاعداً.

ومتى عقدت الأمّ لابن لها على امرأة كان مخيراً إذا بلغ في قبول العقد أو الامتناع منه فإن قبل لزمه المهر وإن أبى لزمها هي المهر، وإذا عقدت المرأة على نفسها وهي سكرى كان العقد باطلاً فإن أفاقت ورضيت بفعلها كان العقد ماضياً وإن دخل بها الرجل في حال السكر ثم أفاقت الجارية فأقرته على ذلك كان ذلك ماضياً.

والذي بيده عقدة النكاح الأب أو الجدّ مع وجود الأب الأدنى أو الأخ إذا جعلت الأخت أمرها إليه أو من وكلته في أمرها، فأى هؤلاء كان جاز له أن يعفو عن بعض المهر وليس له أن يعفو عن جميعه، وإذا كان لرجل عدة بنات فعقد لرجل على واحدة منهنّ ولم يسمّها بعينها لا للزوج ولا للشهود فإن كان الزوج قد رآهنّ كلّهنّ كان القول قول الأب وعلى الأب أن يسلم إليه التي نوى العقد عليها عند عقدة النكاح وإن كان الزوج لم يرهنّ كلّهنّ كان العقد باطلاً.

باب المهور وما ينعقد به النكاح وما لا ينعقد:

المهر ما تراضيا عليه الزوجان ممّا له قيمة ويحلّ تملكه قليلاً كان أو كثيراً من ذهب أو فضة أو ضيعة أو دار أو رقيق أو حيوان وما أشبه ذلك ممّا يملكه الإنسان، ولا يجوز في المهر ما لا يحلّ تملكه من خمر أو نبيذ أو لحم خنزير وما أشبه ذلك فإن عقد على شيء من ذلك كان العقد باطلاً، ويجوز العقد على تعليم آية من القرآن أو شيء من الحكم والآداب لأنّ كلّ ذلك له أجر معين وقيمة مقدّرة، ولا يجوز العقد على إجارة وهو أن يعقد الرجل على أن يعمل لها أو لوليّها أياماً معلومة أو سنين معيّنة.

ولا يجوز نكاح الشغار وهو أن يزوّج الرجل بنته أو أخته لغيره ويتزوّج بنت المزوّج أو أخته ولا يكون بينهم مهر غير تزويج هذا من هذه وهذه من ذاك، ومتى عقد على هذا كان العقد باطلاً، ويستحبّ ألاّ يتجاوز بالمهر السنّة المحمّدية وهو خمسمائة درهم جياذ، فمن خطب إلى غيره وبذل له هذا الصّداق وكان كفاءاً، فلم يزوجه كان عاصياً لله تعالى مخالفاً

النهاية

لسنة نبيّه صلى الله عليه وآله، ويجوز العقد على مادون ذلك ولو كان درهماً، ومتى عقد الرجل على أكثر من خمسمائة درهم لزمه الوفاء به على التّمام.

ويستحبّ للرجل أن لا يدخل بامرأته حتّى يقدّم لها مهرها، فإن لم يفعل قدّم لها شيئاً من ذلك أو من غيره من الهدية ليستبيح به فرجها ويجعل الباقي ديناً عليه فإن لم يفعل ودخل بها وجعل المهر في ذمته لم يكن به بأس، ومتى سمى المهر ثم دخل بها ولم يكن أعطاها شيئاً كان في ذمته ووجب عليه الوفاء به، وكذلك إن كان قد قدّم لها من جملة المهر شيئاً ثم دخل بها كان الباقي في ذمته وإن لم يكن قد سمى لها مهرًا وأعطاها شيئاً ثم دخل بها لم يكن لها شيء سوى مأخذته، وإن لم يسم المهر ولم يعطها شيئاً ودخل بها لزمه مهر المثل ولا يتجاوز بذلك خمسمائة درهم جياذ.

ومتى طلق الرجل امرأته قبل الدّخول بها وكان سمى لها مهرًا كان عليه نصف الصّدق وإن كان قد قدّم لها مهرها رجع عليها بنصف ما أعطاها إيّاه، فإن وهبت المرأة صداقها قبل تطليقه لها ثم طلقها الزوج كان له أن يرجع عليها بمثل نصف المهر وإن كان المهر ممّا له أجر، مثل تعليم شيء من القرآن أو صناعة معروفة ثم طلقها قبل الدّخول بها رجع عليها بمثل نصف أجره ذلك على ما جرت به العادة، وإن كان الذي قدّم لها من المهر شيئاً من الحيوان أو الرقيق وكان الحيوان أو الرقيق حاملاً ثم وضع عندها كان له أن يرجع عليها بنصف ما أعطاها ونصف ما وضعت وإن كان الحيوان قد حمل عندها لم يكن له شيء من الحمل بل له النّصف ممّا ساق إليها.

ومتى ادّعت المرأة المهر على زوجها بعد الدّخول بها لم يلتفت إلى دعواها فإن ادّعت أنّها جعلته ديناً عليه كان عليها البينة وعلى الزوج اليمين، ومتى طلقها قبل الدّخول بها ولم يكن قد سمى لها مهرًا كان عليه أن يمتنعها إن كان موسراً بدائيّة أو مملوكٍ أو ما أشبهها وإن كان متوسطاً بثوبٍ وما أشبهه وإن كان فقيراً فبختامٍ وما أشبهه، ومتى خلا الرجل بامرأته فأرخصى السّتر ثم طلقها وجب عليه المهر على ظاهر الحال وكان على الحاكم أن يحكم بذلك وإن لم يكن قد دخل بها إلّا أنّه لا يحلّ للمرأة أن تأخذ أكثر من نصف المهر مالم يدخل بها، فإن أمكن الزوج إقامة البينة على أنّه لم يدخل بها مثلاً أن تكون المرأة بكرًا

كتاب النكاح

فتوجد على هيئتها لم يلزمه أكثر من نصف المهر.

ومتى مات الرجل عن زوجته قبل الدخول بها وجب على ورثته أن يعطوا المرأة المهر كاملاً ويستحب لها أن تترك نصف المهر فإن لم تفعل كان لها المهر كله، وإن ماتت المرأة قبل الدخول بها كان لأوليائها نصف المهر وإن ماتت المرأة بعد الدخول بها كان لأوليائها نصف المهر وأن ماتت المرأة بعد الدخول بها ولم تكن قد قبضت المهر على الوفاء ولا طالبت به مدة حياتها فإنه يكره لأوليائها المطالبة بعدها فإن طالبوا به كان لهم ذلك ولم يكن محظوراً.

ومتى تزوج الرجل امرأة على كتاب الله وسنة نبيه ولم يسم مهراً كان مهرها خمسمائة درهمٍ لا غير، ومتى اختلف الزوجان في مقدار المهر ولم يكن هناك بينة كان انقول قول الزوج مع يمينه، ولا ينعقد التزويج بهبة المرأة لنفسه للرجل لأن ذلك كان للنبي صلى الله عليه وآله خاصة.

فإن تزوج الرجل امرأة على حكمها فحكمت بدرهمٍ فما فوقه إلى خمسمائة درهم كان حكمها ماضياً فإن حكمت بأكثر من ذلك رد إلى الخمسمائة درهم، فإن تزوجها على حكمه فبأى شيء حكم كان له قليلاً أو كثيراً فإن طلقها قبل الدخول بها وقد تزوجها على حكمها كان لها نصف ماتحکم به إلى خمسمائة درهم، وإن كان قد تزوجها على حكمه كان لها نصف ما يحكم به الرجل قليلاً كان أو كثيراً فإن مات الرجل أو ماتت المرأة قبل أن يحكما لم يكن لها مهر وكان لها المتعة حسب ما قدمناه.

ومتى عقد الرجل لامرأة على مهرٍ معلوم وأعطاهها بذلك عبداً أبقاً وشيئاً آخر معه ورضيت به ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليها أن ترد عليه نصف المهر ويكون العبد لها، وإن لم يعطها غير العبد كان ذلك غير صحيح وكان لها أن ترجع على زوجها بنصف المهر، ومتى عقد على دارٍ ولم يذكرها بعينها أو خادمٍ ولم يذكره بعينه كان للمرأة داراً وسطاً من الدور وخادماً وسطاً من الخدم.

وإذا عقد لها على جارية مدبرة ورضيت المرأة بها ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها يومٌ من خدمتها وله يوم، فإذا مات المدبر صارت حرة ولم يكن لها عليها سبيل وإن ماتت المدبرة

النهاية

وكان لها مال كان نصفه للرجل ونصفه للمرأة، وإذا أمر الرجل غيره بالعقد له على امرأة ثم مات الرجل الأمر وقد عقد الرجل له على المرأة فإن كان قد عقد عليها قبل موت الرجل كان لها الصداق والميراث وكان عليها العدة وإن كان قد عقد عليها بعد موت الرجل كان العقد باطلاً.

وإذا عقد الرجل على امرأة وسمى لها مهراً ولأبيها أيضاً شيئاً كان المهر لازماً له وماساًه لأبيها لم يكن عليه منه شيء، وإذا عقد لامرأة على مملوك جعله مهرها وأعطاه إياه فزاد في ثمن المملوك ثم طلقها قبل الدخول بها كان له أن يرجع عليها بنصف ثمن المملوك يوم أعطاه إياه وليس له من الزيادة شيء.

فإن عقد الرجل على امرأة وشرط لها في الحال شرطاً مخالفاً للكتاب والسنة كان العقد صحيحاً والشرط باطلاً، مثلاً أن يشترط لها ألا يتزوج عليها ولا تسرى أولاً يتزوج بعد موتها وما أشبه ذلك فإن ذلك كله باطل فليفعل وليس عليه شيء، فإن شرطت عليه في حال العقد ألا يفترضها لم يكن له افتضاها فإن أذنت له بعد ذلك في الافتضااض جاز له ذلك، وإن شرط ألا نفقة لها لزمته النفقة إذا كان التزويج دائماً وإن كان متعة لم يكن عليه شيء. ومتى عقد الرجل وسمى المهر إلى أجل معلوم إن جاء به وإلا كان العقد باطلاً ثبت العقد وكان المهر في ذمته وإن تأخر عن الوقت المذكور، ومتى أعتق الرجل عبده وشرط عليه في حال العقد أن يزوجه جاريته فإن تسرى عليها أو تزوج لزمه شيء بعينه فتزوج العبد أو تسرى لزمه ما شرط عليه مولاه، ومتى شرط الرجل لامرأة في حال لعقد ألا يخرجها من بلدها لم يكن له أن يخرجها إلا برضاها، فإن شرط عليها أنه إن أخرجها إلى بلده كان عليه المهر مائة دينار وإن لم يخرج كان مهرها خمسين ديناراً، فمتى أراد إخراجها في بلاد الشرك فلا شرط له عليها ولزمه المهر كاملاً وليس عليها الخروج معه وإن أراد إخراجها إلى بلاد الإسلام كان له ما اشترط عليها.

ولا يجوز للمرأة أن تبرئ زوجها من صداقها في حال مرضها إذا لم تملك غيره فإن أبرأته سقط عن الزوج ثلث المهر وكان الباقي لورثتها، ومتى تزوج الرجل بامرأة على أنها بكر فوجدها ثيباً فإنه يجوز له أن ينتقص من مهرها شيئاً وليس للرجل أن يأكل من مهر

كتاب النكاح

ابنته ولأن يتصرف فيه إلا بإذنها، والذم متى عقد على امرأة بما لا يحل للمسلمين تملكه من خمر أو خنزير أو غير ذلك من المحظورات ثم أسلما قبل أن يعطيها لم يكن عليه أن يعطيها ماساًه وكان عليه قيمته عند مستحله.

وللمرأة أن تمتنع من زوجها حتى تقبض منه المهر فإذا قبضته لم يكن لها الامتناع فإن امتنعت بعد استيفاء المهر كانت ناشراً ولم يكن لها عليه نفقة، ومتى لم يقيم الرجل بنفقة زوجته وبكسوتها وكان متمكناً من ذلك ألزمه الإمام النفقة أو الطلاق وإن لم يكن متمكناً أنظر حتى يوسع الله عليه إن شاء الله.

باب العقد على الإماء والعبيد وأحكامه:

يجوز للرجل الحر أن يعقد على أمة غيره إذا لم يجد طواً ويكره له العقد عليها مع وجود الطول، فإن عقد مع وجود الطول كان العقد ماضياً غير أنه يكون تاركاً للأفضل، ومتى أراد العقد على أمة غيره فلا يعقد عليها إلا بإذن سيدها وأن يعطيه المهر قليلاً كان أو كثيراً، فمتى عقد عليها بإذن سيدها ثم رزق منها أولاداً كانوا أحراراً لاحقين به لاسبيل لأحد عليهم، اللهم إلا أن يشرط المولى استرقاق الولد فمتى شرط ذلك كانوا أرقاء لاسبيل لأبيهم عليهم، ولا يبطال هذا العقد إلا بطلاق الزوج لها أو بيع مولاه لها أو عتقها، فإن باعها كان الذي اشتراها بالخيار بين إقرار العقد وفسخه فإن أقر العقد لم يكن له بعد ذلك خيار، وإن أعتقها مولاه كانت مخيرة بين الرضا بالعقد وبين فسخه سواء كان زوجها حراً أو عبداً فإن رضيت بعد العتق بالعقد لم يكن لها بعد ذلك خيار.

ومتى عقد على أمة غيره بغير إذن مولاه كان العقد باطلاً فإن رضى المولى بذلك العقد كان رضاه به كالعقد المستأنف يستباح به الفرج، فإن رزق منها أولاداً وكان قد عقد عليها بغير إذن مولاه عالماً بذلك كان أولاده رقاً لمولاه لاسبيل له عليهم، وإن عقد عليها على ظاهر الأمر بشهادة الشاهدين لها بالحرية ورزق منها أولاداً كان أولادها أحراراً. وإن عقد عليها على ظاهر الحال ولم تقم عنده بيئة بحريتها ثم تبين أنها كانت رقاً كان أولادها رقاً لمولاه ويجب عليه أن يعطيهم إياه بالقيمة وعلى الأب أن يعطيه قيمتهم،

النهاية

فإن لم يكن له مال استسعى في قيمتهم فإن أبى ذلك كان على الإمام أن يعطى مولى الجارية قيمتهم من سهم الرقاب، ولا يسترق ولد حر وإن كان قد أعطاه مهرًا فلا سبيل له عليها وكان له أن يرجع على وليها بالمهر كله وكان عليه لمولى الجارية عشر قيمتها إن كانت بكرًا، وإن لم تكن بكرًا فنصف عشر قيمتها، فإن عقد الرجل على امرأة يظن أنها حرة وإذا الذى عقد له عليها كان قد دلّسها وكانت أمته كان له الرجوع عليه بمهرها وإن رزق منها أولادًا كانوا أحرارًا.

والحرّة لا يجوز لها أن تتزوج بمملوك إلا بإذن مولاه فإن تزوجت بإذن مولاه فزرق منها ولدًا كان حرًا إلا أن يشترط مولى العبد استرقاق الولد وكان الطلاق بيد الزوج دون مولاه، فإن طلقها كان الطلاق واقعًا وإن لم يطلق كان العقد ثابتًا إلا أن يبيعه مولاه فإن باعه كان الذى يشتريه بالخيار بين الإقرار على العقد وبين فسخه، فإن أقر العقد لم يكن له بعد ذلك اختيار وإن عتق العبد له يكن للحرّة عليه اختيار لأنها رضيت به وهو عبد، فإذا صار حرًا كانت أولى بالرضا به.

فإن عقد العبد على حرّة بغير إذن مولاه كان العقد موقوفًا على رضا مولاه فإن أمضاه كان ماضيًا ولم يكن له بعد ذلك فسخه إلا أن يطلق العبد أو يبيع هو عبده، فإن طلق العبد كان طلاقه واقعًا ليس لمولاه عليه اختيار وإن فسخه كان مفسوخًا، فإن رزق منها أولادًا وكانت عاملة بأن مولاه لم يأذن له في التزويج كان أولاده رقًا لمولى العبد، وإن لم تكن عاملة بذلك كان أولادها أحرارًا لا سبيل لمولى العبد عليهم، والأمة إذا تزوجت بغير إذن مولاها بعبد كان أولادها رقًا لمولاه إذا كان العبد مأذونًا له في التزويج، فإن لم يكن العبد مأذونًا له في التزويج كان الأولاد رقًا لمولى العبد ومولى الأمة بينهما بالسوية.

وإذا زوج الرجل جاريته عبده فعليه أن يعطيها شيئًا من ماله مهرًا لها وكان الفراق بينهما بيده وليس للزوج طلاق على حال فمتى شاء المولى أن يفرّق بينها أمره باعتزالها أو أمرها باعتزاله، ويقول: قد فرقت بينكما وإن كان قد وطئها العبد استبرأها بحيضة أو خمسة وأربعين يومًا ثم يطأها إن شاء وإن لم يكن وطئها العبد جاز له وطؤها في الحال، فإن باعها كان الذى يشتريها بالخيار بين إمضاء العقد وفسخه فإن رضى بالعقد كان حكمه

كتاب النكاح

حكم المولى الأول وإن أبى لم يثبت بينها عقدٌ على حال وإن باع المولى أحدهما كان ذلك أيضاً فراقاً بينهما .

ولا يثبت العقد إلا أن يشاء هو ثبات العقد على الذى بقى عنده ويشاء الذى اشترى أحدهما ثباته على الذى اشتراه فإن أبى واحدٌ منها ذلك لم يثبت العقد وإن رزق بينهما أولاداً كانوا رقاً لمولاهما، ومتى اعتقها جميعاً كانت المرأة بالخيار بين الرضا بالعقد الأول وبين إبطائه فإن رضيت كان ماضياً وإن أبت كان مفسوخاً .

ومتى عقد الرجل على أمة غيره بإذنه جاز العقد وكان الطلاق بيد العبد، فمتى طلق جاز طلاقه وليس لمولاه أن يطلق امرأته، فإن باعه كان ذلك فراقاً بينه وبينها إلا أن يشاء المشتري إقراره على العقد ويرضى بذلك مولى الجارية فإن أبى واحدٌ منها ذلك لم يثبت العقد على حال، وكذلك إن باع مولى الجارية جاريته كان ذلك فراقاً بينهما إلا أن يشاء الذى اشتراها إقرارها على العقد ويرضى بذلك مولى العبد فإن أبى واحدٌ منها كان العقد مفسوخاً .

ومتى أعتق مولى الجارية جاريته كانت بالخيار حسب ماقدّمناه، وإن أعتق العبد لم يكن لمولى الجارية عليه خيار ولا يفسد العقد إلا ببيعها أو عتقها، ومتى رزق بينهما ولدٌ فإن كان بين مولاهما شرطٌ كان على ما اشترطاً عليه لأنه إن شرط مولى الجارية أن يكون الأولاد رقاً له كانوا كذلك وإن شرط ذلك مولى العبد كانوا كذلك، وإن لم يقع بينهما شرطٌ كان الولد بينهما على السواء، ولا توارث بين الزوجين، إذا كان أحدهما رقاً لا يرث الرجل المرأة ولا المرأة الرجل .

وإذا كانت الجارية بين شريكين أحدهما غائبٌ والآخر حاضر فعقد عليها الحاضر لرجلٍ لم يجز العقد إلا بعد رضا الغائب، وإذا تزوّج الرجل جاريةً بين شريكين ثم اشترى نصيب أحدهما حرمت عليه إلا أن يشتري النصف الآخر أو يرضى مالك نصفها بالعقد فيكون ذلك عقداً مستأنفاً،

وإذا عقد الرجل لجاريته على مملوك له، ثم مات لم يكن لها عليه خيارٌ ما دام الورثة راضين بالعقد فإن أبوا العقد كان ذلك إليهم .

النهاية

باب ما يستحبّ فعله لمن أراد العقد أو الزّفاف وآداب الخلوة والجماع والقسمّة بين الأزواج:

يستحبّ لمن أراد عقدة النّكاح أن يستخير الله تعالى أولاً فيصلّي ركعتين ويحمد الله تعالى ويقول: اللهمّ إني أريد أن أتزوّج اللهمّ قدر لي من النّساء أعفهنّ فرجاً وأحفظهنّ لي في نفسها وفي مالي وأوسعهنّ رزقاً وأعظمهنّ بركة، وقدر لي منها ولداً طيباً، تجعله خلفاً صالحاً في حياتي وبعد موتي، ويحْتَنَبُ العقد في وقت يكون القمر فيه في برج العقرب فإنّ ذلك مكروهٌ على ما جاءت به الأخبار، وإذا أراد العقد يستحبّ أن يكون ذلك بالإعلان والإشهاد والخطبة فيه بذكر الله تعالى، فإنّ أخلّ بشيءٍ من ذلك أو بجميعة لم يفسد به العقد وكان ثابتاً إلاّ أنّه يكون قد ترك الأفضل، ويستحبّ الوليمة عند الزّفاف يوماً أو يومين يدعى فيها المؤمنون.

وإذا قرب تحوّل المرأة إلى بيت الزّوج يستحبّ أن يأمرها بأن تصلّي ركعتين وتكون على وضوء إذا دخلت عليه ويصلّي هو أيضاً مثل ذلك ويكون على وضوء إذا أدخلت عليه امرأته ويدعو الله تعالى عقيب الرّكعتين ويسأله أن يرزقه إلفها وودّها ورضاها فإذا أدخلت المرأة عليه فليضع يده على ناصيتها ويقول: اللهمّ على كتابك تزوّجتها وفي أمانتك أخذتها وبكلماتك استحللت فرجها، فإن قضيت في رحمها نسباً فاجعله مسلماً سوياً ولا تجعله شرك شيطان، ويستحبّ أن يكون عقد التّزويج والزّفاف بالليل ويكون الإطعام بالنّهار. ولا يجوز للرّجل أن يدخل بامرأته قبل أن يأتي لها تسع سنين، فإن دخل بها قبل أن يأتي لها تسع سنين فعابت كان ضامناً لعيبتها ويفرّق بينها ولا تحلّ له أبداً.

ويستحبّ أن يسمّي الله تعالى عند الجماع ويسأله أن يرزقه ولداً ذكراً سوياً ليس في خلقه زيادة ولا نقصان، ويكره الجماع ليلة الكسوف واليوم الذي تنكسف فيه الشّمس وفيما بين غروب الشّمس إلى مغيب الشّفق ومن طلوع الفجر إلى طلوع الشّمس، وفي الرّيح السّوداء والصّفراء وعند الزّلازل وفي محاق الشّهر وفي أوّل ليلة من الشّهر إلاّ ليلة شهر رمضان وفي ليلة النّصف.

ويكره للقادم من السّفر أن يطرق أهله ليلاً حتّى يصبح ويكره أن يجامع الرّجل وهو

كتاب النكاح

عرياناً أو يكون مستقبل القبلة أو مستديرها ولا ينبغي أن يجامع أهله في السفينة، وإذا احتلم الرجل فلا يجامع حتى يغتسل فإن أراد ذلك فليتوضأ وضوء الصلاة ثم يفعل ما شاء، ولا يجوز للرجل أن يترك المرأة ولا يقربها أكثر من أربعة أشهر فإن تركها أكثر من ذلك كان مأثوماً، ويكره للرجل النظر إلى فرج امرأته ويكره الكلام في حال الجماع سوى ذكر الله تعالى، ولا ينبغي أن يجامع الرجل أهله في بيت يكون فيه غيرهما من الصبيان وغيرهم، ويكره للرجل أن يأتي النساء في أحشاشهن فأما ما عدا ذلك فليس به بأس، ويكره للرجل أن يعزل عن امرأته الحرّة إن عزل لم يكن بذلك مأثوماً غير أنه يكون تاركاً فضلاً، اللهم إلا أن يشرط عليها في حال العقد أو يستأذنها في حال الوطء فإنه لا بأس بالعزل عنها عند ذلك، وأما الأمة فلا بأس بالعزل عنها على كل حال.

وإذا كان الرجل في السفر وليس معه ماء للغسل كره له الجماع إلا أن يخاف على نفسه، وإذا كان للرجل امرأتان جاز له أن يبيت عند واحدةٍ منها ثلاث ليالٍ وعند الأخرى ليلةً واحدة وإن كانت عنده ثلاث نساء جاز له أن يبيت عند واحدةٍ منهنّ ليلتين وعند كل واحدةٍ منهنّ ليلةً ليلةً وإذا كان عنده أربع نساء فلا يجوز له أن يبيت عند كل واحدةٍ منهنّ أكثر من ليلة ليلة، وينبغي أن يسوّى بينهنّ في القسمة اللهم إلا أن تترك واحدةٍ منهنّ ليلتها لامرأةٍ أخرى فيجوز للرجل حينئذٍ أن يبيت عندها ليلتين، وإذا بات عند كل واحدةٍ منهنّ ليلة وسوّى بينهنّ في القسمة فليس يلزمه جماعها بل هو مخيرٌ في ذلك.

وإذا عقد على امرأةٍ بكر جاز له تفضيلها بثلاث ليالٍ إلى سبع ليالٍ ثم يرجع بعد ذلك إلى التسوية، وإذا اجتمع عند الرجل حرّة وأمة كان للحرّة ليلتان وللأمة ليلة هذا إذا كانت الأمة زوجة فأما إذا كانت ملك يمين فليس لها قسمة مع الحرائر، وحكم اليهوديّة والنصرانيّة إذا كانتا زوجتين حكم الإماء على السواء.

ولا بأس أن يفضل الرجل بعض نسائه على بعضٍ في النفقة والكسوة وإن سوّى بينهنّ وعدل كان أفضل، ولا بأس أن ينظر الرجل إلى وجه امرأةٍ يريد العقد عليها وينظر إلى محاسنها: يديها ووجهها ويجوز أن ينظر إلى مشيها وإلى جسدها من فوق ثيابها ولا يجوز له شيءٌ من ذلك إذا لم يرد العقد عليها، ولا بأس أن ينظر الرجل إلى أمةٍ يريد شراءها وينظر

النهاية

إلى شعرها ومحاسنها ولا يجوز له ذلك إذا لم يرد ابتياعها، والنظر إلى نساء أهل الكتاب وشعورهن لا بأس به لأنهن بمنزلة الإماء إذا لم يكن النظر لريبة أو تلذذ، فأما إذا كان كذلك فلا يجوز النظر إليهن على حال.

باب التدليس في النكاح وما يرد منه وما لا يرد:

إذا عقد الرجل على امرأة على أنها حرة فوجدها أمة كان له ردّها، فإن كان قد دخل بها كان لها المهر بما استحلّ من فرجها وللرجل أن يرجع على وليّها الذي دلّسها بالمهر، فإن كان الولي لم يعلم دخيلة أمرها لم يكن عليه شيء، وإن كان لم يدخل بها لم يكن لها مهر، وإن كان قد أعطاه المهر كان له الرجوع عليها به وإذا ردّها كان ردّها لها فراقاً بينه وبينها ولا يحتاج مع ذلك إلى طلاق، وإذا تزوّجت المرأة برجلٍ على أنّه حرٌّ فوجدها عبداً كانت بالخيار بين إقراره على العقد وبين اعتزاله فإن اعتزلت كان ذلك فراقاً بينها وبينه وإن استقرت معه لم يكن لها بعد ذلك خيار، وإن كان دخل بها كان لها الصداق بما استحلّ من فرجها وإن لم يكن قد دخل بها لم يكن لها عليه شيء.

وإذا عقد الرجل على بنت رجلٍ على أنها بنت مهيّرة فوجدها بنت أمة كان له ردّها، وإن لم يكن دخل بها لم يكن بها عليه شيء وكان المهر على أبيها وإن كان قد دخل بها كان المهر عليه بما استحلّ من فرجها، فإن رضى بعد ذلك بالعقد لم يكن له بعد ذلك خيار، ومتى كان للرجل بنتان: إحداها بنت مهيّرة والأخرى بنت أمة فعقد لرجلٍ على بنته من المهيّرة ثم أدخلت عليه بنته من الأمة كان له ردّها، وإن كان قد دخل بها وأعطاه المهر كان لها المهر بما استحلّ من فرجها وإن لم يكن دخل بها فليس لها عليه مهر وعلى الأب أن يسوق إليه ابنته من المهيّرة وكان عليه المهر من ماله إذا كان المهر الأوّل قد وصل إلى ابنته الأولى، وإن لم يكن قد وصل إليها ولا يكون قد دخل بها كان المهر في ذمّة الزوج.

وإذا تزوّج الرجل بامرأة فوجدها برصاء أو جذماء أو عمية أو ارتقاء أو مفضأة أو عرجاء أو مجنونة كان له ردّها من غير طلاق، وإن كان قد دخل بها كان لها المهر بما استحلّ من فرجها وله أن يرجع على وليّها بالمهر الذي أعطاه إذا كان الولي عالماً بحالها، إن لم

كتاب النكاح

يكن عالماً بحالها لم يكن عليه شيء وإن لم يكن دخل بها لم يكن عليه مهر فإن كان قد أعطاه المهر كان له الرجوع عليها به، ومتى وطئها بعد العلم بحالها لم يكن له بعد ذلك ردّها فإن أراد فراقها طلقها، فأما ما عدا ما ذكرناه من العيوب فليس يوجب شيء منها الردّ مثل العور وما أشبه ذلك والمحدودة في الزنا لا تردّ وكذلك التي كانت قد زنت قبل العقد فليس للرجل ردّها إلا أن له أن يرجع على وليّها بالمهر وليس له فراقها إلا بالطلاق. وإذا عقد على امرأة على أنّها بكر فوجدها ثيباً لم يكن له ردّها، غير أن له أن ينقص من مهرها شيئاً، ولا يردّ الرجل من شيء من العيوب التي ذكرناها إلا من الجنون ويردّ أيضاً من العنة، فإن تزوّجت المرأة برجلٍ على أنّه صحيح فوجده مجنوناً كانت مخيرة بين الصبر عليه وبين مفارقتها، فإن حدث بالرجل جنة يعقل معها أوقات الصلوات لم يكن لها اختيار وإن لم يعقل أوقات الصلوات كان لها الخيار، فإن اختارت فراقه كان على وليّه أن يطلقها. ومتى عقد الرجل على امرأة على أنّه صحيح فوجده عتيماً، انتظر به سنة فإن وصل إليها في مدة السنة ولومرة واحدة لم يكن لها عليه خيار، وإن لم يصل إليها أصلاً كانت مخيرة بين المقام معه وبين مفارقتها فإن رضيت لم يكن لها بعد ذلك خيار وإن اختارت فراقه كان لها نصف الصداق وليس لها عدة، وإن حدث بالرجل عنة كان الحكم في ذلك مثل ما قدّمناه في أنّه يؤجل سنة فإن وصل إليها كان أملاكها وإن لم يصل إليها كانت بالخيار هذا إذا حدثت به العنة قبل الدخول بها، فإن حدثت بعد الدخول فلا خيار لها على حال وإذا لم يقدر على إتيان امرأة وقدر على إتيان غيرها من النساء لم يكن لها عليه خيار. وإذا اختلف الزوج والمرأة فادّعى الزوج أنّه قريها وأنكرت المرأة ذلك، فإن كانت المرأة بكراً فإنّ ذلك ممّا يعرف بالنظر إليها فإن وجدت كما كانت لم يكن لادّعاء الرجل تأثير وإن لم توجد كذلك لم يكن لإنكار المرأة تأثير، وإن كانت المرأة ثيباً كان القول قول الرجل مع يمينه بالله تعالى، وقد روى أنّها تؤمر بأن تحشو قبلها خلوقاً ثم يأمر الحاكم الرجل بوطنها فإن وطئها فخرج وعلى ذكره أثر الخلوق صدق وكذبت وإن لم يكن الأثر موجوداً صدقت وكذب الرجل، وإن تزوّجت المرأة برجلٍ على أنّه صحيح فوجده خصياً كانت بالخيار بين الرضا بالمقام معه وبين مفارقتها فإن رضيت بالمقام معه لم يكن لها بعد ذلك

النهاية

خيار وإن أبت فرّق بينهما، وإن كان قد خلا بها كان للمرأة صداقها منه وعلى الإمام أن يعزّره
لئلا يعود إلى مثل ذلك.

ومتى عقد الرجلان على امرأتين فأدخلت امرأة هذا على هذا والأخرى على الآخر ثم
علم بعد ذلك فإن لم يكونا دخلا بها ردّت كلّ واحدةٍ منها إلى زوجها وإن كانا قد دخلا بها
فإن لكلّ واحدةٍ منها الصّدّاق، فإن كان الوليّ تعمّد ذلك أغرم الصّدّاق ولا يقرب كلّ
واحدٍ منها امرأته حتى تنقضى عدّتها فإذا انقضت صارت كلّ واحدةٍ منها إلى زوجها
بالعقد الأوّل، فإن ماتا قبل انقضاء العدة فليرجع الزوجان بنصف الصّدّاق على ورثتهما
ويرثانها الرجلان فإن مات الرجلان وهما في العدة فإنّهما يرثانها ولهما المهر المسمّى
حسب ماقدّمناه في المتوفّى عنها زوجها ولم يدخل بها وعليها العدة بعد ما تفرغان من العدة
الأولى تعتدّان عدة المتوفّى عنها زوجها.

ومتى أقام الرجل بيّنة على أنه تزوّج بامرأةٍ وعقد عليها عقداً صحيحاً وأقامت أختها
على هذا الرجل البيّنة أنه عقد عليها فإنّ البيّنة بيّنة الرجل ولا يلتفت إلى بيّنة المرأة، اللهم
إلا أن تقيم البيّنة بأنه عقد عليها قبل عقده على أختها. فإذا كان الأمر كذلك؛ قبلت بيّنتها
وأبطلت بيّنة الرجل، وإذا انتمى رجلٌ إلى قبيلةٍ بعينها وتزوّج فوجد على خلاف ذلك أبطل
التزويج.

باب المتعة وأحكامها؛

نكاح المتعة مباحٌ في شريعة الإسلام وهو ماقدّمنا ذكره من عقد الرجل على امرأة مدّةً
معلومةً بمهر معلوم، ولا بدّ من هذين الشرطين وبهما يتميّز من نكاح الدّوام، فإن عقد عليها
متعةً ولم يذكر الأجل كان التّزويج دائماً ولزمه ما يلزمه في نكاح الغبطة من المهر والنّفقة
والميراث، وأن لا تبين منه إلا بالطلاق أو ما جرى مجراه وإن ذكر الأجل ولم يذكر المهر لم
يصحّ العقد.

وأما ما عدا هذين الشرطين فمستحبّ ذكره دون أن يكون ذلك من الشّرائط الواجبة
منها أنه يذكر الشرطين معاً ويذكر أن لانفقة لها ولا ميراث بينهما وأنه تلزمها العدة بعد

كتاب النكاح

مفارقتها إياه إما بانقضاء الأجل أو الموت، ويشترط العزل عنها إن شاء فإن أخل بشيء من هذه الشرائط لم يفسد العقد إلا أنه يكون تاركاً فضلاً، وأما الإشهاد والإعلان فليس من شرائط المتعة على حال، اللهم إلا أن يخاف الرجل التهمة بالزنا فيستحب له حينئذ أن يشهد على العقد شاهدين.

وإذا أراد التمتع بامرأة فليطلب امرأة عفيفة مؤمنة مستبصرة معتقدة للحق فإن لم يجد بهذه الصفة ووجد مستضعفة جاز أن يعقد عليها، ولا بأس بالمتعة باليهودية والنصرانية ويكره التمتع بالمجوسية وليس ذلك بمحذور إلا أنه متى عقد على واحدة منهن منعها من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، ولا بأس أن يتمتع الرجل بالفاجرة إلا أنه يمنعها بعد العقد من الفجور وليس على الرجل أن يسألها هل لها زوج أم لا؟ لأن ذلك لا يمكن أن تقوم له به بيّنة، فإن اتهمها في ذلك احتاط في التفتيش عن أمرها وإن لم يفعل فليس عليه شيء.

ولا بأس أن يتزوج الرجل متعة بكرة ليس لها أب من غير ولي ويدخل بها فإن كانت البكر بين أبويها وكانت دون البالغ لم يجز له العقد عليها إلا بإذن أبيها، وإن كانت بالغاً وقد بلغت حد البلوغ وهو تسع سنين إلى عشر جاز له العقد عليها من غير إذن أبيها إلا أنه لا يجوز له أن يفضي إليها والأفضل ألا يتزوجها إلا بإذن أبيها على كل حال، ولا بأس أن يتمتع الرجل بامة غيره بإذنه فإن كانت الأمة لامرأة جاز له التمتع بها من غير إذنها والأفضل ألا يتمتع بها إلا بإذنها، فإذا كانت عنده امرأة حرة فلا يتمتع بامة إلا برضى الحرة وكان الحكم في المتعة حكم نكاح الدوام.

وإذا أراد العقد، فليذكر من المهر والأجل ماتراضيا عليه وأقل ما يجزى من المهر تمثال من سكر أو كف من طعام أو ما أشبه ذلك، فإن ذكر لها مهر معلوماً وأجلاً معلوماً ثم أراد مفارقتها قبل الدخول بها فليهب لها أيامها ويلزمه نصف المهر فإن كان قد أعطها المهر رجع عليها بنصفه فإن وهبت مهرها له قبل أن يفارقها كان له أن يرجع بمثل نصف المهر بعد تخليته إياها، فإن أعطها شيئاً من مهرها ودخل بها لزمه ما يبقى عليه منه إذا وفّت له بأيامه فإن أخلت بشيء من أيامه جاز له أن ينقصها بحساب ذلك من المهر، فإن تبين بعد

النهاية

الدخول بها أن لها زوجاً كان لها ما أخذت منه ولا يلزمه أن يعطيها ما بقي عليه.

فأما الأجل فما تراضيا عليه من شهر أو سنة أو يوم، وقد روى: أنه يجوز أن يذكر المرة والمرتين والأحوط ما قدمناه من أنه يذكر يوماً معلوماً أو شهراً معيناً، فإن ذكر المرة والمرتين جاز له ذلك إذا أسنده إلى يومٍ معلوم، فإن ذكر المرة مبهمه ولم يقرنها بالوقت كان العقد دائماً لا يزول إلا بالطلاق أو ما يجري مجراه، ويجوز أن يشترط عليها أن يأتيها ليلاً أو نهاراً أو في أسبوعٍ دفعةً أو يوماً بعينه أي ذلك شاء فعل ولم يكن عليه شيء، ومتى عقد عليها شهراً ولم يذكر الشهر بعينه ومضى عليها شهر ثم طال بها بعد ذلك بما عقد عليها لم يكن له عليها سبيل، وإن كان قد سمى الشهر بعينه كان له شهره الذي عينه.

وليس في نكاح المتعة توارث شرط نفى الميراث أو لم يشترط، اللهم إلا أن يشترط أن بينها التوارث فإن شرط ذلك ثبتت بينها الموارثة وإنما لا يحتاج نفى التوارث إلى شرط، ويجوز للرجل العزل وإن لم يكن شرط، ومتى جاءت بولد كان لاحقاً به سواء عزل أو لم يعزل.

ولا بأس أن يتزوج الرجل متعةً ماشاء من النساء لأنهن بمنزلة الإماء والأحوط له والأفضل أن لا يزيد على أربع منهن، ولا بأس أن يعقد الرجل على امرأة واحدة مرات كثيرةً واحدة بعد أخرى وإذا انقضى أجل المتعة جاز له أن يعقد عليها عقداً مستأنفاً في الحال، فإن أراد فليهب لها ما بقي عليها من الأيام ثم ليعقد عليها على ماشاء من الأيام.

وعدة المتمتعة إذا انقضى أجلها أو وهب لها زوجها أيامها حيضتان أو خمسة وأربعون يوماً إذا كانت لا تحيض وفي سنها من تحيض، وإذا مات عنها زوجها قبل انقضاء أجلها كانت عدتها مثل عدة المعقود عليها عقد الدوام أربعة أشهر وعشرة أيام.

وإذا اشترط الرجل في حال العقد ألا يطأها في فرجها لم يكن له وطؤها فيه فإن رضيت بعد العقد بذلك كان ذلك جائزاً، وكل شرط يشترطه الرجل على المرأة إنما يكون له تأثير بعد ذكر العقد فإن ذكر الشروط وذكر بعدها العقد كانت الشروط التي قدم ذكرها باطلة لا تأثير لها فإن كررها بعد العقد ثبتت على ما شرط.

كتاب النكاح

باب السرارى وملك الأيمان:

يستباح وطء الإماء بثلاثة أشياء: أحدها العقد عليهنّ بإذن أهلهنّ وقد قدّمنا ذكر ذلك، والثانى بتحليل مالکهنّ الرّجل من وطئهنّ وإباحته له وإن لم يكن هناك عقد، والثالث بأن يملکهنّ فيستبيح وطأهنّ بملك الأيمان له.

وإذا أحلّ الرّجل جاريته لأخيه أو المرأة لأخيها أو لزوجها حلّ له منها ما أحلّه له مالکها؛ إن أحلّ له وطأها حلّ له كلّ شيء منها وإن أحلّ له مادون الوطء فليس له إلّا ما جعله منه في حلّ، إن أحلّ له خدمتها لم يكن له سوى الخدمة شيء وإن أحلّ له مباشرتها وتقبيلها كان له ذلك ولم يكن له وطؤها، فإن وطئها كان عاصياً وإن أتت بالولد كان لمولاهما ويكون رقاً له ولزومه عشر قيمتها إن كانت بكرّاً وإن كانت غير بكر، لزومه نصف عشر قيمتها، ومتى جعله في حلّ من وطئها وأتت بولد كان لمولاهما وعلى أبيه أن يشتريه بماله إن كان له مال وإن لم يكن له مال استسعى في ثمنه، فإن شرط أن يكون الولد حراً كان على مباشرته.

ويكره للرّجل أن يطأ جارية غيره بتحليله لها إلّا بعد أن يشرط أن يكون الولد حراً فإن امتنع مولاهما من ذلك كره له وطؤها، ويحلّ له منها مقدار ما يحلّ له مالکها إن يوماً فيوماً وإن شهراً فشهراً على حسب ما يريد، ولا يجوز للرّجل أن يجعل عبده في حلّ من وطء جاريته فإن أراد ذلك عقد له عليها عقداً، وينبغى أن يراعى فيها ذكرناه لفظ التحليل وهو أن يقول الرّجل المالك للأمة لمن يحللها له: جعلتك في حلّ من وطء هذه الجارية أو أحللت لك وطأها ولا يجوز لفظ العارية في ذلك، وحكم المدبرة في التّخليل حكم المملوكة على السّواء.

ومتى كانت الجارية بين شريكين جاز لأحدهما أن يجعل صاحبه في حلّ من وطئها وإذا كان الرّجل مالکاً لنصف الجارية والنّصف الآخر منها يكون حراً لم يجز له وطؤها بل يكون له من خدمتها يوم ولها من نفسها يوم، فإن أراد العقد عليها في يومها عقد عليها عقد المتعة وكان ذلك جائزاً، ومتى ملك الرّجل جاريةً بأحد وجوه التّملكيات من بيع أو هبة أو ميراث أو سبي أو غير ذلك لم يجز له وطؤها إلّا بعد أن يستبرئها بحیضةٍ إن كانت ممّن تحيض، وإن لم تكن ممّن تحيض ومثلها تحيض استبرأها بخمسة وأربعين يوماً وإن كانت قد

النهاية

أيست من الحيض أولم تكن بلغته لم يكن عليه استبرأؤها. وكذلك يجب على الذي يريد بيع جارية كان يطأها أن يستبرأها إما بحيضة أو بخمسة وأربعين يوماً، فإن استبرأها البائع ثم باعها وكان موثقاً به جاز للذي يشتريها أن يطأها من غير استبراء والأفضل له استبرأؤها على كل حال، وإذا كانت الجارية لأمراً جاز للذي يشتريها وطؤها قبل الاستبراء والأفضل استبرأؤها قبل الوطء مثل التي تكون للرجل، فإن اشترى جارية وأعتقها قبل أن يستبرأها جاز له العقد عليها وحل له وطؤها والأفضل أن لا يطأها إلا بعد الاستبراء، ومتى أعتقها وكان قد وطئها جاز له العقد عليها ووطؤها ولم يكن عليه استبراء على حال، فإن أراد غيره العقد عليها لم يجز له ذلك إلا بعد خروجها من عدتها، هي ثلاثة أشهر.

ومتى اشترى الرجل جارية وهي حائض تركها حتى تطهر ثم حل له وطؤها وكان ذلك كافياً في استبراء رحمها، ومتى اشترى جارية حاملاً لم يجز له وطؤها إلا بعد وضعها الحمل أو تمضي عليه أربعة أشهر وعشرة أيام، فإن أراد وطأها قبل ذلك وطئها فيما دون الفرج وكذلك من اشترى جارية وأراد وطأها قبل الاستبراء جاز له ذلك فيما دون الفرج والتنزّه عن ذلك أفضل.

ولابأس أن يجمع الرجل بملك اليمين ماشاء من العدد مباح له ذلك ولا يجمع بين الأختين في الوطء ويجوز له أن يجمع بينهما في الملك والاستخدام وكذلك لابأس أن يجمع بين الأم والبنت في الملك ولا يجمع بينهما في الوطء، فمتى وطئ الأم حرم عليه وطء البنت وكذلك إن وطئ البنت حرم عليه وطء الأم.

ولا يجوز للرجل أن يطأ جارية قد وطئها أبوه أو قبلها بشهوة أو نظر منها إلى ما يحرم على غير مالكتها النظر إليه ويجوز له أن يملكها وإن وطئها أبوه، وحكم الابن حكم الأب سواء في أنه إذا وطئ جارية أو قبلها أُرأى منها ما يحرم على غير مالكتها حرمت على الأب، وجميع المحرمات اللواتي قدّمنا ذكرهن بالنسب والسبب في العقد يحرم أيضاً وطؤهن بملك الأيمان.

ولا يجوز للرجل وطء جاريته إذا كان قد زوّجها من غيره إلا بعد مفارقة الزوج لها

كتاب النكاح

وانقضاء عدتها ولا يجوز له أن يطأ جارية له معه فيها شريك، وإذا زوج الرجل جاريته من غيره فلا يجوز النظر إليها متكسفة ولا متجردة من ثيابها إلا بعد مفارقة الزوج لها، ومن اشترى جارية كان لها زوج زوجها مولاها لم يكن عليه الامتناع من وطؤها إلا مدة استبراء رحمها ما لم يرض بذلك العقد فإن رضى به لم يجوز له وطؤها إلا بعد مفارقة الزوج لها بالطلاق أو الموت، ولا بأس أن يشتري الرجل امرأة لها زوج من دار الحرب وكذلك لا بأس أن يشتري الرجل بنت الرجل أو ابنه إذا كانوا مستحقين للسبي وكذلك لا بأس أن يشتريهم وإن كان قد سباهم أهل الضلال إذا كانوا مستحقين للسبي.

وإذا كان للرجل جارية وأراد أن يعتقها ويجعل عتقها مهرها جاز له ذلك إلا أنه متى أراحه ينبغي أن يقدم لفظ العقد على لفظ العتق بأن يقول: تزوجتك وجعلت مهرك عتقك، فإن قدم العتق على التزويج بأن يقول: أعتقتك وتزوجتك وجعلت مهرك عتقك، مضى العتق وكانت مخيرة بين الرضا بالعقد والامتناع من قبوله، فإن طلق التي جعل عتقها مهرها قبل الدخول بها رجع نصفها رقاً واستسعت في ذلك النصف فإن لم تسع فيه كان له منها يوم ولها من نفسها يوم في الخدمة وإن كان لها ولد له مال ألزم أن يؤدي عنها النصف الباقي وتنعتق حينئذٍ، فإن جعل عتقها صداقها ولم يكن أدى ثمنها ثم مات فإن كان له مال يحيط بثمان رقبته أدى عنه وكان العتق والنكاح ماضيين، وإن لم يترك غيرها كان العتق والعقد فاسدين وترجع الأمة إلى مولاها الأول وإن كانت قد علقت منه كان حكم ولدها حكمها في كونه رقاً.

وإذا كان للرجل ولد كبير وله جارية لم يجوز له وطؤها إلا بإذن ولده وإن كان ولده صغيراً جاز له وطؤها إذا قوماها على نفسه ويكون ضامناً للثمن ولا يجوز له وطؤها قبل ذلك، والمرأة الحرة إذا كان لها زوج مملوك، فورثته أو اشترته أبطل ذلك العقد فإن أرادته لم يكن لها ذلك إلا بأن تعتقه وتزوج به.

وإذا أذن الرجل لعبده في التزويج فتزوج ثم أبق لم يكن لها على مولاه نفقة وقد بانث من الزوج وكان عليها العدة منه، فإن رجع العبد قبل خروجها من العدة كان أملك برجعته وإن أعاد بعد انقضاء عدتها لم يكن له عليها سبيل، وإذا كان العبد بين شريكين

النهاية

فأذن له أحدهما في التزويج فتزوج ثم علم الآخر كان مخيراً بين إمضاء العقد وبين فسخه، وإذا كان للرجل جارية فاجرة كره له وطؤها فإن وطئها فلا يطلب ولدها وليعزل عنها، ولا بأس أن يطأ الرجل جاريته وفي البيت معه غيره وكذلك لا بأس أن ينام بين جاريتين، ويكره جميع ذلك في الحرائر من النساء.

وإذا اشترى الرجل جارية ومضى عليها ستة أشهر لم تحض فيها ولم تكن حاملاً كان له ردّها لأنّه عيبٌ يوجب الرد، وإذا زوج الرجل أمته من غيره وسمّى لها مهرًا معينًا وقدم الرجل من جملة المهر شيئاً معيناً ثمّ باع الرجل الجارية لم يكن له المطالبة بباقي المهر ولا لمن يشتريها إلا أن يرضى بالعقد، وإذا زوج الرجل مملوكاً له بامرأة حرة كان المهر لازماً في ذمته فإن باع العبد قبل الدخول بها وجب على المولى نصف المهر، وإذا زوج الرجل جاريته من رجل حرّ ثمّ أعتقها فإن مات زوجها ورثته ولزمها عدّة الحرّة المتوفى عنها زوجها وإن علّق عتقها بموت زوجها ثمّ مات الزوج لم يكن لها ميراث وكان عليها عدّة الحرّة المتوفى عنها زوجها.

فإن أعتق الرجل أمّ ولده فارتدت بعد ذلك وتزوجت رجلاً ذميّاً ورزقت منه أولاداً كان أولادها من الذمّي رقاً للذي أعتقها فإن لم يكن حياً كانوا رقاً لأولاده، ويعرض عليها الإسلام فإن رجعت وإلاّ وجب عليها ما يجب على المرتدة عن الإسلام.

وإذا كان للرجل جارية رزق منها ولدًا لم يجز له بيعها مادام الولد باقياً فإن مات الولد جاز له بيعها ويجوز بيعها مع وجود الولد في ثمن رقبتها إذا لم يكن مع الرجل غيرها، فإن مات الرجل ولم يخلف غيرها بيعت وقضى بثمنها دينه وإن كان له مال غيرها جعلت من نصيب ولدها وتعتق.

ولا يجوز أن يتزوج الرجل بمكاتبة غيره قبل أن تقضى مكاتبته، ولا بأس أن يطأ الرجل مملوكة قد ملكها عبده أو أمته لأنّ ما يملكه مملوكه فهو ملكه.

باب الولادة والعقيقة والسنة فيهما وحكم الرضاع:

إذا حضرت المرأة الولادة فلتخل بها النساء لتولّى أمرها ولا يقربها أحد من الرجال إلاّ عند عدم النساء، فإذا ولد المولود يستحبّ أن يغسل ويؤذن في أذنه اليمنى ويقام في أذنه

كتاب النكاح

اليسرى ويحنك بماء الفرات إن وجد فإن لم يوجد فبماء عذب فإن لم يوجد إلاماء ملح مرس فيه شيء من التمر أو العسل ثم يحنك به، ويستحب أن يحنك بترية الحسين عليه السلام. ومن حق الولد على والده أن يحسن اسمه، والأسماء المستحبة، جميع أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام وأفضلها محمد وعلي والحسن والحسين، ثم أسماء الأئمة عليهم السلام. ولا بأس أن يكنى الرجل ابنه في حال صغره ولا يكتنيه أبا القاسم إذا كان اسمه محمداً، ويكره أن يسمى الرجل ابنه حكماً أو حكيماً أو خالداً أو مالكا أو حارثاً، فإذا كان يوم السابع يستحب للإنسان أن يعق عن ولده بكبش إن كان ذكراً أو نعجة إن كانت أنثى وهي سنة مؤكدة لا يتركها مع الاختيار، فإن لم يعق الوالد عن ولده ثم أدرك استحب له أن يعق عن نفسه ولا تقوم مقام العقيقة الصدقة بثمنها، وإذا لم يتمكن من العقيقة فليس عليه شيء وإن تمكن بعد ذلك استحب له فضاؤها.

ويستحب أيضاً أن يخلق رأس الصبي يوم السابع ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة ويكون ذلك مع العقيقة في موضع واحد، وكل ما يجزىء في الأضحية فهو جائز في العقيقة إلا أن الأفضل ما قدمناه؛ أن يعق عن الذكر بالذكور وعن الأنثى بالأنثى، لم يوجد ووجد حمل كبير جاز ذلك أيضاً.

وإذا ذبح العقيقة، فليعط القابلة ربعها فإن لم يكن له قابله أعطى أمه الربع تتصدق به ولا تأكل منه، وإن كانت القابلة ذمية أعطيت ثمن الربع ولا تعطى اللحم وإن كانت القابلة أم الرجل أو من هو في عياله لم تعط من العقيقة شيئاً، ويستحب أن يطبخ اللحم ويدعى عليه جماعة من المؤمنين وكلما كثر عددهم كان أفضل، فإن لم يفعل ذلك وفرق اللحم على الفقراء كان أيضاً جائزاً، ولا يجوز للوالدين أن يأكلا من العقيقة البتة ولا ينبغي أن يكسر العظم بل تفصل الأجزاء.

ويستحب أن يختن الصبي اليوم السابع ولا يؤخر فإن أخر لم يكن فيه حرج إلى وقت بلوغه، فإذا بلغ وجب ختانه ولا يجوز تركه على حال، وأما خفض الجوارى فإن فعل كان فيه فضل كبير وثواب جزيل وإن لم يفعل لم يكن بذلك بأس، ومتى أسلم الرجل وهو غير مختن ختن وإن كان شيخاً كبيراً.

النهاية

وإذا مات الصَّبِيُّ يوم السَّابع فإن مات قبل الظَّهر لم يعقَّ عنه وإن مات بعد الظَّهر استحَبَّ أن يعقَّ عنه، ويكره أن يترك للصَّبيان القنازع، وهو أن يخلق موضع من رأسه ويترك موضع ولا بأس أن يخلق الرَّأس كلَّه للرَّجال وكذلك إزالة الشَّعر عن جميع البدن بل ذلك مندوبٌ إليه مستحب.

وإذا ولد الصَّبِيُّ فمن السَّنة أن يرضع سنتين كاملين لأقلَّ منها ولا أكثر فإن نقص عن السَّنتين مدَّة ثلاثة أشهر لم يكن به بأس فإن نقص عن ذلك لم يجز وكان جوراً على الصَّبِيِّ، ولا بأس أن يزداد على السَّنتين في الرِّضاع إلَّا أنَّه لا يكون أكثر من شهرين ولا تستحقَّ المرضعة الأجر على ما يزيد على الحولين، وأفضل الألبان التي يرضع بها الصَّبِيُّ لبان الأمِّ فإن كانت أمُّه حرَّة واختارت رضاعه كان ذلك لها وإن لم تختَر فلا تجبر على رضاع ولدها وإن كانت أمة جاز أن تجبر على رضاع ولدها، وإن طلبت الحرَّة أجر الرِّضاع كان لها ذلك على أب الولد فإن كان أبوه قد مات كان أجرها من مال الصَّبِيِّ، وكذلك إن أرضعته من لبان خادمة لها كان لها أجر مثلها في الرِّضاع.

ومتى وجد الرَّجل من ترضع ولده بأجرة مخصوصة ورضيت بذلك كانت هي أولى به من غيرها فإن طلبت أكثر من ذلك لم يكن ذلك لها على حال وجاز للأب أن يأخذ الولد منها ويسترضع غيرها، والأمُّ أولى بالولد من الأب مدَّة الرِّضاع فإذا خرج عن حدِّ الرِّضاع كان الوالد أحقَّ به منها إذا كان الولد ذكراً فإن كانت أنثى فهي أحقَّ بها إلى سبع سنين مالم تتزوَّج فإن تزوَّجت كان الوالد أحقَّ بها، وإن كان الوالد قد مات كانت هي أحقَّ به من الوصيِّ سواء كان الولد ذكراً أو أنثى إلى أن يبلغ، فإن كان الأب مملوكاً والأمَّ حرَّة كانت هي أحقَّ بولدها من الأب وإن تزوَّجت إلى أن يعتق الأب فإذا أُعتق كان أحقَّ بهم منها.

وإذا أراد الإنسان أن يسترضع لولده فلا يسترضع إلَّا امرأة عاقلة مسلمة عفيفة وضيئة الوجه ولا يسترضع كافرة مع الاختيار، فإن اضطرَّ إليها فليسترضع يهوديةً أو نصرانيةً وليمنعها من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير وتكون معه في منزله ولا يسلم الولد إليها لتحمله إلى منزلها، ولا يسترضع المجوسية إلَّا أن لا يجبد غيرها من النساء ولا يسترضع من ولد من الزَّنا مع الاختيار.

كتاب النكاح

ولابأس باسترضاع الإمام، وإن كانت له أمةٌ قد ولدت أو كانت ولدت من الزنا واحتاج إلى لبنها فليجعلها في حلٍّ من فعلها ليطيب بذلك لبنها، وإذا أسلم الرجل ولده إلى ظئرٍ ثم جاءت به بعد أن فطمته فأنكره الرجل وقال: هذا ليس ولدي؛ لم يكن له ذلك لأن الظئر مأمونة، ومتى تسلمت الظئر الولد وسلمته إلى ظئرٍ أخرى كانت ضامنةً له إلى أن تجيء به فإن لم تجيء به كان عليها الدية.

باب إلحاق الأولاد بالآباء وأحكامهم:

إذا ولدت امرأة الرجل ولدًا على فراشه لزمه الإقرار به ولم يجوز له نفيه فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر حياً سليماً جاز له نفيه عن نفسه، وكذلك إن جاءت بالولد لأكثر من تسعة أشهر كان له نفيه إلا أنه متى نفاه ورافعته المرأة إلى الحاكم كان عليه ملاعنتها، ومتى أقر الرجل بولدٍ وقبلة ثم نفاه بعد ذلك لم يقبل نفيه وألزم الولد، ومتى طلق امرأته أو باع جاريته فتزوجت المرأة أو وطئت الجارية ثم أتت بولدٍ لأقل من ستة أشهر كان لاحقاً بالزوج الأول أو المولى الأول، وإن كان الولد لستة أشهر فصاعداً كان لاحقاً بن عنده المرأة أو الجارية.

ومتى كان للرجل جارية فوطئها ثم باعها من آخر قبل أن يستبرئها فوطئها الذي اشتراها قبل أن يستبرئها ثم باعها من آخر فوطئها أيضاً قبل أن يستبرئها كل ذلك في طهرٍ واحد ثم جاءت بولد كان لاحقاً بالآخر الذي عنده الجارية، وإذا كانت الجارية بين شريكين أو أكثر منها فوطئها جميعاً في طهرٍ واحد وجاءت بولد أقرع بينهم الحاكم فمن خرج اسمه ألحق الولد به وغرم نصف ثمنه للشريك الآخر.

ومن وطئ امرأته أو جاريته وكان يعزل عنها وجاءت بولدٍ وجب عليه الإقرار به ولا يجوز له نفيه لمكان العزل، وإذا ولد للرجل من المتعة لزمه الإقرار به ولم يجوز له نفيه على حال، وإذا كان للرجل امرأة لم يدخل بها أو يكون قد دخل بها غير أنه يكون قد غاب عنها غيبة تزيد على زمان الحمل وجاءت امرأته أو جاريته بولد لم يكن ذلك ولداً له ووجب عليه نفيه عن نفسه..

النهاية

وإذا نعى الرجل إلى امرأته أو أخبرت بطلاق زوجها لها فاعتدت وتزوجت ورزقت أولاداً ثم جاء زوجها الأول وأنكر الطلاق وعلم أن شهادة من شهد بالطلاق كانت شهادة زور ففرق بينهما وبين الزوج الأخير ثم تعتد منه وترجع إلى الأول بالعقد المتقدم ويكون الأولاد للزوج الأخير دون الأول.

ومتى كان للرجل امرأة فوطئها ووطئها بعده غيره فجوراً بلا فصل كان الولد لاحقاً به ولم يجوز له نفيه، وإن كانت له جارية فوطئها ووطئها بعده غيره فجوراً كان الولد أيضاً لاحقاً به، وإذا اشتبه عليه الأمر فإن غلب على ظنه أنه ليس منه بشيء من الأمارات فلا يلحقه بنفسه ولا يجوز له بيعه وينبغي أن يوصى له من ماله بشيء ولا يورثه ميراث الأولاد، ومتى جاءت جاريته بولد ولا يكون قد وطئها هو جاز له بيع الولد على كل حال.

وإذا اشترى الرجل جارية حبلى فوطئها قبل أن تمضي عليها أربعة أشهر وعشرة أيام فلا يبيع ذلك الولد لأنه غذاه بنطفته وكان عليه أن يعزل له من ماله شيئاً ويعتقه، وإن كان وطؤه لها بعد انقضاء الأربعة أشهر وعشرة أيام جاز له بيع الولد على كل حال، وكذلك إن كان الوطء قبل انقضاء الأربعة أشهر وعشرة أيام إلا أنه يكون قد عزل عنها جاز له بيع ولدها على كل حال، ولا يجوز للرجل أن ينفي ولد جاريته أو امرأة يتهمها بالفجور بل يلزمه الإقرار به وإنما يسوغ له نفيه مع اليقين والعلم، وإذا فجر الرجل بامرأة أو جارية فحبست منه ثم تزوجها أو اشترى الجارية لم يجوز له إلحاق الولد به على حال.

المجلد الثاني والعشرون

لأبي علي حمزة بن عبد العزيز الديلمي
الملقب ببلار
المتوفى: ٤٦٣ هـ

كتاب النّكاح

ذكر: أحكامه:

اعلم أنّه يشتمل على ذكر أقسامه وشروطه وما يلزم بالعقد وما يلزم بالفرقة.
فأما أقسامه فهو على ثلاثة أضرب: نكاح دوام - وهو غير مؤجل، ونكاح متعة - وهو مؤجل، ونكاح بملك اليمين.

ذكر: شرائط الأنكحة:

وهي على ضربين: واجب وندب.
فالواجب: الإيجاب والقبول والمهر والأجر أو الثمن وكون المتعاقدين متكافئين في الدين في نكاح الدوام خاصة.
ومنها: أن تكون الزوجة من غير المحرمات وهنّ الأمّهات والبنات والأخوات والعَمّات والخالات وبنات الأخ وبنات الأخت والمرضعات والأخوات من الرّضاعة وأمّهات الرّوجات والربيبة من المرأة المدخول بها فإن لم يكن مدخولاً بها فلا جناح، وحلائل الأبناء والجمع بين الأختين في عقد واحد أو نكاح إن كانتا مملوكتين والمحصنات من النساء.
وكلّ محرّم بالنّسب يُحرّم مثله من الرّضاع، وما يحرم العقد عليه من الحرائر يحرم مثله

المراسم

من الإماء، فلا يجوز نكاح أم الأمة الموطوءة ولا أختها. فماعداء من ذكرناه يصح نكاحه إلا ما سنبينه.

فمن ذلك أن تعقد المرأة على نفسها أو من توكله إذا كانت بالغة، فأما الصغار فيعقد لهن آبائهن ولا خيار لهن بعد البلوغ، وكذلك إن عقد عليهن أجدادهن فإن عقد عليهن غير من ذكرناه من الأخ أو العم أو الخال كان موقوفاً على رضاهن عند البلوغ إلا أن اختيار الجدّ مقدّم على اختيار الأب وعقده أمضى.

ومنها: أن لا يزيد الحرّ في العقد على أكثر من أربع حرّات أو أمتين إذا لم يجد طولاً لنكاح الحرّات فنكح أمة غيره. ولا يجمع العبد بين أكثر من حرّتين وله أن يعقد على أربع إماء.

ومنها: أن تكون المرأة مؤمنة أو مستضعفة، فإن كانت ذمّية أو مجوسية أو معاقدة لم يصح نكاحها غبطة لأن الكفاءة في الدين مراعاة عندنا في صحة هذا العقد، فأما في عقد المتعة والإماء فجائز في الذمّيات خاصة دون المجوسية.

ومنها: أن تكون المرأة لم يزن بها النكاح وهي ذات بعل أو في عدة فإن زنى بها وهي ذات بعل لم تحلّ له أبداً، وإن عقد على من هي في عدة ليعلّ له عليها فيها رجعة فعلى ضربين: إن دخل بها علماً بتحريم ذلك لم تحلّ له أبداً، وإن كان جاهلاً بالتحريم أو لم يدخل بها استأنف العقد هو الأول باطل.

وأن لا يكون عقد عليها في إحرام فإنّه لا يصح، وتحرم عليه أبداً. وأن تكون غير أم غلام قد فجر به النكاح فأوقبه، ولا أخته ولا بنته فإنّه لا يجللن له أبداً.

وأن لا تكون صماء ولا خرساء وقد قذفها في عقد أول لأن هذه لا تحلّ له أبداً، ولا ملاعنة فإنّها لا تحلّ له أبداً، ولا مطلقة تسع تطليقات للعدة ينكحها بينها رجلان فإنّها لا تحلّ له أبداً.

وأن لا تكون امرأة أبيه فإنّها لا تحلّ له أبداً وأن لا تكون امرأة ابنه فإنّها لا تحلّ له أبداً. وأن لا تكون بنت عمته أو خالته وقد فجر بأمّهما فإنّها لا تحلّ له أبداً، فإن زنى بأجنبية لم تحرم عليه أمّها ولا بنتها، وإن زنت امرأته لم تحرم عليه إلا أن تصرّ. وقد روى أن الأب إذا نظر من أمّته إلى ما يحرم على غيره النظر إليه بشهوة، لم تحلّ لابنه أبداً.

كتاب النكاح

ومنها: أن لا تكون رضية والمحرم من الرضاع عشر رضعات متواليات لا يفصل بينهن برضاع أخرى، وأن يكون اللبن لبعل واحد، ويكون الرضاع في الحولين ولهذا نقول: أنه متى رضع أقل من العشر لم يحرم، أو رضع بعد الحولين.

ولو أرضعت امرأة صبيّاً بلبن بعل لها ثم فارقت وأرضعت صبيّة بلبن بعل آخر لم يحرم بينهما النكاح، ولو أرضعته اليوم مثلاً ثم رضع من غيرها ثم أرضعته فتخلل العشر رضاع غيرها لم تحرم.

وأن لا تكون المنكوحة بنت أخت امرأته أو بنت أخيها وينكحها بغير إذنهما، فنكاح المرأة على عمّتها أو خالتها مراعى فإن أمضته العمة أو الخالة صحّ فإن فسخته بطل، وإن شاءت فارقت الزوج بلا طلاق واعتدت منه، فأما نكاح العمة أو الخالة على بنت أخيها أو بنت أختها فجائز من غير اعتبار الرضا.

ومنها: أن لا يتزوج أمة وعنده حرّة، فإن فعل فالحرّة مخيرة بين أن تفسخ نكاحه وبين أن تمضيه وبين أن تعتزله وتقضي العدة، فإن علمت بذلك فلم تعترض فلا خيار لها بعد ذلك.

ومنها: أن يكون النكاح أو المنكوح في ملك وقد عقد بغير إذن سيّده، فإن السيّد مخير بين فسخ العقد وإمضاءه، فإن أولدها من غير إذن سيّدها فولده ملك لسيّدها، وكذلك حكم العبد.

ويلحق بذلك التّدليس:

ومن تزوّج امرأة على أنها حرّة فخرجت أمة ردّها واسترجع المهر إن لم يكن دخل بها، فإن دخل فالمهر لها ويرجع به على من دلّسها، فإن كانت هي المدلّسة فلا مهر لها، وإن دخل بها فلا طلاق في فراقها، فإن علم وأمسكها بعد العلم فلا خيار له بعد ذلك. ويردّ العمياء والبرصاء والمجدومة والرّتقاء والمفضاة والعرجاء والمحدودة في الفجور، فإن رضى بشيء من ذلك فلا خيار له بعده.

وأى رجل كان عبداً فدّلس نفسه بأنه حرّ، أو مجنوناً فدّلس نفسه بالعاقل فزوجته مخيرة بين فرقته وإمساكه. فإن دلّس عنيّن نفسه انتظر به سنة، فإن جامع فيها ولو مرة واحدة فهو أملك بها، وإن لم يقدر على ذلك فهي بالخيار بين فرقته وإمساكه، وإن حدثت العنة به فلا جناح عليه. فهذا ما لا يصحّ العقد مع عدمه من الشروط.

فأما ما يصحّ النكاح مع عدمه: فلاستخارة، والدّعاء المرسوم، والإعلان في نكاح

المراسم

الدَّوام، والإشهاد، والخطبة، والولائم وجمع الإخوان على الطَّعام، وتَجَمُّل الرَّجل عند البناء بأهله، ومَسَّ الطَّيب، وأن يكون ليلة يبنى بها لا كسوف فيها ولا في يومه ولا زلزلة ولا آية مخوفة كالرياح السُّود والرَّعد والبرق، واجتناب الجماع من طلوع الفجر إلى طلوع الشَّمس، ومن غروبها إلى مغيب الشَّفَق، وأن لا يجامع في أوَّل ليلة من الشهر ولا في آخر ليلة منه إلَّا في ليلة شهر رمضان خاصَّة فهو مندوب إليه في تلك الليلة.

ويكره له - إذا احتلم - أن يَطَّأ امرأته حتى يغتسل، فأما إن جامع مرَّة بعد مرَّة فجائز من غير غسل بين ذلك، وأن لا يجامع زوجته وله زوجة أخرى تراه أو صبي صغير وذلك في الإماء جائز، وأن لا يعزل عن الحرائر إلَّا بإذنه وله أن يعزل عن الإماء من غير إذنه.

ويكره أن يقرب أهله في ليلة يسافر فيها أو في صبيحتها، في اللَّيلة التي يَرِدُ فيها.

ذكر: ما يلزم بالعقد:

وهو على أربعة أقسام: المهر والقسمة والنفقات ولحوق الأولاد.

ذكر: المهر:

المهر يلزم بالعقد فإن دخل بها استوجبته كَلَّة وإن فارقها قبل الدَّخول فنصفه. وهو على ضربين: مسمًى وغير مسمًى فالمسمًى على ضربين: أحدهما مسنون وهو خمسمائة درهم قيمتها خمسون ديناراً، والآخر غير مسنون، وهو ما نقص عن ذلك، وما زاد عليه فإنه يجوز أن يعقد على درهم واحد وعلى مائة قنطار.

وغير المسمًى ما يلزم فيه مهر المثل في الشَّرَف والجمال، وإن دخل بها - وقد أعطاه قبل الدَّخول شيئاً - كان ذلك مهرها لأنَّ تمكينها له رضاً به مهرًا إلَّا أن توافقه على أن المهر في ذمته فإن فارقها قبل الدَّخول ولم يسم لها مهرًا فلها المتعة على حسب حاله وزمانه. الموسر يمتنع بالثوب والجارية والدَّنانير. والمتوسِّط يعطي من خمسة دنانير وأكثر وهو أقلُّ عطاء الموسر، والمعسر يعطي الدرهم والخاتم وما شاكلهما.

والمهور على ضربين: ذهب وفضه، وماله قيمة.

فالذهب والفضة لاشبهة في كونهما مهرًا.

وماله قيمة على ضربين: أحدهما له قيمة في شرعنا، والآخر له قيمة في غير

كتاب النكاح

شرعنا. فالأول على ضربين: ماله ثمن كالثياب والأمتعة، وما عليه أجر وعوض وهو على ضربين: ماله عوض سائغ في الشريعة، وماله عوض غير مرسوم في الشريعة. فالأول: تعليم الصنائع والعلوم والقرآن وكل هذا ينعقد به النكاح ويكون مهراً إلا قسمين وهما:

ملاقيمة له في شريعتنا كالخمر ولحم الخنزير، وماله عوض لم تسوّغه الشريعة كتعليم المحظور ونكاح الشغار وهو: أن يزوّج الرجل بنته من رجل على أن يزوجه بنته أو أخته من غير مهر.

وفى أصحابنا من قال: إن من عقد على ملاقيمة له في شرعنا لم يفسد عقده بل كان عليه مهر المثل. ومنهم من قال: بل يفسده.

ذكر: القسمة:

المنكوحات على ضربين: حرائر وإماء. فمن كان عنده زوجات حرائر فلا يخلو أن تكون واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً، فإن كانت واحدة لزمه أن يبيت عندها - في كل أربع ليال - ليلة. وإن كانتا اثنتين كان لكل واحدة منهما ليلة من أربع ليال، فإن شاء أن يبيت عند إحداهما ليلتين وثلاثاً فله. وإن كنّ ثلاثاً لكل واحدة منهنّ ليلة وله ليلة يبيت فيها عند من شاء منهنّ. وإن كنّ أربعاً فلكل واحدة منهنّ ليلة لا يجوز غيره إلا أن تحله واحدة منهنّ من ليلتها. والأفضل العدل بين الثنتين والثلاث.

فأمّا الإماء فعلى ضربين: إن كنّ زوجات فحكمهن حكم الحرائر، وإن كنّ ملك يمين فليس لهنّ قسمة ولا حق في ذلك.

ذكر: النفقات:

النفقة واجبة: الإطعام والكسوة والمسكن على قدر الزوجة، وحال الزوج بالعدل والإخdam. على أن الواجب من النفقة بحسب سدّ الخلة فما زاد فندب مالم يبلغ حدّ الإسراف. وإنما تجب النفقة إذا أمكنت المرأة من نفسها فإن امتنعت فلا نفقة لها. ومن ذلك الولادة والعقيقة.

يجب أن ينفق عليها عند الولادة وعلى ولدها، فإذا جاء المخاض لم يتولّ أمرها إلا النساء مع الإمكان، فإذا وضعت حنكته القابلة بالماء الفرات، فإن كان الماء مالحة

المراسم

حنكته بالعتسل أو بشيء من التربة ثم يؤذن فى أذنه ويقيم فى الأخرى، ويوم السابع يثقب أذنه ويحلق رأسه ويتصدق بوزنه ذهباً أو فضة ويختن فى السابع ويحق عنه بشاة وتعطى منها القابلة للرجل والورك ويتصدق بالباقى، أو يطبخ ويدعى عليه قوم من المؤمنين فإنه أفضل، ويعق عن الذكر ذكراً وعن الأنثى أنثى.

واعلم أنه لا يجب أن ينفق إلا على ولده ومن يربيه وقد رسم أن كل مولود على فراشه لسته أشهر منذ دخل بها فهو ولده، فإن اختل شيء من ذلك فليس بولده، فإن اختلفا فى زمان الحمل أو فى شيء يؤدى إلى نفي الولد لاعتنها، وإن أقرببه مختاراً مع اختلال الشروط لحق به.

وأقل الحمل ستة أشهر، وأكثره تسعة أشهر، وقيل: عشرة أشهر. ولا فرق بين أن يعزل عنها أولاً يعزل فى حقوق الأولاد منها. وأولاد المتعة لا حقون بآبائهم.

ذكر: نكاح المتعة:

وهو المؤجل المفتقر إلى تعيين الأجر والأجل. وكل شروط نكاح الدوام شروطه إلا أنها تبين منه بالأجل وبأنه يجوز نكاح الكتابيات فيه. ويتلفظ فى العقد بأن متعتينى نفسك. وكل ما يستحب فى النكاح الدائم من الإعلان والإشهاد لم يسن هنا.

ذكر: النكاح بملك اليمين:

لا حصر فى أعداد الإماء ولا اعتبار بالإيمان فيهن بل يجوز أن يطاء الكتابيات منهن دون المجوسيات والصابئة والوثنية لا يجوز وطوهن.

ولا تحل سرية الأب للابن ولا سرية الابن للأب ويحرم على كل واحد من الشريكين طء أمة فى ملكها ومن تزوج أمة فطلقها تطليقتين للعدة ثم ملكها من بعد لم يحل له وطؤها حتى تنكح زوجاً غيره. ومن اشترى أمة حاملاً لم يجز له وطؤها حتى تتم أربعة أشهر فإن وطئها فليعزل عنها فإن وطئها قبل مضى الأربعة أشهر لم يجز له بيع ولدها، وينبغى له أن يعزل له من ميراثه قسطاً فى حياته.

وسبى الضلال يقوم مقام سبى المؤمنين فى استباحة الملك. ومن وطئ أمة غيره حراماً لم تحرم عليه إذا ملكها.

جواهر الفقه

للقاضي عبدالعزيز بن البراج الطرابلسي

٤٠٠ - ٤٨١ هـ

باب مسائل تتعلق بالنكاح

مسألة: إذا كان للمرأة وليّان أذنت لكلّ واحد منهما في تزويجها فزوّجها، ثم ادّعى كلّ واحد منهما أنّ عقده مقدّم على عقد الآخر وإنّها عالمة بذلك، وأنكرت ما ادّعى عليها من العلم ولم يكن لأحد الوليّين بينة على ما ادّعاه. ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا كان الأمر على ما ذكر وادّعى كلّ واحد منهما عليها العلم بما ادّعاه، وأنكرت، كان القول قولها مع يمينها أنّها لا تعلم ذلك، لأنّ الأصل أنّ لا علم لها بذلك. مسألة: المسألة بعينها إذا انكرت أنّها عالمة بذلك ووجب عليها اليمين، بأنّها لا تعلم ذلك ونكلت عن اليمين ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا نكلت عن اليمين ردّت اليمين على الوليّين، فإن نكلا جميعاً عن اليمين أو حلفا جميعاً بطل العقدان. فإن حلف الواحد دون الآخر، كان الحكم للذي حلف؛ لأنّه قد أثبت الحجة بما ادّعاه.

مسألة: المسألة بعينها إذا ادّعى الوليّان عليها بذلك واعترفت لكلّ واحد منهما بما ادّعاه، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا اعترفت لكلّ واحد منهما بما ادّعاه بطل العقدان، لأنّ الجمع بينهما لا

يصحّ.

جواهر الفقه

مسألة: إذا زَوَّجَ الرَّجُلُ أُخْتَهُ مِنْ رَجُلٍ وَمَاتَ الزَّوْجُ وَاخْتَلَفَ الْوَارِثُ وَالزَّوْجَةُ، فادَّعَى الْوَارِثُ عَلَيْهَا بِأَنَّ أَخَاهَا زَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَمْرٍهَا فَلَا حَقَّ لَهَا مَعَ ذَلِكَ فِي الْمِيرَاثِ، لِأَنَّ نِكَاحَهَا فَاسِدٌ، وَادَّعَتْ هِيَ أَنَّ أَخَاهَا زَوَّجَهَا بِأَمْرٍهَا وَأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْمِيرَاثَ مِنَ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّ نِكَاحَهَا صَحِيحٌ، كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

الجواب: إذا اختلفا على الوجه المذكور، كان القولُ قيوماً مع يمينها لِأَنَّ الْوَارِثَ مُدَّعٍ لِخِلَافِ الظَّاهِرِ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي النِّكَاحِ أَنَّهُ عَلَى الصَّحَّةِ.

مسألة: إذا كان الزَّوْجُ مَجْنُونًا وَادَّعَتْ زَوْجَتُهُ أَنَّهُ عَنِينٌ، هَلْ يَصَحُّ ضَرْبُ الْأَجْلِ الْعِنَةِ لَهُ أَمْ لَا؟

الجواب: لَا يَصَحُّ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْأَجْلَ إِنَّمَا يَصَحُّ بَعْدَ أَنْ تَثْبُتَ الْعِنَةُ، وَلَيْسَ تَثْبُتَ إِلَّا بِقَوْلِ الزَّوْجِ لِأَنَّهَا تَمَّا لَا تَقُومُ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ هُكَذَا فَتُبَوِّتُ عَنْتَهُ لَا يَصَحُّ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصَحِّ ضَرْبُ هَذِهِ الْمُدَّةِ لَهُ.

مسألة: إذا كان الزَّوْجُ عَاقِلًا وَاعْتَرَفَ بِأَنَّهُ عَنِينٌ، وَضَرَبَ لَهُ الْأَجْلَ وَانْتَهَى الْأَجْلُ وَهُوَ مَجْنُونٌ، هَلْ يَصَحُّ مِنْ زَوْجَتِهِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ وَالْمَطَالِبَةُ بِالْفِرْقَةِ لَهُ أَمْ لَا؟

الجواب: لَا يَقْبَلُ دَعْوَاهَا، وَلَا يَجُوزُ الْفِرْقَةُ بَيْنَهَا لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ ثَبِيًّا وَادَّعَتْ أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا فِي مُدَّةِ الْأَجْلِ، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ، وَمَعَ كَوْنِهِ مَجْنُونًا لَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ إِلَى مَا عِنْدَهُ فِي مَا تَدَّعِيهِ، وَإِذَا كَانَتْ بَكْرًا وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ وَادَّعَى أَنَّهَا تَمْنَعُهُ نَفْسَهَا وَلَا تَمَكِّنُ مِنْ وَطْئِهَا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَدَّعَى أَنَّهُ افْتَضَّهَا وَرَجَعَتْ عَذْرَتَهَا، وَهَذَا مَعَ إِمْكَانِهِ لَا يَصَحُّ مِنَ الْمَجْنُونِ فَلَمْ يَكُنْ إِلَى الْفِرْقَةِ بَيْنَهَا سَبِيلٌ.

مسألة: إذا كان لِنَسَائِنٍ بَنَتَانِ إِسْمُ الْوَاحِدَةِ مِنْهَا «نَعَمٌ» وَهِيَ الْكَبِيرَةُ وَإِسْمُ الْآخَرَى «صَفِيَّةٌ» وَهِيَ الصَّغِيرَةُ، فَقَالَ لِمَنْ يَرِيدُ التَّزْوِيجَ بِأَحَدَاهُمَا، زَوْجَتُكَ بَنَتِي الْكَبِيرَةُ صَفِيَّةٌ أَوْ قَالَ: زَوْجَتُكَ بَنَتِي الصَّغِيرَةُ نَعَمْ، هَلْ يَصَحُّ النِّكَاحُ أَمْ لَا؟

الجواب: إذا قال ذلك صحَّ النِّكَاحُ لِأَنَّ الْكَبِيرَةَ صِفَةٌ لِأَزْمَةِ الْإِسْمِ غَيْرِ لَازِمٍ، كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الصَّغِيرَةِ لِأَنَّ الصَّغِيرَةَ صِفَةٌ لِأَزْمَةِ الْإِسْمِ غَيْرِ لَازِمٍ.

مسألة: إذا كان له بنت واحدة وقال له زَوْجَتُكَ بَنَتِي صَفِيَّةٌ وَإِسْمُهَا نَعَمْ، هَلْ

كتاب النكاح

يصحّ ذلك النكاح أم لا؟

الجواب: إذا قال ذلك صحّ النكاح، لأنّ بنتى صفة لازمة والإسم غير لازم.
مسألة: إذا قال له زوجتك بنتى، وله بنات أو قال إحدى ابنتى، هل يصحّ ذلك أم

لا؟

الجواب: لا يصحّ ذلك لأنّ العقد لم يتناول واحدة منها بعينها، ومن شرط صحّته التناول لذلك.

مسألة: إذا كان له ابنتان صغيرة وكبيرة، وإسم الكبيرة «نعم» وإسم الصغيرة «صفية» فقال زوجتك بنتى نعم ونوى الصغيرة، فقال الزوج قبلت فكان نكاح نعم ونوى الكبيرة هل يلزم النكاح أم لا؟

الجواب: إذا قال ذلك لزم العقد في الظاهر لاتفاقها في الإسم فكان للظاهر نكاح الكبيرة، إلّا أنّه في الباطن فاسد؛ لأنّ الولّى أوجب الصغيرة والزّوج قبل نكاح الكبيرة، فقد قبل غير الّتى أوجبها الولّى هذا إن صدّقه، فإن لم يصدّقه فالنكاح في الظاهر لازم.
مسألة: إذا تزوّج الرّجل امرأة وأصدقها مملوكاً فدّبرته ورجعت في تدبيره، فطلّقها الزّوج قبل الدّخول بها ما الذى يحكم له فيه؟

الجواب: إذا كان الأمر على ذلك كان له نصفه، لأنّ الرّجوع فى التدبير يصحّ فالمملوك عين ماله.

مسألة: المسألة بعينها وطلّقها قبل الدّخول بها والمملوك مدبّر لم يرجع فى تدبيره، ما الحكم فيه؟

الجواب: إذا كان كذلك كان له الرّجوع على المرأة بنصف قيمة المملوك لأنّه ليس له أخذ نصفه مع بقاء التدبير.

مسألة: المسألة بعينها، وطلّقها قبل الدّخول بها والمملوك مدبّر لم يرجع فى تدبيره ولم يأخذ الرّجل النّصف من القيمة إلى أن رجعت فى التدبير، ما الحكم فى ذلك؟
الجواب: إذا كان كذلك كان له نصف عين المملوك، وقد قيل أنّه يكون مخيراً بين أخذ نصف عينه وبين أخذ نصف قيمته والأوّل عندى أقوى لأنّه عين ماله.

جواهر الفقه

مسألة: إذا أصدقها مملوكًا فَبانَ له أَنَّهُ حُرٌّ، كيف الحكم في ذلك؟
الجواب: إذا كان الأمر على ما ذكر كان له قيمة هذا الإنسان لو كان مملوكًا، لأنَّه أصدقها شخصًا معيَّنًا، فلمَّا منعها حرَّيته من التصرف فيه كان لها قيمته.
مسألة: إذا قال أصدقتك هذا الخَلَّ فظهر خمرًا. كيف الحكم في ذلك؟
الجواب: إذا كان كذلك كان عليه قيمة الخمر عند مُستحلِّيه، لأنَّه سَمَّى لها الخَلَّ فبان أَنَّهُ خمر فأوجبنا القيمة.

مسألة: إذا قال لها أصدقتك هذا الخمر، كيف يكون الحكم في ذلك؟
الجواب: إذا سَمَّى لها الخمر وعيَّنها، كان لها مهر المثل لأنَّه سَمَّى لها ما لا يجوز أن يكون مهرًا، فلم نُوجب القيمة فيه وأوجبنا مهر المثل.
مسألة: إذا اختلف الزوج والزوجة، فقال الزوج تزوجتك بألف دينار، وقالت الزوجة بل تزوجتني بألفي دينار، بماذا الحكم في المهر من ذلك؟

الجواب: إذا اختلفا كذلك وكان لأحدهما بيِّنة حكم بالبيِّنة، فإن لم يكن لأحدهما بيِّنة، كان القول قول الزوج مع يمينه، لأنَّهما قد اتَّفَقَا على الألف وأدعت الزوجة عليه الزيادة على ذلك، فكان عليها البيِّنة فإذا لم يكن لها ذلك كان القول قول الزوج كما ذكرناه.

مسألة: إذا شرط الزوجان خيار الثلث في النِّكاح، هل يصحُّ ذلك أم لا؟
الجواب: إذا كان شرطًا ذلك في أصل العقد بطل النِّكاح، لأنَّه عقد يلزم بنفسه. فخيار الشرط لا يصحُّ فيه فإن كان ذلك في المهر لم يَبْطُل النِّكاح وكان العقد صحيحًا والخيار ثابتًا والمهر لأزْمًا، لقول رسول الله صلى الله عليه وآله المؤمنون عند شروطهم.
مسألة: إذا تزوج إمراة على صداق عينه، ثمَّ إنَّها قالت لأسلِّم نفسي حتَّى أقبض صداقي هل يصحُّ لها ذلك أم لا؟

الجواب: إذا كان الصِّداق مؤجَّلًا، لم يكن لها منع نفسها من التَّسليم، لأنَّ برضاها يتأجيل الصِّداق قد دخلت على الرِّضا بتسليم نفسها إلى الزوج قبل قبضه، فليس لها الامتناع حتَّى تقبض الصِّداق وكذلك أن كان قد دخل بها ولم يطأها وامتنعت كان لها ذلك فإن كان وطأها لم يكن لها الامتناع ولها المطالبة بالمهر، وقد ذكر أنَّ لها الامتناع ههنا أيضًا

كتاب النكاح

وهو الأقوى.

مسألة: إذا وطئ الرجل زوجته فأفضاها، ثم أراد جماعها بعد ذلك، هل يجوز له جماعها أم لا؟

الجواب: إذا كان الموضع قد اندمل بعد الافضاء وبرا كان له جماعها، وليس لها منعه، وإن لم يكن اندمل لم يجز له جماعها وكان لها منعه إلى أن تندمل وتبرا لأنه لو تمكن من ذلك لم يؤمن على الموضع التلف وإن لم ينعتق إن كان لم يتم اندماله وبرؤه.
مسألة: المسألة بعينها واختلفا فقال الرجل قد اندمل الموضع وبرا لا خوف عليه وقالت المرأة لم يندمل ولم يبرا وأنا أخاف الضرر، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا اختلفا على الوجه المذكور، كان القول قولها مع يمينها في ما ذكرته لأنه مما لا سبيل إلى إقامة البينة عليه.

مسألة: هل يجوز للرجل أن يتزوج المرأة على أن يكون صداقها عتقه أباها أم لا؟
الجواب: يجوز ذلك إذا كان عن اختيارها، وينعتق الأب عليها عقيب العقد لأنها ملكته بالعقد.

مسألة: إذا كانت المرأة محجورا عليها، وتزوجها الرجل بصداق هو أبوها وقبل وليها هل يصح ذلك أم لا؟

الجواب: لا يصح ذلك، لأن الولي إنما يتصرف فيما للمولى عليه فيه منفعة، وهذا لا نفع لها فيه فلا يصح الصداق.

مسألة: إذا أصدقها الزوج أمها وكان وليها أباها، وقبل أبوها ذلك، هل يصح ذلك أم لا؟

الجواب: لا فرق بين هذه المسألة وبين المتقدمه لها في أن يكون الولي أبوها أو غيره والقول فيها واحد.

مسألة: إذا أصدق الرجل المرأة إنائين، فانكسر الواحد منها وطلقها قبل دخوله بها؛ وكان للمطلق قبل الدخول بها الرجوع عليها بنصف الصداق فبأي شيء يرجع عليها في ذلك؟

جواهر الفقه

الجواب: إذا كان كذلك يرجع عليها بنصف قيمة الموجود ونصف قيمة المكسور، لأن جميعها هو الصداق، ولها الرجوع بنصف الصداق فوجب له ذلك.

مسألة: إذا تزوج امرأة على أنها مسلمة، فظهرت كافرة كتابية أو غير كتابية، هل يجوز العقد أم لا؟

الجواب: إذا كان الأمر على ما ذكر كان العقد باطلاً، لأن نكاح الكفار عندنا باطل. مسألة: إذا تزوج أربعة نسوة فعن عن واحدة منهن ولم يكن عن الباقي، هل يكون لها خيار في المقام معه والمفارقة له، وهل يضرب له أجل أم لا؟

الجواب: ليس له هذا خيار في ذلك ولا يضرب له أجل لأن العقد صحيح ثابت بالاتفاق وتخيرها يقتدر في صحته إلى دليل ولا دليل عليه.

مسألة: إذا تزوج الرجل امرأة بهر في السر، وعقد عليها في العلانية بهر آخر مخالف للأول، ما الذي يلزمه منها وما الصحيح منها؟

الجواب: العقد الصحيح والمهر الثابت اللازم هو العقد والمهر الأول الذي عقده في السر، لأن العقد والمهر قد ثبت به، والثاني ليس بعقد صحيح لبطان عقد لم يفسخ في النكاح، وإذا كان هذا العقد باطلاً فالمهر المعلق به كذلك.

مسألة: إذا اختلف الرجل والمرأة في قبض المهر فقال الرجل: قد أقبضتك صداقك وقالت المرأة ما قبضته. ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا اختلفا كان القول قولها مع يمينها لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: البيّنة على المدعى واليمين على المدعى عليه، والزواج معترف بالمهر ومدعى لأنه قد أقبضه فعليه البيّنة، فإن لم يكن له بيّنة كان عليها اليمين كما قدّمناه.

مسألة: إذا أصدقها مائة ودفعت إليها مائة، ثم اختلفا فقالت الزوجة قلت خذها هبة أو قالت هدية وقال الزوج بل قلت خذها صداقاً، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا اختلفا كذلك كان القول قول الزوج مع يمينه، إن لم يكن بيّنة، لأنها متفقان على أن المائة ملك الزوج، واختلفا في صفة انتقالها إلى يدها، فكان القول قول المالك وعلى من يدعى انتقالها إليه بسبب البيّنة، فإذا لم يكن بيّنة كان القول قوله على ما قدّمناه.

كتاب النكاح

مسألة: إذا أصدقها مملوكاً أو نصفه، فوهبت له المملوك أو النصف المذكور وطلّقها قبل دخوله بها، هل يصحّ له الرجوع عليها بشيء من ذلك أم لا؟
 الجواب: إذا طلقها قبل الدخول بها كان له الرجوع عليها بالنصف ممّا أصدقها، فإنّ كان المملوك كان نصفه وإنّ كان نصف المملوك، كان نصفه؛ وهو الربع، لأنّ الذي إستحقّته من العبد أو نصفه فقد وهبته؛ فإذا وهبته فقد قبضته، وإذا كانت واهبةً قابضة وطلّقها قبل دخوله بها كان عليه الرّدّ مما قبضه.

باب مسائل يتعلّق بالرضاع

مسألة: إذا كان لرجل زوجة طفلة، لم تبلغ سنتين أرضعتها أمّه في هذه المدة، هل ينفسخ العقد ويحرم على الزوج نكاحها أم لا؟
 الجواب: إذا أرضعتها أمّه الرضاع المعتبر في التحريم، في هذه المدة؛ إنفسخ العقد وحرّم على الزوج نكاحها، لأنّه أمّه إذا أرضعتها بلبن أبيه فكانت هي اخته من أبيه وأمّه. وإن أرضعتها من غير لبن أبيه، كانت أخته لأمّه، ولا يجوز أن يثبت كونها زوجة له، ولا يحلّ له نكاحها مع ذلك لأنّه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب. والإشكال في أن من كان بمنزلة من ذكرناه من النسب أنّه يحرم نكاحه.

مسألة: المسألة وأرضعتها زوجة ولده. هل ينفسخ نكاحها ويحرم وطؤها أم لا؟
 الجواب: إذا أرضعتها بلبن ولده انفسخ نكاحها وحرّم عليه وطؤها، لأنّه يصير جدّها وتصبح هي ابنة ابنه وذلك محرم من الرضاع، لأنّه فعله يحرم من النسب. وإن أرضعتها من لبن غير ولده كانت ربيبة ولده وكان النكاح ثابتاً بحاله، لأنّ له أن يتزوج بربيبة ولده.

مسألة: المسألة وأرضعتها جدته، هل ينفسخ النكاح ويحلّ له وطؤها أم لا؟
 الجواب: إذا أرضعتها جدّته انفسخ النكاح وحرّم وطؤها عليه، لأنها حينئذ تكون

كتاب النكاح

خالته والحالة لا يجوز ذلك عليها.

مسألة: المسألة وأرضعتها أخته. هل ينفسخ نكاحها ويحرم وطؤها عليه أم لا؟

الجواب: إذا أرضعتها أخته حرمّ عليه وطؤها، وانفسخ نكاحها لأنها تصير بنت أخته ويصير هو خالها، وهو أيضاً مما لا يثبت معه عقد ولا يصحّ فيه وطء.

مسألة: المسألة وأرضعتها زوجة أخيه، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إن كانت أرضعتها بلبن أخيه صار هو عمّها وانفسخ النكاح وحرمّ الوطء لأن العم لا يصحّ فيه ذلك مع بنت أخيه، وإن كانت أرضعتها بغير لبن أخيه لم ينفسخ النكاح ولم يحرم الوطء لأنها حينئذ تصير ربيبة أخيه، وله أن يعقد على من كان كذلك.

مسألة: المسألة. وأرضعتها زوجة أبيه. ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا كانت أرضعتها بلبن أبيه، انفسخ النكاح وحرمّ الوطء لأنها تصير أخته، ونكاح الأخت لا يجوز. وإن كانت أرضعتها بلبن غير أبيه، لم ينفسخ النكاح ولا يحرم الوطء لأنها تصير ربيبة أبيه وله أن يعقد النكاح على من كان كذلك.

مسألة: المسألة وأرضعتها زوجة خاله ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا أرضعتها زوجة خاله لم ينفسخ النكاح ولا يحرم الوطء، لأن ذلك جائز له مع بنت الخال.

مسألة: المسألة. إذا أرضعتها زوجة عمّه. ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا أرضعتها زوجة عمّه لم ينفسخ النكاح ولا يحرم الوطء لأنها تصير بذلك بنت عمّه، وذلك جائز له مع بنت العم.

مسألة: المسألة وأرضعتها خالته، ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا أرضعتها خالته لم يحرم الوطء، ولم ينفسخ النكاح لأنها تصير بذلك بنت خالته وتزويج بنت الخالة جائز.

مسألة: المسألة وأرضعتها عمته ما الحكم في ذلك؟

الجواب: إذا أرضعتها عمته لم ينفسخ النكاح ولم يحرم الوطء لأنها حينئذ تكون بنت عمته.

جواهر الفقه

مسألة: إذا كان له زوجتان؛ طفلة وكبيرة فأرضعت الكبيرة الطفلة. ما الحكم

فيها؟

الجواب: فإن كان كذلك انفسخ نكاح الزوجتين جميعاً لأنه يكون قد جمع بين الأم وبنتها، وذلك لا يجوز، ولا يجوز له أن يعقد على الكبيرة أبداً عقد النكاح لأنها بذلك قد صارت من أمهات زوجاته، والصغيرة لا يحرم عليه العقد عليها أبداً، وإن كان قد دخل بالكبيرة وله أن يعاود العقد عليها في المستأنف.

مسألة: إذا كان لرجل زوجتان؛ الواحدة منها كبيرة والاخرى صغيرة لم تتم سنتين، والكبيرة لها لبن من غيره، وطلقها جميعاً وتزوج بها رجل آخر ثم أرضعت الكبيرة الصغيرة. ما الحكم في ذلك؟

الجواب: حكم هؤلاء أن ينفسخ نكاحهما لأن الزوج يصير بذلك جامعاً في النكاح بين امرأة وبنتها، وذلك لا يجوز. وتحرم الكبيرة على الأول والثاني أبداً، أما الأول فإنها تصير أم من كانت زوجته، وأما الثاني فلأنها تصير أم من هي زوجته وذلك لا يجوز في النكاح، وإن كان الزوجان جميعاً دخل كل واحدٍ منها بالكبيرة، حرمت الصغيرة عليهما أبداً لأنها بنت حليتهما وذلك لا يجوز. وإن كان قد دخل بهما أحدهما دون الآخر حرمت أبداً على الذي دخل بها دون الذي لم يدخل بها، وإن كان لم يدخل بهما واحد منها لم تحرم على واحد منها وجاز له أن يستأنف العقد عليها.

مسألة: إذا كان لرجل زوجة صغيرة لم تكمل سنتين، ولرجل آخر زوجة كبيرة طلق كل واحدٍ منها زوجته الآخر، وأرضعت الكبيرة الصغيرة. ما الحكم في ذلك؟

الجواب: الحكم في ذلك أن الكبيرة تحرم على كل واحد من هذين الزوجين أبداً. أما أنها تحرم على زوج الصغرى فلأنها بذلك تصير أم زوجته، وأما على زوج الكبرى فإنها أم من كانت زوجته، وذلك في النكاح لا يجوز. وأما الصغيرة فالقول في تحريمها عليها أو على واحد منها إن كانا جميعاً أو واحداً منها دخل بالكبيرة. وفي فسخ نكاحها على من هي زوجته على ما قدمناه في المسألة المتقدمة على هذه المسألة.

مسألة: إذا ولدت المرأة من زنا وأرضعت بلبنها مولوداً غيرها. ما الحكم في ذلك؟

كتاب النكاح

الجواب: إذا أرضعت هذه المرأة بهذا اللبن مولوداً لغيرها لم يثبت ههنا حكم الرضاع. لأن النسب إذا لم يثبت لم يثبت الرضاع، وهذه المرأة فلا تكون أم الذي ولدته شرعاً ولا يرثه بحال، وأما الزاني بها فليس أباً له شرعياً أيضاً، فلم يثبت بالرضاع حكم كما ذكرناه.

مسألة: رجل جرى في ثدييه لبن فأرضع به مولوداً لغيره العدد المعتبر في التحريم، هل يكون لرضاعه هذا حكم أم لا؟

الجواب: لا حكم لهذا الرضاع لأنه لا ينشر الحرمة ولا خلق غذاءً للمولود فلم يثبت له، وجرى مجرى لبن البهائم في ذلك.

مسألة: إذا ظهر من ثدي خنثى أو من هو مشكل لبن، فأرضع به مولوداً، هل يكون له حكم أم لا؟

الجواب: لا حكم لذلك، لأن اللبن إنما يكون له حرمة بأن يكون لبن ولادة، وأما إن كان غير ذلك فلا ينشر الحرمة فلم يثبت للرضاع حكم.

المهذب

للقاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي

٤٠٠ - ٤٨١ هـ ق

كتاب النكاح

قال الله تعالى: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، وقال: وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا، وقال: وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ، الآيتين، وقال: وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا، وقال: وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ.

وروى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: تناكحوا تكثرُوا فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَمَ حَتَّىٰ بِالسَّقَطِ، وقال: ومن أحب أن يكون على فطرق فليستق بستي، وإن ستنى النكاح، وعن الصادق عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى طَاهِرًا مَطْهَرًا فَلْيَسْتَعْفِفْ بِزَوْجَةٍ.

وأجمع المسلمون على أَنَّ التَّزْوِيجَ مندوب إليه ومرغب فيه وإن اختلفوا في وجوبه.

باب أقسام النكاح:

النكاح على ثلاثة أضرب: نكاح غبطة مستدام غير مؤجل ونكاح متعة ونكاح بملك اليمين.

فأما نكاح الغبطة المستدام غير المؤجل فهو نكاح لا يكون مؤجلاً بمدة معلومة من أيام أو شهور أو سنين ويجب في ذلك التفقة ويلحق فيه الأولاد بالآباء ظاهراً، ويستحب فيه عند العقد الإشهاد والإعلان، وإذا ثبت لم يفسخ إلا بطلاق أو ما يقوم مقامه من أنواع الفرقة.

المهذب

وأما نكاح المتعة: فهو نكاح ين عقد بأجل معين ومهر معلوم، وبذلك يبين من النكاح المستدام، فإن عيّن فيه المهر ولم يذكر فيه الأجل، وإن سُمّي متعة لحق بالأوّل وكان نكاحاً دائماً، وإن ذكر الأجل ولم يذكر المهر كان فاسداً، وإن لم يذكر مهراً ولا أجلاً كان باطلاً أيضاً، ويشترك هو والنكاح المستدام في إلحاق الأولاد بأبائهم.

وأما نكاح ملك اليمين فيختصّ بوطء الإماء ممن يملكهنّ، وأحكام جميع ذلك نبين فيما بعد.

باب ذكر الكفاة في النكاح ومن يرغب في نكاحه ومن لا يرغب فيه والاستخارة فيه:

الأحرار من المؤمنين يتكافؤون في النكاح وإن تفاضلوا في التسبب والشرف كما يتكافؤون في الدماء وإن تفاضلوا في الشرف والأنساب، فمن كان منهم عاقلاً قادراً على نفقات الزوجات بحسب الحاجة مستطيعاً للنكاح مأموناً على النفس والمال ليس بمرتكب للفجور والفواحش وليس به سفه من رأى وإن كان حقيراً في نسبه وطلب إلى غيره التزويج ورغب إليه فينبغي أن يزوجه، فإن لم يفعل كان عاصياً مخالفاً للسنة والأخبار ولا يجب أن يمتنع من ذلك لأجل نسبه، كما روى عن الصادق عليه السلام أن النبي عليه السلام زوج امرأة من بني هاشم بن عبد مناف بن تميم الداري، وزوج المقداد ضباعة بنت الزبير من عبد المطلب، وقال: إنّما زوجها للمقداد ليتواضع النكاح، فليتأسوا برسول الله وليعلموا أنّ أكرمكم عند الله أتقاكم.

ومن كان له ابنة فإنه يكره له تزويجها ممن كان متظاهراً بشرب الخمر أو غيرها من الفسق، فإن زوجها منه كان النكاح جائزاً ويكون بذلك تاركاً للأفضل، وإذا أراد الإنسان التزويج فينبغي أن يطلب ذات الدين والأبوة والأصل الكريم، ولا ينبغي أن يتزوج المرأة لما لها أو لجمالها إذا لم يكن اعتقادها مرضياً ولم تكن كاملة العقل سديدة الرأي، وقال النبي صلى الله عليه وآله: ما لها يطغيها وجمالها يردبها، وقال الصادق عليه السلام: من تزوج امرأة لجمالها أو ما لها حرّمه الله ما لها وجمالها.

كتاب النكاح

ولا يتزوج امرأة مخالفة في الاعتقاد، فإن فعل ذلك كان التكااح ماضياً ويكون تاركاً للأفضل، وإن كانت المرأة مستضعفة لا يعرف فيها نصباً ولا انحرافاً عن الحق جاز له تزويجها، ولا يجوز لإنسان أن يزوج ابنته لمخالف له في ذلك مع الاختيار.

وإذا وجد الرجل امرأة فقيرة ولها أصل ودين فلا ينبغي أن يمتنع من نكاحها لما عليه من ذلك، والأفضل للرجال أن يختاروا الولود من النساء، وإن كانت شوهاء قبيحة المنظر، ويجتنب العقيم منه، وإن كانت حسناء، ويستحب التزويج بالأبكار لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: إنهن أطيب شيء أفواهاً وأدرشى أخلاقاً وأحسن شيء أخلاقاً وأفتح شيء أرحاماً، ويكره التزويج بالسودان من الزنج وغيرهم إلا التوبة، ويكره التزويج بالأكراد وكذلك التزويج بالمجنونة.

ويجوز الوطء بملك اليمين من غير أن يطلب منها الولد ويجوز أن يتزوج الرجل امرأة يعلم منها ارتكاب الفجور إذا تابت منه، وإذا عقد على امرأة كانت قد زنت ولم يعلم ذلك ثم علم به بعد العقد وكان قد دخل بها كان عليه المهر بما استحل من فرجها، ثم إن أراد أن يمسكها أمسكها وإن أراد طلاقها طلقها، وإن كان لم يدخل بها كان له الرجوع بالمهر على وليها، ونكاح الحمقاء مكروه وقد روى أن صحبتها بلاء وولدها ضياع.

وينبغي لمن أراد التزويج أن يتزوج للدين والسنة ولا يتزوج للرياء والسمعة، وإذا أراد التزويج استخار الله في ذلك يقول: اللهم إني أريد التكااح فسهل لي من النساء أحسنهن خلقاً وخلقاً وأعفهن فرجاً واحفظهن لنفسها ودينها وأمانتي عندها، ثم يفعل ما يريد منه.

باب في ذكر من يحرم نكاحه من النساء ومن يحلّ منه:

المحرمات من النساء على ضربين: أحدهما يحرم بالنسب والآخر يحرم بالسبب، فالذي يحرم بالنسب الأم وإن علت والبنات وإن نزلت وبنات الأخ وإن نزلن وبنات الأخت وإن نزلن أيضاً والعمة والحالة وإن علت وأما الذي يحرم بالسبب فعلى ضربين: أحدهما يحرم العقد عليه على كل حال والآخر يحرم عليه في حال دون حال، والذي يحرم العقد

المهذب

عليه على كلّ حال هو كلّ من جرى في الرضاع مجرى من ذكرنا تحريمه بالتسبب، ويلحق بذلك أيضاً كلّ امرأة عقد عليها الأب أو الابن ومملوكة الأب أو الابن إذا جامعها أو قبّلاها بشهوة أو نظرا منها إلى ما يحرم على غير مالئها النظر إليه، وأمّ الزوجة سواء دخل بابنتها أو لم يدخل وبنت المدخول بها، فإن عقد عليها ولم يدخل بها جاز العقد على البنت وهذا الحكم أيضاً ثابت في المتعة.

فأما ملك اليمين فإنه إذا وطئ الرجل مملوكة له حُرّم عليه وطء أمّها على كلّ حال ويجوز أن يملكها ولا يطأها، وإذا وطئ الأمّ بالملك حرم عليه وطء بناتها بالملك والعقد أيضاً، فإن لم يطأ الأمّ جاز له وطء البنت وإن كانت أمّها باقية في ملكه، والمعقود عليها ليست كذلك لأنه إذا لم يدخل بالأمّ لم يجز له العقد على البنت إلا بعد مفارقتها، والمرأة المزني بها يحرم على أب الزاني بها وعلى ابنه العقد عليها، فإن كان زنى بها بعد أن عقد الأب أو الابن عليها فإنه لا يبطل العقد.

وإذا ملك الرجل جارية ووطئها ثمّ وطئها ابنه بعد وطء الأب لها لم يحرم بذلك على الأب ووطئها، فإن كان ابنه ووطئها قبل وطء الأب لها حرم ووطئها على الأب، وإذا كان للمرأة زوج أو كانت في عدّة من زوج له عليها رجعة، وفجرها رجل في شيء من ذلك حرم على الذي فجرها العقد عليها أبداً، وإذا طلق رجل زوجته تسع تطليقات للعدّة وقد تزوّجت فيما بينها بزوجة حُرمت عليه أبداً، وإذا لاعن رجل امرأته فرّق بينهما ولم تحلّ له بعد ذلك أبداً.

وإذا عقد المحرم على امرأة وهو عالم بتحريم ذلك فرّق بينهما ولم تحلّ له أبداً، فإن لم يكن عالماً بهذا التحريم فرّق بينهما وجاز له العقد عليها بعد الإحلال، وإذا قذف رجل امرأته وهى صماء أو خرساء فرّق بينهما ولم تحلّ له أبداً، ومن فجر بغلام فأوقب حرم عليه العقد على أمّه وابنته وأخته.

وإذا عقد الرجل على امرأة في عدتها وهو عالم بذلك فرّق بينهما ولم تحلّ له أبداً وإن لم يكن دخل بها، ولا فرق بين أن يكون العدّة عدّة الطلاق أو عدّة الوفاة، وإن لم يكن عالماً

كتاب النكاح

بذلك فرق بينهما، وإذا انقضت العدة جاز له بعد ذلك العقد عليها إن لم يكن دخل بها، وإذا كانت المرأة عالمة بذلك حرم عليه الرجوع إلى هذا الزوج تعقد آخر، وإذا لم يكن عالماً بذلك وكان قد دفع إليها المهر كان له الرجوع عليها به.

وإن عقد عليها وهي في عدة ودخل بها فرق بينهما ولم تحل له أبداً سواء كان عالماً بذلك أم لم يكن عالماً به، وكان لها المهر بما استحل من فرجها وعليها عدتان: إحداهما تمام العدة من الزوج الأول والعدة الأخرى من الزوج الثاني، وإذا جاءت بولد لأقل من ستة أشهر كان لاحقاً بالزوج الأول، وإن كان لستة أشهر أو أكثر كان للثاني.

وأما من يحرم العقد عليه في حال دون حال فهو كل امرأة لها زوج فإنه يحرم على الرجل العقد عليها وهي في حباله، فإن طلقها الزوج أو مات عنها جاز له العقد عليها، فإن كان من ذوات العدد فبعد خروجها من العدة التي لزمها.

وكل أختين من الحرائر فإنه يحرم الجمع بينهما في عقد نكاح غبطة أو متعة في زمان واحد، فإن تزوج بهما بلفظ واحد في وقت واحد كان مخيراً في إمساك الواحدة منها وتحلية الأخرى، فإن عقد على واحدة منها ثم عقد على الأخرى بعد ذلك كان عقده على الثانية باطلاً، فإن وطئ الثانية فرق بينهما وحرم عليه الرجوع إلى الأولى حتى تخرج التي وطئها من عدتها منه.

فإن عقد الرجل على امرأة ثم عقد على أمها أو أختها جاهلاً بذلك فرق بينهما، فإن جاءت بولد لحق به وحرم عليه الرجوع إلى الأولى حتى تقضى التي وطئها عدتها منه، ومن طلق زوجة له طلاقاً رجعيّاً حرم عليه العقد على أختها حتى تنقضى عدتها، وإذا انقضت أجل الزوجة المتمتع بها جاز العقد على أختها في الحال وقبل انقضاء عدتها، وقد روى أن ذلك لا يجوز حتى تقضى العدة وهو الأحوط، ويجوز العقد على أخت زوجته في حال موت هذه الزوجة.

ويحرم عليه الجمع بين الأختين المملوكتين في الوطاء، فأما في الملك فهو جائز لأن حكم الجمع بينهما في الوطاء حكم الجمع بينهما في العقد، فإن ملكها ووطئ واحدة منها

المهذب

حرم عليه وطء الأخرى حتى تخرج الموطوءة عن ملكه بهية أو بيع أو غير ذلك، فإن وطئ الأخرى بعد وطئه لتلك وكان عالماً بذلك وتحريمه عليه حرمت الأولى عليه حتى تموت الثانية، فإن أخرج الثانية عن ملكه وقصد بإخراجها الرجوع إلى الأولى لم يجوز له ذلك، فإن أخرجها لغير ذلك جاز له الرجوع إلى الأولى، وإن لم يكن عالماً بتحريم ذلك عليه كان له الرجوع إلى الأولى إذا أخرج الثانية من ملكه.

ويحرم على الرجل إذا كان حراً أن يجمع في العقد بين أكثر من أربع حرائر أو أمتين، ويجوز له الجمع في العقد بين حرتين وأمتين أو حرة وأمتين، ويجوز له الجمع ما شاء بملك اليمين مع العقد على أربع حرائر.

فإذا كان عند رجل ثلاث زوجات وعقد على اثنتين في حال، كان مخيراً في إمساك إحداها وتخليه الأخرى، فإن عقد عليها بلفظ واحد ثم دخل بواحدة منها، كان عقد المدخول بها ثابتاً وعقد التي لم يدخل بها باطلاً، فإن عقد عليها بلفظ قدم فيه ذكر اسم الواحدة منها على الاسم الأخرى ودخل بالتي قدم اسمها، كان عقدها ثابتاً وعقد الأخرى باطلاً، وإن دخل بالتي ذكر اسمها ثانياً كان نكاحها باطلاً، وكان عليها العدة لأجل الدخول بها.

وإذا كان عند رجل أربع زوجات وطلق واحدة منهن طلاقاً يملك فيه الرجعة، حرم عليه العقد على أخرى حتى تنقضي عدة المطلقة، فإن كان الطلاق بائناً جاز له العقد على أخرى في الحال، وإن كان ذمياً وكان عنده أكثر من أربع زوجات فأسلم فعليه أن يختار منهن أربعاً فيمسكهن إن أراد ذلك وخلى سبيل ما زاد على الأربع، والرجل إذا كان مملوكاً حرم عليه الجمع في العقد بين أكثر من حرتين أو أربع إماء، ويجوز له العقد على حرة وأمتين ولا يجوز له العقد على حرتين وأمة.

وأما ما يحرم من الرضاع فقد ذكرنا فيما تقدم أنه يحرم منه ما يحرم بالنسب، وإذا عقد الرجل على طفلة رضیعة وله زوجة فأرضعت هذه الطفلة حرمت عليه الطفلة الرضیعة وامراته التي أرضعتها، وإذا كان لرجل زوجتان فأرضعتا هذه الطفلة حرمت عليه الطفلة

كتاب النكاح

والزوجة التي أرضعتها أولاً ولم تحرم التي أرضعتها ثانياً، ومن عقد على طفلتين رضيعتين وكان له زوجتان فأرضعت الزوجة الواحدة الطفلتين حرمت الطفلتان عليه والتي أرضعتها، فإن أرضعت الزوجتان الطفلتين حرم عليه الجميع.

ولا يجوز للمسلم العقد على مشركة عابدة وثن كانت أو يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو غير ذلك على اختلافهم في الشرك، لأن ذلك محرم عليه إلا في حال الضرورة الشديدة فإنه إذا كان ذلك جاز له العقد على اليهودية والنصرانية ولم يجر له العقد على الباقيات في حال من الأحوال، ومن عقد على يهودية أو نصرانية فليمنعها من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، ويجوز وطء اليهودية والنصرانية بملك اليمين، وقد ذكر جواز وطء المجوسية بالملك أيضاً، وقيل إنه مكروه وترك ذلك أحوط.

وإذا كان الرجل يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً وله زوجة فأسلم ولم تسلم زوجته فإمسكها ووطؤها جائز له بالعقد الأول، فإن أسلمت الزوجة ولم يسلم الرجل لم يكن له عليها سبيل وتعتد منه، فإن أسلم قبل أن تنقضى العدة كان أملك بها، وإن أسلم بعد انقضاء العدة لم يكن له عليها سبيل وكذلك الحكم في جميع الكفار، فإن أسلم واحد منهم بعد انقضاء عدة زوجته وأراد العقد عليها كان كغيره من الخطاب، وإذا كانت مخيرة في العقد عليها منه أو الامتناع من ذلك.

ويحرم العقد على الناصبة المعروفة بالتصّب ويجوز العقد على من لا يعرف منها ذلك، ويحرم تزويج المؤمنة بالتحالف لها في الاعتقاد ولا يجوز تزويجها إلا بمؤمن مثلها.

وإذا لم يكن للمرأة زوج وفجر بها رجل حرم العقد عليها مادامت مصرة على الفجور، فإن أظهرت له التوبة من ذلك والإقلاع عنه جاز له العقد عليها، ويعتبر إقلاعها عن ذلك بأن يدعوها إلى الفجور فتمتنع منه، وإذا فجر رجل بامرأة حرم عليه العقد على أمها وبناتها من التسبب والرضاع على كل حال، فإن قبلها أو لامسها من غير جماع أو ماجرى مجرى ذلك جاز له العقد على الأم أو البنت، ومن فجر بأم زوجته أو ابنتها لم تحرم عليه بذلك زوجته.

المهذب

ولا يجوز لرجل العقد على امرأة تكون زوجته عمتها أو خالتها من جهة التسبب أو الرضاع إلا برضاها فإن رضيتا ذلك كان جائزاً، وإن لم ترضيا ولم يفسخ الزوج العقد كان لهما اعتزاله، فإذا اعتزلته كل واحدة منها واعتدت ثلاثة أقراء كان ذلك فراقاً بينهما وأغنى عن الطلاق.

ولا يجوز لرجل العقد على أمة وعنده زوجة حرة إلا برضاها، فإن عقد على الأمة من غير رضا زوجته الحرة كان العقد فاسداً، وإن أمضته الحرة كان ماضياً ولم يكن لها بعد ذلك خيار، وإن لم ترض بذلك كان لها اعتزال الزوج فإذا اعتزلته واعتدت أيضاً ثلاثة أقراء كان ذلك فراقاً بينهما وأغنى عن الطلاق.

ومن عقد على حرة وأمة في حال واحدة كان العقد على الأمة باطلاً وكان عقد الحرة ماضياً، وإن عقد على حرة وعنده أمة هي زوجة ولم تعلم الحرة بذلك كانت مخيرة بين الصبر عليها وبين الاعتزال وينتظر بها مدة العدة، فإذا انقضت عدتها كان ذلك فراقاً بينهما، فإن رضيت لم تكن لها بعد ذلك خيار، وإذا وجد الرجل الطول إلى العقد على الحرة كره له العقد على الأمة، فإن لم يجد الطول إلى ذلك جاز له العقد على الأمة ولم يكن ذلك مكروهاً، فإن عقد عليها مع وجود الطول كان تاركاً للأفضل وكان العقد ماضياً.

ويكره للرجل العقد على القابلة وعلى بنتها، ويكره للرجل الجمع بين امرأة قد عقد عليها وبين امرأة أبيها أو وليدته إذا لم تكن أمها، ويكره أن يزوج ابنه ابنة امرأة كانت زوجته قد دخل بها إذا كانت البنت قد رزقت بعد مفارقتها له وليس ذلك بمحظور، وإن كانت البنت رزقت قبل عقد الرجل عليها كان جائزاً على كل حال.

ويجوز للرجل أن يتزوج وهو مريض، فإن دخل بالزوجة ومات كان العقد ماضياً وصح التوارث بينهما، وإن مات قبل الدخول بها كان العقد باطلاً ولم يصح بينهما توارث على حال.

وإذا أقام رجل بيّنة على العقد على امرأة وأثبت أخت تلك المرأة بيّنة بأنها امرأة الرجل كانت البيّنة بيّنة الرجل دون بيّنة المرأة إلا أن تكون بيّنة المرأة قبل بيّنة أو يكون

كتاب النكاح

مع بيّنتها قد دخل بها، فإن ثبت لها أحد هذين الأمرين بطلت بيّنة الرجل، ويكره للرجل تزويج ضرة أمه التي كانت مع غير أبيه، وإذا عقد رجل على امرأة وحضر رجل آخر فادّعى أنّها زوجته لم يلتفت إلى دعواه إلا أن تثبت بذلك بيّنة.

باب ما يحرم من النكاح بالرضاع وما لا يحرم به، وما يتعلّق بذلك:

الرضاع يحرم معه النكاح هو كلّ رضاع أنبت اللحم وشدّ العظم، فإن لم يعلم ذلك اعتبر بعشر رضعات متواليات لا يفصل بينهنّ برضاع امرأة أخرى، فإن لم ينضببط العدد في ذلك كان الاعتبار فيه برضاع يوم وليلة لا يرضع المولود فيها امرأة أخرى وأن يكون الرضاع في مدة الحولين، وكلّ رضاع اختلفت فيه هذه الشروط مثل أن يكون ممّا لا ينبت لحماً ولا يشدّ عظماً أو يكون أقلّ من عشر رضعات، أو يحصل العشر رضعات ويكون قد فصل بينهنّ برضاع امرأة أخرى أو يكون يوماً وليلة وقد أرضعت المولود في شيء منها امرأة أخرى أو يكون أقلّ من يوم وليلة لمن لا يراعى العدد أو يكون الرضاع حصل بعد انقضاء الحولين سواء قد فطم الطفل أو لم يفطم أو يكون الرضاع بلبن غير الفحل أو يكون بلبن درّ أو غير ذلك ممّا يخالف ما ذكرناه فإنّه لا يحرم النكاح معه.

ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، والمعنى في ذلك أنّ المرأة إذا أرضعت بلبن بعل لها صبيّة حرمت عليه وعلى أبيه وأجداده من جهة أبيه وأمه وإن علوا، وفي بنيه وبني بنيه وإن سفلوا، وإن أرضعت هذه المرأة غلاماً حرمت هي عليه وأولادها المنتسبون إليها بالولادة دون الرضاع، وأولاد البعل الذي رضع بلبنه المنتسبون إليه بالولادة والرضاع من هذه المرأة وغيرها، ولا يتزوج الرجل بابنته من الرضاعة ولا بنات ابنه وإن سفلوا ولا بأخته من الرضاعة ولا بعمّاته وخالاته من الرضاعة، ولا يجمع بين أختين له من الرضاع. ويجوز أن يتزوج الرجل بالمرأة التي أرضعت ابنه وكذلك يزوّجها من بنيه غير الذي أرضعت لأنّها ليست أمّاً لهم وإنّا هي أمّ أخيه الذي أرضعته، ولا تحرم عليهم لأنّها ليست زوجة لأبيهم، وإنّا حرّم الله نساء الآباء وهذه المرأة ليست من الأب بسبيل،

المهذب

وهكذا يجوز أن يتزوجوا بنتها التي هي رضيع أخيهما وولدها وولد ولدها، وكذلك يتزوج الرجل بنات المرأة التي أرضعت ولده وبناته أيضاً لأنهن لم يرضعن من لبنه، ولا بينه وبينهن قرابة من رضاع ولا غيره وإنما يحرم نكاحهن على الموضع.

ويجوز للرجل أن يتزوج بنت عمه وابنة عمته من الرضاع وكذلك يجوز له أن يتزوج بنت خاله وابنة خالته من ذلك أيضاً لأنهن مباحات من النسب، وإذا كن مباحات من ذلك كن مباحات من الرضاع، ويجوز أن يتزوج بكل من أبيح نكاحه من النسب.

وإذا أرضعت المرأة طفلين ولكل واحد منها إخوة وأخوات ولادة أو رضاعاً من غير الذي رضعاً بلبنه فإنه يجوز أن يزوج إخوة وأخوات الواحد منها إلى إخوة وأخوات الآخر على ما قدمناه، ولا يجوز التناكح بينها بأنفسهما ولا بين إخوتها وأخواتها من الجهة الرجل الذي رضعاً بلبنه كما قدمناه، وإذا ادعت امرأة أنها أرضعت طفلاً لم يلتفت إلى دعواها في ذلك إلا ببينة تقيمها عليه، وإذا ربت المرأة بلبنها جدياً كره لحمه ولحم ما يكون من نسله وليس ذلك بمحرم كما هو في الناس.

باب في ذكر من يجوز له العقد في النكاح ومن لا يجوز له ذلك:

النكاح بغير ولي ولا شهود عندنا جائز، ولا خلاف في أن رسول الله صلى الله عليه وآله تزوج أم سلمة فزوجها منه ابنها عمر، ولا خلاف أيضاً في أن الابن لا ولاية له على الأم فكأنه عليه السلام تزوجها بغير ولي، وأيضاً فإنه عليه السلام أعتق صفية وتزوجها وجعل عتقها صداقها، والمعتق لا يكون ولياً في حق نفسه.

فإذا كان الأمر على ما ذكرناه وكانت الحرة رشيدة ملكت كل عقد من نكاح وغيره، وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن البكر لا يجوز لها العقد على نفسها إلا بإذن أبيها، وهو الأظهر في الروايات والأكثر في العمل به، وإذا تزوج من ذكرناه كان العقد صحيحاً ماضياً ومتى طلق كان الطلاق واقعاً.

والتسوان على ضربين أحدهما ثيبات والآخر أبكار، فأما الثيب فإنها إذا كانت

كتاب النكاح

كبيرة رشيدة فإنها لا تجبر على النكاح ولا تزوج إلا بإذنها واختيارها، فإن كانت صغيرة كان لوليها تزويجها، وأما الأبكار فإن كانت الواحدة منهن صغيرة كان لأبيها وجدها أبي أبيها وإن علا تزويجها، وإن كانت كبيرة لم يجوز لأحد أن يتولى العقد عليها إلا أبوها أو جدها أو أبيها إلا أن يعضلاها، فإن عضلاها جاز لها أن تعقد على نفسها أي نكاح شاءت وتولي العقد عليها من أرادت من الرجال المسلمين، وإن كره أبوها أو جدها ذلك إذا عضلاها لم يلتفت إلى كراهتها له، وعضلها هو أن لا يزوجه بالأكفاء إذا خطبها.

وإذا كان الرجل فاسقاً جاز أن يكون ولياً للمرأة في النكاح سواء كان ممن له الإيجاب كالأب والجد في حق البكر أو لم يكن له ذلك، وليس من شرط صحة انعقاد عقد النكاح الشاهدان عندنا بل يصح ثبوته من دونها، وإنما هو مستحب.

وذهب بعض أصحابنا إلى جواز عقد النكاح للمسلم على الكافرة، وعلى هذا إذا عقد الذمى نكاح ابنته الكافرة على مسلم بمحض من كافرين كان العقد صحيحاً ولاية أصحاب الصنائع الدنية كاللجّام والكتّاس والحراس ومن جرى مجراهم إذا كانوا عدولاً صحيحة، ويصح ولاية الضرير في النكاح لأنه ليس من شرط صحة عقده المشاهدة، وإذا كان الأمر على ما ذكرناه في ترتيب النساء على الأولياء وأردت ترتيب الأولياء على النساء كان هذا الأولياء: أباً وهداً وأخاً وعمّاً وابن عمّ ومولى نعمة وحاكماً.

فإن كان أب وجد وكانت المرأة مجنونة أجبرها صغيرة وله تزويجها بإذنها إذا كانت كبيرة، وإن كان لها أخ أو ابن أخ أو عم أو ابن عم أو مولى نعمة لم يجبرها، أحد منهم صغيرة كانت أو كبيرة، وإذا كانت عاقلة فهو كالعم، إذا أوجب الولي عقد النكاح للزوج، ثم زال عقله مجنون أو إغماء أو مرض بطل إيجابه ولم يجوز للزوج القبول، وكذلك لو استدعى الزوج النكاح فقدم القبول، وقال: زوجنيها، ثم لحقه مثل ما قدمناه في الولي بطل القبول ولم يجوز للولي الإيجاب.

وإذا لم يكن للمرأة الكبيرة أب ولا جد جاز لها العقد على نفسها، وإن كان لها ذلك فتستحب له أن لا يعقد عليها حتى يستأذنها، فإن كانت بكرًا وضحكت أو سكنت أو

المهذب

بكت كان ذلك رضى منها بالتزويج، فإن عقد عليها من غير أن يستأذنها كان عقده ماضياً ولم يجوز لها خلافه، ولا يجوز لها إذا كانت بكراً أن يعقد على نفسها نكاح دوام ولا متعة إلا بإذن أبيها ورضاه، فإن فعلت ذلك كان العقد موقوفاً على رضاه، فإن لم يرضه كان مفسوخاً إلا فيما قدمناه إذا عضلها.

وإذا كان لها أب وجد كان لكل واحد منها العقد عليها والجد أولى بالتقدم في ذلك إذا حضرا جميعاً له، فإن عقدا عليها في وقتين مختلفين كان العقد الأول هو الثابت والمتأخر باطلاً، وإن عقدا عليها في وقت واحد كان الثابت عقد الجد دون عقد الأب، وإذا اختاره أبوها رجلاً واختار الجد غيره كان الثابت ما اختاره الجد دون الذى اختاره الأب.

وإذا كان الجد الذى هو أبو أبيها حياً وكان أبوها ميتاً لم يجوز له العقد عليها إلا بإذنها وتوكيلها له في ذلك لأنه مع فقد أبيه يجزى مجرى غيره ممن لا ولاية له عليها إلا بإذنها وتوكيلها له، وإذا كان لها جد وأخ فالأفضل لها إذا أرادت التوكيل في ذلك إلا تعدل به عنها، ويستحب لها أن تجعل أمرها إلى الجد ولا تخالفه، فإن أراد خلافها وكرهت هي ما أرادها كان العمل على ما تريده هي دون ما يريده الجد.

وينبغي لها أن لا توكل في العقد عليها أباًها أو غيره إذا كان كافراً، وإذا كان لها أخوان فوكلتها في العقد عليها فعقد الأكبر لرجل وعقد الأصغر لآخر، كان الثابت ما عقده الأكبر وبطل عقد الأصغر، فإن كان الذى عقد عليه الأصغر قد دخل بها كان نكاحه ماضياً ولم يكن للأكبر اعتراض عليه مع الدخول، وإن كان الأكبر سبق بالعقد كان لها المهر بما استحل من فرجها وترد إلى الذى عقد له الأكبر عليها بعد العدة، فإن جاءت بولد من الذى كان دخل بها كان لاحقاً بأبيه.

في نكاح الباكورة:

وإذا كانت البالغة ثيباً وهي مالكة لأمرها جائزة التصرف في جميع أحوالها غير مولى عليها وكان أبوها حياً أو ميتاً، كان لها أن تعقد على نفسها على من شاءت من الأكفاء،

كتاب النكاح

فإن كان أبوها حياً كان الأفضل لها أن لاتعدل عن رأيه ولا تعقد على نفسها لأحد إلا بإذنه.

وإذا وكلت المرأة إنساناً في العقد عليها من رجل معين لم يجوز له العقد لغيره، فإن عقد عليها لغيره كان ذلك باطلاً، وإذا عقدت المرأة على نفسها وهي سكرى كان العقد باطلاً، فإن أفاقت ورضيت كان ماضياً وإن لم ترضه كان باطلاً، فإن دخل الرجل بها وهي في حال السكر ثم أفاقت وأقرته على النكاح كان ماضياً.

وإذا كان لرجل عدة بنات فعقد على واحدة منهن لرجل ولم يسمها له ولا للشهود وكان الزوج قد رأى جميعهن كان القول في ذلك قول الأب، ووجب عليه تسليم التي نوى العقد عليها عند عقد النكاح إلى الرجل، فإن كان لم يرهن كلهن كان العقد باطلاً.

وحد المرأة التي يجوز لها العقد على نفسها وإن تولّى غيرها في ذلك هو بلوغها تسع سنين أو أكثر من ذلك، والذي بيده عقدة النكاح من الأب أو غيره ممن تجعل إليه المرأة ذلك وتوليها إياها، يجوز له العفو عن بعض المهر ولا يجوز له العفو عن جميعه.

وإذا عقدت الأم لابنها على امرأة كان مخيراً بين قبول العقد وفسخه، فإن قبله كان ماضياً ووجب المهر عليه، وإن لم يقبله كان المهر على أمه، وإن كانت المرأة غير بالغ لم يجوز لأحد العقد عليها إلا الأب أو الجد أو الأب في حياة أبيه، فإن لكل واحد منها أن يتولّى العقد عليها من غير استئذان لها وليس لها إذا بلغت بعد ذلك اختيار، وإن كرهت لم يلتفت إلى كراهتها، وإن تولّى العقد عليها غير الأب أو الجد كان العقد باطلاً، فإن بلغت ورضيته كان ماضياً وإن كرهت كان مفسوخاً، فإن ولّى واحد منها غيرهما العقد عليها كان جائزاً.

وإن عقد الأب عليها وكان كافراً أو الجدة وهو كذلك كان العقد باطلاً، وإن عقد عليها غير أبيها أو جدّها بغير إذن من واحد منها كان العقد موقوفاً على رضاها إذا بلغت، فإن رضيته كان ماضياً وإن لم ترضه كان مفسوخاً، وإذا عقد الأبوان على ولديهما وهما صغيران ثم ماتا قبل البلوغ فإنهما يتوارثان، يرث الصبي الصبية وترث الصبية الصبي،

المهذب

التعليم بالحرف الفلاني أو قراءة فلان فغير معتبره عندنا، فإن أصدقها تعليم سورة بعينها وهو لا يحفظها، فإن قال: على أن أحصل لك ذلك، كان صحيحاً لأنه أوجب على نفسه في ذمته، وإن قال: على أن ألقنك أنا إياها، صح ذلك لأنه وجب في ذمته، فليس يلزمه أن يكون مالكا، وذكر أنه لا يصح وهو الأحوط، وإذا جعل صداقها أن يخيئها بعبدها الأبق فالأحوط أنه لا يصح، فإنه يجوز أن يجده ويجوز أن لا يجده ولها هاهنا مهر المثل.

وإذا أصدقها خياطة ثوب بعينه فهلك الثوب بطل الصداق وكان لها عليه مثل أجرة خياطة ذلك الثوب، وكذلك القول في كل مهر معين إذا هلك في أنه يجب قيمته دون مهر المثل، فإن كان المهر فاسداً وجب مهر المثل ويستقر جميعه بالدخول ونصفه بالطلاق قبل الدخول، فإن زمن الخياط أو تعطل وكان قد شرط لها خياطة ثوب لم يبطل الصداق، وإن كان شرط أن يخيئه هو بنفسه كان الصداق باطلاً أنه علقه بشيء معين، وإن كان الثوب والرجل سالمين فالحكم في ذلك على ما قدمناه.

وإذا أصدقها الرجل صداقاً ملكت جميعه بالعقد وكان من ضمان الزوج، فإن هلك في يده قبل القبض كان من ضمانه وإذا قبضته كان من ضمانها، وإن كان له نساء وزيادة كان لها ذلك من حين ملكته بالعقد حتى دخل بها أو يطلقها.

ولا يصح المهر إلا أن يكون مما يملكه المسلمون مثل الدنانير والدرهم وماله قيمة من فضة أو ذهب أو دار أو عقار أو حيوان رقيقاً كان أو غير رقيق، أو ما جرى مجرى ذلك مما تقدم ذكره أو ما أشبهه، فإذا قرّر المتروجان بينها شيئاً من ذلك ورضيا به مهرأ كان مهرأ صحيحاً، وأما ما لا يصح للمسلمين تملكه مثل الميتة ولحم الخنزير والخمر والشراب المسكر وما أشبه ذلك، فلا يجوز أن يجعل مهرأ ولا أجراً في التكااح، فإن عقر على شيء منه كان باطلاً، فإن تزوج ذمى يستحل ذلك بذمته على شيء منه وأسلم قبل أن تقبضه الزوجة لم يجز له دفع ذلك إليها وكان عليه لها قيمته عند مستحيله.

ولا يجوز نكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل ابنته أو أخته لرجل على أن يزوجه الرجل ابنته أو أخته من غير صداق يستقر بينهما سوى ذلك، ولا يجوز التكااح بهية المرأة نفسها لأن

كتاب النكاح

وإن عقد عليها غير أبويها إن لم يكن لها أبوان وكان لها ذلك فلم يستأذنا في العقد وماتا قبل البلوغ لم يكن بينهما توارث.

فإن مات الصبي بعد البلوغ والرضا بالعقد وترك مالا عزل عنه مقدار ما ترثه الصبيّة إلى أن تبلغ، فإذا بلغت عرض عليها العقد، فإن رضيت به استحلفت بالله إنّه لم يدعها إلى الرضا به الطمع في الميراث، فإن لم تحلف لم تعط شيئا وإن حلفت دفع إليها ذلك. وإذا عقد رجل لابن له غير بالغ على جارية كان الخيار للابن إذا بلغ، وإذا عقد الأب لابن له صغير نكاحاً وسمى له مهرًا ثم مات الأب، وجب أخذ المهر من أصل تركته قبل القسمة إلا أن يكون لابنه مال في وقت العقد فإن المهر يؤخذ منه، ولا يؤخذ من مال الأب شيء على حال.

باب الصداق وأحكامه:

قال الله تعالى: وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً، وقال تعالى: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ، وقال: فَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ قَرَضْتُمْ لَهُنَّ قَرِيضَةً فَانْصِفْ مَا قَرَضْتُمْ، وقال النبي صلى الله عليه وآله: أدوا العلائق قيل: يا رسول الله وما العلائق؟ قال: ما تراضى عليه الأهلون.

فجواز المهر ثابت بما ذكرناه والإجماع أيضاً منعقد عليه وهو عندنا غير مقدّر، وسائر ما يجوز أن يكون ثمنًا لمبيع أو أجرًا لمكترى يصح أن يكون صداقًا قليلاً كان أو كثيرًا، ويستحبّ عندنا أن لا يتجاوز فيه السنة المحمدية خمس مائة درهم جياذاً، ويجوز أن يكون منافع الحرّ مهرًا مثل أن يخدمها شهرًا أو على خياطة ثوب أو على أن يخيّط لها شهرًا، وكذلك البناء وما أشبهه وكذلك تعليم القرآن والمباح من الشعر، وروى أصحابنا أن الإجارة مدة لا يصحّ أن يكون صداقًا لأن ذلك مخصوص بموسى عليه السلام.

وإذا أصدق الرجل المرأة شيئاً من تعليم القرآن فيجب أن يكون ذلك معينًا، وإذا أصدقها تعليم سورة عين عليها وكذلك إن كان تعليم آيات منها لأن ذلك يختلف، فأما

المهذب

ذلك إنما كان لرسول الله صلى الله عليه وآله خاصاً يوضح ذلك قوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين، وذلك أن فاطمة بنت شريح وهبت نفسها له عليه السلام فأباحه الله تعالى ذلك دون غيره من سائر الناس، ولا يجوز التكاك أيضاً بالعارية ولا بلفظ الإباحة والتحليل، ولا يجوز أيضاً على إجارة مثل أن يعقد الرجل على المرأة أن يعمل لها ولوليتها أياماً معينة أو سنين معلومة، ومن خطب على غيره وكان كفواً وبذل مهر السنة فلم يزوجه كان عاصياً لله تعالى.

وإذا عقد إنسان نكاحاً على أكثر من مهر السنة كان عليه الوفاء به على كماله، ومن عقد على امرأة كان الأفضل له أن لا يدخل بها حتى يقدم لها من مهرها شيئاً ويكون الباقي ديناً عليه، فإن لم يقدم لها منه شيئاً فليكن من غيره على سبيل الهدية ليطيب له بذلك الاستباحة لها، فإن لم يفعل وجعل المهر في ذمة ودخل بها من غير تقديم شيء من ذلك كان جائزاً إلا أن الأفضل ما قدمناه.

وإذا سمى الزوج المهر ودخل بالزوجة قبل أن يدفع إليها منه شيئاً كان عليه مهر المثل ولا يتجاوز بذلك السنة المحمدية، وإذا دخل الرجل بامرأته وأدعت عليه المهر بعد الدخول وكانت تدعى أنها جعلت ديناً عليه كان عليه البيّنة، فإن لم يكن لها بيّنة كان عليه اليمين، فإن لم تدع ذلك لم يلتفت إلى قولها.

فما إذا لم يسم المهر:

ومن تزوج امرأة على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يسم مهرها كان مهرها مهر السنة بغير زيادة ولا نقص، فإن تزوج على حكمها فحكمت بدرهم أو بأكثر منه إلى أن يبلغ خمس مائة درهم كان حكمها ماضياً، فإن حكمت بأكثر من خمس مائة درهم لم يجز حكمها وردت إلى الخمس مائة، فإن تزوجها على حكمه كان ماضياً في أي شيء ذكره قليلاً كان أو كثيراً، ولم يجز حكمه إذا جاوز مهر السنة مجرى حكمها إذا جاوزت ذلك، لأنها لما حكمتها كان عليها أن لا تمنعه نفسها إذا أتاها بشيء ما ولم يكن لها إذا حكمها

كتاب النكاح

أن يتجاوز مهر السّنة، وهذا ممّا فسّره الباقر عليه السّلام.

وإذا عقد رجل على امرأة نكاحاً وسمّى لها مهراً ولأبيها شيئاً آخر لم يلزمه ما سمّاه لأبيها، وما سمّاه لها من المهر كان لازماً له، وإذا طلق زوجته قبل الدخول بها بعد قبض الصّدق وكان الصّدق تالفاً وكان له مثل كالأسمان والأدهان والحبوب وما أشبه ذلك كان له نصف المثل، وإن كان لا مثل له كالعبد والثوب وما أشبهها كان له نصف القيمة.

فإن كان الصّدق قائم العين لم يلحقه زيادة ولا نقص كان له نصفه، وإن كان نقص نقصان قيمة مثل أن يكون بصيراً فعمى أو سليماً فزمن أو ما أشبه ذلك كان مخيراً بين أخذ نصفه أو أخذ نصف القيمة، وإن لم يكن النقصان نقصان قيمة كان له نصفها، وإذا أصدقها شيئاً من الحيوان وطلقها قبل الدخول بها وكان الحيوان وقت تسليمه إليها حاملاً، كان له الرجوع إليها بنصف ما أعطها ونصف الحمل، وإن كان حمل عندها كان له نصف ما أعطها دون الحمل.

فإن وهبت الزّوجة لزوجها الصّدق قبل طلاقه كان له إذا طلقها الرجوع عليها بنصف ذلك، وإذا طلقها قبل الدخول بها ولم يكن سمّى لها مهراً كان عليه أن يمتّعها بمملوك أو دابة أو ما جرى مجرى ذلك إن كان موسراً، وإن كان فقيراً فبخاتم أو ما جرى مجراه وإن كان متوسطاً فبثوب أو ما أشبهه.

وإذا عقد على امرأة وخلقى بها وأرخصى السّتر فلم يدخل بها حكم عليه لها بجميع المهر على ظاهر الأمر ولم يكن للمرأة أن تأخذ منه إلّا نصف المهر، فإن أمكنه إقامة البينة على أنّه لم يدخل بها مثل أن يكون بكرة فتتظرفتوجد كذلك، لم يحكم عليه إلّا بنصف المهر. وإذا مات الرّجل قبل الدخول بها كان على وارثه أن يدفع إلى الزّوجة من التّركة المهر على كماله، والأفضل للزّوجة أن لا تأخذ إلّا نصفه، فإن لم تفعل وأخذته على كماله كان جائزاً، وإذا ماتت المرأة قبل الدخول بها كان لأوليائها نصف المهر، وإن ماتت المرأة بعد الدخول ولم تكن قبضت المهر من زوجها ولا طالبت به جاز لورثتها المطالبة به وأخذته وترك

المهذب

ذلك أفضل، وإذا كان له أمة فترّوج بها على أن جعل عتقها صداقها ثمّ طلقها قبل الدّخول بها لم يكن لها عليه شيء، وذكر أنّ لها عليه نصف قيمتها والأولى ما ذكرناه. وإذا اختلفت المرأة وزوجها في مبلغ المهر ولم يكن لأحدهما بينة كان القول قول الزوج مع يمينه، وإذا تزوّج امرأة على حكمها وطلقها قبل الدّخول بها كان لها نصف ما حكمت به ما لم يتعدّد ذلك مهر السّنة كما قدّمناه، وإن كان تزوّجها على حكمة وطلقها قبل الدّخول بها كان لها نصف ما حكم به كائناً ما كان، فإن مات الزوج أو الزّوجة قبل أن يحكما لم يثبت مهر وكان للزّوجة المتعة.

وإذا عقد الرّجل على دار أو خادم ولم يعيّن كلّ واحد منهما كان للزّوجة دار وسط من الدور وكذلك الخادم، وإن عقد على مهر مسمّى وأعطى الزّوجة به عبداً أبقاً ومعه شيء آخر ورضيت بذلك وطلقها قبل أن يدخل بها كان عليها أن ترد عليه نصف المهر ويكون العبد لها، وإن لم يكن دفع إليها شيئاً سوى العبد لم يكن ذلك صحيحاً وكان عليه نصف المهر.

وإذا تزوّج امرأة وجعل مهرها جارية مدبرة ورضيت الزّوجة بذلك وطلقها قبل الدّخول بها كان لها من خدمتها يوم وله من خدمتها يوم، فإذا مات المدبر انعتقت المدبرة ولم يكن للزّوجة عليها سبيل، وإذا أمر إنسان غيره بأن يعقد له على امرأة ومات الأمر وكان عقد عليها قبل موته كان لها المهر والميراث وكان عليها العدة منه، وإن كان عقد عليها بعد موته كان العقد باطلاً.

وإذا عقد رجل على امرأة وجعل المهر مملوكاً وسلّمه إليها فزاد في ثمنه وطلقها قبل الدّخول بها كان له الرجوع عليها بنصف ثمن المملوك في اليوم الذي تسلّمته فيه ولم يكن له شيء فيما زاد من ثمنه، وإذا عقد الرجل نكاحاً وشرط للزّوجة في الحال شرطاً يخالف الكتاب والسّنة، مثل أن لا يتزوج عليها ولا يتسرّى ولا يتزوج بعد موتها أو ما أشبه ذلك كان الشرط باطلاً والنكاح ماضياً وكان له أن يتزوج ويتسرّى، فإن شرط لها أن يكون الوطء بيدها لم يصح ذلك، وذكر أنّها إن شرطت عليه أن لا يقتضها لم يكن له ذلك إلا

كتاب النكاح

بأمرها والأولى ما ذكرناه.

وإذا عقد على امرأة وأصدقها نخلًا قد أطلع ولقح وطلقها قبل الدخول بها كان لها نصف الأصل ونصف الثمر، وإن كان سلمه إليها قبل أن يلقي، فلقحت وحمل عندها وطلقها قبل أن يدخل بها لم يكن له إلا نصف قيمته يوم دفع إليها، وإن كانت الزيادات قد هلكت كلها كان له أن يأخذ نصف ما دفعه إليها، وإذا حصلت الماشية عند الزوجة وتوالدت ونقصت ثم طلقها قبل الدخول بها، كان مخيراً بين أن يأخذ نصفها على ما هي عليه وبين أخذ نصف قيمتها يوم دفعها إليها.

ومتى حدث بالمهر عند الزوج عيب من غير فعله وطلقها قبل الدخول بها كانت مخيرة بين أخذ نصفه ناقصاً وبين أخذ نصف قيمته يوم تزوجها به، وإن كان الذي حدث به من فعله كانت مخيرة بين أن تأخذ نصفه ناقصاً وتضمينه نصف التقصان وبين تركه وتضمينه نصف القيمة، وإن كان ذلك من فعل أجنبي فهي بالخيار أيضاً إن أرادت أخذت نصفه ناقصاً وأتبعَت الجاني بنصف التقصان وإن أرادت أخذت من الزوج نصف القيمة.

فإن كان المهر مقبوضاً فأصابه هذا العيب عندها من فعلها أو بأمر سماوى قبل طلاقها كان الزوج مخيراً بين أخذ نصفه ناقصاً وبين تضمينها نصف القيمة يوم قبضته، وإن كان العيب من فعل أجنبي لم يكن له سبيل على المهر وتضمينها نصف القيمة يوم قبضته، وإذا دفع إليها بالمهر شيئين فتلف أحدهما دون الآخر، فإن كان شابههما بقيمة، كان له نصف القيمة، وإن كان المهر غير الشئين وكان دفعهما إليها على وجه الرهن فتلف أحدهما من غير جناية منها عليه كان من ماله وعليه نصف ما فرض لها.

وإذا قبضت الزوجة المهر وطلقها زوجها قبل الدخول بها فزاد المهر في يدها أو نقص كان لها زيادته وعليها نقصانه كما قدمناه، وترد نصف ما قبضته يوم قبضته إلا أن تريد إن زاد في يدها أن تعطيه التصف زائداً أو يريد زوجها أن يأخذ التصف ناقصاً ويتراضيان على ذلك فيكون جائزاً، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المهر عبداً أو أمة أو شاة أو غير ذلك من الحيوان.

المهذب

وإذا كان المهر جارية وكانت في يد الزوج فأعتقها لم يصح عتقه لها، فإن طلقها بعد ذلك كان له نصفها ولم يصح عتقه كما ذكرناه، وإن كانت المرأة هي التي أعتقها جاز عتقها فيها، فإن طلقها قبل الدخول كان له الرجوع عليها بنصف قيمتها، وإذا أصدقها نخلاً أو شجراً ولم يسلم ذلك إليها حتى أثمرت في يده فجعل الثمر في «براني» أو «جرار» أو «حوب» أو «قرب» أو «جلال» أو ما جرى مجرى ذلك، كان لها أخذه وكان له نزع من تلك الأوعية إن كان نزع لا يضر بالثمر، فإن كان إذا نزع نقص الثمر كان لها أن تأخذه وتنزع عنه الأوعية وتأخذ ما نقص لأنه تعدى ما فيه إلا أن يتطوع بتلك الأوعية فلا تأخذ منه غير ذلك.

وإذا عقد الرجل نكاح المرأة في السر ثم عقده في العلانية بهر يخالف الأول كان الثابت هو الأول، وإذا اتفقا على مهر وتواعدا به من غير عقد، فقالت له المرأة: حملت في حال العقد بذكر ما هو أكثر منه، فذكر ذلك لزمه ما عقد به العقد ولم يلتفت إلى ما تواعدا به لأن العقد وقع صحيحاً سراً كان أو علانية، وإذا تزوج أربع نسوة بعقد واحد بألف كان العقد والمهر صحيحين، وكان لكل واحدة منهن ربع الألف.

وإذا عقد لولده على امرأة وأصدقها صداقاً، فإن كان الولد موسراً كان المهر في ذمته دون والده لأن النكاح له، وإن كان الولد معسراً كان ذلك لازماً للوالد، وإذا طلقها الولد قبل الدخول بها فإما أن يكون الصداق مقبوضاً عنه من الوالد أو غير مقبوض، فإن كان مقبوضاً عاد نصفه إلى الولد دون الوالد لأن الوالد لما ضمن عنه هذا الصداق وقضاه عنه كان بمنزلة هبته له وقبضه له من نفسه ثم قضى ما لزم ولده من الصداق بمال الولد فكأن الولد أصدق وأقبض، فإذا طلقها عاد إليه نصفه دون والده ولم يجوز لوالده أن يسترجعه من الولد، وإذا لم يكن الوالد أقبضها شيئاً وطلقها الولد قبل دخوله بها، فإن الولد قد برئت ذمته من نصف الصداق وبقي عليه نصفه.

فإن أصدقها الوالد عينا قائمة مثل العبد فقال: تزوج ابني بنتك بهذا العبد من مالي، ففعل كان ذلك صحيحاً، فإن طلقها الولد قبل دخوله بها عاد نصفه إلى الولد ولم يكن

كتاب النكاح

لوالده أن يرجع عليه به، فإن كان الولد كبيراً فتزوج وأصدق لنفسه لزم المهر في ذمته فإن فتبرع الوالد وقضاه عنه، ثم طلقها الولد قبل دخوله بها عاد نصف الصداق إلى الولد، ولم يجز لوالده الرجوع عليه به.

في تزوج المحجور عليه:

وإذا تزوج المولى عليه كالمحجور عليه لسفه أو مجنون أو مراهق كان النكاح باطلاً، فإن كان قبل الدخول لم يكن عليه شيء وإن كان بعد الدخول وكانت عالة بحاله لم يكن لها شيء، لأنها رضيت بتسليم نفسها مع علمها بحاله فقد أتلقت بعضها على نفسها بذلك، وإن لم تكن عالة بحاله كان عليه لها مهر المثل.

والمعتبر في مهر المثل بنساء المرأة هو من كان منهن من عصبتها كالأخت من جهة الأب أو من جهة الأب والأم وبناتها والعمة وبناتها وما أشبه، فأما الأم وما هو من جهتها فلا معتبر به في ذلك، وقد كان أبو جعفر الطوسي من أصحابنا يعتبر ذلك، والأقوى عندي ما ذكرته لأن المرأة أم الولد يكون من عرض المسلمين تحت الرجل الشريف النسب، مثل الرجل يكون من ولد الحسن أو الحسين عليها السلام فيتزوج بالمرأة من العامة ليس لها نسب ولا حسب.

فالمعتبر في نسائها من كان من عصبتها لما ذكرناه ولا يتجاوز بالمهر معها خمس مائة درهم، فإن زاد عليها لم يجز أكثر من ذلك، ويعتبر أيضاً في ذلك النساء اللواتي في بلدها وبمن هو في سنها أيضاً لأن المهر يختلف باختلاف السن، ويعتبر أيضاً بعقلها وحمقها لاختلاف المهر أيضاً بذلك، ويعتبر أيضاً بجماها وقبحها وبيسارها وإعسارها وبأدبها والبركة والثبوبة وبكل ما يختلف المهر لأجله.

والاعتبار في النساء بما ذكرناه ينبغي أن يكون بالأقرب منهن إلى المرأة المستحقة لمهر المثل لأنهن أشبه بها، فإن فقدت العصبية اعتبر بذوى الأرحام، فإن فقد ذلك اعتبر بنساء أقرب البلدان إلى بلده، فإن كان الذي يجب عليه مهر المثل من عشيرتها خفف عنه، فإن

المهذب

لم يكن من عشيرتها ثقل عليه لأنّ الاعتبار يكون هكذا. وإذا تزوّج رجل امرأة وأصدقها ألفاً ودفع إليها ألفاً أو ثوباً أو عبداً ويختلفان فتقول المرأة: دفعته إلى هديّة، ويقول الرجل: بل دفعته إليك مهرأ، كان القول قوله بغيرمين هذا إذا كانا متفقين على القبض بالإطلاق، مثل أن يدفعه إليها فتقبضه وهما شريكان لأنّه لم ينطق بمهر ولا هديّة، وإن اختلفا فقالت المرأة: قلت لى خذى هذا هديّة أو قالت هبة، وقال: بل قلت خذيّه مهرأ، كان القول قوله على كلّ حال.

وإذا زوّج الرجل ابنته وهى رشيدة وأراد قبض مهرها، فإن كانت ثيباً لم يكن له ذلك إلّا بإذنها، وإن كانت بكرأ كان له قبضه إذا لم تنه عن قبضه فإن نته عن ذلك لم يجز له القبض، وإن كانت مولى عليها لصغر أو سفه مع الكبر أو جنون كان له قبض ذلك، وإذا شرط الرجل فى التّكاح خيار الثلاث وكان ذلك فى أصل العقد كان التّكاح باطلاً لأنّه عقد يلزم نفسه ولا يصحّ فيه خيار الشّروط، وإن كان الشّروط فى المهر مثل أن يقول: أصدقتك هذه الدّار على أنّ لك الخيار فى المهر ثلاثاً، كان العقد صحيحاً والمهر لازماً والخيار ثابتاً لقول النّبىّ عليه السّلام: المؤمنون عند شروطهم.

وإذا عقد الرجل على التّكاح على امرأة وضمن أبوه لها التّفقة عليها سنين لم يصحّ ذلك لأنّ التّفقة لا يجب عندنا بالعقد وإنّا يجب يوماً بيوم، ولا يصحّ هذا الضّمان لأنّه ضمان لما لم يجب، وإذا عقد على امرأة نكاحاً وسمّى فيه مهرأ إلى أجل معيّن وشروط أنّه إن أحضره فى الأجل وإلّا كان العقد باطلاً كان العقد ثابتاً والمهر فى ذمّته، وإن تأخّر عن الوقت الذى ذكره والتّفقة واجبة عليه.

وإذا عقد على امرأة وشروط لها فى حال العقد أن لا يخرجها من بلدها كان الشّروط صحيحاً ولم يجز له إخراجها إلى بلده، وإن شرط أنّه إن أخرجها إلى بلده كان مهرها عليه مائة دينار، وإن لم يخرجها كان المهر خمسين ديناراً ثمّ أراد إخراجها إلى بلده وكان بلده فى ديار الإسلام كان الشّروط صحيحاً، وإن كان فى ديار الشّرك لم يلزمها الخروج إليه وكان عليه المهر كاملاً.

كتاب النكاح

وإذا أعتق إنسان عبده وشرط عليه في حال العتق أن يزوجه جاريته، فإن تزوج عليها أو تسرى كان له عليه شيء معين، فتزوج العبد أو تسرى كان ما شرط لسيده لازماً، وإذا عقد الرجل نكاحاً على امرأة وشرط أن لا نفقة لها عليه وكان النكاح نكاح دوام كان النكاح صحيحاً والشرط باطلاً وكانت النفقة واجبة عليه، وإن كان نكاح متعة كان العقد والشرط صحيحين ولم يكن للمرأة عليه نفقة.

فما إذا بانّت الزوجة ثيباً:

وإذا تزوج امرأة على أنها بكر فوجدها ثيباً جاز أن ينتقص من مهرها شيئاً وليس ذلك بواجب، ولا يجوز للرجل أن يتصرف في شيء من مهر ابنته ولا أكل شيء منه إلا بإذنها.

وإذا مكنت المرأة الرجل من نفسها وسلمتها إليه وجبت نفقتها، فإن لم تمكنه من نفسها ولا سلمتها إليه فلا نفقة لها عليه، وإذا ادّعت المرأة على زوجها أنه لا ينفق عليها ولم يكن معسراً ألزم النفقة عليها، وإن كان معسراً لم يلزم شيئاً من ذلك ولم يحبس وترك إلى أن يوسع الله عليه، وإذا لم ينفق الرجل على زوجته ولا يكسوها وكان ذلك لفقر أو لأنه لا يمكنه ذلك انظر حتى يوسع الله عليه ويتمكن منه، وإن كان لغير فقر وهو متمكن منه وقادر عليه ألزمه الحاكم النفقة عليها أو طلاقها، وإذا ادّعى الزوج أنه دفع المهر إلى زوجته وأنكرت ذلك كان عليه البيّنة، فإن لم يكن له بيّنة كان عليها اليمين بأنّه لم يدفعها إليه.

في عدم جواز تمكينها:

ولا يجوز للمرأة الامتناع من زوجها إذا قبضت مهرها، فإن كانت لم تقبضه كان بها الامتناع منه، فإن امتنعت منه بعد قبضه كانت ناشراً ولم يلزمه عليه مادامت على التشور، ولا يجوز لولي المرأة العفو عن شيء من المهر بعد دخولها بالزوج لأنه قد استقر لها بالدخول، فإن أذنت له في ذلك كان جائزاً، ويجوز له العفو عن بعضه قبل الدخول بها.

المهذب

وإذا أراد الرجل نقل المرأة من بلدها إلى غيره كان لها الامتناع من ذلك حتى تستوفي مهرها، وإذا أرادت المرأة أن تبرىء الزوج من مهرها كان ذلك جائزاً فإن فعلته في صحتها كان ماضياً، وإن أبرأته منه في مرضها الذي تموت كان من الثلث، وإذا كانت المرأة مريضة وليس لها شيء غير مهرها لم يجز لها أن تبرىء زوجها في حال مرضها من جميعه، فأفعلت ذلك سقط عنه الثلث وكان الباقي لورثتها.

ومن تزوج وهو مريض ودخل بالزوجة في حال مرضه كان العقد صحيحاً ووجب المهر عليه فإن لم يدخل بها كان العقد فاسداً، وإذا مكنت المرأة زوجها من نفسها ودخل بها كان لها المطالبة بالمهر على كماله، وليس يجوز لها أن تمنعه من نفسها بعد ذلك.

باب نكاح الإماء والعبيد وما يتعلق بذلك:

قال الله تعالى: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ الْآيَةُ، فأباح تعالى من تضمنت الآية ذكره بشرطين، وهما: عدم الطول لنكاح الحرام والآخر أن يخشى العنت، وذكر أن العنت هو الزنى، وروى عن علي عليه السلام أنه قال: لا يحل نكاح الإماء إلا لمن خشى العنت.

وعن الصادق عليه السلام أنه قال: لا يتزوج الحر الأمة حتى يجتمع فيه الشرطان العنت وعدم الطول، وإذا كان لإنسان أمة لم يجز لغيره أن ينكحها إلا بأن لا يجد الطول إلى نكاح الحرة أو يخشى العنت، فإن تزوج بأمة وهو يجد الطول إلى نكاح الحرة فقد خالف أمر الله وما شرط عليه، ولا يبطل عقده على الأمة بل يكون عقده ماضياً، وإذا لم يجد طَوْلاً لنكاح حرة وخشى العنت وأراد العقد على أمة غيره فلا يعقد النكاح عليها إلا بإذن سيدها، ويدفع الصداق الذي يتراضيان عليه إليه.

فإذا عقد عليها وجاءت بولد كان الولد حراً لاسبيل لأحد عليه، فإن شرط سيدها في حال العقد أن يكون الولد مملوكاً له كان الشرط صحيحاً ويكون الولد مملوكاً له ولا يكون لأب الولد عليه سبيل، وإذا عقد رجل على أمة غيره بغير إذنه كان العقد باطلاً، فإن رضى

كتاب النكاح

به السيد بعد ذلك وأمضاه كان ماضياً وجرى في استباحة النكاح به مجرى عقد مستأنف.

وإذا استقرّ العقد على الأمة على ما قدمناه لم يفسخ إلا بطلاق الزوج لها أو عتق سيدها لها أو بيعها، فإن أعتقها السيد والزوج مقيم على نكاحها كانت محيرة بين إقراره على ذلك وبين فسخه سواء كان حراً أو عبداً، فإن أقره عليه لم يكن لها بعد ذلك خيار فإن فسخته كان مفسوخاً، وإن باعها سيدها والزوج أيضاً مقيم على النكاح كان المشتري لها محيراً بين إقراره على العقد وبين فسخه، فإن أقره عليه لم يكن له بعد ذلك خيار وإن فسخته كان مفسوخاً.

وإذا عقد الرجل على أمة غيره وهو عالم بذلك من حالها بغير إذن سيدها وجاءت بولد كان الولد مملوكاً لسيدها ولم يكن للأب عليه سبيل، وإن عقد عليها على ظاهر الأمر ولم يثبت له بيّنة بأنها حرة وجاءت بولد كان الولد رقاً لسيدها، وعلى سيدها تسليم الولد إلى أبيه بالقيمة وعلى الأب أن يدفع إلى سيدها قيمته، فإن لم يكن له مال استسعى في ذلك، وإن امتنع من ذلك دفعه الإمام إلى سيد الأمة من سهم الرقاب ولا يسترق ولد حر، وإن كان الزوج قد دفع إليها مهرًا لم يكن له عليها سبيل وكان له الرجوع بالمهر على وليها. فإن كانت بكرًا كان لسيدها عشر قيمتها، وإن كانت ثيباً كان عليه نصف عشر قيمتها، وإن كان عقد عليها على ظاهر الأمر بشهادة شاهدين لها بالحرية وجاءت بولد كان الولد حراً ولم يكن لأحد عليه سبيل.

وإذا عقد حرٌّ على امرأة وظنَّ أنها حرة بتدليس المتولَّى للعقد عليها ثم بان أنها أمة كان له الرجوع بالمهر على وليها، فإن جاءت بولد كان حراً، وإذا كانت المرأة حرة لم يجز لها أن تعقد على نفسها لعبد إلا بإذن سيده، فإن تزوجت به بإذن سيده وجاءت بولد كان حراً، فإن شرط السيد عليها أن يكون الولد رقاً له كان الشرط صحيحاً وكان الولد مملوكاً لسيده ولم يكن لها عليه سبيل.

وإذا استقرّ عقد الحرية على العبد لم يبطل إلا بطلاق العبد لها دون سيده أو بيعه، فإن

المهذب

طلّقها العبد كان طلاقه واقعاً وإن باعه كان المشتري له مختيراً بين إقراره على العقد وبين فسخه، فإن أقره عليه لم يكن له بعد ذلك خيار، فإن أعتقه سيّده لم يفسخ العقد وكان ثابتاً، ولم يكن للزوجة اختيار لأنّها قد رضيت به وهو عبد وقد صار حراً فهي بالرضا به، وهو كذلك أولى.

في تزويج العبد بجمرة بغير إذن سيّده:

وإذا تزوّج العبد بجمرة بغير إذن سيّده كان العقد موقوفاً على رضا سيّده، فإن فسخه كان مفسوخاً وإن أمضاه كان ماضياً ولم يكن له بعد ذلك فسخه، ولا يفسخ إلاّ بطلاق العبد لها أو بيعه، فإن طلقها العبد وقع طلاقه ولم يكن لسيّده عليه اختيار، وإن باعه سيّده كان الأمر فيه على ما قدّمناه، وإن جاءت بولد منه وكانت عالمة بأن سيّده لم يأذن له في التزويج كان ولدها مملوكاً لسيّد العبد، وإن لم تكن عالمة بذلك كان ولدها حراً، وإذا تزوّجت الأمة بغير إذن سيّدها بعبد وكان العبد مأذوناً له في التزويج وجاءت بولد كان الولد رقاً للسيّد، وإن لم يكن مأذوناً له في التزويج كان الولد رقاً لسيّد الأمة وسيّد العبد، بينها بالتسوية.

ويجوز أن يزوّج الإنسان عبده بجاريته، فإن زوّجها كان عليه أن يدفع إليها شيئاً من ماله يكون مهرأ لها، والفراق بينهما بيد سيّدهما متى شاء فارق بينهما وليس للزوج طلاقها هنا على وجه من الوجوه، فإذا أراد السيّد أن يفرّق بينهما أمره باعتزالها وأمرها باعتزاله ويقول لها: قد فرقت بينكما، ويكون ذلك فراقاً صحيحاً، فإن كان العبد قد وطئها استبرأها بحیضة أو بخمسة وأربعين يوماً ثم يطأها إن أراد وطأها، وإن لم يكن للعبد وطؤها جاز له أن يطأها في الحال من غير استبراء، فإن باعها كان المشتري لها مختيراً بين إقرارها على العقد وبين فسخه، فإن أقرها عليه كان حكمه كحكم السيّد الأول في ذلك، وإن فسخه كان مفسوخاً.

فإن باع السيّد أحدهما كان ذلك فراقاً بينهما، ولا يثبت العقد إلاّ بأن يريد هوثباته

كتاب النكاح

على الواحد الذى بقى عنده، ويريد المشتري ثباته على الآخر الذى اشتراه، فإن لم يرد واحد من السيدين ثبات ذلك لم يثبت العقد بينهما، فإن جاء بينهما ولد كان رقاً لسيد الأمة، وإن أعتقها جميعاً كانت الزوجة مخيرة بين الرضا بالعقد الأول وبين فسخه، فإن رضيته كان ماضياً وإن لم ترض كان مفسوخاً.

وإذا عقد إنسان لعبده على أمة لغيره بإذنه كان ذلك جائزاً وكان طلاقها بيد العبد، فإن طلقها كان طلاقه جائزاً كما قدّمناه ولم يكن لسيدّه أن يطلق زوجته، فإن باعه كان ذلك فراقاً بينهما إلا أن يختار المشتري إقراره على العقد ويريد ذلك أيضاً سيّد الجارية، فإن لم يرد واحد منها ذلك كان العقد مفسوخاً، وكذلك الحكم إذا باع سيّد الجارية جاريته فإنه يكون فراقاً بينهما ولا يثبت إلا برضا سيدها ورضا سيّد العبد، فإن لم يرض ذلك واحد منها كان مفسوخاً.

وإذا أعتق الإنسان جاريته كانت مخيرة بين الرضا بالعقد وبين فسخه حسب ما قدّمناه، وإن أعتق السيّد عبده لم يكن لسيد الجارية عليه خيار ولا يبطل العقد إلا بعثتها أو بيعها، فإن جاء بينهما ولد كان على حسب ما يحصل الشرط بينهما فيه، فإن شرط سيّد الجارية أن يكون الولد رقاً له كان ذلك، وإن اشترط سيّد العبد ذلك كان صحيحاً ويكون الحكم منه على ما يستقرّ الشرط بينهما، فإن لم يكن جرى بينهما شرط فى ذلك كان الولد بينهما بالسوية كما قدّمناه.

وإذا كانت الأمة بين شريكين وكان أحدهما غائباً والآخر حاضراً، فعقد الحاضر عليها التكاكح لرجل كان ذلك باطلاً، فإن رضيه الغائب كان ماضياً، وإذا تزوج رجل أمة بين شريكين ثم اشترى نصيب أحدهما حرمت عليه إلا أن يبتاع التصف الآخر أو يرضى الشريك بالعقد فتحلّ له ويكون رضى الشريك بالعقد عقداً مبتدئاً، وإذا كان أحد الزوجين مملوكاً ومات واحد منها لم يكن بينهما توارث لا يرث الرجل المرأة ولا المرأة الرجل.

وإذا زوج إنسان جاريته من رجل وفرض عليه مهراً وباعها قبل أن يقبض المهر سقط

المهذب

المهر عن الزوج لأن يبيعها طلاقها، وبذلك يزول ملك الزوج لبضعها وفساد العقد لم يكن من جهته، وإنما يكون من جهة غيره وهو سيد الجارية، وإذا أذن السيد لعبده في نكاح حرة فنكح أمة أو في نكاح أمة فنكح حرة أو في نكاح امرأة معينة فنكح غيرها أو أن ينكح في بلد معين فنكح في غيره، كان النكاح في جميع ما ذكرناه موقوفاً على رضا سيده وإذنه، فهما أذن فيه كان ماضياً وما لم يأذن فيه كان باطلاً.

وإذا أطلق السيد الإذن لعبده في التزويج فقال: له تزوج بن شئت، كان صحيحاً، فإذا تزوج في بلده لم يكن لسيده منعه ممن تزوج به، فإن تزوج من بلد آخر كان له منعه من السفر، ولا يجوز أن يسافر إلا بإذن سيده، وإذا تزوج العبد بإذن سيده بجرة وأمهرها ألفاً كان المهر في ذمة العبد يستوفى من كسبه، فإن ضمن السيد عنه ذلك صحح الضمان وكان المال في ذمة السيد ولم يكن للنفقة مطالبة العبد بشيء منه.

باب ما ينبغى فعله عند العقد على النساء والدخول بهن:

إذا أراد الرجل عقد النكاح لنفسه فينبغى له أن يستخير الله تعالى بأن يصلى ركعتين ويحمده تعالى ثم يدعو، فيقول: اللهم إني أريد النكاح فسهل لي آخره، ولا يعقد النكاح والقمر في العقب، ويستحب الإشهاد والإعلان بذلك والفرح والمسرّة والوليمة أيضاً وسنذكرها فيما بعد.

ويجوز للرجل النظر إلى وجه المرأة التي يريد العقد عليها وإلى محاسنها وجسمها من فوق ثيابها، فإن لم يكن مريداً للعقد عليها لم يجز له شيء من ذلك، وكذلك يجوز له في الأمة التي يريد ابتياعها، فإن لم يرد ابتياعها لم يجز له شيء من ذلك أيضاً.

في آداب الغشيان:

وإذا زفت المرأة إلى الرجل ودخل عليها فيستحب له أن يكون على وضوء ويصلى ركعتين وكذلك يستحب لها أيضاً أن تفعل مثل ذلك، ثم يضع يده على ناصيتها ويمسحها

كتاب النكاح

ويدعو فيقول: **اَللّٰهُمَّ ارْزُقْنِيْ اَلْفَهَا وَوَدَّهَا وَرِضَائَهَا لِيْ وَارْزُقْهَا ذَلِكْ مِثِّيْ وَاجْمَعْ بَيْنَنَا عَلٰى اَحْسَنِ اَجْتِمَاعٍ وَايْمُنِ اَيْتِلَافٍ فَاِنَّكَ تُحِبُّ اَلْحَلَالَ وَتَكْرَهُ اَلْحَرَامَ وَاَلْخِلَافَ.**
 فإذا أراد الجماع فيسمى الله تعالى ويدعو بما قدر عليه ويقول: **اَللّٰهُمَّ عَلٰى كِتَابِكَ تَرَوَّجْتُهَا وَفِيْ اَمَانِكَ اَخَذْتُهَا وَبِكَلِمَاتِكَ اَسْتَحْلِلْتُ فَرْجَهَا، فَاِنْ قَضَيْتَ فِيْ رَحِمِهَا شَيْئًا فَاَجْعَلْهُ مُسْلِمًا سَوِيًّا وَلَا تَجْعَلْهُ شِرْكَ شَيْطَانٍ،** وأفضل أوقات الزفاف والدخول بالزوجة الليل وأفضلها للإطعام النهار.

ويكره للرجل أن يجامع زوجته في ليلة خسوف القمر ويوم كسوف الشمس وفيما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وفيما بين غروبها إلى مغيب الشفق، ووقت الريح السوداء والصفراء والزلازل وأول ليلة من الشهر إلا شهر رمضان وفي محاق الشهر، فقد روى عن الباقر عليه السلام أنه قال: **والذي بعث محمداً صلى الله عليه وآله بالنبوة واختصه بالرسالة واصطفاه بالكرامة، لا يجامع أحد منكم في وقت من هذه الأوقات فيرزق ذرية فيرى فيها قرّة عين.**

ولا يجوز لرجل أن يدخل بزوجه قبل بلوغها تسع سنين، فإن فعل ذلك وعابت كان عليه ضمان عيها ويفرق بينهما ولا تحل له أبداً، ويكره للرجل أن يجامع مستقبل القبلة أو مستدبرها أو يجامع وهو عريان أو هو في سفينة، وإذا كان مسافراً وقدم على زوجته فإنه يكره له أن يجامعها ليلاً حتى يصبح، ويكره للرجل إذا احتلم أن يجامع زوجته حتى يغتسل، فإن لم يفعل ذلك توضأ وضوء الصلاة.

ويكره للرجل النظر إلى فرج امرأته وكذلك يكره للرجل أيضاً الجماع في بيت يكون فيه صبيّ ينظر إليه أو غير صبيّ، ويكره له النظر إلى المجامعة فقد روى عن عليّ عليه السلام أنه يورث العمى، ويكره الكلام عند الجماع فقد روى عن الباقر عليه السلام: **أنه يورث الخرس، ويكره إتيان النساء في أحشاشهن.**

ولا يجوز للرجل أن يترك وطء زوجته أكثر من أربعة أشهر، ويكره له العزل عن زوجته الحرة إلا بإذنها، فإن أذنت له فيه لم يكن به بأس، فأما الأمة فإنه يجوز العزل عنها

المهذب

على كل حال، وإذا لم يتمكن الرجل من ماء ليغتسل به فإنه يكره له الجماع، فإن خاف على نفسه فعله.

وأما الوليمة التي وعدنا ذكرها فهي وليمة العرس، وإنما سميت بذلك لأن فيها اجتماع الزوجين، وحكى عن ثعلب أن الوليمة طعام العرس وهي عندنا مستحبة وذكر بعض الناس أنها واجبة وحضورها مستحب، فإن كانت وليمة لدمي فقد ذكر أنها لا يجوز للمسلم حضورها، وقال بعضهم: يجوز ذلك والأول أحوط، وإذا حضرها إنسان وكان صائماً تطوعاً فيستحب له الإفطار، وإن كان صومه واجباً لم يجز له الإفطار.

وإذا كان في الدعوة شيء من الملاحى والمناكير أو شرب خمر على المائدة أو ضرب البرابطة والمزامير وغير ذلك إلا الدف إذا لم يقل عليه هجو وعلم المدعو ذلك لم يجز له حضورها، فإذا علم أنه إذا حضر قدر على إزالة ذلك استحب له الحضور ليجمع بين الإجابة إلى الحضور وبين إزالة المنكر، فإن لم يعلم ذلك إلا بعد حضوره وأمكنه إزالته فعل ذلك وإن لم يمكنه ذلك وجب عليه الخروج من موضع ذلك، فإن لم يمكنه الخروج جلس وليس عليه شيء في ساء ذلك إذا لم يتعمد الاستماع له.

وإذا رأى صورة ذات أرواح في الموضع منصوبة فلا يدخله، وإن كانت توطأ لم يكن بدخوله بأس وإن كانت صورة شجر لم يكن بذلك بأس، وكذلك صورة كل ما ليس له روح، فأما نثار السكر واللوز في ذلك فهو جائز ولا يجوز لأحد أن يأخذ منه شيئاً إلا بإذن صاحبه أو بأن يعلم منه ذلك بشاهد وأنه أباحه، وترك أخذه أولى على كل حال، ومن أخذ منه شيئاً مع العلم بإذن صاحبه في أخذه أو إباحته لذلك فقد ملكه بالأخذ له والحيازة كما يملك الطعام.

باب القسمة بين الأزواج:

قال الله تعالى: قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ، يعنى من الحقوق التي لهن على الأزواج من الكسوة والتفقة والمهر وغير ذلك، وقال: الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ، يعنى

كتاب النكاح

أَنَّهُمْ قَوَامُونَ بِحَقِّ التَّسَاءُلِ لَهْنَ عَلَى الْأَزْوَاجِ، وَقَالَ: وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَالَ: وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ. يَعْنِي أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَا عَلَيْهِ لِصَاحِبِهِ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْوَجُوبِ، وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ أَنَّ لِلزَّوْجَاتِ عَلَى الْأَزْوَاجِ مِثْلَ الَّذِي لِلزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَاتِ مِنَ الْحَقِّ، لِأَنَّ الْحَقَّ مُخْتَلَفٌ فَحَقُّ الزَّوْجَاتِ الْكُسُوةُ وَالْإِنْفَاقُ عَلَيْهِنَّ وَالسَّكْنَى وَالْمَهْرُ، وَلَيْسَ يَجِبُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لِلزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَاتِ، وَحَقُّ الزَّوْجِ عَلَى الزَّوْجَاتِ التَّمَكُّنُ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِلْآخِرِ كَمَا تَرَاهُ فَلَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ. وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ مِنَ الْأَزْوَاجِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ فَالْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَعْدَلَ بَيْنَهُنَّ فَيَبِيتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ بَيْنَهُنَّ لَيْلَةً وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ مَجَامَعَتُهَا فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ بَلْ يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْعَدْلُ بَيْنَهُمَا وَكَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ لَمْ يَجِزْ لَهُ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ الْوَاحِدَةِ مِنْهُمَا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ لَيَالٍ وَيَبِيتَ عِنْدَ الْآخَرِ لَيْلَةً وَاحِدَةً، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ ثَلَاثُ نِسَاءٍ كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَيْتَيْنِ وَيَبِيتَ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْاِثْنَيْنِ لَيْلَةً لَيْلَةً، فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسَاءٍ لَمْ يَجِزْ لَهُ الْمَبِيتُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ أَكْثَرَ مِنْ لَيْلَةٍ لَيْلَةً وَيَسُوَّى بَيْنَهُنَّ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ اخْتَارَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ تَرَكَ لَيْلَتَهَا لِأُخْرَى كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا.

وَإِذَا عَقَدَ رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ كَانَتْ بِكَرًّا جَازَ لَهُ أَنْ يَفْضُلَهَا بِالْمَبِيتِ عِنْدَهَا سَبْعَ لَيَالٍ ثُمَّ يَعُودُ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ جَمِيعِ أَزْوَاجِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ ثِيْبًا جَازَ لَهُ أَنْ يَفْضُلَهَا بِثَلَاثِ لَيَالٍ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى التَّوْبَةِ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ، فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ زَوْجَتَانِ إِحْدَاهُمَا حُرَّةٌ وَالْأُخْرَى أَمَةٌ كَانَتِ لِلْحُرَّةِ لَيْلَتَانِ وَلِلْأَمَةِ لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أَمَةٌ بِمِلْكٍ يَمِينٍ مَعَ حُرَّةٍ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَعَ الْحُرَّةِ قِسْمَةٌ، وَكَذَلِكَ الْيَهُودِيَّةُ وَالتَّصْرَانِيَّةُ مَعَ الزَّوْجَاتِ الْمُسْلِمَاتِ لِأَنَّ الْحُكْمَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حُكْمُ الْأَمَةِ.

وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَفْضَلَ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ عَلَى بَعْضٍ فِي التَّفَقُّةِ وَالْكُسُوةِ وَالْعَدْلُ بَيْنَهُنَّ وَالتَّسْوِيَةُ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَالصَّحِيحُ وَالْمَرِيضُ فِي الْقِسْمَةِ سَوَاءٌ، وَإِذَا أَرَادَ الْمَرِيضُ أَنْ يَقِيمَ عِنْدَ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِيهِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ فِي مَا قَدَّمَاهُ.

المهذب

وإذا سافر الرجل مع بعض الزوجات ثم قدم وسأله الباقيات أن يقيم عند كل واحدة منهن أيام سفره لم يكن له ذلك، ولا يحتسب بأيام سفره عليه بل يستقبل العدل بينهما ويتدئ بمن لها الحق، وكذلك إذا لم يسافر بإحداهن معه وجب إذا انصرف أن يتدئ بصاحبة الحق، وإذا أراد الرجل السفر ببعض أزواجه وأذن له في واحدة بعينها كان جائزاً، وإن لم يأذن له أقرع بينهما فمن أصابها منهن السهم خرج بها معه، وإذا نكح في سفره زوجة غير الزوجة التي سافر بها معه كان لها ما للتي يتزوج بها في الحضر إن كانت بكرًا أو ثيباً، ولا تحتسب التي سافر بها من ذلك بشيء.

وإذا كان لرجل زوجتان أو أكثر إلا إلى أربع فأقام عند إحداهن شهراً وهن ممسكات عنه ثم خاصمته في ذلك كان عليه أن يستقبل العدل بينهما، وما فات كان هدراً وهو فيا فعل من ذلك آثم وعلى الحاكم نهي عن ذلك وأن يأمره بالعدل، وإن عاد إلى ذلك ورأى أدبه كان له ذلك.

وإذا لم يكن للرجل إلا زوجة واحدة كان عليه المبيت عندها ليلة واحدة من أربع ليال، وله أن يفعل في الثلاث الأخر ما شاء فيما كان مباحاً له، فإن كان له زوجتان كان له أن يختص الواحدة منها في ثلاث الليالي ويقسم للأخرى ليلتها، وكذلك الحكم إذا كان له ثلاث نسوة قسم لكل واحدة منهن ليلتها واختص بالرابعة من أراد منهن اختصاصاً بها، فإن كانت أزواجه أربعاً لم يجز له أن يفضل واحدة منهن على الأخرى.

وإذا كان عنده أكثر من زوجة كان له أن يغشى بعضهن دون بعض، وليس عليه إلا المبيت عند كل واحدة منهن في ليلتها ويقيم عندها، فإن لم ينشط للجماع لم يكن عليه شيء فإن وجه نشاطاً للجماع فلا ينبغي له أن يدعها ويخص نفسها لغيرها، وإذا كان عنده زوجة إلى ثلاث وتزوج بكرًا أقام عندها سبع ليال، وإن كان ثيباً فثلاث ليال ثم يستقبل القسمة بعد ذلك والتسوية بينهما فيها.

وإذا دخل عليه بكران في ليلة واحدة أو ثيبان أو بكر وثيب أقرع بينهما فأتيهن خرج سهمها بدأ بها وأوفاهما أيامها ولياليها ثم رجع إلى الأخرى، ولا يستحب له إذا أقام عند

كتاب النكاح

بكر أو ثيب أن يقعد عن صلاة الجماعة، ولا برّ كان يفعله ولا إجابة دعوة المؤمن ولا شهود الجنائز.

وإذا كان له زوجة أمة فأقام عندها يوماً ثمّ أعتقت لم يقيم عند الحرّة الأخرى إلاّ يوماً واحداً، وإن أقام عند الحرّة يوماً واحداً ثمّ أعتقت الأمة يحول عنها إلى المعتقة، وإذا كان عنده زوجة واحدة وكان يصوم التّهار ويقوم اللّيل ولا يجعل لها حظّاً فاستعدت عليه، فإنّه يؤمّربأن يبيت عندها ليلة من أربع ليال أو أن ينظر لها.

وإذا تزوّج امرأتين على أن يقيم عند الواحدة منها يوماً وعند الأخرى يومين ثمّ طلبت التي لها اليوم أن تعدل عليها، كان لها ذلك ولم يلزمها الشرط الذي شرطته إلاّ أن يكون الرّجل يعجز عن زوجتين أو تكون ذميمة الخلق فيميل عليها ويريد طلاقها وتكره هي ذلك فتصلح له على أن يأتيها وقتاً بعد وقت أو يوماً في أيام أو على أن يترك لها حظّها من ذلك فيكون جائزاً.

ومحجوز للرّجل أن يترك بعض القسم للمرأة أو كلّها إذا طابت نفسها بذلك، فإن رجعت فيه كان عليه العدل عليها أو فراقها، وكذلك إذا وهبت له ذلك فأقام عند غيرها أياماً ثمّ بدا لها أن يستأنف العدل من يوم علم، وإذا قال: لا أفارقها ولا أعدل عليها أجبر على العدل عليها ولم يجبر على فراقها، وإذا أعطها مالاً على أن تترك له يومها لم يحجز ذلك لأنّه بمنزلة البيع وليس هاهنا عين مملوكة يتناولها البيع ولا يقع عليها ولا هو إجارة على عقد يقابله عوض، وإن حلّلتها فوهب لها شيئاً من غير شرط كان ذلك جائزاً.

ولا يجوز للرّجل الدخول في اللّيل على غير صاحبة القسم لأنّ اللّيل هو القسم، ويجوز أن يدخل على غيرها بالتّهار وللحاجة ولا يفعل عندها، فإن أراد أن يأوى في التّهار إلى منزله أو إلى منزل صاحبة القسم، ولا يستحبّ له أن يجامع زوجته في غير يومها، فإن فعل ذلك فعل مكروهاً ولم يجب عليه كفّارة.

وإذا مرض بعض الزّوجات جاز أن يعودها نهاراً، فإن فاتت لم يكن بأس بمقامه عندها حتّى يوارىها ثمّ يعود بعد ذلك إلى صاحبة القسم، وإن ثقلت بالمرض لم يكن بمقامه

المهذب

عندها بأس حتى تخنق أو تموت ثم توفي من بقي من أزواجه مثل ما أقام عندها، وإذا عرض له شغل يمنعه من المبيت عند أزواجه ابتداء عند فراغه بصاحبة القسم حتى يبتدأ بها عند عودته من السفر.

وإذا كان عند بعض أزواجه مريض أو متداو أو كانت الزوجة مريضة أو حائضاً أو نفساء فذلك قسم يحتسب عليه به، وإذا كان محبوساً وكان الزوجات يصلن إليه فعليه أن يعدل بينهما كما تكون ذلك عليه إذا لم يكن محبوساً.

وإذا أراد أن يكون له منزل لنفسه ثم ينفذ إلى كل واحدة منهن فتأني يومها وليلتها كان ذلك له وعليهن أن يأتينه، ومن امتنع منهن من ذلك كانت عاصية لبعليها تاركة لحقه، ولم يجب عليه في ترك القسم شيء مادامت ممتنعة، وكذلك إذا كانت في منزله تسكنه فغلقت الباب أو امتنعت منه إذا حضر عندها أو هربت منه أو ادّعت عليه طلاقاً كاذبة، فإنه يحلّ له تركها والقسم لغيرها وترك التّفقة عليها إلى أن تعود إلى التّخلية بينه وبين نفسها وهذه ناشز، وكذلك إذا كانت المرأة أمة فنعتته نفسها أو منعه منها أهلها لم يكن لها قسم ولا نفقة حتى ترجع عن ذلك.

وإذا سافر سيّد الأمة بها بغير إذن زوجها أو بإذنه سقطت عنه التّفقة، وإذا سافرت الحرة بإذن زوجها أو بغير إذنه لم يكن لها نفقة إلا أن يكون هو الذي أشخصها، وإذا كانت الزوجة رتقاء لا يقدر الرجل عليها قسم لها كما يقسم للحائض لأن القسم على المسكن لا الجماع.

والخصي والعين والمجنون ومن لا يقدر على الجماع إلا بعنت شديد أو لا يقدر عليه جملة لعلّة أو لغير ذلك يجري مجرى الصحيح القوي في ذلك، وإذا كان رجل عند واحدة من نسائه ليلاً فعرض له جنون في بعض الليل فخرج من عندها فعليه أن يوفياها إذا أفاق أو يستحلّها، فإن جنت الزوجة وخرجت في بعض الليل لم يجب عليه أن يوفياها شيئاً.

وإذا قسم الرجل من نسائه يومين أو ثلاثة لكل واحدة منهن ثم طلق منهن واحدة قد ترك لها القسم طلاقاً بائناً فعليه أن يستحلّها من قسمها، فإن كان طلاقاً رجعيّاً وفاها

كتاب النكاح

ما فاتها ويقسم للمرأة التي قد آلتى منها، وكذلك المحرمة بأمره ولا يقرها وكذلك يفعل مع نسائه المحرمات.

وإذا خافت المرأة من بعلمها نشوزاً وكان كارهاً لها وأراد طلاقها وهي كارهة للطلاق، فقالت له: أمسكنى ولا تطلقني وأترك لك مالى عليك من الصداق أو الأجر وأهب لك من مالى كذا وكذا وأحللتك من يومى وليلتى ونفقتى، فما فعله من ذلك برضاها كان له جائزاً إذا أخذه هبة منها من غير شرط يشترطه لها لأن طلاقها مباح له متى أراه.

وإذا نشزت المرأة على زوجها جاز له أن يهجرها فى المضاجع وفى الكلام ويضربها، ولا يبلغ بضرها حدّاً ولا يكون ضرباً مبرحاً ويتوقى وجهها، ولا يهجرها بترك الكلام أكثر من ثلاثة أيام ويهجرها فى المضجع إلى أن ترجع عن التشوز قلّت مدته أو كثرت، فإذا عادت عن ذلك ورجعت إلى ما يجب له عليها كف عنها وعادت إلى حقها.

باب التدليس فى النكاح:

عقد النكاح يفسخ بعيوب: منها ما يختص الرجل ومنها ما يختص المرأة ومنها ما يصح اشتراك الرجل والمرأة فيه.

فأما ما يختص الرجل فهو الجبّ والعنت، وأما ما يختص المرأة فهو الرّق والقرن والإفضاء وكونها محدودة فى الزنى، وأما ما يصح اشتراك الرجل والمرأة فيه فهو الجنون والجذام والبرص والعمى.

فأما الجذام والبرص فقد يظهر كلّ واحد منها ظهوراً لا يخفى على أحد، وقد يكون سيراً، ويقع الخلف فيه بين أنه جذام وبرص وبين أنه بياض ليس كذلك، فأما الذى لا يختلف فيه فليس فيه كلام.

وأما المختلف فيه فيفتقر فى المعرفة فيه إلى شاهدين من المسلمين من أهل الطبّ، فإن نظراه وأخبراً بأنه جذام أو برص حكم فيه بالردّ وإن أخبراً بأنه ليس كذلك لم يحكم فيه بالردّ، فإذا صحّ الجذام والبرص على ما ذكرناه من الظاهر الذى لا يختلف فيه ومن

المهذب

المختلف فيه كان للذى إليه الرد أن يرد، فإن أراد المقام على العقد والصبر كان ذلك جائزاً له، وإن لم يرد ذلك واختار الفسخ كان ذلك له، وفي الناس من قال: لا يفسخ عليه إلا الحاكم، وعندنا أن ذلك جائز ويجوز أيضاً أن يفسخ الرجل ذلك بنفسه وكذلك المرأة. فإن اختلف المتزوجان فقال أحدهما: هذا جذام أو برص، وقال الآخر: هو مراء كان القول قول الزوج مع يمينه إن كان ذلك به أو القول قول الزوجة مع يمينها إن كان ذلك بها حتى تقوم البيّنة بشاهدين من أهل الطبّ بأنه جذام أو برص ثم يكون الخيار بعد ذلك في الفسخ أو الرضا والصبر عليه.

وأما الجنون فضربان: أحدهما يخنق والآخر يغلب على العقل من غير حدوث مرض وهذا أكثر من الذى يخنق، وأيهما كان حاصلاً بأحد الزوجين كان للآخر خيار بين الفسخ والرضا به والصبر عليه، والقول في الفسخ هل يكون بالحكم أو بغيره؟ يجرى على ما قدّمناه في الجذام والبرص.

فأما إن غلب على العقل مرض غير ذلك فليس فيه خيار لاسيّما إذا برئ من مرضه وزال الإغماء، فإن زال المرض ولم يزل الإغماء كان ذلك كالجنون ولصاحبه الخيار بين الفسخ أو الرضا به، وعندنا أن الجنون بالرجل إذا كان يعقل معه أوقات الصلوات فليس يتعلّق به خيار.

فأما الحبّ فنه ما يمنع من الجماع ومنه ما لا يمنع منه، فالأول مثل إن حبّ جميعه أو بقى منه شيء لا يجامع بمثله فللزوجة ها هنا الخيار بين الفسخ أو الرضا به، وأما الآخر فإن يبقى منه شيء يمكن الإيلاج به في الفرج بمقدار غيبوبة حشفة الذكر فيه فهذه لا خيار لها معه لأنّ جميع أحكام الوطء متعلّقة بذلك.

وأما العنين فهو الذى لا يأتى النساء وسنذكر حكمه فيما بعد.

فإن بان أن الزوج خصى وهو مسلول الخصيتين فلا خيار لها في ذلك لأنّ الخصى أكبر من الفحل وإنما لا ينزل، وقد قيل: إنّ لها الخيار، لأنّ عليها فيه نقيصة وهو الأظهر، لأنّ عقدها عليه عقد تناول رجلاً سالماً من العيب في هذا الشأن.

كتاب النكاح

فإن بان أنه خنثى وهو الذى له ما للرجل وما للمرأة فلا خيار لها مع ذلك إذا بان أنه رجل لأنه يجامع كما جامع الرجل، وإنما فى خلقته ما هو زائد ويجرى مجرى الإصبع الزائدة فى أنه لا تأثير له فى شيء من ذلك، فإن ظهر أنه عقيم وهو أنه لا يولد له فليس لها خيار أيضاً لأنه يجامع كما يجامع غيره، وفقد الولد غير متعلق به لأن ذلك من فعل الله تعالى.

وأما الرتقاء فهى المرأة المسدودة الفرج، فإن كان مع ذلك يمكن دخول الذكر ولا يمنع منه فليس له خيار وإن كان يمنع من ذلك كان له الخيار، فإن أراد الزوج فتح ذلك كان لها منعه منه لأن ذلك بجراحة، فإن أرادت هى إصلاح نفسها بذلك لا تمنع منه لأنه مما يداوى ويصلح بالدواء، فإن عاجلت نفسها وزال عنها ذلك سقط خيار الزوج معه لأن الحكم إذا تعلق بعلة وزالت العلة زال حكمها بزوالها.

وأما القرن فذكر أنه عظم فى الفرج يمنع من الجماع وذكر أن العظم لا يكون فى الفرج ولكن يلحق المرأة عند الولادة حال تنبت اللحم فى فرجها، وهو الذى يسمى العفل يكون كالرتق سواء، فإن لم يمنع من الجماع فلا خيار للزوج وإن منع منه كان له الخيار.

وإذا كان فى كل واحد من الزوجين عيب وكان العيبان مختلفين مثل أن يكون فى أحدهما برص أو جذام وفى الآخر جنون أو غير ذلك، أو كان العيبان متفقين مثل أن يكون فى أحدهما جنون وفى الآخر مثله أو يكون فيه جذام وفى الآخر مثله أو ما أشبه ذلك كان لكل واحد منهما الخيار فى الرد، لأن فى الردود عيباً يقتضى الرد.

إذا كان الذى به العيب هو الزوجة وأراد الرجل ردها وكان ذلك قبل الدخول بها سقط صداقها لأن الفسخ من جهتها قبل الدخول، وإن كان ذلك بعد الدخول بها كان لها المهر بما استحل من فرجها، فإن كان لها ولّى عقد نكاحها وكان عالماً بذلك من حالها كان للزوج الرجوع عليه بذلك، وإن لم يكن عالماً لم يلزمه شيء، فإن كان الرجل قبل دخوله بها دفع الصداق إليها كان له الرجوع عليها به، وإن لم يكن دفعه إليها لم يكن عليه شيء.

المهذب

فما لو حدث العيب بعد العقد:

وإذا حدث بالرجل أو المرأة شيء من هذه العيوب بعد ثبوت العقد واستقراره ولم يكن حاصلًا قبل العقد لم يجب الردّ منه إلا ما ذكره أصحابنا من الجنون الذي لا يعقل معه صاحبه أوقات الصلوات، والجبّ والحصى والعنت وقد قلنا فيما تقدّم إنّ ذكرها سيأتى فيما بعد، وإذا عقد الزوجان التكاح وفي أحدهما عيب علم به الآخر في حال العقد ورضى به لم يكن له بعد ذلك خيار في الردّ على حال، وليس يوجب الردّ من العيوب شيء غير ما ذكرناه، ولا يرّد العوراء ولا الزانية قبل العقد ولا المرأة إذا تزوّجت على أنّها بكر فوجدت بخلاف ذلك.

وإذا تزوّجت المرأة رجلاً على أنّه سليم فوجدته مجنوناً كانت مخيرة بين المقام معه والصبر عليه وبين مفارقتها، فإن حدث به جنون يعقل معه أوقات الصلوات لم يكن لها خيار، فإن كان لا يعقل ذلك كانت مخيرة بين المقام معه وبين فراقه، فإن اختارت فراقه كان على وليّه أن يطلقها عنه.

وإن تزوّجت المرأة رجلاً على أنّه صحيح فوجدته خصياً كانت بالخيار بين المقام معه وبين مفارقتها، فإن اختارت المقام معه لم يكن لها بعد ذلك خيار، وإن اختارت فراقه وكان قد خلاها كان عليه المهر، وعلى الإمام أن يعزّره على ذلك لئلا يعود إلى مثله.

وإذا تزوّجت المرأة رجلاً فوجدته عتيماً انتظر به سنة واحدة، فإن وطئ المرأة في السنة ولو مرة واحدة لم يكن لها خيار، فإن لم يصل إليها بوطء في جميع السنة كان لها الخيار بين المقام معه وبين مفارقتها، فإن اختارت المقام معه لم يكن لها بعد ذلك خيار، وإن اختارت مفارقتها فارقته وكان لها نصف الصداق ولم يكن عليها عدة، فإن تزوّجت المرأة بالرجل ووصل إليها بالوطء ثم حدثت به العنت بعد ذلك لم يكن لها خيار، وإذا لم يقدر الرجل على وطء المرأة وقدر على وطء غيرها لم يكن لها عليه خيار.

فإن ادّعى الرجل أنّه قد وصل إلى المرأة وأنكرت ذلك وكانت بكرًا أمر من النساء الثقات من تنظر إليها، فإن وجدت كذلك بطلت دعوى الرجل وإن لم يكن كذلك

كتاب النكاح

بطلت دعواها، وإن كانت ثيباً كان القول قول الرجل مع يمينه، وقد روى أن المرأة إذا اختلف مع زوجها في ذلك وكانت ثيباً أمرت بأن تحشو قبلها خلوقاً ثم يؤمر الرجل بجماعها، فإن جامعها فظهر على ذكره أثر ذلك صدق وكذبت، فإن لم يظهر ذلك على ذكره صدقت المرأة وكذب الرجل.

وإذا تزوج رجل بامرأة على أنها حرة فبان أنها أمة، فإن كان قد دخل بها وكانت هي المتولية لنكاحها منه كان له ردّها ولها المهر بما استحلّ من فرجها، وإن كان غيرها هو الذي تولّى العقد عليها وكان عالماً بذلك كان له الرجوع عليه بالمهر، فإن لم يكن عالماً بذلك لم يلزمه شيء، فإن لم يكن الزوج دخل بها وكان قد دفع المهر إليها كان له مع ردّها الرجوع بذلك على من دفعه إليه سواء كانت هي المدفوع إليها ذلك أو غيرها، وإن كان لم يدفع إليها شيئاً من ذلك كان له ردّها ولم يكن لها عليه مهر ولا غيره، وإذا ردّ الرجل المرأة لما ذكرناه كان ردّه لها فراقه بينه وبينها ولا يفتقر مع ذلك إلى طلاق.

وإذا تزوجت المرأة رجلاً على أنه حرّ فبان أنه عبد كانت مخيرة بين إقراره على العقد وبين اعتزاله، فإن اختارت إقراره على ذلك لم يكن لها بعد ذلك خيار، وإن اعتزلته كان ذلك فراقاً بينهما، ثم أنه إما أن يكون قد دخل بها أو لا يكون دخل بها، فإن كان قد دخل بها كان لها المهر بما استحلّ من فرجها وإن لم يكن دخل بها لم يكن لها شيء.

وإذا زوج ابنته على أنها بنت مهيرة فوجدها بنت أمة كان مخيراً بين ردّها وبين إقرارها على العقد، فإن ردّها وكان قد دخل بها كان عليه المهر، وإن لم يكن دخل بها لم يكن عليه شيء وقد ذكر أنّ المهر يب لها على أبيها إذا لم يدخل الرجل بها والأولى أن ذلك غير واجب، فإن أقرها على العقد لم يكن له بعد ذلك خيار.

وإذا كان له ابنتان إحداها بنت مهيرة والأخرى بنت أمة، فزوج رجلاً بنت الحرة ثم ادخل الصّدّاق عليه بنت الأمة كان للرجل ردّها عليه، وإن كان قد دخل بها ودفع إليها الصّدّاق كان ذلك لها بما استحلّ من فرجها، وإن لم يكن دخل بها ولا دفع إليها صداقها لم يكن لها شيء وكان على الأب أن يدفع إلى الرجل البنت التي من الحرة وهي

المهذب

التي كان عقد له عليها ، وإن كان الرجل قد دفع الصداق إلى الأولى لم يكن لهذه شيء ،
ووجب على أبيها في ماله صداقها دون الزوج ، وإن كان الزوج لم يدفع الصداق إلى الأولى
كان عليه دفعه إلى بنت الحرة التي عقد له عليها .

وإذا تزوج رجلان بأمرتين وأدخلت كل واحدة منهما على الذي ليس هو زوجها وعلمها
بذلك فيما بعد وجب رد كل واحدة منهما إلى زوجها إن لم يكن الزوجان دخلا بهما ، وإن
كانا دخلا بهما كان لكل واحدة منهما المهر ، فإن كان لهما وليّ تعمّد ذلك أغرم المهر ولا
يدخل كل واحد من الزوجين بزوجه حتى تقضى العدة ممّن كان دخل بها .

وقد روى أنّ الرجل إذا ادّعى أنّه من قبيلة معينة وعقد له على امرأة على أنّه من تلك
القبيلة ثمّ ظهر أنّه من غيرها أنّ عقده فاسد ، وإذا ارتدت المرأة لم ينعقد عليها نكاح لأحد
من مسلم ولا كافر ولا مرتدّ مثلها لأنّها لا تقرّ على ذلك ، وإذا وكل رجل غيره على أن
يزوّجه امرأة معينة فزوّجها الوكيل من وليّها فحضر الموكل فأنكر وحلف بطل النكاح .

باب نكاح المتعة

قال الله تعالى : **وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ إِلَى قَوْلِهِ : فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ**
فَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً الآية ، وعن الأئمة عليهم السلام : لا ينبغي للمؤمن أن يخرج من
الدنيا حتى يستعمل ذلك ولو مرة واحدة ، وعنه عليهم السلام قالوا : من استعمل ذلك
لإحياء الحق وإزالة دواعي الشيطان إلى الفجور كتب الله له بذلك حسنات ، وإذا
اغتسل منه خلق الله تعالى من كلّ قطرة يقطر من غسله ملكاً يستغفر الله له إلى يوم
القيامة .

وصفة نكاح المتعة وشروطه على ضربين : أحدهما يجب ذكره في حال العقد والآخر
لا يجب والأفضل ذكره ، فأما الواجب فهو تعيين الأجر والأجل ، وأما ما لا يجب وإن كان
الأفضل ذكره فهو سؤال المرأة هل لها زوج أو هي في عدة منه أو معها حمل أم ليس معها
ذلك ؟ وأنّ له أن يضع الماء حيث يشاء ، وأنّه لا نفقة لها ولا سكنى وأنّ عليها العدة ؟ فأما

كتاب النكاح

نفى التوارث فلا يثبت بينهما ولو اشترط، وأمّا الولد فلا يجوز للرجل أن يشترط لأنّه يلحق به على كلّ حال ولو اشترط لكان باطلاً.

فمن أراد هذا العقد فينبغي أن يطلب امرأة صحيحة الولاية على نفسها عفيفة مؤمنة معتقدة للحقّ، فإذا وجدها عرض عليها ذلك فقال لها: تمتعني نفسك على كتاب الله تعالى وسنة نبيه محمد المصطفى صلى الله عليه وآله كذا وكذا يوماً أو شهراً أو سنة بكذا وكذا من دراهم أو دنانير أو غيرهما ممّا يتعيّن فيه قيمة، على أنّ لي أن أضع المأحيث شئت وأنّه لانفقة لك على ولا سكنى عليك العدة إذا انقضت المدة.

فإذا أجابت إلى ذلك أعاد عليها القول، فقال: متعيني نفسك على كتاب الله تعالى وسنة نبيه كذا وكذا يوماً أو شهراً أو سنة ويعيد باقي الكلام، فإذا أتى على آخره كما قدّمناه وقالت: قد قبلت أو رضيت أو أجبتك إلى ذلك قال هو: قد قبلت ورضيت، فإن قالت المرأة: قد متعتك نفسي كذا وكذا بكذا وكذا، وذكر الشّروط وقال الرجل: قد قبلت ورضيت، كان أولى والوجه في تكرار الكلام والشّروط في ذلك أنّ الأوّل خطبة والثاني يكون عقداً.

فيما إذا نسي الأجل:

فإن ذكر الأجر ولم يذكر الأجل كان النكاح دائماً وبطل كونه متعة، وإن ذكر الأجل ولم يذكر الأجر كان باطلاً وإن لم يذكرهما جميعاً كان العقد أيضاً باطلاً، وإذا انعقد نكاح المتعة على ما بيّناه وجب على الرجل تسليم الأجر إلى المرأة، فإن أخر بعضه برضاء المتمتع بها كان جائزاً، وإذا تسلمت منه ذلك استحقّ بضعها على الشّروط التي استقرت بينهما، وإذا لم يجد امرأة على الصّفة التي قدّمنا ذكرها ووجد مستضعفة جاز له أن يعقد عليها، ويجوز عقد المتعة على اليهوديّة والتّصرائيّة، ومن عقد على واحدة من هؤلاء فليمنعها من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير.

وليس الإشهاد والإعلان من شرائط المتعة، فإن خاف الإنسان على نفسه من

المهذب

السلطان وأن يتهمه بالزنى فليشهد في ذلك شاهدين، فإن لم يفعل فليترك هذا العقد. ويجوز العقد على المرأة البكر والدخول بها إذا لم يكن لها أب، فإن كان لها أب جاز العقد عليها بإذنه والأحوط أن لا يعقد عليها إذا لم يأذن في ذلك، ولا يعقد متعة على فاجره إلا أن يمنعها من الفجور فإن لم تمتنع فلا يعقد عليها، ويجوز العقد على الأمة بإذن سيدها، وقد ذكر جواز العقد على أمة امرأة وإن لم تأذن سيدها في ذلك، والأحوط خلافه وأن لا يعقد عليها إلا بإذنها، وإذا كان عنده زوجة حرة فلا يعقد على امرأة متعة إلا برضاها والحكم في ذلك مثل ما ذكرناه فيما سلف من نكاح الدوام.

إذا عقد على امرأة متعة ثم اختار فراقها قبل الدخول بها كان لها نصف المهر وهب لها أيامها، وإن كان قد سلم إليها جميع المهر كان له الرجوع عليها بنصفه، فإن كانت قد وهبت له المهر قبل أن يفارقها كان له الرجوع عليها بنصفه إذا فارقها، وإذا سلم إليها من مهرها شيئاً ودخل بها ووقت له بالمدة وجب أن يدفع إليها ما بقي منه، فإن أخلت بشيء من المدة كان له أن ينقضها من المهر بحساب ذلك، فإن دفع إليها المهر أو بعضه ودخل بها ثم ظهر له بعد الدخول أن لها زوجاً كان لها ما أخذت ولا يجب عليه أن يدفع إليها الباقي. والمهر ما يتراضيان عليه مما له قيمة قليلاً كان أو كثيراً ويجوز على كفت من حنطة أو شعير وما جرى مجرى ذلك من غيرها، والأجل أيضاً ما يتراضيان عليه مما ذكرناه من أيام معينة أو شهر معين أو سنة معينة، ولا يجوز اشتراط المرة والمرة، وإن كان روى جواز ذلك فالأحوط ما ذكرناه من الأيام المعينة والشهور المعلومة والسنين المذكورة، فإن ذكر المرة مبهم ولم يقرن بها ذكر وقت معين كان النكاح دائماً.

ومتى شرط أن يأتيها ليلاً أو نهاراً أو يوماً معيناً أو مرة في أسبوع كان ذلك جائزاً، وقد ذكرنا فيما سلف أن نفى التوارث لا يصح اشتراطه، فأما إن شرط التوارث ثبت ذلك عنها، وإذا عقد عليها شهراً ومضى عليها شهر فإن كان عتيه كان له الشهر الذي عتيه، وإن لم يكن عتيه لم يكن له عليها سبيل، والعزل جائز للرجل وإن لم يشترطه، وإذا جاءت المرأة بولد كان لاحقاً بالزوج عزل عنها أو لم يعزل، ولا يجوز للمتزوج متعة أن يزيد على أربع من

كتاب النكاح

النساء وقد ذكر أنّ له أن يتزوج ما شاء والأحوط ما ذكرناه.

والمتمتع بها إذا انقضى أجلها جاز أن يعقد عليها الرجل عقداً جديداً في الحال ومتى أراد الزيادة في الأجل قبل انقضائه لم يجوز ذلك، فإن أراد فليهب لها ما بقي من الأيام ويعقد عليها بعد ذلك ما شاء من الأيام، ويجوز للرجل أن يعقد على المرأة الواحدة مرات كثيرة مرة بعد أخرى، والمتمتع بها إذا بانّت من زوجها بانقضائه الأجل كان عليها العدة وهي حيضتان أو خمسة وأربعون يوماً، وإن كان ذلك بموت الرجل كان عليها المدة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام مثل عدة الموت في نكاح الدوام للحرّة غير حبلى.

وإذا شرط الرجل أن لا يوطأ المرأة في الفرج لم يكن له الوطء فيه إلا بإذن الزوجة له في ذلك، وما يجوز اشتراطه في عقد المتعة إن ثبت إذا ذكر بعد العقد فإن ذكر قبل العقد لم يكن له تأثير.

وإذا اختلف الزوجان بعد اتفاقهما على العقد فادّعى أحدهما أنه متعة كان على مدّعي المتعة بيّنة وعلى المنكر اليمين لأنّ الزوج إن ادّعى المتعة كان مدّعيها لما نفى عنه حقوقاً من نفقة وميراث وغير ذلك، وإن ادّعت المرأة ذلك كانت مدّعية لما تملك نفسها معه بغير طلاق أو ما أشبهه.

باب السّراري وملك الأيمان:

الوطء لواحد من هؤلاء لا يجوز إلا بعقد أو بملك يمين، ولا فرق في ملكه بين حصوله بابتیاع أو بغير ذلك من وجوه التمليكات من ميراث أو هبة أو صدقة أو غنيمة أو سبي، فأما إذا ملك الرجل واحدة منهم بأحد وجوه التمليكات لم يجوز له أن يوطأها حتّى يستبرأها بحیضة إن كانت ممّن تحيض، وإن لم تكن ممّن تحيض استبرأها بخمسة وأربعين يوماً، وإن كانت آتسة من الحيض أو كانت لم تبلغ الحيض لم يكن عليها استبراء.

ومن أراد بيع جارية يوطأها فينبغي له أن يستبرأها بما ذكرناه، وإذا أخبر بائعها

المهذب

لمشتريها بآته قد استبرأها وكان في قوله ثقة جاز لمشتريها وطؤها، والأفضل له أن لا يطأها إلا بعد أن يستبرأها، والجارية إذا كانت لامرأة وباعها لرجل جاز له وطؤها من غير استبراء، والأفضل والأحوط له أن يستبرأها إذا أراد أن يطأها.

وإذا ابتاع رجل جارية ثم أعتقها من قبل أن يستبرئها وأراد العقد عليها جاز له ذلك، ومن كان له أن يطأها فالأفضل له أن لا يطأها إلا بعد أن يستبرئها، وإذا أعتقها وكان قد وطئها جاز له أن يعقد عليها وكان له وطؤها أيضاً ولم يكن عليه استبراء، فإن أراد غيره أن يعقد عليها التكااح لم يجز له ذلك إلا بعد خروجها من العدة، وهى ثلاثة أشهر.

وإذا اشترى رجل جارية حائضاً لم يجز له أن يطأها إلا بعد الطهر، فإذا طهرت جاز له وطؤها من غير استبراء، فإن اشتراها وهى حامل لم يجز له أن يطأها فى الفرج حتى تضع حملها، فإن مضى لها أربعة أشهر وعشرة أيام جاز له أن يطأها فى الفرج والأفضل له أن لا يفعل ذلك، فإن فعل ولم يعزل عنها لم يجز له أن يبيع ولدها، والأفضل له أن يوصى له بشىء من ماله إذا حضرته الوفاة، وإذا اشترى رجل جارية وأراد وطأها قبل الاستبراء لم يجز له ذلك إلا فيما دون الفرج، وترك ذلك أفضل.

ويجوز للرجل أن يجمع بين ما أراد من النساء بملك لليمين، ولا يجوز للرجل أن يجمع بين الأختين ولا بين الأُم وبنتها فى الوطء، ويجوز له الجمع بينهما فى الملك والاستخدام، فإن وطئ البنت لم يجز له وطء الأُم وإن وطئ الأُم لم يجز له وطء البنت.

وإذا كان لرجل جارية فوطئها أو قبلها بشهوة أو نظر منها إلى ما يحرم على غيره النظر إليه لم يجز لابنه أن يطأها ويجوز له أن يملكها، وكذلك الحكم فى الأب إذا وطئ ابنه جارية أو قبلها أو نظر إلى ما يحرم على غير مالكة النظر إليه، ويجوز له أن يملكها من غير وطء، وجميع ما ذكرناه من المحرمات بالتسبب والسبب والعقد لا يجوز وطؤها بملك اليمين.

وإذا زوّج الرجل مملوكة له لم يجز له وطؤها حتى يفارقها زوجها وتخرج من عدتها، وكذلك لا يجوز له تقبيلها ولا النظر إليها مكشوفة ولا عارية من ثيابها حتى يفارقها

كتاب النكاح

زوجها، وإذا كان لرجل شريك في جارية لم يجز له وطؤها إلا بعقد أو بانتقال جميعها إليه. وإذا اشترى رجل جارية كان لها زوج زوجها سيدها به، ولم يرخص المشتري لها إقرار الزوج على العقد بينها لم يجز له وطؤها حتى تنقضي مدة الاستبراء، فإن رضى بالعقد لم يجز له وطؤها إلا بعد مفارقة الزوج لها بموت أو طلاق، ويجوز للرجل أن يشتري من لها زوج في دار الحرب ويجوز له أن يشتري السبايا المستحق للسبي، وإن سباهم أهل الضلال وكانوا ممتن يستحق السبي جاز أيضاً ابتياعهم منهم.

وإذا كان لرجل جارية وأراد أن يجعل عتقها صداقها كان جائزاً، وينبغي إذا أراد فعل ذلك أن يقدم لفظ التزويج على لفظ العتق، فيقول: تزوجتك وجعلت مهرك عتقك، فإن لم يفعل ذلك وقدم لفظ العتق على لفظ التزويج مثل أن يقول: أعتقتك وتزوجتك وجعلت مهرك عتقك، كان العتق ماضياً وكانت محيرة بين الرضا بعقد النكاح وبين الامتناع منه.

فإن طلقها قبل الدخول بها كان لها عليه مثل نصف قيمتها، وقد ذكر أنه يرجع نصفها رقاً وتستسعى في ذلك التصف، فإن لم تسع في ذلك كان له منها يوم في الخدمة ولها يوم، وإن كان لها ولد وله مال ألزم أن يؤدي عنها التصف الباقي وتعتق، والذي ذكرناه أولاً أولى وأحوط.

وإذا أعتق جارية وجعل عتقها مهرها ولم يكن أدى ثمنها ومات عنها، فإن ترك من المال ما يحيط بثمن رقبته كان العتق والتزويج ماضيين، وإن لم يترك شيئاً غيرها كان العتق باطلاً ويبطل العقد أيضاً وترد إلى سيدها الأول، فإن كانت قد جاءت بولد كان حكمه حكمها في أنه يكون رقاً لمولاه.

وإذا كان للمرأة الحرة زوج مملوك فملكته بأحد وجوه التمليكات حرمت عليه ولم يجز له وطؤها، فإن اختارت ذلك كان عليها أن تعتقه وتزوج به إن شاءت ذلك، وإذا كان لرجل عبد أو أمة وكان للعبد أو الأمة مملوكة وأراد وطء هذه المملوكة كان له ذلك جائزاً لأن ما يملكه عبده أو أمة فهو ملكه، وليس يملكها هما شيئاً.

المهذب

وإذا كان لولده جارية وأراد وطأها، فإن كان الولد كبيراً وقد وطئها أو نظر منها إلى ما يحرم على غير مالكتها التظر إليه لم يجز للأب وطؤها على حال، وإن لم يكن وطئها ولا نظر إليها على الوجه الذي ذكرناه لم يجز للأب وطؤها إلا بإذن ابنه في العقد عليها له أو تملكه إياها، وإن كان الابن صغيراً لم يجز له وطؤها حتى يقوما على نفسه ويكون الثمن في ذمته لابنه.

وإذا كان العبد بين شريكين فأذن له أحدهما في التزويج وعلم الشريك الآخر بذلك كان محيراً بين إمضاء العقد وفسخه، وإذا كان لإنسان عبد فأذن له في التزويج فترجى ثم أبقى بعد ذلك لم يكن لزوجته على سيده نفقة وكان عليها العدة منه، فإن عاد قبل انقضاء العدة كان أملك بها، وإن كانت عدتها قد انقضت لم يكن له عليها سبيل، وإذا كان له مملوكة فأخبره، فالأفضل له أن لا يطأها ولا يطلب منها ولداً، فإن فعل ذلك فليعزل عنها. وإذا زوج مملوكته لرجل وسمى لها صداقاً معيناً وقدم الزوج شيئاً من مهرها ثم باعها سيدها لم يجز له المطالبة بباقي الصداق، ولا الذي اشتراها إلا أن يرضى بالعقد ويقره على نكاحها، وإذا كان له عبد فزوجه بجرة كان المهر لازماً له دون العبد، فإن باعه قبل الدخول بالزوجة كان على سيده نصف المهر.

وإذا زوج الرجل مملوكته برجل حرّ ثم أعتقها، فإن مات الزوج ورثته وكان عليها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها، وإن علق عتقها بموت زوجها ثم مات الزوج لم ترثه ووجب عليها أن تعتد عدة المتوفى عنها زوجها، ولا يجوز بيع أم الولد إلا في ثمن رقبتها إذا لم يكن لسيدها مال غيرها، فإن مات وخلف مالاً غيرها جعلت من نصيب ولدها، فإذا فعل ذلك انعتقت في الحال.

باب نكاح المشركين:

إذا كان للمشرك أكثر من أربع زوجات وهن كتابيات من التصارى واليهود أو منهن جيعاً فأسلم دونهن كان عليه أن يختار منهن أربعاً وكذلك إن أسلمن معه ويفارق الباقي

كتاب النكاح

منهنّ، وكذلك إن كن مجوسيات أو وثنيات أو منها جميعاً فأسلمن معه، فإن لم يسلمن وأقن على الشّرك لم يجز له أن يختار منهنّ واحدة لأنّ المسلم لا ينكح مجوسية ولا وثنية، وإذا كان الزوجان كتابيين يهوديين أو نصرانيين أو يهودياً ونصرانية أو نصرانياً ويهودية فأسلم الزوج فهما على التّكاح، وكذلك إن كان الذي أسلم وثنياً أو مجوسياً والزوجة يهودية أو نصرانية، وإن كان الذي أسلم هي الزوجة فسنذكر حكمها فيما بعد.

وإن كانا وثنيين أو مجوسيين أو أحدهما مجوسياً والآخر وثني، فن أسلم منها وكان إسلامه قبل الدّخول وقع الفسخ على كلّ حال وإن كان بعد الدّخول وقف ذلك على انقضاء العدة، فإن اجتمعا على الإسلام قبل انقضائها فهما على التّكاح وإلا كان ذلك مفسوخاً، وكذلك إذا كانا كتابيين فأسلمت الزوجة لأنّ الكتابي لا يتمسك بعصمة مسلمة أبداً سواء كانا في دار الحرب أو دار الإسلام، وقد ذكر بعض أصحابنا أنّ نكاحها لا يفسخ بإسلامها لكن لا يمكن الرّجل من الخلّوها.

وإذا تزوّج وهو مشرك بالأثم وبنتها في عقد واحد أو في عقدين ثمّ أسلم ولم يكن دخل بواحدة منهنّ كان له أن يختار منها من أراد ويفارق الأخرى، فإن كان دخل بكلّ واحدة منها حرمت البنت على التّأبيد لأنّها بنت مدخول بها، والأثم حرمت عليه مؤبداً أيضاً للعقد على البنت والدّخول بها، وإن كان دخل بالبنت دون الأثم حرمت الأثم على التّأبيد لمثل ما قدّمناه، فإن كان دخل بالأثم دون البنت حرمت البنت على التّأبيد.

وإذا نكح امرأة وعمتها أو امرأة ونخالتها ثمّ أسلم كان له أن يختار أيّهما شاء ويفارق الأخرى دخل بها أو لم يدخل بها، فإن رضيت العمّة أو الخالة بالمقام معها كان له الجمع بينهما، وإذا كان يملك أمّاً وبنتها فأسلم وأسلمتا معه، فإن لم يكن وطىء واحدة منها كان له وطء واحدة منها دون الأخرى، فإذا وطىء منها واحدة حرمت الأخرى على التّأبيد لأنّ الدّخول بالمرأة يحرم أمّها وبنتها على التّأبيد، والموطوءة تكون له حلالاً.

وإذا أسلم وعنده من الإماء أربع زوجات وأسلمن معه، فإن كان ممّن يجوز له نكاح أمة من عدم الطّول وخوف العنت كان له أن يختار منهنّ اثنتين، لأنّه لو أراد استئناف

المهذب

نكاحهما كان له ذلك إذا كان حرّاً، وإذا كان كذلك جاز له ما ذكرناه، وإن كان ممتن لا يجوز له نكاح أمة لوجود الظول وإنه لا يخاف العنت كان له أيضاً أن يختار منهنّ اثنتين عندنا لأنّه مستديم للعقد وليس مبتدئاً به، ويجوز في الاستدامة ما لا يجوز في الابتداء ألا ترى أنّه ليس له أن يعقد على الكتابيّة مع أنّ له استدامة عقدها؟ وإذا كان عنده أربع زوجات حرّة وثلاث إماء فأسلم وأسلم جميعهنّ معه كان الأمر في ذلك موقوفاً على رضاه الحرّة، فإن رضيت ثبت نكاحها.

وإذا تزوّج العبد وهو مشترك بستّة: أمتين وكتابتين وثنتين، فأسلم وأسلمن معه فليس للأمتين خيار في فراقه لأنّه مملوك وهما مملوكتان فلا مزية لهما عليه، وأمّا الحرائر فالخيار لهنّ في فراقه، فإن اخترن ذلك بقى عنده أمتان وله إمساكهما لأنّه يجوز للعبد عندنا أن يتزوّج بأربع إماء.

وإذا تزوّج العبد وهو مشترك بأربع حرائر فأسلم وأسلمن معه اثنتان منهنّ وأعتق ثمّ أسلمت الحرائر بعد ذلك أو أسلمن كلهنّ معه ثمّ أعتق، كان له أن يختار منهنّ اثنتين بغير زيادة عليها لأنّ الاعتبار بثبوت حال الاختيار والاختيار ثبت له وهو عبد، فإذا أعتق لم يتغيّر قدر ما ثبت له بعته، فإذا كان كذلك وكان له أن يختار اثنتين قيل له: إن شئت بعد ذلك أن تزوّج باثنتين غيرهما ليصير عندك أربع نسوة فافعل لأنك حرّ كامل، وكذلك استئناف العقد على أربع نسوة.

وإذا عقد العبد وهو مشترك على أربع حرائر فأسلم وأعتق ثمّ أسلمن أو أسلمن أولاً ثمّ أعتق ثمّ أسلم هو، ثبت نكاح الأربع بغير اختياره لأنّه في وقت ثبوت الاختيار حرّ وهنّ حرائر، وثبت نكاح الأربع كما ذكرناه، وإنما يفسخ نكاح من زاد على العدد الذي يجوز استدامته والزيادة هاهنا مرتفعة.

وإذا أسلم الحرّ وعنده أربع حرائر وأسلمن معه ثبت نكاحهنّ بغير اختيار، فإن قال بعد ذلك فسخت نكاحهنّ لم يجز له ذلك نوى الطلاق بذلك أو لم ينو، لأنّ الطلاق عندنا لا يقع إلّا بمصطلح شرائط من جملتها صريح اللفظ، وإذا كان عند الحرّ المشترك خمس حرائر

كتاب النكاح

فأسلم وأسلمن بعده واحدة بعد واحدة، وكلما أسلمت واحدة قال: لها اخترتك، ثبت نكاح أربع ووقع الفسخ بالخامسة، وإذا كان الحرّ مشركاً وله زوجة كذلك فأسلمت الزوجة وأسلم بعدها، فإن كان إسلامه قبل انقضاء عدتها فهما على النكاح، وإن كان بعد انقضاء العدة كان خاطباً من الخطاب.

وإذا أسلم المشرك وعنده أختان حرتان وأكثر من أربع حرائر، كان له أن يترك عنده التي نكح أولاً من الأختين مع تمام أربع حرائر ويفارق الأخت الثانية وما زاد على الأربع الحرائر، وإذا أسلمت الذمّية قبل الدخول بها ملكت نفسها ولم يكن عليها عدة، فإن أسلم زوجها في حال إسلامها فهما على النكاح، وإن تأخر إسلامه عن إسلامها كان خاطباً من الخطاب.

وإذا خرج الحربى إلى دار الإسلام فأسلم ثم لحقته زوجته فهما على النكاح، وإذا خرجت امرأة من أهل الحرب إلى دار الإسلام مستأمنة ولها زوج قد تخلف في دار الحرب لم يكن له عليها سبيل، ولها أن تتزوج بعد أن تستبرئ رحمها، فإن جاء زوجها بعد ذلك مستأمناً كان خاطباً من الخطاب.

فإذا سبيت المرأة قبل زوجها أو هو قبلها ثم مكثا في الغنيمة ما شاء أن يمكثا في دار الحرب كانا على النكاح، فإن أدخل أحدهما دون صاحبه بطل النكاح بينهما، وإذا سبيت المرأة وزوجها من أهل الحرب كان لمن يملكها أن يفرق بينهما كما يكون له ذلك في عبيده إلا أن يكون أهل الحرب ألقوا بأيديهم حتى سبوا على أن لا يفرق بين الزوج منهم وزوجته فصولحوا على ذلك وعقد لهم، فليس يجوز التفرقة بينهم.

وإذا ارتد الرجل بانته منه زوجته، فإن تاب قبل أن تنقضي عدتها كان على نكاحهما، وإن انقضت عدتها ثم تاب كان خاطباً من الخطاب، وإذا أسلم المشرك أو الذمّية وعنده من لا يحلّ نكاحها في الإسلام انفسخ النكاح، وإذا تزوج الذمّية من محارمه وهو في دينهم جائز، فرفعت الزوجة خبرها إلى الحاكم وسأله إمضاء حكم الإسلام بينهما والزواج كاره لذلك لم ينظر بينهما، فإن تراضيا بحكمه أمضى عليها حكم

المهذب

الإسلام وفرق بينهما فيما أوجب الحكم تفريقه.

وإذا تزوج النصراني النصرانية ثم تمجست كانا على نكاحهما، فإن أسلم الزوج عرض عليها الإسلام فإن أسلمت وإلا فرق بينهما، فإن عادت إلى النصرانية أو اليهودية كانت على النكاح، فإذا تمجست بعد إسلام الزوج فسد النكاح، وإذا أسلم النصراني وزوجته نصرانية فرجعت إلى اليهودية فهي زوجته، وإذا اغتصب الحربى حربية على نفسها أو طاعته وأقاما على ذلك معاً بغير عقد لم يقرأ عليه إن أسلما وهما على هذه الصفة لأنهما لا يعتقدان ذلك نكاحاً.

وإذا أسلم الزوج وعنده زوجة ثم ارتد بعد إسلامه قبل انقضاء عدتها، فإن أقامت على الشرك حتى انقضت عدتها من حين أسلم انفسخ النكاح، وإن أسلمت وهو مرتد زال باختلاف الدين بإسلامه، فإن أقام على الردة حتى انقضت عدتها بانته من حين رده، وإن رجع بيّنا أنه لم تزَل زوجته ولم يكن لها نفقة قبل إسلامها، فإن أسلمت وهو مرتد كان نفقتها عليه لأن التفریط منه.

وإذا تزوج مشرك بمشركة وطلقها ثلاثاً لم تحل له إلا بعد زوج، فإن تزوجت بمشرك ودخل بها أباحها للأول، وكذلك لو تزوج مسلم كتابية ثم طلقها ثلاثاً فتزوجت في حال الشرك ودخل الزوج بها أباحها لزوجها المسلم.

وأنكحة الكفار عندنا صحيحة ومهور نسائهم تابعة لذلك في الصحة، والمعتبر فيها بالقيمة إذا كانت ممّا لا تحل للمسلم تملكه وحكمنا بينهم فيها.

باب أحكام الولادة والعقيقة والرّضاع:

إذا ضرب المرأة المخاض فينبغي للنساء أن ينفردن بها ليتولوا معونتها وأمرها في الولادة، ولا يحضرها أحد من الرجال إلا في الحال الذي يعدم فيها النساء، فإذا وضعت ولدها أخذته القابلة إن كان لها القابلة ومستحته من الدم ثم تغسله، ويؤذن في أذنه اليمنى ويقام في أذنه اليسرى ويحتمل بماء الفرات، والأفضل فيما يؤخذ من هذا الماء أن يؤخذ من

كتاب النكاح

موضع يتشعب إلى أنهار شتى مثل نهر الكوفة وكر بلاء، فإن لم يتمكن من ذلك فليحتك بماء عذب، فإن لم يتمكن من ذلك ولم يقدر إلا على ماء ملح فينبغي أن يلقى فيه شيء من عسل أو تمر ليحلوثم يحثك به، وينبغي أن يستعمل في تحكته مع الماء شيء من تربة الحسين عليه السلام إن وجد ذلك.

فإذا كان في اليوم السابع من ولادته فينبغي أن يختار له اسم يسمى به ويعق عنه ويختن في ذلك اليوم، وأفضل الأسماء أسماء الأنبياء والأئمة عليهم السلام، وأفضل ذلك محمد وعلي والحسن والحسين وما عدا ذلك من أسماء أئمتنا عليهم السلام وكذلك الكنى، ويكره أن يسمى الإنسان ولده حكماً أو حكيماً أو خالداً أو حارثاً أو مالكاً وكذلك ويكره أن يكتبه بأبي عيسى وأبي الحكم وأبي خالد.

فإذا كان اليوم السابع من ولادته كما ذكرناه حلق رأسه وتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة ويكون ذلك مع العقيقة في وقت واحد، ويكره أن يترك للصبى إذا حلق رأسه قنزعة، وكذلك يكره أن يخلق بعض رأسه ويترك بعضه ويعق عنه إن كان ذكراً بكبش، وإن كان أنثى بشاة مع التمكن من ذلك، فإن لم يتمكن من كبش ولا بشاة ووجد دون ذلك كان جائزاً.

والأفضل أن يعق عن الذكر بالذكر وعن الأنثى بالأنثى كما قدمناه، فإن لم يقدر على ذلك وقدر على حمل كبير جاز أن يعق به وما يجري في الأضحية من ذلك يجوز العقيقة به، فإذا ذبحت العقيقة فينبغي أن يدفع إلى القابلة ربعها المؤخر، فإن كانت القابلة ذمية لم يدفع إليها ذلك ودفع إليها ثمن ذلك، وإن كانت القابلة أمّ والد المولود ومن هو في عياله لم يدفع إليها شيء من العقيقة ودفع الربع إلى أمّ المولود لتتصدق به.

وينبغي أن يفصل العقيقة ولا يكسر لها عظم ويتصدق بها على الفقراء والمساكين وإن طبخ لحمها ودعا عليه قوم من المؤمنين ليأكلوه كان أفضل، ولا يأكل أحد من أبوي المولود شيئاً من العقيقة وقد روى جواز ذلك والأحوط ما قدمناه.

المهذب

في أحكام الختنة:

وينبغي أن يخنن المولود في اليوم السابع كما ذكرناه، فإن أخر ذلك عن هذا اليوم كان جائزاً إلا أن الأفضل ذلك، والقول في خفض الجوارى مثل ذلك، وإذا تأخر ختان أحد ممن ذكرناه إلى وقت بلوغه وجب أن يفعل به ذلك عند البلوغ، وكذلك من أسلم وهو بالغ غير مختن فليختن وإن كان شيخاً.

وإذا مات المولود في اليوم السابع من ولادته وكان موته قبل الظهر من ذلك لم يعق عنه، وإن كان موته بعد الظهر استحب أن يعق عنه.

وينبغي أن يرضع الصبي حولين كاملين على ما ثبت به السنة في ذلك، والزيادة عليه جائزة وكذلك التقص منه، فأما الزيادة فلا يجوز أن يكون أكثر من شهرين وأما النقص فلا يجوز أن يكون أكثر من ثلاثة أشهر، فإن فعله ذلك كان جوراً عليه، ونقص الثلاثة الأشهر مكروه.

وأفضل ما يرضع به الصبي من الألبان لبن أمه، والأثم إن كانت حرة وأرادت رضاعه كان لها ذلك وإن لم ترده لم تجبر عليه، وإن كانت أمة كان إلزامها ذلك جائزاً، وإذا أرضعته الحرة وتطلب أجره الرضاع كان ذلك واجباً على والد الصبي، وإن كان والده ميتاً كان ذلك في مال الصبي، وإن كان لها مملوكة فأرضعته كان لها أجر رضاع مملوكتها وهو أجره المثل، وإذا وجد والد الصبي من يرضع ولده بأجرة تكون أقل من الأجرة التي تأخذها أمه ورضيت الأم بها كانت أحق به من غيرها، وإن لم ترض بها كان لوالده أخذه منها ودفعه إلى من يرضعه بالأقل.

وإذا كان الولد ذكراً فوالدته أحق به من أبيه مدة الرضاع، فإذا انقضت هذه المدة كان والده أحق به منها، وإذا كان أنثى فوالدته أحق به من أبيه إلى سبع سنين، فإن تزوجت فيما دون سبع سنين كان والده أولى به منها، فإن مات والده كانت والدته أحق بولدها من وصى أبيه ذكراً كان الولد أو أنثى إلى أن يبلغ، فإذا كان والد الصبي عبداً ووالدته حرة كانت والدته أحق به وأولى من أبيه على كل حال، فإن انعتق كان أولى به

كتاب النكاح

على ما تقدّم ذكره.

وإذا أراد الرجل من يرضع ولده فينبغي أن يختار لذلك امرأة مسلمة عاقلة جميلة الوجه عفيفة، ولا يجوز له أن يسترضع امرأة كافره إلا عند الضرورة إلى ذلك فإنه يجوز حينئذ أن يسترضع يهودية أو نصرانية دون غيرها من سائر الكفار، وإذا لم يجد في هذه الحال يهودية ولا نصرانية ووجد مجوسية جاز أن يسترضعها، ولا يجوز له ذلك مع وجود اليهودية أو النصرانية على حال، فإذا استرضع اليهودية أو النصرانية فليقرّها عنده في منزله ولا يدفع الولد إليها لتخصى به إلى منزلها، وينبغي أن يمنعها أيضاً من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، ولا يجوز أن يسترضع ناصبية ولا امرأة قد ولدت من الزنى أو كانت مولودة من ذلك إلا في حال الضرورة وعدم من يجوز استرضاعه ممن قدّمنا ذكره.

والمرضة تستحقّ أجره الرضاع في حولين كاملين، فإن زاد على الحولين لم تستحقّ على ذلك أجره، ومن دفع ولده إلى ظئر فضت به ولم تحضره إلا بعد الفطام لم يجز له إنكاره ولا يكذبها في قولها بأنه ولده لأنها مأمونة، وإذا دفعت الظئر ولد إنسان إلى ظئر أخرى كان عليها ضمانه، فإن لم تحضره كان عليها دية، واسترضاع الإماء جائز فن أراد أن يسترضعن فليسترضع المسلمة منهم حسب ما وصفناه فيمن يجوز استرضاعه من غيرهنّ.

باب النفقات:

قال الله تعالى: فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ لَا تَعُولُوا، أي لا يكثر من تموتونه، وقيل: معنى أَلَّا تَعُولُوا لا تجوروا، فلم تكن النفقة واجبة والمؤنة لازمة ما حذر من كثرتها. وقال تعالى: الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِهَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وقال: قَدْ عَلِمْنَا مَا قَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ، يريد النفقة، وقال الله تعالى: وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، والمولود له هو الزوج، فإذا كان في ذلك دليل على وجوب النفقة فوجب أن ينفق الزوج على زوجته وعلى ولده على ما تضمنته الآية.

المهذب

واعلم: أنه يجوز للرجل أن يتزوج من النساء أربعاً ويستحب له الاقتصار على واحدة، وقد تقدّم القول بأنّ على الزوج التفقة على زوجته، فأما أن يخدمها خادماً وينفق عليه فالقول فيه أنّه إن كان مثلها مخدوماً فعليه ذلك وعليه نفقة خادمها وإن كانت ممن لا تخدم مثلها لم يجب عليه إعدامها، والمرجع فيمن يخدم ومن لا يخدم إلى العرف والعادة. فإن كانت من أهل بيت كبير ولها نسب وشرف ومال وثروة ومثلها لا تخدم منزله في طبخ ولا عجين ولا غسل ثياب ولا كنس المنزل وما أشبه ذلك كان عليه إعدامها، وإن كانت من أدناء الناس مثلاً نساء الحمالين والأكارين ومن جرى مجراهم لم يجب عليه إعدامها، وإذا كان المرجع في ذلك إلى العرف فإنها يرجع إليه في مثلها ولا يرجع إلى ما ترتّب به نفسها.

فإذا كانت من ذوى الأقدار فتواضعت وانبسّطت في الخدمة كان عليها إعدامها، فإن لم تكن كذلك وتعظمت وتكبرت وترقعت عن الخدمة لم تستحقّ الخدمة بذلك لأنّ المرجع فيه إلى قدرها لا إلى الموجود منها في الحال، هذا إذا كانت صحيحة فإن مرضت واحتاجت إلى من يخدمها لزمه إعدامها وإن كان مثلها لا يخدم في حال الصّحة لأنّ المعتبر في ذلك بالعرف ومن العرف أن تحتاج إلى خادم كما أنّ العرف في الجليّة يقتضى أن تفتقر إلى خادم، فصارت في حال المرض مثل الجليّة في حال الصّحة.

وإذا كان على الزوج كما قلناه أن يخدم زوجته فليس يجب عليه أكثر من خادم واحد ولو كانت أجلّ الناس لأنّ الذي عليه من الخدمة الكفاية والكفاية تحصل بواحدة، وإن كان للزوجة ربايع ومال وجهاز تحتاج فيه إلى خدمة ومراعاة لم يلزم زوجها غير الخادم الواحد، وإذا كان ليس يلزمه إلا الخادم الواحد فهو مختيرين أن يبتاع خادماً أو يستأجره أو يكون لها خادم ينفق عليها بأمرها أو يخدمها بنفسه فيكفيها ما يكفي في الخادم لأنّ الواجب عليه تحصيل الخدمة لها وليس لها أن تتخير عليه الوجوه التي يحصل منها ذلك، فإن أرادت منه أن تخدم نفسها وتأخذ ما يأخذ الخادم من التفقة لم يكن لها ذلك لأنّ الخدمة للدعة والترقة، فإذا لم تختّر ذلك وأراد الخدمة لم يلزمه دفع عوض إليها عن ذلك.

كتاب النكاح

وإذا كاتب إنسان عبده كان له أن يبتاع الرقيق لأنَّ له تنمية المال، فإن اشترى جارية لم يجز له وطؤها لأنَّ في ذلك تعزيراً بما ل سيده فإن أذن له في ذلك كان جائزاً، فإن وطئها بإذن سيده أو بغير إذنه فليس فيه حد لأنَّ هناك شبهة، والتسبب لاحق لأنَّه وطئ سقط فيه الحد عن الواطئ، فإن ألحق نسبه فإنه مملوك لأنَّه من بين المملوكين ويكون مملوكاً لأبيه لأنَّه ولد مملوكته ولا يعتق عليه لأنَّه ناقص الملك، ولا يجوز له بيعه لأنَّ الشرع منع من بيع الآباء والأولاد ولا يملك عتقه لأنَّ فيه إتلاف مال سيده، وعليه التفقة على ولده فأما نفقة ولده من زوجته بغير واجبة عليه سواء كانت حرة أو مملوكة أو أم ولد لغيره أو مكاتبه لأنها إن كانت حرة فلا نفقة عليه لأنها تجب باليسار وهو غير موسر لأنَّ ما في يده لسيده.

وإن كانت مملوكة لم تجب عليه نفقة لأنَّه مملوك لسيده المملوكة، وليس يجب عليه نفقة مملوك غيره ويفارق ولده من أمته لأنَّه مملوكه فلها أن تنفق عليه كسائر ممتلكاته. وإن كانت أم ولد للغير فلا نفقة عليها لما تقدّم ذكره وإن كانت مكاتبه للغير فكذلك، فإذا كان لانهقة عليه كما ذكرنا وقيل لنا: فعلى من تكون نفقته؟ قلنا: إذا كانت زوجته حرة كانت التفقة عليها لأنَّه إذا لم يكن الأب من أهل الإنفاق أنفقت الأم.

وإن كانت أمة للغير كان على سيدها نفقة هذا الولد لأنَّه مملوكه، وإن كانت مكاتبه كان موقوفاً مع أمه يعتق بعضها وعلى هذا نفقته على أمه كما تنفق على نفسها ممّا في يدها، وإن كانت زوجته مكاتبه لسيده فلا نفقة عليه والتفقة على ما قدّمنا تفصيله، فإن أراد هذا المكاتب أن ينفق على ولده منها كان جائزاً لأنَّه ليس في ذلك تعزير بما ل السيّد، فإن عجز وعاد إلى الرقّ فالتفقة كانت على مال سيده، فإن أدّى وعتق فقد أنفق على مال سيده، وأمّا ولد العبد من زوجته فالحكم فيه كالحكم في ولد المكاتب من زوجته لا يجب عليه الإنفاق لما تقدّم ذكره.

واعلم أنّ نفقات الزوجات تعتبر بحال الزوج ولا تعتبر بحال الزوجة، وقد ذكر في ذلك أنّه إن كان موسراً كان عليه في كلّ يوم مدّان وإن كان متوسطاً متجملّاً فمدّ ونصف وإن كان معسراً فقدر المدّ، ويعتبر الغالب في قوت أهل البلد والغالب من قوته وليس عليه

المهذب

أن يدفع إليها إلا الحب، فإن طلبت منه غيره لم يلزمه لأنّها تكون مطالبة بغير حقّها وغير ما يجب لها عليه، فإن أراد هو أن يدفع إليها غير ذلك لم يلزمها قبوله لأنّه يكون دافعاً إليها غير حقّها وغير ما يجب لها، فإن اصطالحا على أخذ البدل من ذلك دنائير أو دراهم كان ذلك جائزاً.

فأمّا الخادمة فقد ذكرنا فيما تقدّم أنّ نفقتها تجب عليه إذا كانت ممّن يخدم مثلها، فإن كان موسراً كان عليه لها مدّ وثلاث لأنّه أقلّ من نفقة الموسر والمتوسّط وأرفع من نفقة المعسر، وإن كان معسراً ألزم نفقة مدّ لأنّه ليس يمكن أقلّ منه من حيث إنّ البدن لا يقوم بأقلّ منه، ومذهبنا يقتضى الرجوع إلى اعتبار العادة في ذلك.

وأما الأدم فعليه أن يدفع إلى الزوجة مع الطعام أدماً والمرجع في جنسه إلى غالب أدم البلد من زيت أو شيرج أو سمن، ومقداره يرجع إلى العادة فما كان أدماً للمدّ في العادة أوجب ذلك عليه، ويفرض لخادمتها الأدم أيضاً ويفرض لها عليه اللحم في كلّ أسبوع دفعة واحدة، ويكون ذلك في يوم الجمعة لأنّه عرف عامّ، ويرجع إلى العرف في مقداره وكذلك القول في الخادم.

ولا يجب لها عليه أجرة الحجام ولا فاصد ولا ثمن دواء، وأما الدّهن الذي تدهن شعرها به وترجله والمشط فإنّه على الزوج لأنّه من كمال التّفقة، ويجب عليه كسوتها، والمرجع في قدر ذلك وجنسه إلى عرف العادة، وأما العدد فللزوجة أربعة أشياء: قيص ومقنعة وخفّ هذه كسوة الصّيف، فأما في الشّتاء فإنّه يزيد جبة محشوة بالقطن وكذلك الخادم، وعليه أيضاً لها الفراش والوسادة واللّحاف وما ينام عليه بحسب العرف والعادة فيه.

وإذا دفع إليها الكسوة لمدة يلبس في مثلها ستّة أشهر تقدّيراً فأخلقت وبلت فإن لحقتها ذلك في وقتها كان عليه عوضها، وإن كان ذلك قبل وقتها لشهرين أو ثلاثة أشهر لم يلزمه العوض عنها، وإن كان بعد وقتها كان عليها عوضها.

فأمّا البدويّة فإنّها في وجوب التّفقة لها على زوجها تجري مجرى ما قدّمناه في الحضريّة

كتاب النكاح

وتفترقان في غير وجوب ذلك على الزوج، وذلك أنّ قوت البادية بخلاف قوت الحاضرة لأنّهم يقتاتون بالأقط والبلوط، فعلى زوجها نفقتها من غالب قوت البادية كما قدّمناه في غالب قوت البلد، وليس يجب على الزوج أن يضحي عنها، ولا أن يؤدي عنها كفارة اليمين، وعليه زكاة الفطرة عنها.

فأما السبب الذي تجب التفقة على الزوج عنده فهو التمكن المستحق إذا كانا كبيرين، والتمكن الناقص هو التخلية والتمكن الكامل هو تسليم نفسها إليه وتمكينه منها على الإطلاق ومن غير اعتراض عليه في موضع مسكنها ونقلها إليه، فإذا حصل التمكن على ما ذكرناه وجب تسليم التفقة في كلّ يوم من أوله، فإن تواني في ذلك حتى مضت مدة استقرت عليه التفقة، فإن لم تسلّم نفسها إليه ولا تمكّنه التمكن الكامل مثل أن تقول له: أسلم نفسي إليك في بيت أبي أو بيتي أو بيت الفلاني أو الحلة الفلانية، فلا نفقة لها لأنّ التمكن الكامل ما وجد، فإن حصل التمكن الكامل وكان الزوج حاضراً كان عليه التفقة لأنّ سبب الاستحقاق لها قد حصل.

وإن كان غائباً فحضرت عند الحاكم وأعلمته أنّها مسلمة نفسها إلى زوجها على الإطلاق لم يحكم لها بالتفقة حتّى يكتب إلى حاكم البلد الذي الزوج مقيم فيه ويعرفه ذلك من حالها، ثمّ يحضره ذلك الحاكم ويعلمه بما ذكرته زوجته، فإن سار لوقته أو وكل من ينوب عنه في القبض والتسليم وحضر وقبض كان ذلك الوقت هو وقت ابتداء التفقة، وإن لم يسر ولا وكل ضرب المدة التي لو سافر فيها يوصل إليها ثمّ يكون عليه نفقتها عند آخر هذه المدة لأنّ التمكن الكامل وجد منها وقدر على القبض فلم يفعل، وكذلك الحكم إذا كان الزوج كبيراً أو الزوجة مراهقة تصلح للوطء.

وإذا كان الزوج كبيراً والزوجة صغيرة لا يجامع مثلها فليس لها نفقة، وإن كان الزوج صغيراً والزوجة كبيرة لم يكن لها أيضاً التفقة فإن كان صغيرين فلا نفقة لها أيضاً، وإذا مرضت الزوجة لم تسقط نفقتها لأجل مرضها لأنّها من أهل الاستمتاع بها ولأنّه يألفها ويسكن إليها وتفارق الصغيرة بهذين الوجهين، وإن كان بها عيب في الفرج يمنع من

المهذب

الوطء ويوجب الرد، فإن اختار إمساكها لزمته الثقة وله أن يستمتع بها فيما دون الفرج، وإن اختار ردّها كان ذلك له.

وإذا أعسر الزوج ولا يقدر على الثقة على زوجته بوجه من الوجوه كان عليها الصبر إلى أن يوسع الله عليه ولا يفسخ عليه الحاكم وإن طالبت المرأة بذلك، وإذا كان موسراً بالثقة فمنعها مع القدرة ألزمه الحاكم لا إنفاق عليها، فإن لم يفعل أجبره على ذلك فإن أبي ذلك حبسه أبداً حتى ينفق عليها.

وإذا كانت الزوجة مطلقة طلاقاً رجعيّاً كان لها الثقة لأنها في معنى الزوجات وإن كان طلاقاً بائناً لم تكن لها نفقة، فإن أبانها وكانت حاملاً وجبت الثقة للحمل فلما وجب ذلك بوجوده وسقط بعده ثبت أن الثقة له، ولأنه إذا كان للحمل مال أنفق عليها فيه فدل ذلك على أنه لا يجب لها، فإذا لم تكن الثقة لها لأجل الحمل وكان للحمل على ما بيناه.

فعلى ذلك ينبغي أن يقال في الحر إذا تزوج بأمة وأبانها وهي حامل فإن الثقة على سيد الأمة، فإن تزوج عبد بأمة وأبانها وهي حامل كانت الثقة على سيد الولد دون والده لأن العبد لا يجب عليه نفقة أقاربه، فإن تزوج عبد بجمرة فأبانها وهي حامل كانت الثقة على الزوجة لأنه ولد حرة وأبوه مملوك، وإن كان النكاح فاسداً وكان الزوج حراً كانت الثقة عليه لأنها نفقة ولده، ولا فرق في باب حقوق النسب وثبوته بين النكاح الصحيح والفاقد.

ويستحق الولد الثقة على والده إذا كان الولد على صفة ووالده على صفة.

فأما صفة الولد الذي يستحق الثقة وصفة الوالد الذي يستحق عليه ذلك فهي أن يكون الولد معسراً ثم ناقص الحلقة أو ناقص الأحكام أو ناقص الحلقة والأحكام، فنقص الحلقة الضرير والزمن، ونقص الأحكام الولد الصغير لأنه لا حكم لكلامه والقلم لا يجري عليه، وأما ناقص الحلقة والأحكام فالكبير الضرير المجنون فإنه ناقص الأمرين معاً.

كتاب النكاح

وأما صفة والده الذى يستحقّ عليه التفقة فهو القادر على التفقة على ولده فى الفاضل عن قوت يومه، فإذا قدر على ذلك لمال فى يده أو قدرة على كسب كان عليه الإنفاق، فإذا كان الأمر فى الولد والوالد على ما ذكرناه.

فأما الترتيب فى ذلك فجعلته أنّ نفقة الولد على والده إن كان موسراً كما ذكرناه، فإن لم يكن له والد أو كان له والد إلا أنه معسر فعلى جده، فإن لم يكن له جد أو كان له وكان معسراً فعلى والد الجد ثم على هذا الترتيب أبداً، فإن لم يكن له أب ولا جد أو كانا إلا أنّهما معسران فنفقته على أمه، وكلّ جدّة وإن علت فهي كالأم إذا لم تكن دونها جدّة أو كانت لكنتها معسرة مثل ما ذكرناه فى الأب.

هذا إذا لم يكن من شقّ الأم إلا هؤلاء، فإن كان فى شقّ الأم غير هؤلاء وهو أب الأم وأمّ أب الأم ومن جرى هذا المجرى فهم من أهل الإنفاق فى الجملة، لأنّ التفقة تلزم بالقرابة على من يقع عليه اسم الأب حقيقة أو مجازاً أو على من وقع عليه اسم الجد حقيقة أو مجازاً، وإذا كان له أب وأمّ فالتفقة على الأب دون الأم، فإن كان له أمّ وجدّ أبو أب وإن علا فالتفقة على الجدّ دون الأم، فإن اجتمع أبو أمّ وأمّ أمّ فهما سواء لتساويهما فى الدرجة أيضاً.

فأما التفقة على الوالد فعلى الولد أن ينفق على والده فى الجملة وعلى جده وإن علا وينفق على أمه وأمهاتها وإن علون، والذى تجب التفقة عليه فإنها تجب فى الفاضل عن قوت يومه وليلته، وصفة من تجب له فأن يكون فقيراً ناقص الأحكام أو الحلقة أوهما، وناقص الأحكام المجنون والحلقة الزمانة، وهما أن يكون مجنوناً زمنياً، فن كان على هذه الصفة لزمت ولده التفقة عليه، وإن كان كامل الحلقة والأحكام إلا أنه فقير فعلى ولده الإنفاق عليه، وإذا كان الولد كامل الحلقة والأحكام وكان معسراً وجب نفقته عليه.

وإذا كان موسراً وكان أبواه معسرين، فإن كان معه ما ينفق عليها فعليه ذلك وإن لم يفضل عن كفايته إلا نفقة أحدهما كان هذا الفاضل بينهما، وإذا كان الابن موسراً وله أب وجدّ أبو الأب وهما معسران، وابن وابن ابن معسران أيضاً، فإن فضل ما يكفى الكلّ

المهذب

أنفق عليهم وإن فضل ما يكفي واحداً منهم كان الابن أولى، وكذلك الأب مع الجد فإن كان معسراً وله أب وابن موسران كان نفقته عليها سواء تساويهما في القرابة والتعصيب والرحم.

وإن كان موسراً وله زوجة ومن ذوى الأرحام من تجب عليه نفقته، فإن فضل ما يكفي الكل أنفق على الكل وإن فضل ما يكفي أحدهم كانت الزوجة أحق بها لأن نفقتها على سبيل المعاوضة ونفقة ذوى الأرحام مواساة، والمعاوضة أقوى لأنها تستحق مع إعسارها ويسارها، والوالد إذا كان موسراً لانفقة له وتستحق مع يسار الزوج وإعساره، والولد لانفقة له على أب معسر.

وتستحق المطلقة المرضعة النفقة وهي الأجر على الرضاع لقوله تعالى: فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ، فإن طلبت أجره مثلها وليس هناك غيرها أو يوجد غيرها بهذه الأجرة فهي أحق، وإن طلبت أكثر من ذلك والزوج يجد بأجرة المثل كان له نقله عنها لقوله تعالى: وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَعَسْرُكُمْ لَكُمْ أُخْرَىٰ وَلِقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ.

وأما نفقة المملوك فتجب على سيده وهو على ضربين: مكتسب وغير مكتسب، فإن كان غير مكتسب لصغر أو كبر أو زمانة أو مرض فإن نفقته على سيده، وإن كان مكتسباً كان سيده مخيراً بين أن يجعلها في كسبه وبين أن ينفق عليه من عنده لأن كسبه وماله له، فإن أنفق عليه من ماله كان جميع كسبه له، وإن جعل نفقته في كسبه وكان وفقاً لنفقته لم يكن من سيده غير ذلك، وإن زاد كسبه على ذلك كان الفاضل لسيده، وإن كان نقص من ذلك كان على سيده تمامه، والمراعى في مقدار نفقته ما يكفيه لقوته وغير ما يكفيه بحسب العادة.

وإذا بانت المرأة من زوجها بطلاق أو خلع أو غير ذلك وله معها ولد طفل لا يعقل ولا يميز كانت هي أولى بحضانته من أبيه، وإن كان بالغاً عاقلاً كان مخيراً بين أن يكون مع أبيه أو أمه، وإن كان صغيراً وقد يميز ولم يبلغ وكان ذكراً كان أولى به إلى سبع سنين من

كتاب النكاح

عمره، وإن كان أنثى كانت الأم أولى بها إلى تسع سنين، وقيل إلى بلوغها ما لم تزوج، فإن تزوجت كان الأب أحق بولده ذكراً كان أو أنثى طفلاً غير مميز ولا عاقل أو طفلاً مميزاً. فإن كان لم يبلغ سبع سنين أو أكثر منها فإن تزوجت وكان لها أم كانت أمها أحق به إن لم يكن لها زوج أو كان لها زوج وهو جد الطفل، وإن كان غير جدّه كان الأب أحق له، فإن كان لجدّ الطفل كانت أولى به من الأب، وكذلك الحكم فيما زاد على ما ذكرناه من الآباء والأمهات، فإن لم تكن أمهات الأم على ما ذكرناه كان الأب أحق به من كلّ أحد ثم أمهاته وآبائهم، ويجرون في كونهم أحق به مجرى أحقهم بميراثه، فن كان منهم أحق بميراثه كان أحق بحضنته، وإن كان من يستحق ميراثه أكثر من واحد وتنازعوا في حضنته أقرع بينهم فن خرج اسمه كان أولى به، وكذلك القول في إخوته وأخواته إذا لم يكن أب ولا أم ولا أحد ممّن تقدّم ذكره.

وإذا كان له ولد من كافرة وهو مسلم كان المسلم أحق بولده على كلّ حال، فإن أسلمت الكافرة كان كما لو كانت في الأصل مسلمة، وكذلك لو كانت مسلمة وزوجها كافر كانت أحق به من الكافر فلو أسلم الكافر كما كان لو كان في الأصل مسلماً. وإذا كان أحد أبوي الطفل مملوكاً لم يكن له حق في الحضنة فإن اعتق ثبت حقه، وتكون أمّه أحق به إلى سبع سنين من عمره ثم يكون أبوه أحق به من ذلك، وإن كان الولد أنثى كانت أمّه أحق بها إلى أن تبلغ، وإذا تزوجت الأم أو فسقت سقط حقها من الحضنة، فإن كان لها أم كانت أحق به على ما قدّمناه.

وإذا ملك إنسان بهيمة كانت ممّا يؤكل لحمه أو لا يؤكل طيراً كان أو غير ذلك، ممّا يؤكل لحمه أيضاً أو لا يؤكل كان على مالكة التفقة عليه، وإن كانت البهيمة في البلد كانت نفقته عليه بالقيام بها بالعلف وبما يصلح حالها، وإن كانت في البادية أطلقها للرعى فإن لم يكن لها ما يرعاه فالعلف، والمالك لما يؤكل لحمه من ذلك مخير فيه بين البيع والذبح والعلف، وإن كانت ممّا لا يؤكل لحمه كان مخيراً بين علفها وبين بيعها، ولا يجوز له حبس شيء من ذلك من غير أن يعلفه ولا يقوم به ولا يطلقه للرعى وما أشبه ذلك، فإن فعل ذلك أجبره الحاكم على أحد ما ذكرناه أنه مخير فيه.

فَتْهُ الْقُرْآنِ

لعبد بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن الراوندي

المتوفى ٥٧٣ هـ

كتاب النكاح

قال الله تعالى: وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ فَقُرَّاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، هذا خطاب من الله تعالى للمكلفين من الرجال والنساء يأمرهم أن يزوجوا الأيامي اللواتي لهم عليهن ولاية وأن يزوجوا الصالحين المستورين الذين يفعلون الطاعات من الممالك والإماء إذا كانوا ملكاً لهم.

والأيامي جمع أيم وهي المرأة التي لا زوج لها سواء كانت بكرة أو ثيباً، وقال قوم: الأيم التي مات زوجها وعلى هذا قوله عليه السلام: الأيم أحق بنفسها يعني الثيب، وقيل: إن الأمر بتزويج الأيامي إذا أُرِدَ ذلك أمر فرض، والأمر بتزويج الأمة إذا أرادت ندب وكذلك العبد. ومعنى قوله: إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، أي لا يمنعوا من نكاح المرأة أو الرجل إذا كانا صالحين لأجل فقرهما وقلة ذات أيديهما، فإنهم وإن كانوا كذلك فإن الله يغنيهم من فضله، وقال قوم: معناه إن يكونوا فقراء إلى النكاح يغنيهم الله بذلك عن الحرام، فعلى الأول تكون الآية خاصة في الأحرار وعلى الثاني عامة في الأحرار والمماليك، فالنكاح فيه فضل كبير لأنه طريق التناسل وباب التواصل وسبب الألفة والمعونة على العفة، ومن سنن الإسلام النكاح وترك التعزب، فمن دعت الحاجة إلى النكاح ووجد له طويلاً فلم يتزوج فقد خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وآله،

وقد ذكرنا ما حث الله به عباده ودعاه إليه فقال: وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ، الآية، ثم قال: وَلَيْسَتَعَفِيفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، أمر تعالى من لا يجد

السبيل إلى أن يتزوج بأن لا يجد طولاً من المهر ولا يقدر على القيام بما يلزمه لها من النفقة والكسوة أن يتعفف ولا يدخل في الفاحشة ويصبر حتى يغنيه الله من فضله.

باب ما أحلَّ الله من النكاح وما حرَّم منه:

قال الله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ.

هذه الآية على عمومها عندنا في تحريم مناهضة جميع الكفار وليست منسوخة ولا مخصوصة، قال ابن عباس: فرّق عمر ابن طلحة وحذيفة امرأتيهما اللتين كانتا تحتها كتابيتين، وقال الحسن: إنها عامّة إلا أنها نسخت بقوله تعالى: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ، وقال ابن جبير: هي على الخصوص، ونحن إنما اخترنا ما قلناه أولاً لأنه لا دليل على نسخها ولا على خصوصها وسنبيّن وجه ذلك بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وأما المجوسية فلا يجوز نكاحها إجماعاً، والذمّي لا يجوز أن يتزوج مسلمة إجماعاً أيضاً وقرناً وأخباراً والأمة المملوكة والجارية تكون مملوكة وغير مملوكة.

والإعجاب يكون بالجمال ويكون بخصال يرغب لها فيها، ومعنى أعجبني الشيء فرحت به ورضيته، والفرق بين لو أعجبكم وإن أعجبكم، أن لوللماضي وإن للمستقبل وكلاهما يصح في معنى الماضي.

ولا يجوز نكاح الوثنية إجماعاً لأنها تدعو إلى التاركها حكاها الله تعالى، وهذه العلة قائمة في الذمّي من اليهود والنصارى فيجب أن لا يجوز نكاحها، وقال السدي في قوله تعالى: قُلْ أَيْسَرُ الْخَبِيثِ وَالطَّيِّبِ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ، فالخبِيث الكافر والطيب المؤمن وهو اختيار ابن جرير، وقال جماعة: الآية عامّة أي لا يستوي أهل الطاعة والمعصية لا في المكان ولا في المقدار ولا في الإنفاق ولا في غير ذلك من الوجوه،

وفي الآية دلالة على جواز نكاح الأمة المؤمنة مع وجود الطول؛ لقوله تعالى: وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ، فكل من عقد على أمة الغير وأعطى سيدها المهر كان العقد ماضياً

كتاب النكاح

غير أنه يكون تاركاً للأفضل، ولا يجوز له أن يعقد على أمة وعنده حرة إلا برضاها، فإن عقد عليها من غير رضاها كان العقد باطلاً، وإن أمضت الحرة العقد مضى العقد ولم يكن لها بعد ذلك اختيار، فأما الآية التي في النساء وهي قوله: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ، فإنما هي على التنزيه دون التحريم.

فصل:

وقال بعض المفسرين: لا يقع اسم المشركات على نساء أهل الكتاب، فقد فصل الله تعالى بينهما في قوله: لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ، وفي قوله: مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ، إذ عطف أحدهما على الآخر، وهذا التعليل من هذا الوجه غير صحيح فالمشرك يطلق على الكل لأن من جحد نبوة محمد صلى الله عليه وآله فقد أنكر معجزه فأضافه إلى غير الله وهذا هو الشرك بعينه، وهذا العطف ورد للتفخيم كما عطف على الفاكهة النخل والرمان مع كونها منها تخصيصاً في قوله تعالى: فِيهَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ.

ومتى أسلم الزوجان بنيا على النكاح الذي كان جرى بينهما ولا يحتاج إلى تجديده بلاخلاف، وإن أسلمت قبله طرفة عين فعند كثير من الفقهاء وقعت الفرقة وعندنا تنتظر عدتها، فإن أسلم الزوج تبيناً أن الفرقة لم تحصلورجعت إليه، وإن لم يسلم تبيناً أن الفرقة وقعت حين الإسلام غير أنه لا ييجن من الخلوصها، فإن أسلم الزوج وكانت ذميمة استباح وطؤها بلاخلاف وإن كانت وثنية انتظر إسلامها ما دامت في العدة فإن أسلمت ثبت عقده عليها وإن لم تسلم بانته منه.

فإن قيل: كيف يقال للكافر الذي يوحد الله مشرك؟، الجواب فيه قولان: أحدهما أن كفره نعمة الله التي هي الإسلام وجحد له لدين محمد عليه السلام كالشرك في عظم الجرم، والآخر أنه إذا كفر بالنبي عليه السلام فقد أشرك فيما لا يكون إلا من عند الله وهو القرآن فزعم أنه من عند غير الله ذكره الزجاج وهذا أقوى.

فالمحرمات من النساء على ضربين: ضرب منهن يجرمن بالنسب وضرب منهن يجرمن

بالسبب وما عداها فمباح، وبيان ذلك في الآيات من سورة النساء في قوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ثُمَّ قَالَ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ، إِلَى آخِرِهَا، والحكمة في هذا الترتيب ظاهرة ونحن نذكر تفصيلها في فصول.

فصل:

اعلم أن الله تعالى ابتدأ بتحريم ما نكح الآباء في سورة النساء بقوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، ثم فصل المحرمات، ومعنى الآية الأولى قيل فيه قولان:

أحدهما قال ابن عباس: إنه حرم عليهم ما كان أهل الجاهلية يفعلونه من نكاح امرأة الأب إذا لم تكن الأم.

الثاني أن يكون «ما نكح» بمنزلة المصدر والتقرير ولا تنكحوا نكاح آبائكم، فعلى هذا يدخل فيه النهي عن حلائل الآباء وكل نكاح لهم فاسد في الجاهلية وهو اختيار الطبري، وقال: إن هذا الوجه أجود لأنه لو أراد حلائل الآباء لقال: لا تنكحوا ما نكح آبائكم، وهذا ليس بطعن لأنه ذهب به مذهب الجنس كما يقول القائل: لا تأخذ ما أخذ أبوك من الإماء، فيذهب مذهب الجنس ثم يفسره بمن.

وقوله: إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ، يعني بالآباء نكح، وكذا كل استثناء منقطع كقولهم: لا تتبع متاعني إِلَّا مَا بَعَثَ، أي لكن ما بعث فلا جناح عليك فيه، وقيل في معناه قولان:

أحدهما: إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ فَإِنَّكُمْ لَا تَوَازِنُونَ بِهِ وَإِنْ كَانَ مِنْهُ وَلَدٌ فَلَيْسَ الْوَلَدُ بَوْلَدِ زَنَاءٍ، وقال قطرب: معناه لكن ما سلف فاجتنبوه ودعوه إنه فاحشة، الثاني حكاه بعض المفسرين: إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ فَدَعُوهُ فَهُوَ جَائِزٌ لَكُمْ، وهذا لا يجوز بالإجماع.

والهاء في قوله تعالى: إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً، يحتمل أن تكون عائدة إلى النكاح بعد النهي ويحتمل أن تكون عائدة إلى النكاح الذي عليه أهل الجاهلية، قيل: ولا يكون ذلك إِلَّا وَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِتَحْرِيمِهِ مِنْ جِهَةِ الرِّسْلِ، فالأول اختاره الجبائي وهو الأقوى، قال:

كتاب النكاح

وتكون السّلامة ممّا قد سلف في الإقلاع عنه، وقيل إنّما استثنى ما قدمضى ليعلم أنّه لم يكن مباحاً لهم.

«إنّه كان فاحشاً» أي زنا «ومقتاً» أي بغضاً أي يورث بغض الله ويسمى ولد الرّجل من امرأة أبيه المقتي ومنهم الأشعث بن قيس وأبو معيط جدّ الوليد بن عقبة. قال البلخي: ليس كلّ نكاح حرّمه الله تعالى زناً لأنّ الزّنا هو فعل مخصوص لا يجري على طريقة لازمة وسنة جارية، لذلك لا يقال للمشرّكين في الجاهليّة أولاد زنا ولا لأهل الدّمة والمعاهدين أولاد زنا إذا كان عقداً بينهم يتعارفونه.

إنّه كان فاحشاً» دخلت كان لتدل على أنّه كان قبل تلك الحال كذا كان كذا فاحشة، وقول المبرّد: إنّ كان زائدة غير صحيح لأنّها لو كانت زائدة لم تعمل، معناه أنّه كان فيما مضى أيضاً فاحشة ومقتاً وكان قد قامت الحجّة عليهم بذلك في كلّ من عقد عليها الأب من النّساء أنّه يحرّم على الابن دخل بها أو لم يدخل بلاخلاف، فإن دخل بها الأب على وجه السّفاح فهل يحرّم على الابن؟ ففيه خلاف، وعموم الآية يقتضي أنّها تحرّم عليه لأنّ النّكاح يعبرّ به عن الوطء كما يعبرّ به عن العقد فيجب أن يحمل عليها، وامرأة الأب وإنّ علا تحرّم على الابن وإن نزل بلاخلاف.

فصل:

ثمّ قال تعالى: حرّمت عليكم أمّهاتكم وبناتكم،... اعلم أنّ في النّاس من اعتقد أنّ هذه الآية وما يجري مجراها كقوله تعالى: حرّمت عليكم الميّتة والدّم، جملة لا يمكن التّعلّق بظواهرها في تحريم شيء وإنّما يحتاج إلى بيان، قالوا: لأنّ الأعيان لا تحرّم ولا تحلّ وإنّما يحرّم التّصرّف فيها، والتّصرّف مختلف فيحتاج إلى بيان التّصرّف إلى بيان التّصرّف المحرّم دون التّصرّف المباح،

والأقوى أنّها ليست جملة المجمل هو ما لا يفهم المراد بعينه بظاهره وليست هذه الآية كذلك، لأنّ المفهوم من ظاهرها تحريم العقد عليهنّ والوطء دون غيرها من أنواع الفعل فلا يحتاج إلى البيان مع ذلك، وكذلك قوله: حرّمت عليكم الميّتة، المفهوم منه الأكل

والبيع دون النظر إليها أو ما جرى مجراه، كيف وقد تقدّم هذه الآية ما يكشف عن أن المراد ما بيناه من قوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ، فلما قال بعده: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ، كان المفهوم أيضاً تحريم نكاحهن. ويطلب الكلام فيه من أصول الفقه.

فصل:

قال ابن عباس: حرّم الله في هذه الآية سبعة بالنسب وسبعة بالسبب، فالمحرّمات من النسب: الأمّهات ويدخل في ذلك أمّهات الأمّهات وإن علون وأمّهات الآباء كذلك، والبنات ويدخل في ذلك بنات الأولاد؛ أولاد البنين وأولاد البنات وإن نزلن والأخوات سواء كنّ لاب وأُمّ أولاب أو لأمّ، وكذا العمّات والحالات وإن علون من جهة الأب كنّ أو من جهة الأمّ وبنات الأخ وبنات الأخت وإن نزلن، وكلّ من يقع عليه اسم بنت حقيقة أو مجازاً تحرم لقوله تعالى: وَبَنَاتُكُمْ، وكذا من يقع عليه اسم العمّة لقوله تعالى: وَعَمَّاتُكُمْ، وكذلك كلّ من كان خالته حقيقة وهي أخت أمّه أو مجازاً وهي أخت جدّته أي جدّة كانت من قبل أمّها فأختها خالته وتحرم عليه؛ لقوله تعالى: وَخَالَاتُكُمْ.

والمحرّمات بالسبب: الأمّهات من الرّضاعة والأخوات أيضاً من الرّضاعة وكلّ من يحرم بالنسب يحرم مثله بالرّضاع، فنصّ الله من جملتهنّ على الأمّهات والأخوات بظاهر اللفظ ودلّ بفحواه على أن من عداها ممن تحرم بالنسب كهما، لأنّ تلك إذا صارت بالرّضاع أمّاً وهذه أختاً فالعمّة والحالة يصيران عمّة وخالة وكذلك من سواهما، ولذلك قال عليه السّلام: يحرم من الرّضاع ما يحرم من النسب.

فصل:

ثمّ قال تعالى: وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ، فأُمَّهات النّساء يُحرّم من بنفس العقد وإن لم يدخل بالبت على رأي أكثر الفقهاء وبه قال ابن عباس والحسن وعطاء، وقالوا: هي مبهمة وخصّوا التقييد بقوله: وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، ووروا عن عليّ عليه السّلام وزيد بن ثابت: أنّه يجوز العقد على الأمّ ما لم يدخل بالبت ولم يجعلوا

كتاب النكاح

قوله: مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، راجعاً إلى أمهات النساء، وقالوا: تقدير الكلام حرّمت عليكم نسائكم مطلقاً وحرّمت عليكم ربائكم اللّاتي في حجوركم من نسائكم اللّاتي دخلتم بهنّ، وقالوا: أم المرأة تُحرّم بالعقد مجرداً والرّبيبة تُحرّم بشرط الدّخول بالأمّ وهذا هو الصّحيح، وقال قوم: هي من صلبها جميعاً، فإنّ المرأة لا تُحرّم أمّها ما لم يدخل بها أيضاً.

والصّحيح أنّ الجملة المقيدة إذا عطفت على الجملة المطلقة لا يجب أن يسري ذلك التقييد إلى الجملة الأولى أيضاً ويتحقّق هذا من النّحو أيضاً، فقال الرّجاج: وهو قول سيبويه، والمحقّقين أنّ الصّحيح هو الأوّل وذلك أنّ الموصوفين وإن اتّفقا في الإعراب فإنّها إذا اختلف العامل فيها لم يميز أن يوصفا بصفة جامعة، والمثال يجيء من بعد.

و«الرّبائب» جمع ربيبة وهي بنت الزّوجة من غيره ويدخل فيه أولادها وإن نزلن وسيّمت بذلك لتربيته إياها، ومعناها مربوبة، ويجوز أن تسمّى ربيبة سواء تولّى تربيتها وكانت في حجره أو لم تكن لأنّه إذا تزوّج بأمّها سمّي هوربيبتها وهي ربيبتها، والعرب تسمّي الفاعلين والمفعولين بما يقع بهم ويوقعونه، يقولون: هذا مقتول وهذا ذبيح وإن لم يقتل بعد ولم يذبح إذا كان يراد قتله أو ذبحه، وكذلك يقولون: هذه أضحية لما أعدّ للتضحية، فمن قال لا تُحرّم بنت الزّوجة إلّا إذا تربّت في حجره فقد أخطأ على ما قلناه.

وقوله تعالى: مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، قال المبرّد: اللّاتي دَخَلْتُمْ بِهِ، نعت للنساء اللّواتي من أمهات الرّبائب لا غير، قال: لإجماع النّاس أنّ الرّبيبة تحلّ إذا لم يدخل بأمّها وأنّ من أجاز أن يكون قوله تعالى: مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، هو لأمهات نسائكم فيكون معناه أمهات نسائكم من نسائكم اللّاتي دخلتم بهنّ فيخرج أن يكون اللّاتي دخلتم بهنّ لأمهات الرّبائب،

قال الرّجاج: لأنّ الخبرين إذا اختلفا لم يكن نعتها واحداً، لا يميز النّحويون: مرت بنسائك وهربت من نساء زيد الطّريفات، على أن تكون الطّريفات نعتاً هؤلاء النّساء، لأنّ الأولى جرّ بالباء والثّانية بالإضافة فكذلك النّساء الأولى في الآية جرّ بالإضافة الأمهات إليها والثّانية جرّ بمن، فلا يجوز أن يكون: اللّاتي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، صفة للنّساء الأولى والثّانية.

وقيل أيضاً: لو جاز أن يكون: اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ، صفة للأولى والثانية لكان أن يكون قوله: إِلَّا مَمْلَكْتُ أَيْمَانُكُمْ، استثناء من جميع المحرمات وفي إجماع الجميع على أنه استثناء مما يليه وهو: الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ، دلالة على أَنَّ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ، صفة للنساء اللَّاتِي تليها والدليل الأول أقوى. وقال من اعتبر الدخول بالنساء لتحريم أمهاتهن يحتاج أن يقدر «أعني»، فيكون التقدير: وأمّهات نسائكم أعني اللَّاتِي دخلتم بهنَّ وليس بنا إلى ذلك حاجة.

والدخول المذكور في الآية قيل فيه قولان: أحدهما قال ابن عباس: هو الجماع واختاره الطبري الثاني قال عطاء: هو الجماع وما يجري مجراه من المسيس وهو مذهبنا وله تفصيل، فإن كان المسيس من شهوة فهو كالجماع فيكون محظوراً، وإن كان من غير شهوة فنكاح بنتها مكروه وفيه خلاف بين الفقهاء.

فصل:

ثم قال تعالى: وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ، يعني نساء البنين للصلب دخل بهن البنون أولم يدخلوا وزوجات أولاد الأولاد من البنين والبنات داخلون في ذلك، وإنما قال: مِنْ أَصْلَابِكُمْ، لئلا يظنَّ أَنَّ امرأة مَنْ يسنِّي به تحرّم عليه، وقال عطاء: نزلت الآية حين نكح النبي عليه السلام امرأة زيد بن حارثة، فقال المشركون في ذلك، فنزل: وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ، وقال سبحانه: وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ، وقال: مَا كَانَ مُحَمَّدًا أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ.

فأما حلائل الأبناء من الرضاع فمحرمات؛ لقوله عليه السلام: يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النِّسْبِ، وإنما سميت المرأة حليلة لأمرين: لأنها تحلّ معه في الفراش ولأنه يحلّ له وطؤها.

فصل:

ثم عطف عليه فقال تعالى: وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُتَيْنِ، أي وحرم عليكم الجمع بينهما لأنَّ

كتاب النكاح

مع صلتها في حكم المصدر، وهذا يقتضي تحريم الجمع بينها في عقد واحد وتحريم الجمع بينها في الوطء سبباً بملك اليمين، فإذا وطئ أحدهما لم يحل له الأخرى حتى تخرج تلك من ملكه وهو قول الحسن وأكثر المفسرين والفقهاء،

ومن أجاز الجمع بينها في الوطء على ما ذهب إليه داود وقوم من أهل الظاهر فقد أخطأ في الاختيار، وكذا في الرِّبِّيَّةِ وَأُمِّ الزَّوْجَةِ لأنَّ قوله: وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ، يدخل فيه المملوكة والمعقود عليها، وكذا قوله: مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، يتناول الجميع وكذا قوله: وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ، عامٌّ في الجميع على كلِّ حال في العقد والوطء وإنما أخرجنا جواز ملكها بدلالة الإجماع، ولا يعارض ذلك قوله تعالى: أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، لأنَّ الغرض بهذه الآية مدح من يحفظ فرجه إلّا عن الزوج أو ما ملكت الأيمان، فأما كيفية ذلك فليس منه، ويمكن الجمع بينها بأن يقال: أو ما ملكت أيمانهم إلّا على وجه الجمع بين الأمِّ والبنت أو الأختين.

وقوله تعالى: إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ، استثناء منقطع لكن ما قد سلف لا يؤخذ كم الله به الآن وقد دخلتم في الإسلام وتركتم ما فعلتم في الجاهلية، وليس المراد أن ما سلف حال النهي يجوز استدامته بخلاف، وقيل: إنَّ «إلّا» بمعنى سوى وموضع «أن تجمعوا» رفع تقديره حرّمت عليكم الأشياء والجمع بين الأختين، فإنما يُجرمان على وجه الجمع دون الانفراد سواء اجتمع العقدان أو افترقا وكان ذلك لبني إسرائيل حلالاً، فإن خلّفت أحدهما الأخرى جاز بيمينك الاستدلال بهذه الآية على أنّه لا يصحُّ أن يملك واحدة من ذوات الأنساب المحرّمات ومن الرّضاع أيضاً لأنَّ التحريم عامٌّ بقوله عليه السّلام: حُرِّمَ مِنَ الرّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النّسَبِ، فهو دليل على أنّه لا يصحُّ ملكهنّ من جهة الرّضاع وإن كان فيه خلاف.

وأما المرأة التي وطئها بلاثزويج ولا ملك فليس في الآية ما يدلُّ على ينه يُحرّم وطء أمّها وبنتها لأنَّ قوله تعالى: وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ، وقوله: مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ، يتضمّن إضافة الملك أمّا بالعقد أو بملك اليمين فلا يدخل فيه من وطء من لا يملك وطأها، غير أن قوماً من أصحابنا ألحقوا ذلك بالموطوءة بالعقد والملك بالسّنة والأخبار المروية في ذلك وفيه خلاف بين الفقهاء، ثم قال: إنَّ الله كان غفوراً رحيماً، أخبر سبحانه أنّه كان غفوراً حيث لم

يؤاخذهم بما فعلوه من نكاح المحرمات وإنما عفا لهم عما سلف.

فصل:

ثم قال تعالى: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، قيل في معناه ثلاثة أقوال:

أحدها وهو الأقوى: أنَّ المراد به ذوات الأزواج إلا ما ملكت أيمانكم من كان لها زوج لأنَّ بيعها طلاقها، قال ابن عباس: طلاق الأمة ست: سبيها وبيعها وعتقها وهبتها وميراثها وطلاق زوجها.

الثاني: أنَّ المحصنات العفائف إلا ما ملكت أيمانكم بالنكاح أو اليمين، ملك استمتاع بالمهر أو ملك استخدام بضمن الأمة وأصل الإحصان المنع. والإحصان على أربعة أقسام: أحدها بالزوجة كقوله: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ، الثاني بالإسلام كقوله: فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ، الثالث بالعقد كقوله: وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ، الرابع يكون بالجزية كقوله: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ.

قال البلخي: والآية دالة على أنَّ نكاح المشركين ليس بزنى، لأنَّ قوله تعالى: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ، إذا كان المراد به ذوات الأزواج من أهل الحرب بدلالة قوله: إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، بسببي فلا خلاف أنَّه لا يجوز وطء المسبية بعد استبرائها بحيضة.

وقوله: كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، نصب على المصدر من غير فعله وفيه معناه كأنه قال حرم الله ذلك كتاباً من الله أو كتب كتاباً، وعن الزجاج أنَّه نصب على جهة الأمر ويكون «عليكم» مفسراً والمعنى الزموا كتاب الله، وعلى الإغراء والعامل محذوف لأنَّ عليكم لا يعمل فيها قبله.

كتاب النكاح

وقد صحَّ عن ابن عباس أنه قال: حرم الله من النساء سبعاً بالنسب وسبعاً بالسبب وتلا الآية، ثم قال: والسابعة من محرّمات السبب قوله: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ، وهي امرأة الأب سواء دخل بها أولم يدخل، وتدخّل في ذلك زوجات الأجداد وإن علوا من الطرفين.

باب مقدار ما يحرم من الرضاع وأحكامه ما وراء ذوات المحارم القرابية:
أمّا الرضاع فإنّ الله سمّى بقوله تعالى: وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعُنَّكُمْ، أمّهات للحرمة، ولا يحرم عندنا الرضاع إلاّ ما نبت اللحم وشدّ العظم، وإنّما يعتبر أقلّ ذلك بخمس عشرة رضة متوالية لا يفصل بينهنّ برضاع امرأة أخرى، أو برضاع يوم وليلة لا يفصل بينها برضاع امرأة أخرى، وفي أصحابنا من روى تحريم ذلك بعشر رضعات وذلك محمول على شدّة الكراهة في ذلك.

ومنى دخل من الرضاع رضاع امرأة أخرى بطل حكم ما تقدّم، وحرم الشافعيّ بخمس رضعات ولم يعتبر التوالى، وإنّما اختار خمس الرضعات لما روت عائشة أنّ عشر رضعات كانت محرّمة فنسخن بخمس، وهذا يدلّ على ما نذهب إليه من خمس عشرة رضة، لأنّ النسخ كما توهم الشافعيّ أنّه بالنقصان فإنّه يكون بالزيادة، وإنّما ذهبنا إلى الزيادة للتفصيل الوارد عن الصادق عليه السلام وحرم أبو حنيفة بقليله وكثيره وفي أصحابنا من ذهب إليه والمراد به الكراهية.

واللبن عندنا للفحل لأنّه بفعله ثار ونزل، ومعناه إذا أرضعت امرأة بلبن فحل لها صبيّاناً كثيرين من أمّهات شتى فإنّهم جميعهم يصيرون أولاد الفحل ويحرّمون على جميع أولاده الذين ينتسبون إليه ولادة ورضاعاً ويحرّمون على أولاد المارضة الذين ولدتهم، فأما من أرضعته بلبن غير هذا الفحل فإنّهم لا يحرمون عليهم.

ثمّ اعلم أنّ كلّ أنثى انتسبت إليها باللبن فهي أمّك: لقوله تعالى: وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعُنَّكُمْ، فالتي أرضعتك أو أرضعت امرأة أرضعتك أو رجلاً أرضعت بلبانه من زوجته أو أمّ ولده كلّها على ما ذكرناه فهي أمّك من الرضاعة، وكذا كلّ امرأة ولدت امرأة أرضعتك

أوولدت رجلاً أرضعك بلبنه فهي أمك من الرضاعة.

فصل:

وقوله تعالى: وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ، يعنى بنات المربعة وهن ثلاث: الصّغيرة الأجنبية التي أرضعتها أمك بلبان أبيك سواء أرضعتها معك أو مع ولد قبلك أو بعدك، والثانية أختك لأمك دون أبيك وهي التي أرضعتها أمك بلبان رجل غير أبيك، والثالثة أختك لأبيك دون أمك وهي التي أرضعتها زوجة أبيك بلبن أبيك. وأم الرضاعة وأخت الرضاعة لولا الرضاعة لم تُحرّم فالرضاعة سبب تحريمها.

وكل من تحرّم بالنسب من اللّاقى مضى ذكرهنّ تُحرّم أمثالهنّ بالرضاع؛ لقول النّبىّ صلى الله عليه وآله: إِنْ الله حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ، فثبت بهذا الخبر أنّ السّبع المحرّمات بالنّسب على التّفصيل الّذى ذكره الله محرّمات بالرضاع.

والكلام فى الرضاع فى ثلاثة فصول:

أحدها: مدّة الرضاع وقد اختلف فيها، فقال أكثر أهل العلم: لا يحرم إلّا ما كان فى مدّة الحولين، فأما ما كان بعده فلا يحرم بحال وهو مذهبنا وبه قال الشافعى ومحمد وأبو يوسف.

وثانيها: قدر الرضاع الّذى يُحرّم وقد ذكرناه آن.

وثالثها: كيفيّة الرضاع فعند أصحابنا لا يحرم إلّا ما وصل إلى الجوف من الثدي فى المجرى المعتاد الّذى هو الفم، وأما ما يوجر أو يسعط أو يحقن به فلا يحرم بحال.

فصل:

ثمّ اعلم أنّ هذه الجملة على ضربين: تحرّم أعيان وتحرّم جمع، فأما تحرّم الأعيان فنسب وسبب فالنسب قد مضى ذكره والسبب على ضربين: رضاع ومصاهرة، فالرضاع بيّناه أيضاً. وتحرّم المصاهرة وإن قدّمنا الكلام عليه فنذكرها هنا أيضاً مجموعاً مفصلاً، فاعلم أنّهن أربع: أمّهات الزوجات وكلّ من يقع عليها اسم «أم» حقيقة أو مجازاً

كتاب النكاح

وإن علون، فالكل يُحرّم لقوله تعالى: أُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ.

والثانية: الرّبيبة وهي وكل ما كان نسلها وكذا ولد الرّبيب ونسله، فإنّه يُحرّم بالعقد تحریم جمع؛ فإن دخل بها حرّم عليه كلّهنّ تحریم تأييد لقوله: وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ، إلى قوله: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ.

والثالثة: حلائل الأبناء، فإذا تزوّج امرأة حرّمت على والده بنفس العقد وحدها دون أمهاتها وبناتها لقوله: وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ، وأمهاتها وأولادها ليس حلائله. والرابعة: زوجات الآباء يُحرّمون دون أمهاتهم ودون نسلهنّ من غيره؛ ولقوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ.

فصل:

ثم قال سبحانه: كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، يعنى كتب الله تحریم ما حرّم وتحليل ما حلّ عليكم كتاباً فلا تتخالفوه وتمسكوا به، فإذا ثبت من الكتاب على سبيل التفصيل تحریم اللواتى ذكرناهنّ، فاعلم أنّ ست عشرة امرأة أخرى يعلم تحریمهنّ من القرآن جملة ومن السنّة تفصيلاً، بين رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك بقوله تعالى: وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، كما علّمه الله تعالى.

وهنّ: الملائنة والمطلقة تسع تطليقات للعدة والمعقود عليها في العدة مع العلم بذلك، والمدخول بها في العدة على كلّ حال والمنكوحة في الإحرام والمفجور بابنها والمفجور بأبيها والمفجور بأخيها والمفجور بها وهي ذات بعل، والمفضاة بالدخول بها قبل بلوغها تسع سنين والّتي يقذفها زوجها وهي صماء والّتي يقذفها زوجها وهي خرساء، وبنت العمّة على ابن الخال إذا كان فجر بأمّها وبنت الخالة أيضاً إذا فجر بأمّها والمفجور بأمّها على الفاجر، وكذا المفجور بابنتها.

وقد خالفنا فقهاء العامة في قولنا: إنّ من زنى بامرأة ولها بعل حرّم عليه نكاحها أبداً وإن فارقها زوجها، والدليل على صحّته وصحة مجموع ما ذكرناه من أخوات هذه المسألة إجماع الطائفة فإنّه مفض إلى العلم، وإنّا قلنا: إنّ إجماعهم حجة لأنّ في إجماع الإمامية قول

الإمام الذي دلت العقول على أن كل زمان لا يخلو من رئيس معصوم لا يجوز عليه الخطأ في قول ولا فعل، فمن هذا الوجه كان إجماعهم حجة ودلالة قاطعة وهذه الطريقة واضحة مشروحة في غير موضع من كتبنا.

فإن استدلل المخالف بظواهر آيات القرآن مثل قوله تعالى: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، وقوله تعالى: وَأُجِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، بعد ذكر المحرمات؟ قلنا: هذه الظواهر يجوز أن يرجع عنها بالأدلة كما رجعتم أنتم عنها في تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها مع جواز ذلك عندنا على بعض الوجوه على ما ذكره، على أن النساء اللاتي يعلم تحريمهن بالسنة إنما حرمت كل واحدة منهن على رجل بعينه بسبب من قبله وأمر من أموره وإلا كانت هي قبل ذلك على أصل الإباحة، ولولا حصول ما حصل لما حرمت ألبتة فسقط سؤلهم.

فأما إذا زنى رجل بامرأة حرمت على ابنه والدليل عليه قوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ، ولفظ النكاح يقع على الوطء والعقد معاً على ما ذكرناه فكأنه قال لا تعتدوا على من عقد عليه آبؤكم ولا تطئوا من وطأهن.

والدليل على جواز نكاح العمّة والخالة وعنده بنت الأخ وبنت الأخت إجماع الطائفة، وكذا نكاح المرأة وعنده عمتها وخالتها إذا رضيتا فإنه يدل عليه عموم قوله تعالى: وَأُجِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، لأنه عام في جميعهن، ومن ادعى نسخه فعليه الدلالة وخبر الواحد لا ينسخ به القرآن.

باب ضروب النكاح

قال الله تعالى: وَأُجِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، وقال تعالى: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، أما الآية الأولى فقد قيل في معناه أربعة أقوال: أحدها: أُجِلَّ لَكُمْ ما دون الخمس أن تبغوا بأموالكم على وجه النكاح، الثاني: أُحِلَّ لَكُمْ ما وراء ذوات المحارم من أقاربكم

كتاب النكاح

ونحوها من المحرمات بالسبب، الثالث: ما وراء ذلكم مما ملكت أيمانكم، الرابع: ما وراء ذوات المحارم إلى الأربع أن تبتغوا بأموالكم نكاحاً أو ملك يمين، وهذا الوجه أولى لأنه حمل الآية على عمومها في جميع ما ذكره الله في كتابه أو على لسان نبيه. ثم اعلم أن أحكام النكاح تشتمل على ذكر أقسامه وشروطه وما يلزم بالعقد وما يلزم بالفرقة.

فأقسامه على ثلاثة أقسام: نكاح دوام وهو غير مؤجل ونكاح متعة وهو مؤجل ونكاح بملك اليمين.

وأما شرائط الأنكحة الواجبة: فالإيجاب والقبول والمهر أو الأجر أو الثمن أو ما يقوم مقامها، وكون المتعاقدين متكافئين في الدين في نكاح الدوام، وأن تكون الزوجة والأمة من غير ذوات المحارم ونحو ذلك مما لا يصح العقد مع عدمه من الشروط.

وما يلزم بالعقد فهي: المهر والقسمة والنفقات ولحوق الأولاد، وما يلزم بالفرقة نذكره، وما روي: من تحليل الرجل جاريته لمؤمن لا يخرج عن تلك الأقسام الثلاثة التي هي من ضروب النكاح، وجارية الغير إذا تزوجت بإذن سيدها فنكاحها صحيح، قال الله تعالى: وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ، فمدح من حفظ فرجه إلا عن زوجته أو ملك اليمين، والنكاح يستحب لقوله تعالى: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ، فعلق النكاح باستطابها وما هذه صورته فهو غير واجب خلافاً لداود.

والناس ضربان: ضرب مشته للجاع وقادر على النكاح وضرب لا يشتهيه، فالمشتهى يستحب له أن يتزوج والذي لا يشتهى فالمستحب أن لا يتزوج لقوله تعالى: وَسَيِّدًا وَحَصُورًا، فمدحه على كونه حصوراً؛ وهو الذي لا يشتهى النساء لأنه لا يجعل سبب ذلك ولا يبيح شهوته بل يميته بكثرة الصوم، وقال قوم هو الذي يمكنه أن يأتي النساء ولكن لا يفعل.

باب ذكر النكاح الدائم:

قال الله تعالى: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، فندب تعالى عباده إلى التزوج

وأجمع المسلمون على أن التزويج مندوب إليه لجميع الأمة وإن اختلفوا في وجوبه لمحمد صلى الله عليه وآله، وأما قوله: وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ، فاختلف المفسرون في سبب نزوله على ستة أقوال:

أحدها ما روى عن عائشة: أنها نزلت في حق اليتيمة التي تكون في حجر وليها فيرغب في ماها وجمالها ويريد أن ينكحها بدون صداق مثلها، فنها أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لها صداق مهر مثلها، وأمروا أن ينكحوا ما طاب مما سواهن من النساء إلى أربع «فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً» من سواهن «أَوْ مَمْلُوكَةً أُيْمَانُكُمْ»، ومثل هذا ذكر في تفسير أصحابنا وقالوا: إنها متصلة بقوله: وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَوَعُّبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، الآية، وبه قال الحسن والمبرّد.

الثاني: قال ابن عباس: إن الرجل منهم كان يتزوج الأربع والخمس والست والعشر ويقول: ما يمنعني أن أتزوج كما تزوج فلان؟ فإذا فني ماله مال على مال اليتيمة فأنفقه، فنهاهم الله تعالى أن يتجاوزوا الأربع لثلاث يحتاجوا إلى أخذ مال اليتيمة، وإن خافوا ذلك مع الأربع أيضاً أن يقتصروا على واحدة.

الثالث قال جماعة: كانوا يشددون في أموال اليتامي ولا يشددون في أموال لنساء ينكح أحدهم النسوة ولا يعدل بينهن، فقال تعالى: كما تحافون أن لاتعدلوا في اليتامي فخافوا في النساء فانكحوا واحدة إلى الأربع، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً.

الرابع قال مجاهد: إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ «معناه ان تخرجتم من ولاية اليتامي وأكل أموالهم إيماناً وتصديقاً فكذلك تخرجوا من الزنا وانكحوا النكاح المباح من واحدة الى أربع فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً.

الخامس قال الحسن: إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْيَتِيمَةِ الْمَرْبُوءَةِ فِي حَجْرِكُمْ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّا أَحَلَّ لَكُمْ مِنْ يَتَامَىٰ قَرَابَاتِكُمْ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ الْآيَةِ، وبه قال الجبائي، وقال الخطاب متوجه إلى ولي اليتيمة: إذا أراد أن يتزوجها فإنه إذا كان هو وليها كان له أن يزوجه قبل البلوغ وله أن يتزوجها.

كتاب النكاح

السادس قال الفراء: المعنى إن كنتم تتحرّجون من مؤاكلة اليتامى فتحرّجوا من جمعكم بين اليتائم ثم لا تعدلون بينهم.

فصل:

أما قوله تعالى: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ، فهو جواب لقوله: وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا، على ما روى عن عائشة وأبي جعفر عليه السلام، ومن قال: إن تقديره إن خفتم أَلَّا تُقْسِطُوا في اليتامى فكذلك تخافوا في النساء؟ الجواب قوله «فانكحوا»، والتقدير فإن خفتم أَلَّا تُقْسِطُوا في أموال اليتامى فتعدلوا فيها فكذلك فخافوا أَلَّا تُقْسِطُوا في حقوق النساء، فلا تتزوّجوا منهنّ إلّا من تأمنون معه الجور مثني وثلاث ورباع، فإن خفتم أيضاً من ذلك فواحدة فإن خفتم من الواحدة فمما ملكت أيمانكم، فترك ذكر فذلك فخافوا أَلَّا تُقْسِطُوا في حقوق النساء لدلالة الكلام عليه وهو قوله: فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعْدِلُوا فَوَاحِدَةً. ومعنى «أَلَّا تُقْسِطُوا» أى أَلَّا تُعْدِلُوا ولا تنصفوا والإقسط العدل، واليتامى جمع لذكران الأيتام وإناتهم في هذا المعنى.

وقال الحسين بن على المغربي: معنى «ما طاب» أى ما بلغ من النساء كما يقال: طابت الثمرة، أى بلغت والمراد المنع من تزويج اليتيمة قبل البلوغ لئلا يجرى عليها الظلم فإن البالغة تختار لنفسها، وقيل معنى «ما طاب لكم»: ما حلّ لكم من النساء ومن أحلّ لكم منهنّ دون من حرّم عليكم، وإنما قال: «ما طاب» لأنّ ما مصدرية، وقيل: إن ماها هنا للجنس كقولك: ما عندك؟ فالجواب رجل وامرأة، وقيل: لما كان المكان مكان إيهام جاءت ما لما فيها من الإيهام ولم يقل من طاب وإن كان من للعقلاء ونحوهم من العلماء وما لغير العقلاء، لأنّ المعنى انكحوا الطيب أى الحلال، لأنّه ليس كلّ النساء حلالاً لأنّ الله حرّم كثيراً منهنّ بقوله: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ، الآية، هذا قول الفراء، وقال مجاهد: فانكحوا النساء نكاحاً طيباً، وقال المبرد: ماها هنا للجنس وكذا قوله: أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، معناه أو ملك أيمانكم. ومعنى «فانكحوا ما طاب لكم» أى فلينكح كلّ واحد منكم مثني وثلاث ورباع، لما قال: وَالَّذِينَ بَرُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، معناه

فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلدة.

وقوله تعالى: مثنى وثلاث ورباع، بدل من «ماطاب» وموضعه النصب وتقديره اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً والوا على هذا بمعنى أو، وقد تقع هذه الألفاظ على الذكر والأنثى، فوقعها على الأنثى مثل الآية التي نحن في تفسيرها ووقعها على الذكر قوله: أُولِي أَجْنَحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ، لأنَّ المراد به الجناح وهو مذكّر، وقوله: مثنى وثلاث ورباع، معناه اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً، فلا يقال: إنَّ هذا يؤدّي إلى جواز نكاح تسع كما توهمه بعض الزيدية، فإنَّ اثنتين وثلاثاً وأربعاً تسع لما ذكرناه، فإنَّ من قال: دخل القوم البلد مثنى وثلاث ورباع، لا يقتضى الأعداد في الدخول ولأنَّ لهذا العدد لفظاً موضوعاً وهو تسع فالعدل عنه إلى مثنى وثلاث ورباع نوع من العي، جلّ كلامه تعالى عن ذلك.

وقال الصادق عليه السلام: لا يحلّ لماء الرّجل أن يجرى في أكثر من أربعة أرحام من الحرائر؛ ولعمومه بقوله: إنَّ الاختصار في نكاح المتعة على أربعة أولى وإن ورد أنهم بمنزلة الإماء، وفي الإماء يجوز الجمع بين أكثر من أربع في ملك اليمين.

فصل:

وقوله: فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، أى فإن خفتم ألا تعدلوا في ما زاد على الواحدة فانكحوا واحدة، وقرأ أبو جعفر المدني بالرفع وتقديره فواحدة كافية كما قال تعالى: فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ.

ومن استدلل من الزيدية بهذه الآية على أن نكاح التسع جائز فقد أخطأ لأنَّ المعنى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى إن أمتم الجور، وأمّا ثلاث إن لم تخافوا ذلك وأمّا رباع إن أمتم ذلك فيهنّ بدلالة قوله تعالى: فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً، لأنَّ معناه فإن خفتم في الثنتين فانكحوا واحدة ثم قال: فإن خفتم في الواحدة أيضاً فها مملكت أيمانكم، على أن مثنى لاتصلح إلا لاثنتين اثنتين على التفريق في قول الرّجاج، فتقدير الآية فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث بدلاً من مثنى ورباع من ثلاث فلا حاجة إلى أن يقال: الواو بمعنى أو ولو قال أولظنَّ أنّه ليس لصاحب مثنى ثلاث ولالصاحب الثلاث رباع.

كتاب النكاح

وقال الفارسي: إن مثنى وثلاث ورباع حال من قوله: ما طابَ لَكُمْ مِنَ النساءِ، فهو كقولك: جئتكَ راكباً وماشياً وراكباً ومنحدرًا، تريد أنك جئتته في كل حال من هذه الأحوال ولست تريد أنك جئتته وهذه الأحوال لك في وقت واحد. ومن استدلل بقوله تعالى: فانكحوا، على وجوب التزويج من حيث أن الأمر شرعاً يقتضى الوجوب فقد أخطأ، لأن ظاهر الأمر وإن اقتضى الإيجاب في الشرع فقد ينصرف عنه بدليل، وقد قام الدليل على أن التزويج ليس بواجب على أن الغرض بهذه الآية النهي عن العقد على من يخاف أن لا يعدل بينهما.

فصل:

ثم قال تعالى: ذَلِكَ أَذْنَىٰ الْأَتْعُولُوا، فأشار بهذا إلى العقد على الواحدة مع الخوف من الجور فيما زاد عليها، والاقتصار على ما ملكت أيمانكم أي هو أقرب إلى أن لا تجوروا ولا تملوا، يقال: عال يعول إذا مال وجار، وما قاله قوم من أن معناه أن لا يفتروا فهو خطأ وكذا قول من زعم أن معناه أن لا يكثر عيالكم؛ لأنه يقال: عال يعيل إذا احتاج وأعال يعيل إذا كثر عياله، على أنه لو كان المراد القول الثالث لما أباح الواحدة وما شاء من ملك اليمين لأنه أزيد في العيال من أربع حرائر، والصحيح أن عال الرجل. عياله يعولهم أي مآتهم ومنه قوله عليه السلام: ابدأ بمن تعول.

باب الصداق وأحكامه:

قال الله تعالى: وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً، أي أعطوهن مهورهن ديانة وهبة من الله لهن، ونحلة نصب على المصدر، عن ابن عباس: المخاطب به الأزواج أمرهم بإعطاء المهر كملًا إذا دخل لها لمن سمى لها، فأما غير الدخول بها فإنها إذا طلقت فإن لها نصف المسمى إذا طلقها وإن لم يكن سمى لها المهر فلها المتعة، فإن لم يطلقها ولم يسم لها مهرًا فلها مهر المثل ما لم يتجاوز خمسمائة درهم، وقال أبو صالح: هذا خطاب للأولياء لأن الرجل منهم كان إذا زوج ابنته أخذ صداقها دونها فنهاهم الله عن ذلك وأنزل هذه الآية، وذكر المعتمر

بن سليمان أن أناساً كان أحدهم يعطي هذا الرجل منهم أخته ويأخذ أخت الرجل ولا يكون بينهما المهر فيشير بهذا إلى نكاح الشغار فنهى الله عن ذلك، والظاهر يدل على الأول. ثم خاطب الله الأزواج بقوله تعالى: فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا، لأن أناساً كانوا يتأثمون أن يرجع أحدهم في شيء مما ساق إلى امرأته فأنزل الله هذه الآية، عن ابن عباس، وقال أبو صالح: المعنى به الأولياء والمعنى إن طابت لكم أنفسهن بشيء من المهر، ومن لتبيين الجنس، فلو وهبت له المهر نحلة لجاز وكان حلالاً بلا خلاف.

فصل:

والأصل في الصداق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله؛ فالكتاب قوله تعالى: وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِنَ نِحْلَةً، وقوله: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً، وقال: وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ، وقال النبي صلى الله عليه وآله: أدوا العلاتق، قيل: يارسول الله ما العلاتق؟ قال: ماتراضى به الأهلون، وعليه الإجماع.

ويسمى المهر صداقاً وأجرة وفريضة، فإن قيل: كيف سماه الله نحلة وهو عوض عن النكاح؟ فالجواب: أنه مشتق من الانتحال الذي هو التدنيس، يقال: فلان ينتحل مذهب كذا، فكأن قوله تعالى: نحلة، معناه تدنيماً، وقيل: إنه في الحقيقة نحلة من الله لها لأن حظ الاستمتاع لكل واحد منهما بصاحبه كحظ الآخر، وقيل وجه ثالث؛ وهو أن الصداق كان للأولياء في شرع من قبلنا بدلالة قول شعيب حين زوج موسى ابنته: عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ، فكأن معنى قوله تعالى: نحلة، أي أن الله أعطاهن هذا في شريعة محمد عليه السلام.

فإذا ثبت هذا فالمستحب أن لا يعرى نكاح عن ذكر مهر، لأنه إذا عقد مطلقاً ضارع الموهوبة وذلك يختص بالنبي صلى الله عليه وآله فلذلك يستحب ذكره، ولئلا يرى الجاهل فيظن أنه يعرى عن المهر ولأن فيه قطعاً لمواد الخصومة، ومتى ترك ذكر المهر وعقد النكاح بغير ذلك فالنكاح صحيح إجماعاً لقوله تعالى: لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ

كتاب النكاح

تَسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهْنَّ فَرِيضَةً، تَقْدِيرُهُ وَلَمْ تَفْرِضُوا لَهْنَّ فَرِيضَةً لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: مَا لَمْ تَسُوهُنَّ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: وَمَصْتَعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ.

وهذه المتعة واجبة للمرأة طَلَّقَهَا قَبْلَ ادِّخُولِ وَلَمْ يَسْمَ لَهَا مَهْرًا، ثُمَّ قَالَ: مَتَاعُ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ، فَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ مَسْمًى وَأَعْطَاهَا الْمَهْرَ ثُمَّ طَلَّقَهَا فَالْمَتَاعُ مُسْتَحَبَّةٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعُ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ.

فصل:

وَالصَّدَاقُ عِنْدَنَا غَيْرُ مَقْدَرٍ فَكُلُّ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا لِمَبِيعٍ. وَأُجْرَةٌ لِكُتْرٍ صَحَّ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا وَفِيهِ خِلَافٌ، وَالكثير أيضا لا حد له عندنا لقوله تعالى: وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا، وَالْقِنْطَارُ مِلٌّ مَسْكَ ثَوْرٍ ذَهَبًا أَوْ سَبْعُونَ أَلْفًا وَهُوَ إِجْمَاعُ لِقِصَّةِ عَمْرٍ مَعَ الْمَرْأَةِ الَّتِي حَبَّتَهُ، فَقَالَ: كُلُّ أَحَدٍ أَفْقَهُ مِنْ عَمْرٍ حَتَّى النِّسَاءِ أَفْقَهُ مِنْ عَمْرٍ، وَكُلُّ مَالِهِ قِيَمَةٌ فِي الْإِسْلَامِ وَتَرَضَى عَلَيْهِ الزَّوْجَانِ يَنْعَقِدُ بِهِ النِّكَاحُ وَيَصِيرُ بِهِ مَهْرًا إِلَّا أَنَّ الْمُحَمَّدِيَّةَ خَمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ قِيَمَتُهَا خَمْسُونَ دِينَارًا، وَرَوَى أَصْحَابُنَا: أَنَّ الْإِجَارَةَ مَدَّةٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا لِأَنَّهُ كَانَ يَخْتَصُّ بِمَوْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَهْرُ تَعْلِيمُ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ.

باب المتعة وأحكامها:

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً، قَالَ الْحَسَنُ: هُوَ النِّكَاحُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالسَّديُّ: هُوَ الْمَتَاعُ إِلَى أَجَلٍ مَسْمًى، وَهُوَ مَذْهَبُنَا؛ لِأَنَّ لَفْظَ «الاستمتاع» إِذَا أُطْلِقَ لَا يُسْتَفَادُ بِهِ فِي الشَّرْعِ إِلَّا الْعَقْدُ الْمُؤَجَّلُ وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ مَعْنَاهُ الْإِتِّفَاعُ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ لَهُ وَضْعٌ وَعُرِفَ شَرْعِيًّا يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْعُرْفِ دُونَ الْوَضْعِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ حَقِيقَةً وَالْوَضْعُ بِمَجَازٍ وَالْحُكْمُ لِلطَّارِئِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: فَلَانِ يَقُولُ بِالْمَتَاعِ وَفَلَانِ لَا يَقُولُ بِالْمَتَاعِ؟ وَلَا يَرِيدُونَ إِلَّا الْعَقْدَ الْمَخْصُوصَ.

وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَالَّذِينَ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ

أَيَانُهُمْ، لَأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ زَوْجَةٌ، وَلَا يُلْزَمُ أَنْ يُلْحَقَهَا جَمِيعُ أَحْكَامِ الزَّوْجَاتِ مِنَ الْمِيرَاثِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِيلَاءِ وَالظَّهَارِ وَاللَّعَانِ، لِأَنَّ أَحْكَامَ الزَّوْجَاتِ تَخْتَلِفُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُرْتَدَّةَ تَبِينُ بِغَيْرِ طَلَاقٍ وَكَذَا الْمُرْتَدَّةُ عِنْدَنَا، وَالْكِتَابِيَّةُ لَا تَرِثُ؟ وَأَمَّا الْعَدَّةُ فَإِنَّهَا يُلْحَقُهَا عِنْدَنَا وَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ أَيْضًا فِي هَذَا النِّكَاحِ فَلَا شُعْنَةَ بِذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ زَوْجَةً لَمَا جَازَ أَنْ يَضُمَّ مَا ذُكِرَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ إِلَى مَا فِي تِلْكَ الْآيَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِأَنَّهُ لَا تَنَافٍ بَيْنَهُمَا فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: إَعْلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ أَوْ مَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُمْ، وَقَدْ اسْتَقَامَ الْكَلَامُ.

فصل:

وقد روي عن ابن مسعود وابن عباس وأبى بن كعب وسعيد بن جبير أنهم قرأوا: فما استمتعتم به منهنَّ إلى أجلٍ مسمى، وذلك صريح بما قلناه على أنه لو كان المراد به عقد النِّكَاحِ الدَّائِمِ لوجب لها جميع المهر بنفس العقد، لأنه قال تعالى: فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ، يعني مهورهنَّ عند أكثر المفسرين وذلك غير واجب بلا خلاف وإنما يجب الأجر بكماله في عقد المتعة بنفس العقد، ولا يعترض هذا بقوله تعالى: وَآتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً، لأنَّ آية الصَّدَقَةِ مَطْلُوقَةٌ وَهَذِهِ مُقَيَّدَةٌ بِمَا قَبْلُهَا مَعَ أَنَّهُ فَصَّلَ سَبْحَانَهُ فَقَالَ: وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ،

وفي أصحابنا من قال: قوله: أَجُورَهُنَّ، يدلُّ على أنه تعالى أراد المتعة لأنَّ المهر لا يسمَّى أَجْرًا بَلْ سَمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى صَدَقَةٌ وَنِحْلَةٌ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ اللَّهَ سَمَّى الْمَهْرَ أَجْرًا فِي قَوْلِهِ: فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ، وَفِي قَوْلِهِ: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ، وَمَنْ حَمَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الْمَتْعَةِ كَانَ مُرْتَكِبًا لِمَا يَعْلَمُ خِلَافَهُ، وَمَنْ حَمَلَ لَفْظَ «الاستمتاع» عَلَى الْإِنْتِفَاعِ فَقَدْ أَبْعَدَ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يُلْزَمَ مَنْ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ، فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ لِلزَّمَةِ نِصْفَ الْمَهْرِ، فَإِنْ خَلَّاهَا خُلُوةً تَامَةً لَزِمَهُ جَمِيعُ الْمَهْرِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَإِنْ لَمْ يَلْتَدِّ وَلَمْ يَنْتَفِعْ.

كتاب النكاح

فصل:

وأما الخبر الذي يروونه أنَّ النَّبِيَّ عليه السَّلام نهى عن المتعة، فهو خبر واحد لا يترك له ظاهر القرآن ومع ذلك يختلف لفظه وروايته، فتارة يروون أنه نهى عنها في عام خيبر وتارة يروون أنه نهى عنها في عام الفتح، وقد طعن أيضاً في طريقه بما هو معروف، وأدل دليل على ضعفه قول عمر: متعتان كانتا على عهد رسول الله أنا أنهى عنها ومعاقب عليها، فأخبر أنَّ هذه المتعة كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأنه هو الذي نهى عنها لضرب من الرأي.

فإن قالوا: إنما نهى لأنَّ النَّبِيَّ عليه السَّلام كان نهى عنها، قلنا: لو كان كذلك لكان يقول: متعتان كانتا على عهد رسول الله نهى عنها وأنا أنهى عنها أيضاً، فكان يكون أكد في باب المنع، فلما لم يقل ذلك دلَّ على أنَّ التحريم لم يكن صدر عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم وصحَّ ما قلناه.

وقال الحكم بن عُيينة: قال على عليه السَّلام: لولا أنَّ عمر نهى عن المتعة مازنى إلا شقي، وذكر البلخي عن وكيع عن إسماعيل بن خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود قال: كنَّا مع النَّبِيِّ عليه السَّلام ونحن شباب فقلنا: يا رسول الله ألا نستخصي؟ قال: لا، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب إلى أجل.

وقوله تعالى: وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرَاضِيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِیْضَةِ، قال السَّدي وقوم من أصحابنا: معناه لا جناح عليكم فيما تراضيتُم به من استيناف عقد آخر بعد انقضاء المدَّة التي تراضيتُم عليها، فتزيدها في الأجر وتزيدك في المدَّة.

فصل:

فإذا ثبت أنَّ النِّكاح المتعة جائز وهو النِّكاح المؤجَّل وقد سبق إلى القول بإباحة ذلك جماعة معروفة الأحوال عند المخالفين، وقد أثبتوا في كتبهم منهم أمير المؤمنين عليه السَّلام وابن مسعود ومجاهد وعطاء، وقدرُوا عن جابر وسلمة ابن الأكوع وأبي سعيد الخدري والمغيرة بن شعبة وابن جبير وابن جريح أنَّهم كانوا يفتون بها، فادَّعأوهم الاتفاق على

حظر المتعة باطل.

وقد ذكرنا أنَّ الحجة لنا بعد الإجماع من القرآن قوله تعالى: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً، ولفظ الاستمتاع والتمتع وإن كان واقعاً على الالتذاذ والانتفاع في أصل اللغة فقد صار بعرف الشرع مخصوصاً بهذا العقد المعين، لاسيما إذا أضيف إلى النساء، ولا يفهم من قول القائل متعة النساء، إلا هذا العقد المخصوص، كما أنَّ لفظ الظهار اختص في عرف الشرع بهذا الحكم المخصوص وإن كانت في اللغة مشتركة فكانه قال: إذا عقدتم عليهن هذا العقد المخصوص فآتوهن أجورهن.

ولفظه «استمتعتم» لا تعدو وجهين: إمَّا أن يراد بها الانتفاع والالتذاذ الذي هو أصل موضوع اللغة أو العقد المؤجل المخصوص الذي اقتضاه عرف الشرع، فلا يجوز أن يكون هو الوجه الأول لأمرين.

أحدهما: أنه لا خلاف بين محصلي من تكلم في أصول الفقه في أن لفظ القرآن إذا ورد وهو محتمل لأمرين: أحدهما أصل اللغة والآخر عرف الشرع، أنه يجب حمله على عرف الشرع؛ ولهذا حملوا كلهم لفظ صلاة وزكاة وصيام وحج على العرف الشرعي دون اللغوي.

والأمر الآخر: أنه لا خلاف في أن المهر لا يجب بالالتذاذ لأن رجلاً لو وطئ امرأته ولم يلتذ لوطئها لأن نفسه عافتها وكرهتها أولغير ذلك من الأسباب لكان دفع جميع المهر واجباً وإن كان الالتذاذ مرتفعاً، فعلمنا أن الاستمتاع في الآية إنما أريد به العقد المخصوص دون غيره.

فصل:

وما بين ذلك ويقويه قوله تعالى: وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ، ومعناه على ما روي عن آل محمد عليه وعليهم السلام أن تزيدها أنت في الأجر وتزيدك هي في الأجل، وما يقوله مخالفونا من أن المراد به رفع الجناح في الإبراء والنقصان أو الزيادة في المهر أو ما يستقر بتراضيهما من النفقة ليس بصحيح، لأننا نعلم أن العفو والإبراء مُسقط

كتاب النكاح

للحقوق بالعقول ومن الشرع ضرورة لاهذه الآلة والزياة فى المهر جاهلة، والهبة أيضاً معلومة لامن هذه الآلة، وأن التراضى مؤثر فى النفقات وماأشبهها، فحمل الآلة والاتسفاة بها ماليس بمستفاة قبلها ولا معلوم هو الأولى، فالحكم الذى ذكرناه مستفاة بالآلة غير معلوم قبلها فىجب أن يكون أولى.

فصل:

فإن قيل: كيف يصح حمل لفظة «استمتعتم» على النكاح المخصوص وقدأباح الله بقوله: وَأَجَلْ لَكُمْ مَاوَرَاءَ ذَلِكَ، النكاح المؤبد بلاخلاف فمن خصص ذلك بعقد المتعة فهو خارج عن الإجماع؟ قلنا: قوله تعالى بعد ذكر المحرمات من النساء: وَأَجَلْ لَكُمْ مَاوَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ عَيْرَ مُسَافِحِينَ، يبيح العقد على النساء والتوصل بالمال إلى استباحتهن ونعم ذلك العقد المؤبد والمؤجل، ثم خص المؤجل بالذكر فقال: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ، فالمعنى فمن نكحتموها منهن نكاح المتعة فآتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فىما تراضيتن به من بعد الفريضة، لأن الزياة فى الأجر والأجل لايليق إلا بالعقد المؤجل.

فإن قيل: الآلة مجملة لقوله تعالى: مُحْصِنِينَ عَيْرَ مُسَافِحِينَ، ولفظة الإحصان تقع على أشياء مختلفة من العقد والتزويج وغير ذلك، قلنا: الأولى أن تكون لفظة «محصنين» محمولة على العفة والتنزيه من الزنا لأنه فى مقابلة قوله: غير مسافحين، والسفاح الزنا بغير شبهة، ولو حملت اللفظة على الأمرين من العفة والإحصان الذى يتعلق به الرجم لم يكن بعيداً. فإن قيل: كيف يحمل لفظة «الإحصان» فى الآلة على ما يقتضى الرجم وعندكم أن المتعة لاتحصن؟

قلنا: قد ذهب أكثر أصحابنا إلى أنها تحصن وإنما لاتحصن إذا كانت المتمتع بها يغيب عنها فى أكثر الأوقات، والغائب عن زوجته فى النكاح الدائم لا يكون بحكم المحصن فى الرجم.

وبعد فإذا كانت لفظة «محصنين» تليق بالنكاح الدائم المؤبد رددنا ذلك إليه كما أنا

رددنا لفظة «الاستمتاع» إلى النكاح المؤجل لما كانت تليق به، فكأنه تعالى أحل النكاح على الإطلاق وابتغاه بالأموال ثم فصل منه المؤبد بذكر الإحصان والمؤجل بذكر الاستمتاع.

وموضع «أن تبتغوا» نصب على البذل من ما أو على حذف اللام بأن يكون تقديره لأن تبتغوا، ومن قرأ «وأجل» بالضم جازي في محل أن الرفع والنصب، ومعنى «أن تبتغوا» أن تطلبوا وتلتمسوا بأموالكم إما شراءً بثمن أو نكاحاً مؤجلاً أو مؤبداً عن ابن عباس. محصنين غير مسافحين: أي متزوجين غير زانين وأعفة غير زناة، وقال الزجاج: المسافح والمسافحة الزانيان غير ممتنعين من أحد؛ فإذا كانت تزني بواحد فهي ذات خدن، فحرم الله الزنا على وجه السفاح الذي ذكرناه واتخاذ الصديق الذي بيناه.

باب العقد على الإمام وأحكامه:

قال الله تعالى: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ، معناه ومن لم يجد منكم طَوْلاً والطول هو الغني مأخوذ من الطول فشبه الغني به لأن به ينال معالي الأمور، وقيل: الطول هو الهوى، قال جابر: إذا هوى الأمة التي للغير فله أن يتزوجها بأن كان ذا يسار، والأول هو الصحيح وهو المروي عن أبي جعفر عليه السلام.

المعنى: من لم يستطع زيادة في المال وسعة يبلغ بها نكاح الحرّة فلينكح أمة، أي من لم يقدر على شيء مما يصلح لنكاح الحرائر من المهر والنفقة فلينكح مما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات أي من فتيات المسلمين لا من فتيات غيركم، وهم المخالفون في الدين كاليهود والنصارى والمجوس وغيرهم، فإن مهور الإمام أقل ومؤنتهن أخف في العادة، والمراد به إماء الغير لأنه لا يجوز أن يتزوج الرجل بأمة نفسه إجماعاً، وطولاً مفعول به وعلى قول جابر من أنه من الهوى مفعول له.

والعنت في قوله تعالى: لَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ، على هذا المراد به الحد لأنه إذا هواها خشي أن يواقعها فيحد فيتزوجها، والفتاة: الشابة، والأمة: وإن كانت عجوزاً لأنها

كتاب النكاح

كالصغيرة في أنها لاتوقر توقير الحرّة، والفتوة حالة الحداثة، يقال: أفقّى الفقيه لأنه في مسألة حادثه.

فصل:

وفي الآية دلالة على أنه لايجوز نكاح الأمة الكتابية لأنه قيّد جواز العقد على الإمام بكونهنّ مؤمنات، وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك لأنّ التقييد هو على جهة النّدب دون التّحريم، والأوّل أقوى لأنه الظاهر ومقاله عدول عن الظاهر، ومنهم من قال: إنّ تأويل من فتياكم المؤمنات الكتابيات دون المشركات من عبدة الأوثان بدلالة الآية في المائدة، وهي قوله تعالى: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ، وهذا ليس بشيء لأنّ الكتابية لاتسمى مؤمنة.

ومن أجاز العقد على الكتابية، له أن يقول: آية المائدة مخصوصة بالحرائر منهنّ دون الإمام، وظاهر الآية يقتضي أن من وجد المهر للحرّة ونفقتها ولا يخاف العنت لايجوز له تزويج الأمة وإنما يجوز العقد عليها مع عدم الطّول والخوف من العنت وهو مذهب الشافعي غير أنّ أكثر أصحابنا قالوا ذلك على وجه الأفضل لا لأنه لو عقد عليها وهو غني كان العقد باطلاً وهو قول أبي حنيفة، وقوّوا ذلك بقوله تعالى: وَلَا أَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خِيَأُ مِنْ مُشْرِكَةٍ. إلّا أنّ من شرط صحّة العقد على الأمة عند أكثر الفقهاء ألا يكون عنده حرّة وهو مذهبنا إلّا أن ترضى الحرّة بأن يتزوّج عليها أمة، فإن أذنت كان العقد صحيحاً عندنا، ومتى عقد عليها بغير إذن الحرّة كان العقد باطلاً، وروى أصحابنا: أنّ الحرّة تكون بالخيار بين أن تفسخ عقد الأمة كما يكون لها الخيار أن تفسخ عقد نفسها، والأوّل أظهر لأنه إذا كان العقد باطلاً لا يحتاج إلى فسخه.

فأمّا تزويج الحرّة على الأمة فلايجوز إلّا بإذن الحرّة، فإن لم تعلم الحرّة بذلك كان لها أن تفسخ نكاح نفسها أو نكاح الأمة، وفي الناس من قال في عقده على الحرّة طلاق الأمة، وعن النبيّ عليه السّلام: الحرائر صلاح البيت والإماء هلاك البيت.

فصل:

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ، قِيلَ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: كَلَّمَكَ وَلَدَ آدَمَ الثَّانِي كَلَّمَكَ عَلَى الْإِيمَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأُمةُ أَفْضَلُ مِنَ الْحَرَّةِ وَأَكْثَرُ ثَوَابًا عِنْدَ اللَّهِ، وَفِي ذَلِكَ تَسْلِيَةٌ لِمَنْ يَعْقِدُ عَلَى الْأُمةِ إِذَا جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ ثَوَاباً عِنْدَ اللَّهِ مَعَ اشْتِرَاكِهِمْ بِأَتَمِّهِمْ وَلَدَ آدَمَ، وَفِي ذَلِكَ صَرْفٌ عَنِ التَّعَايِيرِ فِي الْأَنْسَابِ، وَمَنْ كَرِهَ نِكَاحَ الْأُمةِ قَالَ: إِنَّ الْوَلَدَ مِنْهَا يَكُونُ مَمْلُوكاً، وَلِذَلِكَ أَنْكَرَ وَعِنْدَنَا أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ الْوَلَدَ عِنْدَنَا يَلْحَقُ بِالْحَرِّيَّةِ فِي كِلَا الطَّرْفَيْنِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: فَانْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ، أَيِ اعْقِدُوا عَلَيْهِنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْأُمةِ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا الَّذِي هُوَ مَالِكُهَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ، مَعْنَاهُ أَعْطُوا مَالَكِهِنَّ مَهْرَهُنَّ لِأَنَّ مَهْرَ الْأُمةِ لِسَيِّدِهَا، وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ فَآتُوا مَوَالِيَهُنَّ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَقِيلَ: إِنَّمَا قَالَ وَآتُوهُنَّ لِأَنَّهُنَّ وَمَا فِي أَيْدِيهِنَّ لِمَوَالِيَهُنَّ فَيَكُونُ الْأَدَاءُ إِلَيْهِنَّ بِحُضُورِ مَوَالِيَهُنَّ أَدَاءً إِلَى الْمَوَالِي.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: بِالْمَعْرُوفِ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ وَالْتِزَامُهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ، يَعْنِي بِالْعَقْدِ عَلَيْهِنَّ دُونَ السَّفَاحِ مَعَهُنَّ: وَلَا مَتَّخِذَاتٍ أَخْدَانٍ، فَالْخُدْنُ الصَّدِيقُ يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ يَزْنِي بِهَا سِرّاً، وَالسَّفَاحُ مَا ظَهَرَ مِنَ الزَّنا، أَيِ غَيْرِ زَانِيَاتٍ جَهْراً وَلَا سِرّاً، وَلَا يَحْرَمُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا خَفِيَ مِنَ الزَّنا وَإِنَّمَا يَحْرَمُ مَا ظَهَرَ مِنْهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطْنٌ، أَيِ حَرَّمَ الزَّنا سِرّاً وَعِلَانِيَةً.

فصل:

قَوْلُهُ تَعَالَى: فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ، مِنْ قَرَأَ بِالضَّمِّ مَعْنَى تَزَوَّجْنَ وَمَنْ فَتَحَ الهمزة فَمَعْنَاهُ أَسْلَمْنَ، وَقَالَ الْحَسَنُ يَحْصِنُهَا الْإِسْلَامُ وَالزَّوْجُ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا نِصْفُ الْحَدِّ إِذَا زَنَتِ سِوَاءَ كَانَتْ نَذَاتِ زَوْجٍ أَوْ لَمْ تَكُنْ، وَقَوْلُهُ: مِنَ الْعَذَابِ، أَيِ مِنَ الْحَدِّ لِقَوْلِهِ: وَلَيُشْهَدَنَّ عَذَابُهُنَّ، وَ: يَذَرُ أَوْ عَنْهَا الْعَذَابُ، وَلَا رَجْمَ عَلَى الْإِمَاءِ لِأَنَّ الرِّجْمَ لَا يَنْتَصِفُ.

وَقَوْلُهُ: ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ، إِشَارَةٌ إِلَى نِكَاحِ الْأُمةِ عِنْدَ عَدَمِ الطُّولِ لِمَنْ خَشِيَ

كتاب النكاح

العنت أي الزنا والمشقة والضرر لغلبة الشهوة، وإن تصبروا خير لكم، معناه وصبركم، عن نكاح الإماء وعن الزنا خير لكم.

ويدل على أن الإحصان يعبر به عن الخيرية قوله تعالى في أول الآية: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ، ولا شك أنه أراد بها الحرائر والعفاف لأن اللاتي لهنازواج لا يمكن العقد عليهن، على أن في الناس من قال: إن المحصنات هنا المراد بها الحرائر دون العفاف، لأن العقد على المرأة الفاجرة ينعقد وإن كان مكروهاً لأن قوله: الرَّائِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً، منسوخ بالإجماع ويمكن أن يخص بالعفاف على الأفضل دون الوجوب.

وذكر الطبري أن الآية تقدماً وتأخيراً، لأن التقدير ومن لم يستطع منكم طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، أي فلينكح مَّا ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات بعضهم من بعض والله أعلم بإيمانكم وهو ملحق.

فصل:

ثم قل تعالى: يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، قال الجبائي: في الآية دلالة على أن ما ذكر في الآيتين من تحريم النكاح وتحليله قد كان على من قبلنا من الأمم لقوله: وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، أي في الحلال والحرام، وقال الرماني: لا يدل ذلك على اتفاق الشريعة وإن كنا على طريقتهم في الحلال والحرام كما يدل عليه وإن كنا على طريقتهم في الإسلام وهذا أقوى، ومثله قوله تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، واللآم في «ليبين» زیدت لإرادة التبيين والأصل أن يبين كزیدت في «لا أباً لك» لتأكيد الإضافة.

ولله يريد أن يتوب عليكم، أي يقبل توبتكم من استحللهم ما هو حرام عليهم من حلائل الآباء والأبناء، ويريد الذين يتبعون الشهوات، قيل: هم اليهود، لأنهم يحلون نكاح الأخت من الأب، وقيل: المجوس، أي يريدون أن يعدلوا عن الاستقامة: ويريد الله أن يخفف عنكم، في نكاح الإماء لأن الإنسان خلق ضعيفاً في أمر النساء.

باب نفقات الزّوجات والمرضعات وأحكامها:

قال الله تعالى: وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ، أي لاتعطوا النساء والصبيان أموالكم التي تملكونها فتسلطنهم عليها فيفسدوها ويضيعوها، ولكن ارزقوهم أنتم منها إن كانوا ممن يلزمكم نفقتهم واكسوهم.

وقال تعالى: الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وفيه دليلان على وجوب ذلك: أحدهما قوله: قَامُونَ، والقوام على الغير هو المتكفل بأمره من نفقة وكسوة وغير ذلك، والثاني قوله: وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، يعني أنفقوا عليهم من أموالهم.

وقال تعالى: فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا، أي في النفقة فواحدة أو ما ملكت أيمانكم، يعني لا تكثروا من توثونونه، فلو لا أن النفقة واجبة والمؤونة عليه ما حذر به بكثرتها عليه.

وقال تعالى: قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ، يعني من الحقوق التي لله على الأزواج من الكسوة والنفقة والمهر وغير ذلك، وقال تعالى: وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، والمولودة له الزوج فقد أخبر تعالى أن عليه رزقها وكسوتها.

فصل:

وقوله تعالى: قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ، قال قوم: معناه قد علمنا مصلحة ما أخذنا على المؤمنين في أزواجهم وما فرضناه عليهم مصلحة لهم في أديانهم من المهر والحصر بعدد محصور من النفقة والكسوة والقسمة بين الأزواج وغير ذلك من الحقوق، وبما ملكت أيمانهم أن لا يقع لهم الملك إلا بوجوه معلومة، ووضعنا أكثر ذلك منك وأبحن لك امرأة وهبت نفسها لك وإنما خصصناك على علم منا بالمصلحة فيه من غير محاباة.

وعندنا أن النكاح بلفظ الهبة لا يصح وإنما كان ذلك للنبي عليه السلام خاصة، وقال

كتاب النكاح

قوم: يصحّ غير أنّه يلزم المهر إذا دخل بها وإنما جاز بلامهر للنبي عليه السلام خاصّة، والذي يبين صحّة ماقلناه قوله تعالى: إن رآد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين، فبين أن هذا الضرب من النكاح خاص له عليه السلام دون غيره من المؤمنين. ومتى اجتمع عند الرجل حرّة وأمة بالزوجة كان للحرّة يومان وللأمة يوم وفي رواية للحرّة ليلتان وللأمة المزوجة ليلة، فإن كانت ملك بيمين فلاقسمة لها والتسوية بينهما في النفقة والكسوة أفضل، ولا بأس أن يُفضل بعضهن على بعض فيهما، وإذا كان له زوجة يبيت عندها ليلة في كلّ أربع ليالي، وإن كانت عنده حرتان جاز أن يبيت عند واحدة ثلاث ليالي وعند الأخرى ليلة.

فصل:

وقوله تعالى: يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنن ترذن الحياة الدنيا. الآية، فقد فرض الله على نبيه صلى الله عليه وآله بذلك أن يخير نساءه بين المقام معه على ما يكون من أحوال الدنيا وبين مفارقتة بالطلاق وتعجيل المنافع، فقد روي في سببه أن كلّ واحدة من نسائه طلبت شيئاً منه فلم يقدر على ذلك، لأنّه لما خيره الله تعالى في ملك الدنيا فاختر الآخرة فأمره الله بتخير النساء فاخترن الله ورسوله.

وروي في سبب ذلك أن بعض نسائه طلبت منه حلقة من ذهب فصاغ لها حلقة من فضة وطلاها بالزعفران فقالت: لأريد إلامن ذهب، فاغتم لذلك النبي عليه السلام فنزلت الآية: فصبرن على الفاقة والضّر، فأراد الله تعالى أن يكافئن في الحال فأنزل: لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج، الآية، ثم نسخت بعد مدّة بقوله: إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن، يعني أعطيت مهورهن لأن النكاح لا ينفك من المهر.

والإيتاء قد يكون بالأداء وقد يكون بالالتزام، وأحللنا لك ماملكك يمينك من الإماء أن تجمع منهن ما شئت، وأحللنا لك بنات عمك أن تعقد عليهن وتعطينهن مهرهن ثم قال: وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي، يعني وأحللنا لك المرأة إذا وهبت نفسها لك إذا أردتها

ورغبت فيها، عن ابن عباس: لا تحلل لك امرأة بغير مهر وإن وهبت نفسها إلا للنبي عليه السلام خاصة.

فصل:

وقوله تعالى: وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ، هو أمر ورد في صورة الخبر كقوله: وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا، وإنما قلنا ذلك لأمرين.

أحدهما: أن تقديره والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين في حكم الله الذي أوجبه على عباده، فحذف للدلالة عليه.

والثاني: أنه وقع موقع ليرضعن تصرّفاً في الكلام مع دفع الإشكال، ولو كان خبراً لكان كذباً لوجودنا، والوالدات يرضعن أكثر من حولين وأقلّ منها، وقال بعضهم: هو على ظاهره خبر، فإن قيل: إن الخبر يوجب... والإجماع أن الوالدة بالخيار.

الجواب: لأنه في تقدير حقّ للوالدات أن يرضعن حولين. وقال الأصمّ: ذلك في المطلقات لوروده عقيبته ولقوله: وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ، والزوجة يلزم لها النفقة إذا كانت تطيع على كلّ حال، ولا التباس على أنها عامّة ولا يمتنع أن يبين للرضاع زيادة حقّ على حقّ الزوجية، وقال أبو مسلم: هو أمر وحكم من الله على النساء بإرضاع أولادهن وعلى أزواجهن إقامة رزقهنّ وكسوتهنّ.

وقال الزجاج في قوله تعالى: بالمعروف، أي بما تعرفون أنه عدل على قدر الإمكان، ويدلّ على هذا التأويل قوله تعالى: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا، لأنه خبر في تقدير النهي وبدل، أي لا يكلف الزوج من النفقة أكثر من الإمكان على قدر حاله وما يتسع له لأنّ الوسع ما يتسع له الرجل ولا يتحرّج به ويصير إلى الضيق من أجله، ونظر الصادق عليه السلام إلى أم إسحاق ترضع أحد ابنيها فقال: لا ترضعيه من ثدي واحد وأرضعيه من كليهما يكون أحدهما طعاماً والآخر شرباً.

كتاب النكاح

فصل:

وفي الآية بيان لأمرين: أحدهما مندوب والآخر فرض، فالمندوب هو أن يجعل الرضاع تمام الحولين لأن ما نقص عنه يدخل به الضرر على المرتضع، والفرض أن مدة الحولين التي تستحق المرضعة الأجر فيها ولا تستحق فيها زاد عليه وهو الذي بينه الله تعالى بقوله: فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ، فثبتت المدة التي يستحق فيها الأجرة على ما أوجبه الله تعالى في هذه الآية.

وإنما قال تعالى: حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ، وإن كانت التثنية تأتي على استيفاء السنتين لدفع التوهم من أنه على طريقة التغليب كقولهم: سرنا يوم الجمعة، وإن كان السير في بعضه، وقد يقال: أقمنا حولين، وإن كانت الإقامة في حول وبعض من الحول الثاني فهو لرفع الإبهام الذي يعرض في الكلام، فإن قيل: هل تلزم الحولين في كل مولود؟ قيل: فيه خلاف. قال ابن عباس: لا، لأنه يعتبر ذاك بقوله: وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا، فإن ولدت المرأة لستة أشهر فحولين كاملين وإن ولدت لسبعة أشهر فثلاثة وعشرون شهراً وإن ولدت لتسعة أشهر واحد وعشرون شهراً، يطلب لذلك التكملة لثلاثين شهراً في الحمل والفصال الذي يسقط به الفرض، وعلى هذا يدل أخبارنا لأنهم رَوَوْا أن ما نقص عن أحد وعشرين شهراً فهو جور على الصبي، وقال الثوري: هو لازم في كل ولد إذا اختلف والداه رجعا إلى الحولين من غير نقصان ولا زيادة، لا يجوز لهما غير ذلك، والرضاع بعد الحولين لاحكم له في التحريم عندنا وبه قال ابن عباس وأكثر العلماء. وقوله: وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ، أنه يجب على الأب إطعام أم الولد وكسوتها مادامت في الرضاعة اللازمة إذا كانت مطلقة عند أكثر المفسرين.

فصل:

أما قوله تعالى: لَا تَضَارُّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا، فله تقديران: أحدهما: لا تضار مالم يسم فاعله أي لا ينزع الولد منها ويسترضع امرأة أخرى مع إيجابتها إلى الرضاع بأجرة المثل ولا مولود له وهو الوالد، أي لا تضار والدته بأن لا تمتنع

هي من الإرضاع بأجرة المثل.

والثاني: أن وزنه تفاعل أي لاتضارر والدة بولدها أي لاتترك المطلقة إرضاع ولدها غيضاً على أبيه فتضرّ بولدها، لأنّ الوالدة أشفق على ولدها من الأجنبية وهو اختيار الزجاج، قال: لاتضرّ بولدها في رضاع ولاغذاء ولاحفظ فيكون «ضارّ» بمعنى أضرّ، ومعنى ولامولود له بولده أي لا يضرّ الوالد على أمّ الولد من جهة النفقة وتفقدته وحفظه.

ويجوز أن تكون المضارّة من الوالدين بسبب الولد ونهيا عنه، لأنّ في تضارّهما أضراراً بالولد، وقال أبو مسلم: المضارّة والمعاصرة واحدة لقوله تعالى: وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمَ فَسَترُضِعْ لَهُ أُخْرَى، وتعاسرهما أن تعلو المرأة في التمس النفقة ومنعها الوالد أوسط مايكفيها، كأنه قيل: لاتضرّ والدة الزوج بولدها وكذا فرض الوالد، وعن أبي جعفر وأبي عبد الله عليها السلام: أي لا يترك جماعها خوف الحمل لأجل ولدها المرتضع ولا تمنع نفسها من الأب خوف الحمل فيضرّ ذلك بالأب.

وإذا قرىء «لاتضارّ» بالرفع فهو في لفظ الخبر ومعناه الأمر والمعنى لاتضاررو والدة على هذا فاعلة لاغير، وإذا قرىء بفتح الرّاء فهو نهي مجزوم اللفظ والتقدير لا يضارر أولاتضارر.

فصل:

وقوله تعالى: وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ، معناه عليه كما ذكر من قبل من النفقة ومن ترك المضارّة، وقيل الوارث الولد، وقيل: الوالدة والأوّل أقوى، وروي في أخبارنا أنّ على الوارث كائناً من كان النفقة وهو ظاهر القرآن وبه قال جماعة، وقال بعض المفسرين: إنّ على كلّ وارث نفقة الرّضاع الأقرب فالأقرب يؤخذ به، وأمّا نفقة مابعد الرّضاع فعندنا تلزم الوالدين وإنّ عليا النفقة على الولد وإن نزل ولا تلزم غيرهم، وقال قوم: تلزم العصبية دون الأمّ والإخوة من الأمّ، وقيل: على الوارث من الرجال والنساء على قدر النصيب من الميراث، وعموم الآية يقتضيه غير أنّا خصصناه بدليل.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: على الوارث ممّن كان ذارحم محرّم دون من كان ذارحم ليس

كتاب النكاح

من المحرم كإبن العم وابن الأخت فأوجبوا على إبن الأخت ولم يوجبوها على إبن العم، وإن كان وارثه في تلك الحال وكذا العم وابن العم، وقال سفيان: وعلى الوارث أي الباقي من أبويه وهذا مثل ما قلناه.

فصل:

وقوله تعالى: فَإِنْ أَرَادَ فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا، الفصال الفطام لانفصال المولود عن الاغتذاء بئدي أمه إلى غيره من الأقوات، وهذا الفصال في الآية المراد به فصال قبل الحولين لأن المدة التي هي تمام الحولين معلومة إذا تنازعا رجعا إليه، فأما بعد الحولين فلا يجب على واحد منها اتباع الآخر في دعائه.

وقال إبن مهران: إذا اتفق الوالد والمرضة على أن يربا الصواب فطام المولود قبل انقضاء الحولين واستشارا غيرهما كيلا يقع عليهما غلط فيضربا به إن فطاه فجائز أن يفعلاه، والظاهر أنه تعالى شرط في الفصال قبل الحولين تراضى الوالدين واستشارة الغير فيه، وجوز أبو مسلم: أن يكون المراد بالفصال مفاصلة بين الوالد والوالدة أن تراضيا بالافتراق وتسليم الولد حتى تسترضعه من يختار وهو بعيد.

وقد قال تعالى: وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ، ومعناه منعنا موسى عليه السلام من قبل رده إلى أمه وبغضناهن إليه، وكان ذلك كالمنع بالنهي لأن هناك نهياً بالفعل، فلما أحضر فرعون أمه سألها: كيف ارتضع منك ولم يرتضع من غيرك؟ فقالت: لأنني امرأة طيبة اللبن لأكاد أوتى صبيّاً إلا ارتضع مني، يدل على أن لبن الأم أنفع بالولد من لبن غيرها. وعن إبن عباس أنه إذا تراضيا على انفصال فلا حرج إذا سلّمتم أجرة الأم والظئر، وقال مجاهد: أجرة الأم بمقدار ما أرضعت أجرة المثل، وقال سفيان: أجرة المسترضعة، وعندنا أن الأب متى وجد من ترضع الولد بأربعة دراهم وقالت الأم: لأرضعه إلا بخمسة دراهم فإن له أن ينزعه منها، قال تعالى: وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فِصَالُكُمْ لَكُمْ أُخْرَى، إلا أن الأصلح له أن يترك مع أمه.

و«أيتيم» بالمد من الإعطاء و«أيتيم» بالقصر من الإيتان، والتقدير إذا سلّمتم ما أيتيم

نقده فحذف المضاف ثم المضاف إليه، و«بالمعروف» يتعلّق بأيتيم أو بسلّمتم والآية تدلّ على أنّه تعالى أتاها إذا ضمن أن يعطيه، فإذا سلّم قيل سلّم ماأتاها، والعامل في إذا معنى لاجنّاح عليكم أى إذا استرضعتم وآيتيم الأجرة أمنتهم، فإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم أى لأولادكم، وفي الآية دلالة على أنّ الولادة لستّة أشهر تصحّ لأنّه إذا ضمّ إلى الحولين كان ثلاثين شهراً وروى ذلك عن علي عليه السّلام وعن ابن عباس.

فصل:

وقوله تعالى: وَمَا كُنْتُمْ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيماً، فيه دلالة على أنّهم حين ولادتها تشاحوا في الذّي تحضنها وتكفل تربيتها، فقال زكريّا: أنا أولى لأنّ خالتها عندي، وقال القوم: نحن أولى لأنّها بنت إمامنا وكان عمران إمام الجماعة، فألقوا الأقلام أيهم أولى بكفالتها فألقوها بالماء تلقاء الجرية فاستقبلت عصا زكريّا جرية الماء مُصعدة وانحدرت أقلام الباقي فقرعهم زكريّا.

فإذا ثبت ذلك فاعلم أنّ الأمّ أولى بالولد من الأب مدّة الرّضاع، فإذا خرج عن حدّ الرّضاع كان الوالد أحقّ به منها إذا كان حرّاً وكان الولد ذكراً، فإن كان أنثى فهي أحقّ بها إلى سبع سنين مالم تتزوّج فإذا تزوّجت كان الوالد أحقّ بها إلّا أن تكون مملوكاً، ولا تسترضع كافرة ولا زانية لقوله تعالى: وَالَّذِي خَبِثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِداً، فإن كان الولد مات كانت الأمّ أحقّ به من الوصيّ سواء كان الولد ذكراً أو أنثى إلى أن يبلغ.

وقال تعالى: وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ، أى أنّها تضعف ضعفاً بحملها الولد إلى أن تضعه فلا تزال تزداد ضعفاً على حسب تزايدها في بطنها، وفضاله في عامين أى في انقضاء عامين بعد الوضع، وظاهر الآية يدلّ على جواز أحد وعشرين شهراً فإنّها في عامين.

وقوله تعالى: وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً وَوَضَعَتْهُ كُرْهاً وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شهراً، أى أمرناه بأن يحسن إلى والديه إحساناً، حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهاً أى كانت تحمله بمشقة في بطنها مدّة الحمل ووضعته بمشقة في حال الولادة وأرضعته مدّة الرّضاع، ثمّ تبين أنّ

كتاب النكاح

أقل مدة الحمل وكمال مدة الرضاع ثلاثون شهراً، فنبه بتلك الآية على ما يستحقه الوالدان من حيث أنها يكفلانه ويرببانه

باب في ذكر ملك الأيمان:

قال الله تعالى: وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ، اعلم أن الإمام يستباح وطؤهن بإحدى ثلاثة أشياء: العقد عليهن بأذان أهلهن وبتحليل مالكنهن الرجل من وطنهن وإباحته له وإن لم يكن هناك عقد وبأن يملكنهن فيستبيح وطأهن بملك الأيمان.

وإنما يملكنهن بوجوه معلومة من الشرى والهبة والإرث والسبي، ولا بأس أن يجمع الرجل بين أختين في الملك لكنه لا يجمع بينهما في الوطء، لأن حكم الجمع بينهما في الوطء حكم الجمع بينهما في العق، فمتى ملك أختين ووطأ منها واحدة لم يجوز له وطء الأخرى حتى تخرج تلك من ملكه بالبيع أو الهبة أو غيرها، ويجوز أن يملك أمة وأمها فمتى وطأ إحداها حرمت الأخرى عليه أبداً.

وقوله تعالى: قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ، قد تكلمنا عليه من قبل وكذلك في قوله تعالى: إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ، وملك اليمين في الآيات المراد به الإمام لأن الذكور من المالك لا خلاف في وجوب حفظ الفرج منهم لأن الله عني بالفروج في قوله: وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ، فروج الرجال خاصة بدلالة قوله: إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ، استثنى من الحافظين لفروجهم من لا يحفظ فرجه عن زوجته أو ما ملكت يمينه من الإمام على ما أباحه الله له. وكل ما لم يجوز الجمع بينهما في العقد فلا يجوز الجمع بينهما في الوطء بملك اليمين، وإنما قيل للجارية: ملك يمين، ولم يقل في الدار «ملك يمين» لأن ملك الجارية أخص من ملك الدار، إذ له نقض بنية الدار وليس له نقض بنية الجارية وله عارية الدار وليس له عارية الجارية فلذلك خص الملك في الأمة.

باب ما يحرم النظر إليه منهن وما لا يحل:

خاطب الله نبيه عليه السلام فقال: يا محمد: قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ، عن عورات النساء وما يحرم النظر إليه أى قل لهم: يغضُّوا من نظرهم فلا ينظروا إلى ما يحرم، فوجب الغضُّ على العموم حيث حذف المفعول ثم خصَّ من وجه آخر بإيراد من، فمن للتبعية لأنَّ غَضَّ البصر إنما يجب في بعض المواضع، وكلَّ موضع ذكر في القرآن حفظ الفروج فهو الزنا إلا في هذا الموضع لأنَّ المراد به الستر حتى لا ينظر إليها أحد، قال الصادق عليه السلام: لا يحلُّ للرجل أن ينظر إلى فرج أخيه ولا يحلُّ للمرأة أن تنظر إلى فرج أختها.

وقال قوم من المفسرين: العورة من النساء ما عدا الوجه والكفين فأمرُوا بغضِّ البصر عن عوراتهنَّ، وقيل: العورة من الرجل العانة إلى مستغلظ الفخذ من أعلى الركبة وهو العورة من الإماء، والحرَّة عورة من قرنها إلى قدمها، قالوا: ويدلُّ على أنَّ الوجه والكفين والقدمين كلُّها ليست بعورة من الحرَّة أنَّ لها كشف ذلك في الصلاة.

وقوله تعالى: وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ، أمر منه تعالى أن يحفظ الرجال فروجهم عن الحرام وأن يحفظونها عن إبدائها، ثم أمر المؤمنين أيضاً بغضِّ أبصارهم عن عورات الرجال وما لا يحلُّ لهم النظر إليه، وأمرهنَّ أن يحفظن فروجهنَّ إلا من أزواجهنَّ على ما أباحه الله ويحفظن أيضاً أظهارها بحيث ينظر إليها، ونهاهنَّ عن إبداء زينتهنَّ إلا ما ظهر منها، قال ابن عباس: يعنى القرطين والقلادة والسَّوار والخلخال والمعضدة والنحر فإنه يجوز إظهار ذلك، فأما الشعر فلا يجوز أن تبديه إلا لزوجها.

والزينة المنهى عن إبدائها زينتَان، فالظاهرة الثياب والخفية الخلخالان والسَّواران في قول ابن مسعود.

فصل:

ثم قال تعالى: وَلْيَضْرِبَنَّ بِخُمْرِهِنَّ، وهى المقانع «على جُيُوبِهِنَّ»، ثم كرَّر النهى عن إظهار الزينة تأكيداً وتغليظاً واستثنى من ذلك الأزواج وآباء النساء وإن علوا وآباء الأزواج

كتاب النكاح

وأبناهم أو إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نسائهن يعنى النساء المؤمنات لا المشركات، وقيل: يعنى نساء المؤمنين دون نساء المشركين سواء كن ذميات أو غيرهن، فإنهن يصفن ذلك لأزواجهن إلا إذا كانت أمة، وقوله: أو مملكت أيمانهن، يعنى الإماء فإنه لا بأس بإظهار الزينة هؤلاء المذكورين لأنهم محارم.

وقوله تعالى: والتابعين غير أولي الإربة من الرجال، قال ابن عباس: هو الذى يتبعك ليصيب من طعامك ولا حاجة له فى النساء وهو الأبله، وقيل هو العنيد، وقيل هو الجبوب وقال مجاهد: هو الطفل الذى لأرب له فى النساء، وقيل هو الشيخ الهرم، والإربة الحاجة. وقوله تعالى: أو الطفل لم يظهرُوا على عورات النساء، يعنى الصغار الذين لم يراهم فإنه يجوز إبداء الزينة لهم إذا لم يطلعوا بعد على الاستلذاذ والتمتع بهن ولم يروا العورات عورات لصغرهم، ولم يقل أو أعمامهن أو أخوالهن، لأن أولادهم ليسوا ذوى محرم لهم فلعلهم إذا رأوا زينتهن بأن يظهرنها لهم يصفونها لبنهم فيفتنوا.

فصل:

اعلم أن قوله تعالى: وَقُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ، يدل على أنه لا يحل للأجنبي أن ينظر إلى أجنبية لغير أجنبية وسبب فنظره إلى ما هو عورة منها محظور وإلى ما ليس بعورة كالثياب فقط مكروه.

والمرأة إذا ملكت فحلاً أو خصياً هل يجوز لها أن تخلو به أو تسافر معه؟ قال قوم: إنه يكون محرماً لها لقوله تعالى: وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ، إلى قوله: أو مملكت أيمانهن، فنهاهن عن إظهار زينتهن لأحد إلا من استثنى واستثنى ملك اليمين، قالوا: وهذا ظاهر القرآن وعندنا أنه لا يكون محرماً فإن أصحابنا رَوَوْا فى تفسير الآية أن المراد به الإماء دون الذكران من المالك على ما تقدم.

ويجوز للرجل إذا أراد أن يتزوج بامرأة أن ينظر إلى محاسنها، وإذا اشترى جارية جاز له أن ينظر إليها، ويمكن الاستدلال عليه بقوله تعالى: وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا قَالَ إِنَّهُ صَرَحَ مُرَدُّ مَنْ قَوَارِيرَ، وروى أنه نظر إلى ساقها وكان على الشعر فسأه ذلك فعلم له النورة

والزَّرنِيبِخِ.

فصل:

وقوله تعالى: لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا، نَهَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَدْخُلُوا بُيُوتًا لَا يَمْلِكُونَهَا وَهِيَ مَلِكٌ غَيْرُهُمْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا، وَالِاسْتِئْذَانُ الْمَعْنَى حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا بِالْإِذْنِ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: حَتَّى يَسْتَأْذِنُوا بِالتَّحْنِجِ وَالْكَلَامِ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْإِسْتِئْذَانِ، وَقَدْ بَيَّنَّ تَعَالَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ فَلْيَسْتَأْذِنُوا، قَالَ عَطَاءٌ: وَهُوَ وَاجِبٌ فِي أُمِّهِ وَأُخْتِهِ وَسَائِرِ أَهْلِهِ لثَلَاثٍ يَهْجُمُ عَلَى عَوْرَتِهِنَّ.

وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَتْ أَدْخُلُوكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، يَقُولُ اللَّهُ: مَرُّوا عِبِيدَكُمْ وَإِمَاءَكُمْ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا عَلَيْكُمْ إِذَا أَرَادُوا الدَّخُولَ إِلَى مَوَاضِعِ خُلُوتِكُمْ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْآيَةُ فِي النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ مِنَ الْعَبِيدِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الْإِسْتِئْذَانُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ فِي كُلِّ حَالٍ وَعَلَى الْأَطْفَالِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ بظَاهِرِ الْآيَةِ، فَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤْمَرَ الصَّبِيُّ الَّذِي يَعْقِلُ لِأَنَّهُ أَمَرُهُ بِالِاسْتِئْذَانِ وَقَالَ آخَرُونَ: ذَلِكَ أَمْرٌ لِلْآبَاءِ أَنْ يَأْخُذُوا الْأَوْلَادَ بِذَلِكَ.

وَفَسَّرَ تَعَالَى الْأَوْقَاتَ فَقَالَ: مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَتَعَرَّوْا فِي خُلُوتِهِمْ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ أَنْ يَدْخُلُوا عَلَيْكُمْ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ يَعْنِي الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ، أَيْ هُمْ طَوَّافُونَ ثُمَّ قَالَ: وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا، فَقَدْ صَالَا حُكْمَهُمُ الرِّجَالِ.

وقوله تعالى: وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ، يَعْنِي الْمُسَنَّنَاتُ اللَّاتِي يَقْعُدْنَ عَنِ الْحَيْضِ وَعَنِ التَّرْوِيجِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقَوَاعِدَ لِأَنَّ الشَّابَةَ يَلْزِمُهَا مِنَ السِّتْرِ أَكْثَرُ مِمَّا يَلْزِمُ الْعَجُوزَ وَالْعَجُوزَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَبْدِيَ عَوْرَةَ لغير محرم كالسَّاقِ وَالشَّعْرِ وَالذَّرَاعِ.

كتاب النكاح

باب اختيار الأزواج ومن يتولى العقد عليهن:

قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ، فهذا يدل على أن المؤمنين أكفاء في عقد النكاح كما أنهم متكافئون في الدماء، فمتى خطب المؤمن إلى غيره بنته وبذل لها من الصداق السنة المحمّدية وكان عنده يسار بقدر ما يقوم بأمرها والإنفاق عليها وكان مرضياً غير مرتكب لجور فلم يزوجه كان عاصياً، ويكره أن يزوجه متظاهراً بالفسق.

واستدل المرتضى على أن الرجل إذا أراد يتزوج ينبغي أن يطلب ذوات الدين والأبوات والأصول الكريمة ويحتنب من لأصل له بقوله تعالى: وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، فقال: يجوز أن يكون للثياب هاهنا معنى آخر غير ما قالوه، وهو أن الله سمى الأزواج لباساً فقال تعالى: هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ، واللباس والثياب هنا بمعنى واحد فكأنه سبحانه أمر أن يستطهر النساء أى يختارهن طاهرات من دنس الكفر ودرن العيب، لأنهن مظان الاستيلاد ومضام الأولاد.

وعن الصادق عليه السلام: زَوْجُوا الْأَحْمَقَ وَلَا تَزَوَّجُوا الْحَمَقَاءَ فَإِنَّ الْأَحْمَقَ قَدْ يَنْجِبُ وَالْحَمَقَاءَ لَا تَنْجِبُ، وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبَثَ لَا يَخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا.

فصل:

وقال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ، إلى قوله: وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ، سبب نزول هذه الآية أن المهادنة لما وقعت بين النبي عليه السلام وبين قريش بالحديبية، فرّت بعدها امرأة من المشركين وخرجت إلى رسول الله مسلمة فجاء زوجها وقال: رَدَّهَا عَلَيَّ، فنزلت: لَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ.

وما جرى للنساء ذكرٌ وإنما ضمن أن يردّ الرجال فأمر الله أن تمتحن المهاجرة بالشهادتين، فإن كانت مؤمنة ردّ صداقها ولا تردّ هي عليه إذ هي لا تحلّ له ولا هو يحلّ لها وهذا في القرآن للتوكيد، وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ، حكم آخر أى كما ليس للمؤمنة أن

تكون مع الكافر فكذلك أنتم أيها المؤمنون لا تبغوا نكاح الكفريات إن لم يؤمن.
ثم قال تعالى: **وَأَسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ أَلَا مَا نَفَقُوا**، أى إن ارتدت مسلمة فلهجت بأهل المعاهدة فلكم أن تطالبوا أهلها وأوليها من الكفار أن يردوا عليكم ما أنفقتم في صداقها ولهم أن يطالبوكم بمثل ذلك، فأما رد المؤمنة على الكافر فلم يجز البتة في حكم الله تعالى، وفي هذه الآية أحكام كثيرة منها ما هو باق ومنها ما قد سقط، وكثير من الناس يدعون النسخ فيما قد سقط كامتحان المهاجرة ورد الصداق على الكافر وليس في شيء من ذلك نسخ، وإنما هي أحكام تبعت الهجرة والهدنة التي كانت فلما انقضى زالت تلك الأحكام، وما كان كذلك لم يكن نسخاً.

وقال الحسن: معنى قوله تعالى: **وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفِرِ**، اقطعوا عصمة الكفار ولا تمسكوا بها، قال: كان في صدر الإسلام تكون المسلمة تحت الكافر والكافرة تحت المسلم فنسخت هذه الآية ذلك، وهذا ليس بنسخ على الحقيقة لأن الله لم يأمر بالأول فيكون نهيه عنه نسخاً، وإنما كان للأول بقاء على الحالة الأولى غيرته الشريعة بحكم هذه الآية كما غيرت كثيراً من سنن الجاهلية.

فصل:

أما قوله تعالى: **الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ**؛ فمعناه أُحِلَّ لكم العقد على المحصنات يعنى العفاف من المؤمنات والحرائر منهن، ولا يدل على تحريم من ليس بعفيفة ولا أمة لأن ذلك دليل الخطاب وقد تقدم أنه لو عقد على أمة أو من ليست بعفيفة صح العقد والأولى تجنبه، وآخر الآية ينطق بأن المراد الحرائر وهو قوله: **إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ**، لأن ذلك يتأتى في الحرائر ومهور الإماء يعطى أربابهن كما قدمنا. فإن قيل: كيف قال اليوم أُحِلَّ لكم تلك النساء، أتراهن قبل ذلك اليوم كن محررات، قلنا: المراد استقرار الشرع وانتهاء التحريم وإعلام الأمن من أن تُحرَمَ محصنة بعد اليوم، وعندنا لا يجوز العقد على الكتابية نكاح الدوام لقوله تعالى: **وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ**

كتاب النكاح

يُؤْمِنُ، عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ وَلِقَوْلِهِ: وَلَا تُنْسِكُوا بِعَصْرِ الْكُوفِرِ، فَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ قَلْنَا فِي قَوْلِهِ: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ، تَأْوِيلَانِ:

أحدهما: أن يكون المراد بذلك اللاتي أسلمن منهن، والمراد بقوله: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، مَنْ كُنَّ فِي الْأَصْلِ مُؤْمِنَاتٍ وولدن على الإسلام، وقيل: إن قومًا كانوا يتحرّجون من العقد على الكافرة إذا أسلمت، فبين تعالى أنه لا حرج في ذلك ولذا أفردهن بالذكر. والثاني: أن يختص ذلك بنكاح المتعة أو ملك اليمين لأن وطأها بعقد المتعة جائز، عندنا على أنه روى أبو الجارود عن الباقر عليه السلام أنه منسوخ بالآيتين المتقدمتين من قوله: وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ، وَ: لَا تُنْسِكُوا بِعَصْرِ الْكُوفِرِ.

باب:

في النهي عن خطبة النساء المعتدات بالتصريح

اعلم أن المرأة إذا كانت في عدة زوجها يجب عليها الامتناع من التزويج بغيره، فإذا انقضت عدتها حلت للخطاب قال تعالى: فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ، أى إذا بلغن آخر العدة بانقضائها فلا جناح عليكم، قيل: إنه خطاب للأولياء، وقيل: لجميع المسلمين لأنه يلزمهم منعها عن التزوج في العدة وقيل: معناه لا جناح عليكم وعلى النساء فيما فعلن في أنفسهن من النكاح واستعمال الزينة التي لا ينكر مثلها..

وهذا معنى قوله «بالمعروف» وقيل: معنى قوله «بالمعروف» ما يكون جائزاً، وقيل: معناه النكاح المحلل عن مجاهد، ويحقق معنى قوله تعالى: فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ، فإذا انقضت عدتهن فلا جناح عليكم أيها الأئمة في ما فعلن في أنفسهن من التعرض للخطاب بالمعروف أى بالوجه الذي لا ينكره الشرع، والمعنى أنهن لو فعلن ما هو منكر كان على جماعة المسلمين أن يكفوهن، وإن فرطوا كان عليهم الجناح عن بعض المفسرين.

ولما تقدّم ذكر عدة النساء وجواز الرجعة فيها للأزواج عقبه ببيان حال غير الأزواج فقال: وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ، أى لا حرج ولا ضيق عليكم يا معشر الرجال فيما عرضتم به من خطبة النساء المعتدات ولا تصرّحو به، وذلك بأن تذكروا ما يدل على رغبتكم فيها.

وقوله تعالى: فَبِمَا عَرَضْتُمْ بِهِ، فهو كلام يوهّم أنه يريد نكاحها فكأنه إحالة الكلام إلى عرض يدلّ على الغرض، فالتّعرض أن يذكر شيئاً يدلّ به على شيء لم يذكره وما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتكم لأسلم عليكم وأنظر إلى وجهك الكريم، والكنية أن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، ويسمّى التّلوّيح لأنّه يلوّح فيه ما يريده.

والمستدرك بقوله: وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا مضمّر تقديره علم الله أنّكم ستذكروهنّ فاذكروهنّ ولكن لا تواعدوهنّ سرّاً، والسّرّ وقع كناية عن النّكاح وحرف الاستثناء يتعلّق بـ «لَا تَوَاعِدُوهُنَّ» أى لا تواعدوهنّ مواعدة قطّ إلّا مواعدة معروفة غير منكّرة، أى لا تواعدوهنّ إلّا بالتّعرض أو لا تواعدوهنّ إلّا بأن تعفوا، ولا يجوز أن يكون استثناءً منقطعاً من سرّاً لأدائه إلى قولك لا تواعدوهنّ، إلّا التّعرض، وقيل: لا تواعدوهنّ في السّرّ فالمواعدة في السّرّ عبارة عن المواعدة بما يستهجنّ.

وذكر العزم مبالغة في النّهي عن عقد النّكاح في العدة لأنّ العزم على الفعل يتقدّمه، فإذا نهى عنه كان عن الفعل أنهى، ومعناه ولا تعزموا عقد عقدة النّكاح من عزم الأمر وعزم عليه والله يعلم ما في أنفسكم من العزم على ما لا يجوز فاحذروه ولا تعزموا عليه، فإن عزم إنسان على خطبة امرأة معتدة قبل انقضاء العدة وواعدها بالتّصريح فقد فعل مكروهاً، ولا يحرم العقد عليها بعد العدة فرخص له التّعرض بذلك ولا كراهة فيه.

فصل:

واختلف في معناه فقيل التّعرض: هو أن يقول الرّجل للمعتدة: إنّي أريد النّكاح فإنّي أريد امرأة من صفتها كذا وكذا فيذكر بعض الصفات التي هي عليها عن ابن عباس، وقيل هو أن يقول: إنك لنافقة وأنتك لموافقة لي وإنك لمعجبة جميلة وإن قضى الله شيئاً كان عن القاسم بن محمّد وعن الشعبي، وقيل: هو كلّ ما كان من الكلام دون عقد النّكاح، عن ابن زيد.

أَوَاكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ: أى أسررتم وأضمرتم في أنفسكم من نكاحهنّ بعد مضي عدّتهنّ، وقيل: هو إسرار العزم دون إظهاره والتّعرض إظهاره، عن مجاهد وابن زيد.

كتاب النكاح

عَلِمَ اللَّهُ سَتْدُكُرُونَهُنَّ: برغبتكم فيهنَّ خوفاً منكم أن يسبقكم إليهنَّ غيركم فأباح لكم ذلك، وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا، فيه أقوال:
أحدها: أن معناه لا تواعدوهنَّ في السرِّ لأنها أجنبيَّة والمواعدة في السرِّ تدعو إلى مالا يحل.

وثانيها: أن معناه الزنا عن الحسن وإبراهيم وقتادة، فقالوا: كان الرجل يدخل على المرأة من أجل الرِّيبة وهو معرض بالنكاح فنہوا عن ذلك.
وثالثها: أنه العهد على الامتناع من تزويج غيرك عن ابن عباس وابن جبير.
ورابعها: هو أن يقول لها: إنِّي ناكحك فلا تفوتيني بنفسك عن نجاهد.
 وخامسها: أن السرَّ هو الجماع ومعناه لا تصفوا أنفسكم بكثرة الجماع ولا تذكره عن جماعة.

وسادسها: أنه أسرار عقدة النكاح في السرِّ عن عبد الرحمن بن زيد.
ويجمع هذه الأقوال ماروى عن الصادق عليه السلام: لا تصرِّحوا لهنَّ النكاح والتزويج، قال: ومن السرِّ أن يقول لها: موعدك بيت فلان.
إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا، يعنى التعريض الذى أباحه الله تعالى، وإلا يعنى لكن لأنَّ ما قبله هو المنهى عنه وما بعده هو المأذون فيه وتقديره ولكن قولوا قولاً معروفاً.
«وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ» أى لا تبيتوا النكاح ولا تعقدوا عقد النكاح في العدة، ولم يرد به النهى عن العزم على النكاح بعد العدة لأنه أباحه بقوله: أَوْ أَكُنْتُمْ، حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، أى حتى تنقضى العدة.

فصل:

وقوله تعالى: الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ، الأب والجدُّ مع وجود الأب إذا كانت البنت صغيرة لم تبلغ مبلغ النساء أو بلغت وكانت بكرًا، فكلُّ واحد منها أن يعقد على كلِّ واحدة منها ولا تكون للصغيرة إذا بلغت خيار، وكذلك إن أبت التزويج البكر وأظهرت كراهية بما عقد عليها أبوها أوجدها مع وجود الأب فلا يلتفت إلى كراهيتها.

فأما الثيب إذا كانت غير مولى عليها لفساد عقلها مع وجود الأب أو الجد أو البكر البالغة إذا لم يكن لها أب فلا أحد بيده عقدة النكاح لواحدة منها على الإطلاق، فإذا جعلت الثيب أمرها إلى أبيها أو جدّها أو أخيها كما هو الأصل لها أو وكلت إنساناً في أمرها فهو بمن بيده عقدة النكاح، وكذا حال البالغة البكر التي لا والدها والثيب إذا كانت مولى عليها كان الأمر إلى وليّها في تولّي العقد عليها.

ولا يجوز لها العقد على نفسها وكذا البكر لا يجوز لها أن تعقد على نفسها إلا بإذن أبيها، فإن عقدت كان العقد موقوفاً على رضا الأب، فإن عضلها أبوها - وهو أن لا يزوّج بنته البكر بالأكفاء إذا خاطبها كان لها العقد على نفسها وإن لم يرض بذلك الأب.

وقال المرتضى: يجوز عقد المرأة التي تملك أمرها على نفسها بغير وليّ، قال: والدليل عليه قوله تعالى: فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، فأضاف عقد النكاح إليها والظاهر أنّها تتولّاه، وأيضاً قوله: فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ يَتَرَاجَعَا، فأضاف تعالى التراجع - وهو عقد مستقلّ إليها، والظاهر أنّها يتولّيانه، وأيضاً قوله: فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ، فأباح فعلها في نفسها من غير اشتراط الوليّ.

قال: ولا يجوز أن يحمل اشتراط المعروف على تزويج الوليّ لها وذلك أنّه تعالى إنّما رفع الجناح عنها في فعلها بنفسها بالمعروف وعقد الوليّ عليها لا يكون فعلاً منها في نفسها، وأيضاً بقوله: فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ،، فأضاف العقد إليهنّ ونهى الأولياء عن معارضتهنّ، قال: والظاهر أنّهنّ يتولّينه، فأما من ذهب إلى الأوّل فيمكنه أن يخصّص هذه الآيات كلّها ويحملها على بعض ماقدّمناه ويكون معه إجماع الطائفة والأخبار التي رووها عنهم عليهم السّلام.

باب

ما يستحبّ فعله عند العقد وآداب الخلوه:

يستحبّ أن يستخير الله تعالى من أراد عقدة النكاح فإنّ الله تعالى يقول: وَاسْأَلُوا

كتاب النكاح

الله من فضله، وأن يتابع المراسم الشرعية في ذلك وقد قال تعالى: نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ، قال ابن عباس: معنى قوله حرث لكم مزدرع أولادكم، كأنه قيل محترث لكم وإنما الحرث الزرع في الأصل، وقال الزجاج: أى نساؤكم ذات حرث لكم فاتوا لموضع حرثكم أنى شئتم، وقيل: الحرث كناية عن النكاح على وجه التشبيه. ومعنى: أَنَّى شِئْتُمْ، من أين شئتم في قول قتادة والربيع، وقال مجاهد معناه كيف شئتم، وقال الضحاك معناه متى شئتم، فخطأه جميع أهل التفسير وأهل اللغة؛ بأن قالوا: أَنَّى لا يكون إلا بمعنى من أين كما قال تعالى: أَنَّى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وقال بعضهم: معناه من أى وجه واستشهد ببيت الكميت:

أنى ومن أين أبك طرب من حيث لاصبوة ولا ريب

وهذا لا شاهد فيه لأنه يجوز أن يكون أى به لاختلاف اللفظين كما يقولون: متى كان هذا وأنى وقت كان، ويجوز أن يكون بمعنى كيف.

وتأول مالك وقال: أَنَّى شِئْتُمْ يفيد جواز إتيان النساء في الدبر ورواه عن نافع عن ابن عمر وبه قال بعض أصحابنا، وخالف في ذلك جميع الفقهاء والمفسرين وقالوا هذا لا يجوز من وجوه:

أحدها: أن الدبر ليس بحرث لأنه لا يكون منه الولد وهذا ليس بشيء لأنه لا يمتنع أن تسمى النساء حرثاً لأنه يكون منهن الولد ثم يبيح الوطء فيما لا يكون منه الولد. وهذا ليس بدليل لأنه لا خلاف أنه يجوز الوطء بين الفخذين وإن لم يكن هناك ولد.

وثانيها قالوا: قال الله: فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، وهو الفرج وهذا أيضاً لادلالة فيه، لأن قوله: مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، معناه من حيث أباح الله لكم أو من الجهة التي شرعها الله لكم على ما حكيناه عن الزجاج ويدخل في ذلك الموضعان، على أنهم قد أجمعوا على أن الآية الثانية ليست بناسخة للأولى.

وثالثها قالوا: إن معناه من أين شئتم أى اتوا الفرج من أين شئتم وليس في ذلك إباحة لغير الفرج، وهذا أيضاً ضعيف لأن من ذهب إلى كراهيته دون حظره لا يسلم أن معناه اتوا الفرج، بل معناه عنده اتوا النساء واتوا الحرث من أين شئتم ويدخل فيه جميع

ذلك.

ورابعها قالوا: قوله تعالى في المحيض: قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ، فإذا حرّم للأذى بالدم فالأذى بالنجس أعظم منه وهذا ليس بشيء لأنّ هذا حمل الشيء على غيره علّة، على أنّه لا يمتنع أن يكون المراد بقوله: قُلْ هُوَ أَذَىٰ، غير النجاسة بل المراد أن في ذلك مفسدة ولا يجب أن يحمل على ذلك إلاّ بدليل موجب للعلم، على أنّ الأذى بمعنى النجاسة حاصل في البول ودم الاستحاضة ومع هذا فليس بمنهى عن الوطء في الفرج.

فصل:

ويقال: إنّ هذه الآية نزلت ردّاً على اليهود فإنّهم يقولون: إذا أتى الرّجل المرأة من خلف في قبلها خرج الولد أحول فأكذبهم الله تعالى في ذلك، وذكره ابن عبّاس وجابر ورواه أصحابنا أيضاً، وقال الحسن: أنكرت اليهود إتيان المرأة قائمة وباركة فأنزل الله إباحته بعد أن يكون في الفرج، ومع هذا السّبب الذي روى لا يمتنع أن يكون ذلك أيضاً مباحاً لأنّ غاية ما في السّبب أن يطابقه الآية، فأما أن لا يفيد غيره فلا يجب عند أكثر المحصّلين. وقوله تعالى: وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ، أى سَمُوا الله في أنفسكم عند الجماع وسلوه أن يرزقكم ولذا ذكرنا سوياً ليس في خلقه زيادة ولا نقصان، وقيل: اتنوا النّساء في موضع الولادة لافي أحشاشهن، وقيل: هذا على العموم أى قدّموا الأعمال الصالحة التي أمر الله بها عباده ورغبهم فيها لتكون ذخراً عند الله، فإذا وجه اتصال قوله: وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ، بما قبله أنّه لما قدّم الأمر بعدة أشياء قال: قدّموا لأنفسكم بالطّاعة فيما أمرتم به واتّقوا مجاوزة الحدّ فيما بينكم، وفي ذلك الحثّ على العمل بالواجب الذي عرفوه والتّحذير من مخالفة ما ألزموه.

فصل:

وقد خاطب الله نبيّه عليه السّلام بقوله تعالى: تُرْجَىٰ مِنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ وَتُؤْوَىٰ إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ، قال ابن عبّاس: خير الله بين طلاقهنّ وإمساكنهنّ، وقال مجاهد معناه: تعزل من شئت من نسائك فلا تأتيها وتأتى من شئت من نسائك، وليس هذا مسقطاً للقسم بينهما لأنّه

كتاب النكاح

إذا كان عند الرجل أربع نسوة يجب عليه أن يبيت عند كل واحدة ليلة ويسوى بينهما في القسمة، ولا يلزمه إذا بات عند كل واحدة أن يجامعها بل هو مخير في ذلك، وعلى هذا قوله تعالى: وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ، فإن هذا في المودة والمحبة، وقوله تعالى: فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً، في القسمة والنفقة.

وقوله تعالى: وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ زَلْتَ، قال قتادة: كان نبي الله صلى الله عليه وآله يقسم بين أزواجه فأحل الله له ترك ذلك، وقيل: ومن طلبت إصابته ممن كنت عزلت عن ذلك من نسائك، وقوله تعالى: وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْروَجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ، إلا يخرج من الآية وطء المتمتع بها لأنها زوجة عندنا وإن خالف حكمها حكم المروجة على الدوام في أحكام كثيرة، كما أن حكم الزوجات على الدوام أيضا مختلف.

وذكره تعالى هذه الأوصاف من قوله تعالى: قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، ومدحه عليها يكفي ويغني عن الأمر بها لما فيها من الترغيب، وإنما قال الله تعالى: إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ، مع تحريم وطأها على وجهه لتحريم وطء الزوجة والأمة في حال الحيض، ووطأ زيد جاريته إذا كان قد زوجها من عمرو وأكانت في عدة من زوج، وتحريم وطء المظاهرة غير المشروطة بالوطء قبل الكفارة لأن المراد بذلك على ما يصح مما بينه الله في هذه الوجوه.

وأيضاً فإن من وطئ الزوجة أو الأمة في حال الحيض والنفاس فلا يلزمه اللوم من حيث كانت زوجة أو ملك يمين وإنما يستحق اللوم على وجه آخر، و«وراء» بمعنى غير أي من طلب سوى الزوجة والأمة فهو عاد، والعادون الذين يتعدون الحلال إلى الحرام. والاستمناء باليد محرم إجماعاً؛ لقوله تعالى: إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنْ آتَبَعَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ، وهذا وراء ذلك، وعنه عليه السلام: ملعون سبعة، وذكر فيها الناكح كفه.

باب الزيادات:

سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يواقع أهله أينام على ذلك؟ قال: قال: الله

يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تُمُتْ فِي مَنَامِهَا، فلا يدري ما يطرقه من البلية، إذا فرغ فليغتسل، وقال: من نظر إلى امرأة فرفع بصره إلى السماء أو غمض بصره لم يرتد إليه بصره حتى يزوجه الله من الحور العين، وقيل له عليه السلام: هل تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: نعم وقرأ هذه الآية: وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا، إلى قوله: ثِيَابٍ وَأَبْكَارًا.

وكان على عليه السلام يكره أن يسلم على الشابة من النساء وقال: أتخوف أن يعجبني صوتها فيدخل على من الإثم أكثر مما أطلب من الأجر، وقال النبي صلى الله عليه وآله من سعادة الرجل أن لا تحيض ابنته في بيته، وفي رواية: أن تحيض ابنته في بيت زوجها. وروى صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام في قوله تعالى حكاية عن ابنة شعيب: يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ، قال: قال لها شعيب: هذا قوی، قد عرفته برفع الصخرة الأمين من أين عرفته؟ قالت: يا أبت إنني مشيت قدّامه فقال: امش من خلفي فإن ضللت فأرشدني إلى الطريق فإننا لا ننظر في أدبار النساء. واعلم أن الربيب وهو ابن الزوجة لا يصح لزوج أمه أن ينكح ابنته، وليس هذا حملاً على الربيب بل الدلالة عليه من الكتاب هو أن الله تعالى ذكر في جملة المحرمات: وَرَبَائِبُكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ، وأجمعت الأمة على أن قوله: وَرَبَائِبُكُم، إنما أراد به بنات نساءكم، وهذا يقتضي أن بنت ابن الزوجة ولدها، فإن بنات الصلب وبنات البنين والبنات أولاد فتقتضي هذه الجملة تحريم من يقع عليه اسم بنت لزوجة الرجل.

غنية الترمذ
إلى علمي الأصول والفروع

محنة بن علي بن زهرة الحيدني - الإسحاق الحلبي

٥١١ - ٥٨٥ هـ ق

كتاب النكاح

نحتاج أولاً أن نبين من يحرم نكاحه ثم نبين أقسام النكاح المباح وشروطه والأسباب الموجبة لتحريم الوطء بعد صحة العقد وما يتعلق بذلك كله من الأحكام فنقول:

من يحرم العقد عليهن على ضربين: أحدهما يحرم على كل حال، والثاني يحرم في حال دون حال.

فالضرب الأول: المحرمات بالنسب:

وهن ست: الأم وإن علّت والبنت وإن نزلت والأخت وبنت الأخ والأخت وإن نزلت والعمة والخالة وإن علتا وبلا خلاف - والمحرمات بالرضاع؛ وهن ست كالمحرمات بالنسب إلا أن الرّاضع من لبن المرأة يحرم عليه كل من ينتسب إلى بلعها بالولادة والرضاع ولا يحرم عليه من ينتسب إلى المرأة إلا بالولادة دون الرضاع.

ولا يقتضى التحريم الرضاع إلا بشروط:

منها: أن يكون سن الرّاضع والمرضع من لبنه لهُ دون الحولين بدليل إجماع الطائفة وأيضاً قوله تعالى: وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ، لأنّ المراد إثبات الرضاع الشرعي الذي يتعلق به الحرمة بدليل أنه تعالى لا يجوز أن يريد الرضاع اللغو لأنّه ينطلق على ما يحصل بعد الحولين، ولا يريد نفى جوازه دونها أو بعدهما لأنّ ذلك جائز بلا خلاف، ولا نفى الكفاية بدونها لأنّ الكفاية قبل تمامهما قد

غنية النزوع

تحصل بلا شبهة، فلم يبق إلا ما قلناه.

ومن شروط تحريم الرضاع: أن يكون لبن ولادة لا دَرَبْدِلِيل إجماع الطائفة.
ومنها أن يكون ممّا ينبت اللحم ويشدّ العظم بأن يكون يوماً وليلة أو عشر رضعات متواليات - عند بعض أصحابنا، وعند بعضهم خمس عشرة رضعة، والأوّل أحوط - كلّ رضعة منها تروي الصّبي لا يفصل بينها برضاع امرأة أخرى بلا خلاف بين أصحابنا. ولا يثبت الرضاع بقول المرضعة بل يفترق بثبوته إلى بينة عادلة.

ومن هذا الضرب من المحرمات أمّ المعقود عليها بدليل إجماع الطائفة، وأيضاً قوله عزّوجلّ: وَأُمّهَاتُ نِسَائِكُمْ ولم يشترط الدخول، وأيضاً فقد روى المخالفون أنّه عليه السّلام قال: من نكح امرأة ثمّ ماتت قبل الدخول بها لم تحلّ له أمّها، وهذا نصّ.

ومن هذا الضرب أيضاً ابنة المدخول بها سواء كانت في حجر الزوج أو لم تكن بلا خلاف إلّا من داود فإنّه قال: إن كانت في حجره حرمت وإلّا فلا، ظلماً منه أنّ قوله تعالى: أَلَلّآتِي فِي حُجُورِكُمْ، شرط في التحريم وليس ذلك شرطاً وإنّما هو وصفٌ له لأنّ الغالب أنّ الرّبيبة تكون في حجره.

ومن هذا الضرب أمّ المزنّى بها وابنتها فهو الظاهر من مذهب أصحابنا والأكثر من رواياتهم، وطريقة الاحتياط تقتضيه.

وتحرّم على الابن زوجة الأب وأمّته المنظور إليها بشهوة بلا خلاف بين أصحابنا، وعلى الأب زوجة الابن أيضاً وأمّته المنظور إليها بشهوة، ومن أصحابنا من قال: الموطوءة، والأوّل أحوط، ويحرّم على كلّ واحدٍ منهما العقد على من زنا بها الآخر بدليل إجماع الطائفة، ويختصّ التحريم على الابن قوله تعالى: وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، لأنّ لفظ النكاح يقع على العقد والوطء معاً.

وتعلّق المخالف بما يروونه من قوله عليه السّلام. الحرام لا يحرم الحلال، غير معتمدٍ لأنّه خير واحد، ثمّ هو مخصوص بالإجماع، ويحمل على مواضع: منها: أن وطء المرأة في الحيض حرام ولا يحرم ماعداه من الحلال فيها، ومنها: أنّ الزّنا بالمرأة لا يحرم التزويع بها إذا

كتاب النكاح

تابت، ومنها: أن وطء الأب لزوجة ابنه والابن لزوجة أبيه حرام ولا يحرم من الزوجة ما كان حلالاً منها.

ويحرم العقد على الزانية وهي ذات بعلٍ أو في عدة رجعية ممن زنا بها، وعلى أم الغلام الموقب واخته وابنته ممن لاط به، ويحرم أيضاً على التأييد المعقود عليها في عدة معلومة أو إحرام معلوم، والمدخول بها فيهما على كل حال، والمطلقة للعدة تسعاً ينكحها بينها رجлан، والملاعنة والمقدوفة من زوجها وهي صماء أو خرساء، يدل على ذلك كله إجماع الطائفة، وأيضاً فلا يجوز أن يستباح التمتع بالمرأة إلا بقين ولا يقين فيما ذكرناه ويُعارض المخالف بالملاعنة بما يروونه من قوله عليه السلام: المتلاعنان لا يجتمعان أبداً، وقوله لعوم حين فرق بينه وبين زوجته باللعان: لا سبيل لك عليها، وقول المخالف: أراد بذلك في هذه الحال، تخصيص بغير دليل. واستدلال المخالف بأن الأصل الإباحة وبظاهر القرآن كقوله تعالى: فَانْكَحُوا مَا ظَبَّ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، وقوله: وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، غير لازم لأننا نعدك عن ذلك بالدليل كما عدلوا عنه في تحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها.

وحكم الأم والبنت والأخت بالرضاع في التحريم بهذه الأسباب حكم ذوات النسب، وحكم الإمام في التحريم بالنسب والرضاع وغيره من الأسباب حكم الحرائر.

وأما من يحرم العقد عليهن في حالٍ دون حال:

فأخت المعقود عليها بلا خلاف، أو الموطوءة بالملك بلا خلاف إلا من داود، ويدل على ذلك قوله تعالى: وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ، لأنه لم يفصل، والخامسة حتى تنقبض الأربع بما يوجب البينونة، والمطلقة للعدة ثلاثاً أو للسنة على ما نبينه حتى تنكح زوجاً آخر وتبين منه؛ وكذا حكم كل مزوجة، والمعتدة من الطلاق الرجعي حتى تخرج من عدتها، كل هذا بلا خلاف، وبنت الأخ على عمتها وبنت الأخت على خالتها حتى تأذنا، والأمة على الحرية حتى تأذن، والزانية حتى تتوب، بدليل إجماع الطائفة.

غنية النزوع

وظواهر القرآن المبيحة للعقد على النساء بالإطلاق تبيح تزويج المرأة على عمتها وخالتها إلا ما أخرجه الدليل من حظر ذلك إذا لم يكن منها إذن، وما يرويه المخالف من قوله عليه السلام: لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها، خبر واحد مخالف لظاهر القرآن ومعارض بأخبار تقتضي الإباحة مع الاستئذان وعمولاً لو سلم من ذلك كله على ما إذا لم يكن منها إذن فلا يمكن الاعتماد عليه.

ويحرم العقد على الكافرة وإن اختلفت جهات كفرها حتى تسلم - إلا على وجه نذكره - بدليل إجماع الطائفة، وأيضاً قوله تعالى: وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ، وقوله: وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَنَّ، وقوله: لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ، لأنه نفي ما لظاهر التساوي في جميع الأحكام التي من جملتها المناكحة.

وقوله تعالى: وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ، نخصه بنكاح المتعة فإنه جائز عندنا على الكتابيات، أو نعمله على ما إذا كن مسلمات بدليل ما قدمناه ولا يمتنع أن يكون من جملة الشرع قبل ورود هذا البيان فرق بين من آمنت بعد كفر وبين من لم تكفر أصلاً فيكون في البيان لإباحة نكاح الجميع فائدة، وليس لأحد مع جواز هذا أن يقول: قد أغنى عما اشترطتموه من إسلام الكتابيات قوله تعالى: من المحسنات والمؤمنات، فإن قالوا: لستم بتخصيص هذه الآية بما ذكرتموه ليسلم لكم ظواهر آياتكم بأولى منا إذا خصصنا ظواهركم بالمرتدات والحرييات ليسلم لنا ظاهر الآية التي نستدل بها؟! قلنا: غير مسلم لكم التساوي في ذلك بل نحن أولى بالتخصيص منكم لأنكم تعدلون عن ظواهر كثيرة ونحن نعدل عن ظاهر واحد؛ وإذا كان العدول عن الحقيقة إلى المجاز إنما يفعل للضرورة فقليله أولى من كثيرة بغير شبهة.

وأما أقسام النكاح المباح فثلاثة: نكاح غبطة، ونكاح متعة، ونكاح ملك اليمين. ونكاح المستدام مستحبٌ بلا خلاف إلا من داود فإنه قال: واجب، ويدل على ما قلناه بعد إجماع الطائفة قوله تعالى: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، إلى قوله: فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، لأنه تعالى علق ذلك باستطابتنا وما كان كذلك فليس

كتاب النكاح

بواجب، ولأنه خير بينه وبين ملك اليمين والتخير لا يكون بين واجب ومباح، ولأن ذلك يقتضي جواز الاقتصار على ملك اليمين والمخالف لا يميزه، ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ، إلى قوله: وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ، ولو كان نكاح الأمة عند عدم طول الحرة واجباً لم يكن الصبر خيراً منه، وعند المخالف أن الصبر لا يجوز فضلاً عن أن يكون خيراً من النكاح.

ومن شرط صحة عقد النكاح:

أن يكون المعقود عليه معلوماً متميزاً؛ فلو قال: زوجتك من عندي، أو: امرأة، أو: حمل هذه الجارية، لم يصح للجهالة.

وأن يكون ممن يحمل نكاحه فلا يصح العقد بين الكافر والمسلم بلا خلاف. ولا بين المسلم وبين إحدى المحرمات عليه اللاتي قدّمنا ذكرهن.

وأن يحصل الإيجاب والقبول، وأيهما سبق جاز؛ فلو قال: زوّجنيها، قال الولي: زوّجْتُكها، صح، ويحتج على المخالف بما رُوِيَ من حديث سهل بن سعد فإنه قال: زوّجنيها يارسول الله، فقال: زوّجْتُكها بما معك من القرآن، ولم يأمره بعد ذلك بالقبول، ولو قال: أتزوّجنيها؟ فقال: زوّجْتُكها، لم يصح حتى يقبل الإيجاب لأن السابق له استفهام، ولو اقتصر القائل على قوله: قبلت، صح العقد لأن ذلك جواب الإيجاب وهو منضم إليه فكان معناه قبلت هذا التزويج بلا شبهة.

ومن شرط ذلك أن يكون بلفظ النكاح أو التزويج أو الاستمتاع في النكاح المؤجل عندنا مع القدرة على الكلام، ولا يصح العقد بلفظ الإباحة. ولا التحليل ولا التمليك ولا البيع ولا الإجارة ولا الهبة ولا العارية بدليل إجماع الطائفة ولأن ما اعتبرناه في نكاح الدوام يجمع على انعقاده وليس على انعقاده بما عده دليل.

ومن شرطه أن يكون صادراً ممن له ولاية، والولاية التي يجوز معها تزويج الصغير غير البالغ - سواء كانت بكرة أو قد ذهبت بكاريتها بزواج أو غيره ولا يكون لها بعد البلوغ خيار

غنية النزوع

بلا خلاف بين أصحابنا - وتزويج البكر البالغ من غير إذنها - على خلاف بينهم في ذلك - مختصة بأبيها وجدها له في حياته، فإن لم يكن الأب حياً فلا ولاية للجد، ومن يختاره الجد أولى ممن يختاره الأب وليس لأحدهما فسخ العقد الذي سبق الآخر إليه وإن كان بغير إذن، والأولى بالأب استئذان الجد بدليل إجماع الطائفة.

ويحتج على المخالف في أن لا ولاية على الصغيرة إلا للأب والجد بما روه من قوله عليه السلام لقدامة بن مظعون وقد زوج ابنة أخيه: إنها يتيمة وإنها لا تنكح إلا بإذنها، ولا يجوز أن يقال: سمّاها يتيمة وإن كانت بالغاً لقرب عهدها باليتم، لأن ذلك رجوع عن الظاهر في الشرع بغير دليل لأنه لا يثبت بعد الحلم، على ما ورد به الخبر.

وعلى الأب أو الجد استئذان البكر البالغ؛ وإذنها صماتها على ما ورد به الخبر، فإن عقد بغير إذنها فأبى العقد لم يفسخ العقد عند من قال من أصحابنا: لهما إجبارها على النكاح، وعند من قال منهم: ليس لهما ذلك، يفسخ، وطريقة الاحتياط تقتضي اعتبار رضاها في صحة العقد لأنه لا خلاف في صحته إذا رضيت وليس كذلك إذا لم ترض، وعلى هذا النكاح يقف على الإجازة سواء كانت من الزوج أو الولي أو المنكوحة.

ويحتج على المخالف في ذلك بما روى من أن امرأة بكرأت أتت النبي صلى الله عليه وآله فقالت: إن أبي زوجني وأنا كارهة، فقهرها النبي عليه السلام، وهذا يدل على أن النكاح يقف على الفسخ والإجازة.

ولا تعقد البكر على نفسها بغير إذنها، فإن عقدت وأبى العقد انفسخ إلا أن يكونا قد عضلاها بمنعها من التزويج بالأكفاء فإنه لا يفسخ بدليل إجماع الطائفة.

ولا ولاية لغير الأب والجد على البكر، ولا ولاية لهما ولا لغيرهما على البنت البالغ الرشيدة إلا أن تضع نفسها مع غير كفء فيكون لأبيها أو جدها فسخ العقد، والكفاءة تثبت عندنا بأمرين: الإيمان، وإمكان القيام بالنفقة، بدليل الإجماع المشار إليه، ولأن ما اعتبرناه مجمع على اعتباره وليس على اعتباره ما عداه دليل.

وللتب إذا كانت رشيدة أن تعقد على نفسها بغير ولي، وكذا البكر إذا لم يكن لها

كتاب النكاح

أب وإن كان الأولى لها ردّ أمرهما إلى بعض الصلحاء من الأقارب أو الأجانب؛ بدليل الإجماع المشار إليه، وأيضاً قوله تعالى: فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ، فأضاف عقد النكاح إليها وهذا يقتضى بظاھر أنها المتولّية لعقدها، ومثل ذلك قوله سبحانه: فَلَا تَغْضُبُوهُمْ أَنْ يَنْكِحُوا زَوَاجَهُمْ.

وما يتعلّق به المخالف من قوله عليه السلام: أيّا امرأة نكحت بغير إذن وليّها فنكاحها باطل، غير معتمد لأنّه مقدّوح في روايته مع أنّه خبر واحد ومعارض بما ورد من طرقهم من قوله عليه السلام: الأيّم أحقّ بنفسها من وليّها، والأيّم التي لازوج لها وهذا عام، وقوله عليه السلام: ليس للوليّ مع الثيّب أمر، ولو سلم من ذلك كلّه لجاز حله على الأئمة إذا تزوّجت بغير إذن مولاها لأنّ الوليّ في اللّغة والمولى بمعنى واحد، ويشهد بهذا التأويل أنّه قد روي من طريق آخر: أيّا امرأة نكحت بغير إذن مولاها، وقول المخالف: في الخبر ما يمنع من ذلك؛ وهو قوله عليه السلام: فإن دخل بها فلها مهر مثلها بما استحلت من فرجها، لأنّه أضاف المهر إليها والأئمة لا تملكه، ليس بشيء يعوّل على مثله لأنّ ذلك إنّما جاز للعلاقة التي بينهما وإن لم تملكه كما قال عليه السلام: من باع عبداً وله مال كان المال لمولاه.

وتعلّقهم بما روه من قوله عليه السلام: لانكاح إلّا بوليّ، يسقط بمثل ما قدّمناه من القدح والمعارضة وبأنّه خبر واحد، وبأنّا نقول بموجبه لأنّ الوليّ هو الذي يملك العقد والمرأة عندنا هذه حالها؛ فإذا عقدت النكاح كان ذلك نكاحاً بوليّ ولفظة وليّ تقع على الذّكر والأنثى بغير شبهة على من يعرف اللّغة كما تقع عليها لفظة وصيّ، وبأنّا نحمله على نفى الفضيلة كما قال عليه السلام: لاصلاة لجار المسجد إلّا في المسجد، ولا صدقة وذورحم محتاج.

فصل:

وليس من شرط صحّة العقد الشّهادة بل من مستحبّاته بدليل الإجماع وأيضاً فقد أمر تعالى بالنكاح ولم يشترط الشّهادة ولو كانت شرطاً لذكرها، ويحتجّ على المخالف بما روه

غنية النزوع

من قوله عليه السلام: أوصيكم بالتساء خيراً فإنّهنّ عوان عندكم أخذتموهنّ بأمانة الله واستحللتم فروجهنّ بكلمة الله، ولا كلام يستباح به فرج المرأة إلّا الإيجاب والقبول فيجب بظاهر الخبر حصول الاستباحة بذلك من غير أمر آخر سواه، ولا يجوز حمل الخبر على أنّ المراد بكلمة الله قوله تعالى: وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ، وما أشبه ذلك لأنّ المستفاد به الإذن فيما يقع به تحليل الفرج وهو ما قلنا من الإيجاب والقبول ولهذا لا يستغنى بذلك عنها، وتعلقهم بما رواه من قوله صلى الله عليه وآله: لانكاح إلّا بوليّ وشاهدي عدل، قد يتنّا الجواب عنه، على أنّ أبا حنيفة لا يصحّ على مذهبه أن يزيد الشّهادة بأخبار الآحاد لأنّ عنده أنّ كلّ زيادة في القرآن توجب التّسخ ونسخ القرآن لا يجوز بأخبار الآحاد.

فصل:

وليس من شرط صحّة عقد الدّوام ذكر المهر بلا خلاف بل من مستحباته، ويدلّ على ذلك أيضاً قوله تعالى: لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً، والطلاق لا يقع إلّا في نكاح صحيح.

والمهر ما تراضى عليه الزوجان دائماً كان العقد أو مؤجّلاً ممّا له قيمة ويحلّ تملكه قليلاً كان أو كثيراً، ويجوز أن يكون تعليم شيء من القرآن ولو كان آية واحدة بدليل إجماع الطائفة وأيضاً قوله تعالى: وآتوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً، وفي موضع آخر: فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ، والاسم يتناول القليل والكثير، وأيضاً قوله تعالى: وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ، ولم يفرّق بين القليل والكثير، وعند المخالف إذا فرض لها خمسة دراهم وجبت كلّها.

ويحتج على المخالف بما رواه من قوله عليه السلام: أدّوا العلائق، فقيل له: ما العلائق؟ فقال: ما تراضى عليه الأهلون، وقوله عليه السلام: من استحلّ بدريهين فقد استحلّ، وقوله عليه السلام: لا جناح على امرئٍ أن يصدق امرأة صدقاً قليلاً أو كثيراً، وقوله عليه السلام للرجل الذي طلب منه تزويج المرأة: زوّجتكها بما معك من القرآن، بعد أن

كتاب النكاح

طلب منه أن يصدقها بشئٍ وقال له: التمس ولو خاتماً من حديد، والظاهر أنه عليه السلام جعل مامعه من القرآن صداقاً لأنه لم يطلب الفضل والشرف وإنما طلب المهر ولأنه قال: بما معك، والباء تدلّ على البدل والعوض ولو أراد الشرف لقال: ليما معك من القرآن، ولا يصحّ جعل القرآن صداقاً إلا على وجه التعليل له، وفي خبر آخر عن أبي هريرة أنه قال عليه السلام قال للرجل: قم فعلمها عشرين آيةً وهي امرأتك، وهذا نصّ.

ولا يجوز أن يقول الإنسان لغيره: تزوّجتك بنتي على أن تزوّجني بنتك على أن يكون بضع كلّ واحدةٍ منها مهر الأخرى، لأنّ ذلك هونكاح الشغار الذي نهى النبيّ صلى الله عليه وآله عنه ولا خلاف من أصحابنا في تحريمه.

ويجوز جعل العتق مهرأً بأن يقول لأمته: قد تزوّجتك وجعلت عتقك مهرك، ولو قال: قد أعتقك وتزوّجتك وجعلت عتقك صداقك، ثبت العتق وكانت مخيرةً في التزويج.

وإذا عيّن المهر حالة العقد كان للزوجة أن تمتنع من تسليم نفسها حتى تقبض جميعه، فإذا قبضته فله نقلها إلى منزله وليس لها الامتناع، ولو دخل بها وهو أو بعضه باقٍ في ذمته لم يكن لها منع نفسها منه حتى تقبض ذلك وإنما لها المطالبة به فقط.

وإذا لم يسمّ لها مهرأً حالة العقد ودخل بها؛ فإن كان أعطاها قبل الدخول شيئاً وقبضته منه لم يكن لها غيره لأنّها لو لم ترضَ به لما مكنته من نفسها، وإن لم يكن أعطاها شيئاً لزمه مهر مثلها، ويعتبر في ذلك السنّ والنسب والجمال والتخصيص وكلّما يختلف المهر لأجله، فإن نقص عن مهر السنّة وهو خمس مائة درهم فضة أو قيمتها خمسون ديناراً لم يكن لها غيره، وإن زاد على ذلك ردّ إليه، كلّ ذلك بدليل الإجماع المشار إليه.

وإذا وقع العقد على عبد مجهول أو دار مجهولة صحّ وكان لها من أوسط العبد أو الدار، وإذا وقع على عين محرّمة كالخمر وعيّن الغصب صحّ العقد وبطل المسمّى بلا خلاف إلا من مالك وبعض أصحابنا، ونبيّن صحّة ما اخترناه أنّ أكثر ما يلزم في هذه الصورة سقوط المسمّى وذلك لا يؤثر في صحّة العقد لأنّا قد بيّنا أنّه لا خلاف في صحّته مع عدم ذكر المهر.

غنية النزوع

والزوجة تملك الصداق المسمى لها كله بنفس العقد، وهو من ضمان الزوج إن تلف قبل القبض ومن ضمانها إن تلف بعده خلافاً لمالك، فإن دخل بها أو مات عنها استقرّ كله بلا خلاف، وإن طلقها قبل الدخول رجع بنصف العين التي قدمها دون الزيادة المنفصلة الحادثة في يد الزوجة كحمل الحيوان بدليل إجماع الطائفة، وأيضاً قوله تعالى: **وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ**، والظاهر أنّ الكلّ هنّ من غير فصل بين ما قبل الدخول وبعده.

ومن لم يُسمّ لها مهرٌ إذا طُلقت قبل الدخول فلا مهر لها ولها المتعة، ويعتبر بحال الزوج؛ فعلى الموسر خادم أو دابة أو ما أشبه ذلك، وعلى المتوسط ثوب أو ما أشبهه، وعلى الفقير خاتم أو نحوه بدليل الإجماع المشار إليه، وأيضاً قوله تعالى: **وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ**.

وإذا أصدقها على أنّ لأبيها ألفاً صحّ العقد بلا خلاف، ويجب عليه الوفاء بما سُمّي لها، وهو بالخيار فيما شرط لأبيها بدليل إجماع الطائفة، ولو أصدقها وشرط أن يتزوج عليها ولا يتسرّى لصحّ النكاح والصداق وبطل الشرط بدليل الإجماع المشار إليه، وأيضاً فذلك شرط يخالف الكتاب والسنة فكان باطلاً. ولو شرط في النكاح أن لا يسافر بها لكان الأولى الوفاء بذلك لقوله عليه السلام: **المؤمنون عند شروطهم**، وإذا شرط في النكاح أو فيه وفي الصداق معاً خيار المدة بطل النكاح والصداق لأنّ ثبوت عقد النكاح حكم شرعي يحتاج إلى دلالة شرعية وليس في الشرع ما يدلّ على ثبوت ذلك هاهنا، ولو شرط الخيار في الصداق وخذه لم يبطل النكاح وصحّ الشرط والصداق لقوله عليه السلام: **المؤمنون عند شروطهم**، وهذا شرط لا يخالف الكتاب والسنة فكان صحيحاً هنا.

ومن السنة في عقد الدوام الخطبة قبله - بلا خلاف إلّا من داود فإنه قال: **واجبة - والإعلان به والوليّة له واجتماع الناس بدليل إجماع الطائفة ولأنّ الأصل براءة الذمة وشغلها بما يجب شيء من ذلك يفتقر إلى دليل.**

كتاب النكاح

فصل:

ولا يجوز للحرّ أن يجمع في عقد الدوام بين أكثر من أربع حرائر أو أمّتين ولا للعبد أن يجمع بين أكثر من أربع إماء أو حرتين، وإذا اجتمع عنده أربع حرائر لزم العدل بينهما في المبيت ولا يفضل واحدة إلا برضى الأخرى بلا خلاف، فإن كان عنده زوجتان جاز أن يفضل إحداها بليتين بدليل إجماع الطائفة وأيضاً فإنّ له حقّاً بدلالة أنّ له أن يتزوج اثنتين أخراوين فجاز أن يجعل نصيبه لإحدى زوجتيه.

وإن كان له زوجتان حرّة وأمة كان للحرّة ليلتان وللأمة ليلة بدليل الإجماع المشار إليه، ويحتج على المخالف بما روى من قوله عليه السّلام: من نكح أمةً على حرّة فللحرّة ليلتان وللأمة ليلة، وهذا نصّ، وروى مثل ذلك عن عليّ عليه السّلام ولا مخالف له في الصحابة.

وإن كان عنده زوجة أو أكثر فتزوج بأخرى؛ فإن كانت بكرّاً فلها حقّ التقديم وحقّ التخصيص بسعة أيام، وإن كانت ثيباً فلها حقّ التقديم والتخصيص بثلاثة أيام من غير قضاء أو سبعة يقضيها في حقّ الباقيات ولها الخيار في ذلك بدليل الإجماع المشار إليه، ويحتج على المخالف في التخصيص - فإنّ التقديم لا خلاف فيه - بما روي من قوله عليه السّلام: للبكر سبع والثيب ثلاث، فأضاف إليهما ذلك بلام الملك، وقوله لأمّ سلمه لما دخلت عليه: إن شئت سبعتُ عندك وسبعتُ عندهن وإن شئت ثلثتُ عندك ودُرْتُ.

فصل:

يكره للحرّ أن يتزوج بأمة وهو يجد طولاً للحرّة ولا يخاف على نفسه العنت بدليل إجماع الطائفة، ولا يجوز للحرّ أن يتزوج أمةً ولا للحرّة أن تتزوج عبداً إلا بإذن السيّد، فإن فعلا ذلك بغير إذنه كان العقد موقوفاً على إجازته والولد حرّاً مع الإذن إلا أن يشترط الرّق، ورقّ مع عدمه.

غنية النزوع

وإذا مات السيد أو باع فالوارث والمُبتاع بالخيار بين إمضاء العقد وفسخه، وكذا لو أعتق الأمة كان الخيار لها في ذلك سواء كان الزوج حراً أو عبداً، وإذا حصل الرضا من هؤلاء لم يكن لهم بعد الرضا خيار، ولا توارث بين الزوجين إذا كان أحدهما رقاً. وإذا زوج عبده بأمة غيره فالطلاق بيد الزوج، والولد - إن لم يكن هناك شرط أنه رق لأحد السيدين - بينها في الملك على السواء، ومن زوج عبده بأمة استحبت له أن يعطيها شيئاً من ماله مهرأً، والفراق بينهما بيده يأمر كل واحد منهما باعتزال صاحبه متى شاء وليس للزوج طلاق على حال، كل ذلك بدليل إجماع الطائفة.

فصل:

وإذا كانت الزوجة ممن يصح الدخول بها لبلوغها تسع سنين فصاعداً وتسلمها الزوج لزمه إسكانها والإنفاق في كسوتها وإطعامها بالمعروف، ولزمها طاعته في نفسها وملازمة منزله، فإن عصته وهي مقيمة فيه وعظها وخوفها الله تعالى، فإن لم يؤثر ذلك هجرها بالإعراض عنها واعتزال الفراش أو تحويل وجهه عنها فيه، فإن لم يؤثر ذلك ضربها ضرباً رفيقاً غير مؤثر في جسدها ولا يترك ما تضطر إليه من غذاء ولباس، فإن خرجت من منزله بغير إذنه أو بإذنه وامتنعت من العود إليه سقط عنه فرض نفقتها وكان له ردّها إليه وإن كرهت وتأديبها بما قدّمناه؛ قال الله تعالى: وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ، وقال كثير من أهل التفسير: معنى تخافون تعلمون، ومن لم يقل ذلك وحل الخوف على ظاهره لابد أن يضمّر: وعلمتم ذلك منهنّ، لأنّ بمجرد الخوف من التشوز وقبل حصوله لا يفعل شيء مما ذكرناه.

وأما الزوج إذا نشر على المرأة وكره المقام معها وهي راغبة فيه فلا بأس أن تبدل له على استدامة المقام معه شيئاً من مالها وتسقيط عنه فرض نفقتها واليلة التي لها منه ويصطلح على ذلك؛ قال الله تعالى: وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحاً وَالصُّلْحُ خَيْرٌ.

كتاب النكاح

والشقاق بين الزوجين يكون بأن يكره كل واحد منهما صاحبه ويقع بينهما الخصام ولا يستقر بينهما صلح لاعلى طلاق ولا على مقام من غير شقاق، وأيهما رفع الخبر إلى الحاكم فعليه أن يبعث رجلين مأمومين أحدهما من أهل الزوج والآخر من أهل المرأة ينظران بينهما؛ فإن أمكنها الإصلاح نجّاه، فإن رآها أنّ الفرقة أصلح أعلما الحاكم بذلك ليرى رأيه، وليس له إجبار الزوج على الطلاق إلا أن يمنع من حقوق الزوجة واجباً عليه؛ قال الله تعالى: وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتَغُوا حَكْماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكْماً مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا.

ومن تزوج امرأة على أنّها حرة فخرجت أمة، أو بنت حرة فخرجت بنت أمة، أو سليمة فخرجت مجذومة أو برصاء أو عمياء أو رتقاء أو مفضضة أو مجنونة أو عرجاء - ومن أصحابنا من ألحق بذلك كونها محدودة في الزنا - كان له ردّها وفسخ العقد بغير طلاق بإجماع الطائفة، ويأخذ ما دفع من المهر إلا أن يكون قد وطئها قبل العلم بالعيب فإنّه يكون لها بما استحلّ من فرجها ويرجع به على من تولى أمرها إن كان عليم بالعيب ودلّسها عليه.

وإن كانت أمة فرزق منها ولداً؛ فإن كان عقّد على أنّها حرة بشهادة شاهدين لها بالحرية فالولد حرٌّ ويرجع السّيّد بقيمة الولد والمهر على من تولى أمرها، وإن كان عقّد من غير بيّنة بذلك فولدها رقّ ويلزم سيّدها دفعه إلى الأب بالقيمة وعلى الأب دفعها إليه، فإن لم يكن له مال أسّعى فيها، فإن أبى ذلك فعلى الإمام القيام بها من سهم الرقاب، وعلى الأب لمولى الجارية عُشر قيمتها إن كانت بكرًا ونصف عُشرها إن لم تكن كذلك. وإن علم الزوج بأحد هذه العيوب فوطئها أو رضي به لم يكن له بعد ذلك ردٌّ ولا أخذُ شىء من المهر، ويكون الولد من الأمة رقّاً لسيّدها إن كان العقد بغير إذنه، ولا يلزم دفعه بالقيمة بلا خلاف.

والحرّة إذا تزوّجت برجل على أنّه حرّ فظهر عبداً أو سليماً فظهر أنّه مجنون أو عتّين أو محبوب فلها الرّد ولا يُردُّ الرّجل بغير هذه العيوب - وحكم الولد من العبد ما قدّمناه من

غنية النزوع

حكم ولد الأمة - غير أن العتین يجب الصبر عليه سنة ؛ فإن تعالج ووصل إليها فيها ولو مرة واحدة فلا خيار لها في رده، وإن لم يصل إليها في هذه المدة فلها الخيار، وهذا حكم العتة الحادثة بعد الدخول والصحة بدليل إجماع الطائفة.

والجنون الحادث بعد الدخول ؛ إن كان يعقل معه أوقات الصلاة فلا خيار لها في فراقه، وإن كان لا يعقل ذلك كان لها الخيار ولزم وليه أن يطلقها منه إن طلبت الفراق بلا خلاف بين أصحابنا، وإذا حدث بالزوجة بعد الدخول أحد ما قدمناه من العيوب لم يكن للزوج به فسخ العقد وإنما يفارقها إذا شاء بالطلاق على خلاف بينهم في ذلك.

ويجوز لمن أراد نكاح امرأته أن ينظر إلى وجهها وكفيها بدليل إجماع الطائفة، وقد روى جابر عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: إذا أراد أحدكم أن يتزوج امرأة فلينظر إلى وجهها وكفيها، وروى أبو الدرداء أنه قال: إذا طرح الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن يتأمل محاسن وجهها.

فصل: في نكاح المتعة:

وأما نكاح المتعة فتقرر صحته إلى شرطين زائدين على ما تقدم من الشروط: أحدهما تعيين الأجر والثاني تعيين الأجل؛ فإن ذكر الأجر دون الأجل كان دواماً، وإن ذكر الأجل فقط فسد العقد، ويستحب ذكر ما عدا هذين الشرطين نحو أن يقول: على أن لا ترثيني ولا أرثك وأن أضع الماء حيث شئت وأنه لا سكنى لك ولا نفقة عليك العدة إذا انقضت المدة.

والمتمتع بها لا يتعلق بها حكم الإيلاء ولا يقع بها طلاق ولا يصح بينها وبين الزوج لعان ويصح الظهار، وانقضاء الأجل يقوم في الفراق مقام الطلاق، ويدل على ذلك كله إجماع الطائفة، ولا سكنى لها ولا نفقة ولا توارث بينها بلا خلاف بينهم أيضاً، ولو شرط ذلك كله لم يجب أيضاً عند بعض أصحابنا لأنه شرط يخالف السنة، وعند بعضهم يثبت بالشرط.

كتاب النكاح

ويجوز الجمع في هذا النكاح بين أكثر من أربع، ولا يلزم العدل بينهما في البيت، ويلحق الولد بالزوج ويلزم الاعتراف به إذا وطئ في الفرج وإن كان يعزل الماء بدليل الإجماع المشار إليه، ويدل أيضاً على إباحة نكاح المتعة إن ذلك هو الأصل في العقل هو إنما ينتقل عن الأصل العقلي بدليل ولا دليل يقطع به في ذلك فوجب البقاء على حكم الأصل، وأيضاً فهذا النكاح كان مباحاً في عهد النبي صلى الله عليه وآله بلا خلاف وإنما ادعى النسخ وعلى من ادعاه الدليل.

وأيضاً قوله تعالى: وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً الْآيَةَ، والاستمتاع بالنساء يعرف الشرع مختص بهذا العقد فوجب حمل الآية عليه به.

فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون المراد بالاستمتاع هاهنا الالتذاذ والانتفاع دون العقد المخصوص بدليل أن قوله: وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، يتناول عقد الدوام بلا خلاف.

قلنا: لا يجوز حمل لفظ الاستمتاع على ما ذكر لأمرين: أحدهما: أنه يجب حمل الألفاظ الواردة في القرآن على ما يقتضيه العرف الشرعي دون الوضع اللغوي على ما بيّناه في أصول الفقه، والثاني: أن الالتذاذ لا اعتبار به في وجوب المهر لأننا لو قدرنا ارتفاعه عمن وطئ زوجته ولم يلتد لأن نفسه كرهتها أو لغير ذلك لوجب المهر بالاتفاق فيثبت أن المراد ما قلناه.

وأما إباحته تعالى بالآية نكاح الدوام فغير مناف لما ذكرناه من إباحة نكاح المتعة لأنه سبحانه عمّ الأمرين معاً بقوله: وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ، ثم نص سبحانه نكاح المتعة بقوله: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً، ويؤيد ذلك ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام وعبد الله بن عباس وابن مسعود ومجاهد وعطاء من أنهم كانوا يقرأون: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، وقوله تعالى: وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ، والمراد بذلك على ما اتفق عليه أصحابنا ورووه عن آل الرسول عليه وعليهم السلام الزيادة من

غنية النزوع

الزَّوج في الأجر ومن الزَّوجة في الأجل.

وتعلّق المخالف بقوله تعالى: وَالَّذِينَ هُمْ يُفْرُوجُهُمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ، وادّعاؤُهُمْ أَنَّ المتمعن بها ليست زوجة لأنها لا تَرثُ ولا تورثُ ولا تبين بالطلاق ولا يلحقها حكم الإيلاء والظهار ولا يصحّ بينها وبين زوجها العان ولا يلحق الولد بزوجها ولا تعتدّ لانقضاء الأجل ولل وفاة إذا كانت حرة كعدة الحرائر من الأزواج ولا تحلّ للمطلق ثلاثاً العود إلى الزَّوجة ولا يجب لها سكنى ولا نفقة، ليس بشيء يعول على مثله لأنّ الأحكام الشرعية إنما تثبت بالأدلة الشرعية ولا مدخل فيها للقياس على ما بيّناه في أصول الفقه.

وإذا ثبت ذلك وكان الدليل الشرعي قد قدر هذه الأحكام في المتمعن بها وجب القول بها ولم يجز قياسها على غيرها من الزوجات.

على أنّ ما ذكره من الميراث ينتقض بالقائلة لزوجها فإنها لا ترثه، وبالأزوجة إذا كانت ذمية أو أمة فإنه لا توارث بينها وبين زوجها.

وأما الطلاق فقد قام مقامه في الفرقة غيره في كثير من الزوجات كالملاعة والمرتدة والأمة المبيعة والمالكة لزوجها، فما أنكروا أن يكون انقضاء الأجل يقوم في الفرقة مقام الطلاق ولا يحتاج إليه؟! وليس لأحد أن يقول: وألا وقع الطلاق قبل انقضائه؟! لأنّ كلّ من أجاز التّكاح إلى أجل منع من وقوع الطلاق قبله؛ فالقول بأحد الأمرين دون الآخر يبطله الإجماع.

وأما الإيلاء فإنّ الله تعالى علّق حكم من لم يراجع ويكفر بالطلاق ولا يقع بالمتمعن بها طلاق فلا يلحقها حكم الإيلاء، مع أنّه قد يكون أجل المتعة أقلّ من أجل المضروب في الإيلاء وهو أربعة أشهر فكيف يصحّ في هذا التّكاح الإيلاء.

وأما اللعان فعند أبي حنيفة أنّ الشرط في وقوعه بين الزوجين أن يكونا حرّين مسلمين وعنده أنّ الأخرس لا يصحّ قذفه ولا لعانه؛ فلا يصحّ له التعلّق في نفى زوجية المتمعن بها.

كتاب النكاح

بانتفاء اللعان.

وأما الظهار فيقع بالتمتع بها عندنا ويلحق الولد بأبيه في هذا النكاح بخلاف ما ظنوه.

وأما العدة إذا انقضت أجلها فقرءان وقد ثبت بلا خلاف أن عدة الأمة كذلك وإن كانت زوجة، وإذا توفي زوجها قبل انقضاء الأجل فعدتها عندنا أربعة أشهر وعشرة أيام كعدة المعقود عليها عقد الدوام.

وما يتعلق به المخالف في تحريم المتعة من الأخبار أخبار آحاد لو سلمت من القدرح في رواها والمعارضة لها لم يجوز العمل في الشرع بها، فكيف وقد طعن أصحاب الحديث في رواها وضعفهم بما هو مسطور؟! وعارضها أخبار كثيرة في إباحة المتعة واستمرار العمل بها حتى ظهر من نهي عمر عنها ما نقله الرواة؟! وقوله: متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله حلالاً أنا أحرمهما وأعاقب عليهما متعة النساء ومتعة الحج، يبطل دعوى المخالف أن النبي عليه السلام هو الذي حرمها لأنه اعترف بأنها كانت حلالاً في عهده وأضاف التهي والتحرير إلى نفسه.

فإن قيل: كيف يصرح بتحريم ما أحله النبي عليه السلام ولا ينكر ذلك عليه؟ قلنا: ارتفاع التكرير يحتمل أن يكون للتقية، ويحتمل أن يكون لشبهة وهي اعتقاد التغليب والتشديد في إضافة التهي إليه وإن كان النبي عليه السلام هو الذي حرمها، أو اعتقاد جواز نهي بعض الأئمة عما أباحه الله إذا اشفق في استمراره عليه من ضرر في الدين، وهذا الوجه هو الذي حمل الفقهاء نهي عمر عن متعة الحج عليه على أن المتمتع لا يستحق حداً من رجم ولا غيره باتفاق وقد قال عمر: لا أوتى بأحد تزوج متعة إلا رجته بالحجارة، وما أنكر أحد ذلك عليه ومهما اعتذروا به عن ذلك كان عذراً في ترك التكرير لتحريم المتعة.

غنية النزوع

فصل:

وأما ملك اليمين فيكون بأحد اسباب التملك ، وإذا انتقلت إلى الملك بأحد أسبابه لم يجز وطؤها حتى تستبرأ بحیضة أو خمسة وأربعين يوماً إن كانت مم لا تحيض إلا أن يكون البائع لها قد استبرأها قبل البيع وهو ممن يوثق بأمانته فإنه لا يجب على المشتري والحال هذه استبرأؤها وإنما يستحب له ذلك ، فإن كانت حاملاً لم يجز له وطؤها في الفرج - حتى يمضي لها أربعة أشهر - إلا بشرط عزل الماء ، فإن لم يعزل لم يجز له بيع الولد ولا أن يعترف به ولداً بل يجعل له قسطاً من ماله لأنه غذاه بنطفته بدليل إجماع الطائفة .

ولا يحلّ وطء الأمة إذا كان بعضها حرّاً وبعضها رقّاً بل يكون للمالك البعض من خدمتها في الزمان بمقدار ما يملكه منها ولها من نفسها بمقدار ما هو حرٌّ منها ، وقد روى أنه يجوز أن يعقد عليها في يومها عقد المتعة خاصّة .

وإن كانت مشتركة بين شريكين لم يجز لأحدهما وطؤها إلا أن يحلّله شريكه من ذلك على ما رواه أصحابنا ، ولا بدّ من اعتبار لفظ التحليل بأن يقول : حللتك من وطئها ، وجعلتك منه في حلّ ، وكذا لو كانت خاصّة في الملك فإنه يجوز وطؤها لغير المالك بتحليله لها ؛ فإن وطئها أحد الشريكين من غير تحليل أئثم ووجب تأديبه ، فإن جاءت بولد ألحق به ولزمه لشريكه سهمه من قيمته ، فإن وطأها جميعاً أئثما وأدبا ، فإن جاءت بولد ألحق بمن خرج له اسمه بالقرعة ودفع إلى شريكه مقدار نصيبه من قيمته .

ويجوز شراء الجارية ووطؤها وإن سبها الظالمون إذا كانت مستحقّة للسبي وإن لم يخرج منها الخمس لتحليل مستحقّيه شيعتهم وإثامهم خاصّة من ذلك لتطيب مواليدهم ، ويجوز وطؤها وإن لم تسلم إذا كانت كتابيّة .

ومتى ملك المرء من يحرم عليه مناكنه بالنسب عتق عليه عقيب ملكه بلا فصل ، وتجوز على أم الولد جميع أحكام الرّق إلا بيعها وولدها حيّ في غير ثمنها فإنه لا يجوز على ما يبتاه في كتاب البيع ؛ كلّ ذلك بدليل إجماع الطائفة عليه .

ويجوز الجمع في الوطء بملك اليمين بين قليل العدد وكثيره ، ويجوز الجمع بين المحرمات

كتاب النكاح

بالتسبب والسبب في الملك دون الوطء على ما دللنا عليه فيما مضى .

وطء الحلائل من النساء في الدبر غير محظور بدليل الإجماع المشار إليه، وأيضاً قوله تعالى: نِسَاؤُكُمْ حَرْثُكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ، ومعنى «أَنَّى شِئْتُمْ» من أين شِئْتُمْ وكيف شِئْتُمْ في قول العلماء بالتفسير واللغة، وحمل ذلك على الوقت وأن يكون المعنى متى شِئْتُمْ على ما حكى عن الضحّاك خطأ عند جميعهم.

وقول المخالف: إذا سمى الله تعالى النساء حرثاً وجب أن يكون الوطء حيث يكون التسل، لا يعول على مثله لأنه لا يمتنع تسميتهن بذلك مع إباحة وطئهن فيما لا يكون منه الولد بدليل أنه لا خلاف في جواز وطئهن فيما عدا القبل والدبر لأنه لو صرح بأن قال: فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ، من قُبُلٍ ودُبُرٍ لحسن منه ولما كان متنافياً، ولو كان ذكر الحرث يمنع من الوطء في الدبر لتنافى ذلك ولم يحسن التصريح به. ومن يقول: أن المراد بالآية إباحة وطء المرأة في قبلها من جهة دبرها خلافاً لما يكرهه اليهود، مخصّص للظاهر من غير دليل، ولو صرح نزول الآية على هذا السبب لم يجز أكثر من مطابقتها له فأما منع تعديها إلى غيره ممّا يقتضيه ظاهرها فلا يجب.

وقد حكى الطحاوي عن الشافعي أنه قال: ما صحّ عن النبي صلى الله عليه وآله في تحريم ذلك ولا تحليله شيء والقياس أنه مباح، وحكى عن مالك أنه قال: ما أدركت أحداً أقتدى به في ديني يشك في أن وطء المرأة في دبرها حلال وتلا الآية، وروى مالك ذلك عن نافع عن ابن عمر.

الوسيلة إلى النبيل الفاضل

لعماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي
المعروف بأبن حمزة

كتاب النكاح

النكاح: عبارة عن عقد التزويج بين الرجل والمرأة وقد يستعمل في الوطاء، وهو ثلاثة أصرب: نكاح الغبطة: وهو نكاح المستدام ونكاح المتعة: وهو المؤجل ونكاح بملك اليمين، ويشتمل الكتاب على بيان عشرة فصول: بيان كيفية العقد ومن يجوز العقد عليها ومن لا يجوز وما يعقد عليه من المهور ومن إليه العقد وما يؤثر في فسخ العقد وما يلزم بالعقد وأحكام الأملاك والزفاف وما يتعلق بجميع ذلك.

فصل في بيان مقدمة الكتاب وكيفية العقد:

الرجل والمرأة لا يخلو حالهما من أربعة أوجه: إما يشتهي كل واحد منهما النكاح ويقدر عليه أو لا يشتهي ولا يقدر عليه أو يشتهي ولا يقدر عليه أو يقدر عليه ولا يشتهي، فالأول يستحب له النكاح والثاني يكره له ذلك والثالث والرابع لا يستحب لهما ولا يكره بل يجوز لهما ذلك.

والكفاءة معتبرة في نكاح الدوام وهي الإيمان، ولا يصح العقد لمؤمن على كافرة ولا لكافر على مؤمنة ولا لناسب، ويجوز لمؤمن أن يتمتع باليهودية، والنصرانية والناصبية مختاراً وعقد نكاح الغبطة مضطراً.

الوسيلة

ويستحب للرجل أن يطلب للتزوّج امرأة فيها ست عشرة خصلة: الدين والأبوة والأصل الكريم وكونها ودوداً ولوداً سمراء عجزاء مربوعة طيبة الرّيح والكلام موافقة عاملة بالمعروف إنفاذاً وإمساكاً عزيزة في أهلها ذليلة مع بعلمها متبرجة مع زوجها حصاناً مع غيره، درماء حسنة الشعر طيبة اللّيت.

ويكره التّزوّج بثان عشرة: الحسناء من منبت السّوء والسّيئة الخلق والسليطة الصّخابة والولّاجة الخرجة والعقيم والدّليلة في أهلها، العزيزة مع بعلمها والحقود وغير المتورعة والمتبرجة إذا غاب عنها زوجها، الحصان معه وغير المرضية في الاعتقاد وغير السّديدة الرّأي وغير العفيفة وغير العاقلة، والمجنونة والكردية والسّوداء إلّا إذا كانت نويّة، والمستضعفة من أهل الخلاف والأمة مع وجود الطّول وإن كانت مؤمنة. والبكر أفضل من الثّيب.

ويستحب للرجل إذا أراد أن يزوّج كريمته أن يطلب رجلاً فيه خمس خصال: التّدين والعفة والورع والأمانة واليسار بقدر ما يقوم بأوده وأودعياله من المال أو الحرفة، وإن خطب رجل بهذه الصّفة وإن كان حقير النّسب قليل المال إلى آخر، وإن كان شريفاً ولم يزوجه كان عاصياً لله تعالى مخالفاً لسنة نبيّه صلى الله عليه وآله.

ويكره أن يزوّج كريمته من خمسة: من المستضعف المخالف إلّا مضطراً ومن شارب الخمر والمتظاهر بالفسق وغير المرضي الاعتقاد والسيّء السّيرة.

وإذا عزم الرّجل على النّكاح لم يعقد إذا كان القمر في برج القرب، ورأى ثمانية أشياء استحباً: إستخار الله تعالى وصلى ركعتين، وأكثر من التّحميد ودعا بالدّعاء المرويّ وابتدأ باسم الله تعالى وأعلن النّكاح بحضرة جماعة من المؤمنين وخطب قبل العقد والشّهود من فضيلة النّكاح دون صحّته وفسق الولي لا يقدر.

ويستحب لولي المرأة أن يقول قبل العقد: أزوّجك على إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يصح النّكاح إلاّ بتعيين المنكوحه بأحد ثلاثة أشياء: بالإشارة أو التّسمية أو الصّفة، وبالإيجاب والقبول. والإيجاب قوله: انكحتك أو زوّجتك، والقبول قوله: قبلت هذا النّكاح أو التّزويج أو قبلت فحسب. وتعيين المهر في نكاح الغبطة من شروط فضله

كتاب النكاح

دون صحّته وفي نكاح المتعة من شروط صحّته.

ويجوز تقديم القبول على الإيجاب مثل زوّجني فلانة أو تزوّجت فلانة، وقال: زوّجتكها، وإن قيل للولي: زوّجت فلانة من فلان قال: نعم، وقال للرجل: قبلت التزويج قال: نعم، صحّ.

ولا يجوز القبول بلفظة الاستفهام ولا الاستقبال، ويجوز التوكيل في الإيجاب والقبول وفي أحدهما، ولا يجوز أن يكون الوكيل فيهما واحداً فيكون موجباً قابلاً، وإن قدر المتعاقدان على القبول والإيجاب بالعربية عقداً بها استحباباً، وإن عجزا جاز بما يفيد مفادها من اللغات، والإشارة المؤذنة بالإيجاب والقبول تقوم مقام اللفظ من الأخرس.

فصل في بيان من يجوز العقد عليه:

إنما يجوز العقد على من أحلّ الله تعالى نكاحه ولا يجوز على من حرّم عليه النكاح، والمحرمات من النساء ضربان: إمّا تحرم بالنسب أو بالسبب.

فالتي تحرم بالنسب خمس عشرة نفساً: الأمّ وأُمّها وإن علت وآم الأب وإن علت والبنات وبناتها وإن سفلت وبنات الابن وإن سفلن والعمة والحالة وعمّة الأب وخالته وعمّة الأمّ وخالتها وإن علون، والأخت وبناتها وإن سفلن وبنات الأخ وإن سفلن.

والسبب ضربان: إمّا يحرم نكاحه أبداً أو في حال دون حال، فالأول أربعون صنفاً: الرضيع والمعقود عليها في العدة أو في حال الإحرام من الرجل وهو عالم بتحريمه دخل بها أو لم يدخل، وأمّ الزوجة وأُمّها وإن علون نسباً ورضاعاً وأمّ من وطأها بملك اليمين وبناتها وإن نزلت، وبنات زوجته التي دخل بها وبنات بناتها وبنات أبنائها وإن نزلن نسباً ورضاعاً.

والتي يلوط بأبيها أو أخيها، أو ابنها فأوقب، والتي قد زنى بها وهي ذات بعل أو في عدة له فيها عليها رجعة، وبنات العمة وبنات بناتها إذا فجرت بها وبنات الحالة وبنات بناتها كذلك، والتي زنى بأمّها أو ببنتها وإن علت الأمّ ونزلت البنت نسباً ورضاعاً.

والتي بانّت باللعان والمطلقة تسع تطليقات للعدة وتزوّجت بعد كلّ ثلاث زواجاً، والتي أفضاها بالوطء وهي في حباله ولها دون تسع سنين وتبين منه بغير طلاق، والتي قذفها وهي

الوسيلة

زوجة صماء أو خرساء وتبين أيضاً منه بغير طلاق، والتي وطأها أبوه أو ابنه أو عقد عليها، والمملوكة التي وطأها أبوه أو ابنه بملك اليمين أو نظر منها إلى ما يحرم لغير المالك النظر إليه أو قبلها بشهوة، والتي زنى بها الأب أو الابن، وأمها وإن علت وبناتها وإن نزلن. والثاني: عشر نسوة: المعقود عليها في حال الإحرام جاهلاً بالتحريم ولم يدخل بها فإذا علم بذلك فرّق بينهما فإذا خرج من الإحرام عقد عليها إن شاء، والمعقود عليها في العدة كذلك وذات الزوج فإنهنّ يحرمن على غير أزواجهنّ، فإذا بنّ منهم بينونه شرعية واعتدّن حللن على غير أزواجهنّ.

والأختان معاً وسواء عقد عليهما عقد مقارنة أو عقد متابعة، وعقد المتابعة يصحّ على من عقد عليه أول فإن دخل بالثانية فرّق بينهما ولم يرجع إلى الأولى بعد خروج الثانية من العدة، ولا يجوز له ذلك إلا بعد مفارقة الأولى منه بالموت أو الطلاق، فإن طلقها رجعيّاً لم يجوز له العقد على الأخرى إلا بعد خروجها من العدة، وإن عقد عليهما عقد مقارنة لم يصحّ، وروي أنّه يختار أيتهما شاء.

وبنت غير المدخول بها ما دامت الأم في حباله فإن نظر من الأم إلى ما يحرم لغير الزوج النظر إليه كره العقد على البنت، وبنت أخ الزوجة أو أختها بغير رضا منها فإن عقد عليهما برضاها جاز ولم يكن لها بعد ذلك خيار، فإن لم ترض كان مخيراً بين الرضا وفسخ عقدها والاعتزال عن الزوج، وتبين منه بغير طلاق ويفرق بينهما حتى تخرج العمة أو الحالة من العدة إلا أن ترضى العمة أو الحالة بذلك، وإن طلق إحداها رجعية وتزوج بنت أخيها أو بنت أختها فكذا ذلك.

والتي تزوّج بها وعنده أربع حرائر قبل موت بعضها أو طلاقها بائناً أو رجعيّاً وقد خرجت من العدة، والأمة وعنده حرّة بغير رضاها فإن عقد عليها بغير رضاها كانت الحرّة مخيرة بين ثلاثة أشياء: الرضا بالعقد وفسخه والاعتزال على ما ذكرنا في العقد على بنت الأخ على العمة.

وإن تزوّج بحرّة وعنده أمة على علم منها لم يكن لها خيار، وإن لم تعلم كان لها الخيار بين الرضا وفسخ عقد نفسها، وروي وبين فسخ نكاح الأمة، ومن كان عنده ثلاث نسوة

كتاب النكاح

فَعَقْدٌ عَلَى اثْنَتَيْنِ أُخْرَتَيْنِ دَفْعَةً اخْتَارَ وَاحِدَةً، فَإِنْ دَخَلَ بِوَاحِدَةٍ زَالَ الْخِيَارُ وَصَحَّ الْعَقْدُ عَلَى الْمَدْخُولِ بِهَا وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يَحْرِمُ الْعَقْدَ عَلَيْهِ.

وَكُلُّ وَطْءٍ حَلَالٍ يَنْشُرُ تَحْرِيمَ الْمَصَاهِرَةِ وَالْمَحْرَمِ، وَكُلُّ وَطْءٍ لَشِبْهَةٍ أَوْ حَرَامٍ يَنْشُرُ تَحْرِيمَ الْمَصَاهِرَةِ دُونَ تَحْرِيمِ الْمَحْرَمِ، وَالْحَرَامُ لَا يَحْرِمُ الْحَلَالَ وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ فَجُورٍ يَحْرِمُ الْعَقْدَ إِنْ وَقَعَ بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَبْطُلْهُ، وَإِذَا أَصْرَّتِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ زَوْجِهَا عَلَى الرَّزْنِ أَنْفَسَخَ نِكَاحُهَا عَلَى قَوْلِ بَعْضِ الْأَصْحَابِ.

وَيَجُوزُ التَّزْوُجُ بِأَخْتِ الْأَخِ نَسَبًا وَرِضَاعًا، فَالْتَّسُّبُ أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ لَهُ ابْنٌ فَتَزَوَّجَ بِأَمْرَأَةٍ لَهَا بِنْتُ فَأُولَدَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ ابْنَهُ بِبَنَّتِهَا وَهِيَ أُخْتُ أَخِيهِ، وَالرِّضَاعُ أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ أَخٌ مِنَ الْأُمِّ وَقَدْ أَرْضَعْتَهُ امْرَأَةً لَهَا بِنْتُ رَضَعَتْ مَعَهُ فَصَارَتْ أُخْتُاً لَهُ مِنَ الرِّضَاعِ، وَيَصَحُّ لِلْأَخِ الْآخَرِ أَنْ يَعْقِدَ عَلَى أُخْتِ أَخِيهِ رِضَاعًا.

وَإِذَا زَنَى رَجُلٌ بِجَارِيَةٍ غَيْرِهِ لَمْ يَحْرِمِ الْعَقْدَ عَلَيْهَا وَلَا وَطْؤُهَا بِمَلِكِ الْيَمِينِ، وَيَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنِ الْأَخْتَيْنِ وَبَيْنِ الْأُمِّ وَالْبِنْتِ فِي الْمَلِكِ دُونَ الْوَطْءِ، فَإِنْ مَلَكَ أُخْتَيْنِ وَوَطَأَ إِحْدَاهُمَا لَمْ يَجْزَ لَهُ وَطْءُ الْآخَرَى حَتَّى تَخْرُجَ الْمُوْطُوءَةُ مِنْ مَلِكِهِ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ، فَإِنْ وَطِئَ الْآخَرَى بَعْدَهَا عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ حَرَمَتْ عَلَيْهِ الْأُولَى حَتَّى تَمُوتَ الثَّانِيَةُ أَوْ يُخْرِجَهَا مِنْ مَلِكِهِ لِلْعُودِ إِلَيْهَا، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ مَلِكِهِ لِلْعُودِ إِلَيْهَا لَمْ تَحُلَّ لَهُ حَتَّى تَمُوتَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ جَازَ لَهُ الْعُودُ إِلَيْهَا.

وَيَحُلُّ لِلْحَرِّ الْعَقْدَ عَلَى أَرْبَعِ حَرَائِرَ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُنَّ دَفْعَةً لِأَكْثَرِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ أَمْتَيْنِ بِالْعَقْدِ وَبَيْنَ حَرَّتَيْنِ وَأَمْتَيْنِ وَحَرَّةٍ وَأَمْتَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَمْتَيْنِ فِي الْعَقْدِ، وَحُكْمُ الْعَبْدِ مَعَ الْحَرَائِرِ حُكْمُ الْحَرِّ مَعَ الْإِمَاءِ، وَيَكْرَهُ وَطْءُ الْمَجُوسِيَّةِ بِمَلِكِ الْيَمِينِ وَعَقْدُ الْمُتَعَةِ عَلَيْهَا.

فصل في بيان ما يجوز عقد النكاح عليه من المهر:

الفصل يحتاج إلى بيان سبعة أشياء: ما يصح أن يكون مهرًا من الأجناس ومقدار ما يصح: وترك ذكره في عقد النكاح، والشرط بأن لا يكون لها مهر في العقد والعقد على ما لا يصح تملكه في الشريعة وتفويض المهر ونكاح الشغار.

الوسيلة

فالأول: كل ما يصح تملكه في الإسلام مما له قيمة وما يصح أن يكون ثمناً لمبيع أو أجرة لمكتري أو منفعة لحر من تعليم القرآن والأدب وتعليم الصنائع المباحة سوى الإجارة. والثاني: موكول إلى رأي الخاطب ومن بيده عقدة النكاح، فما تراضيا عليه يكون صحيحاً قل ذلك أم كثر وكل ما كان أخف كان أكثر بركة، والسنة خمسمائة درهم والنقصان عنه جائز والزيادة عليه فيها روايتان.

والثالث: لا يقدح في صحة العقد وذكره من شرط الفضيلة دون الصحة، ويلزم مهر المثل ويعتبر بنساء أهلها من كلا الطرفين الأقرب فالأقرب وبكل ما يختلف المهر لأجله من العقل والحمق والجمال والذمامة واليسار والإعسار والبكارة والثبوبة وصراحة النسب وهجنتها، ولا يتجاوز بذلك مهر السنة ولمن بيده عقدة النكاح بالفرض.

والرابع: لا يقدح أيضاً في صحة العقد ويلزم مهر المثل على ما ذكرنا، فإن مات أحدها قبل الفرض في المسألتين سقط المهر ولزم الميراث، وإن طلقها قبل الفرض لزم المتعة للموسر بملوك أودابة أو ما أشبهها، وللمتوسط بثوب أو ما قيمته خمسة دنانير فصاعداً، وللمعسر بخاتم وما أشبهه.

وإن دخل بها قبل القبض وبعث إليها قبل الدخول بشيء وأخذت، فإن ردت عليه أو أبت قبولها من جهة المهر لزمه مهر المثل وإن لم ترد وقالت المرأة بعد ذلك: إنها هدية، والرجل يقول: إنها مهر، كان القول قول الرجل مع اليمين، فإن حلف أسقط دعواها وإن نكل لزم لها مهر المثل وإن رد اليمين كان له ذلك وإن دخل بها قبل أن يبعث إليها بشيء لزم مهر المثل.

والخامس لا يخلو: إما يكون العاقد مسلماً أو ذمياً، فإن كان مسلماً سقط المسمى ولزم مهر المثل مثل من عقد على خمر أو خنزير أو ما لا يحل تملكه في الإسلام، وإن كان ذمياً لزم المسمى، فإن أسلم قبل القبض لزم قيمته عند مستحليه وإن أسلم بعد القبض برئت ذمته. والسادس لم يخل: إما كان مفوضاً إلى أحدهما أو إلى كليهما، فإن كان مفوضاً إلى الزوج لزم ما حكم به قل أم كثر، فإن حكم بأكثر من مهر السنة كان الزائد تبرعاً، فإن طلقها قبل الدخول لزم نصف ما يحكم به، وإن كان مفوضاً إلى الزوجة لزم ما يحكم به ما لم

كتاب: النكاح

يزد على مهر السنة إلا أن يتبرع بقبوله، وإن مات أحدهما قبل الدخول سقط المهر وثبت الميراث ولزمت المتعة.

والسابع لم يخل: إما جعل بضع كل واحدة منها مهراً للآخرى أو شرط في تزويج أحدهما تزويج الآخرى، فالأول فاسد والثاني صحيح عين مقدار المهر أو لم عين، فإن عين لم المسمى وإن لم عين لم مهر المثل، وإن جعل بضع أحدهما مهراً للآخرى ولم يجعل بضع الآخرى مهراً لما صح نكاح من لم يجعل البضع مهراً لها دون صاحبته ويلزم المهر المعين بنفس العقد ويستقر بأحد ثلاثة أشياء: بالدخول والموت وارتداد الزوج، ويسقط بفارقة من جهة الزوجة قبل الدخول بأحد أربعة أشياء: بفسخ العقد لعبب يوجب ذلك وبإسلامها عن الكفر وبارتدادها عن الإسلام وباختيارها الفراق إن كانت أمة بعد العتق وزوجها عبد، ويسقط بضعه بالطلاق.

والشرط في العقد ثلاث أضرب: شرط يقتضيه العقد وشرط لا يقتضيه ويخالف الكتاب والسنة وشرط لا يخالفها.

فالأول: يكون تأكيداً مثل تعجيل المهر.

والثاني: يبطل الشرط دون العقد وهو تسعة أشياء: اشتراطها عليه أن لا يتزوج عليها في حياتها أو بعد وفاتها، ولا يتسرى ولا تلزمها طاعته ولا يجامعها إلا في نكاح المتعة، ويأتي بالمهر في وقت كذا فإن لم يأت به كان العقد باطلاً، ويعطي أيها أو أحد أقاربها مالاً من غير المهر أو يشرط الرجل عليها أن لا يكون لها نفقة إلا في نكاح المتعة ولا تتزوج بعد موته، ويخرجها إلى بلاد الكفر.

والثالث: يصح ذلك ويلزم وهو ثلاثة أشياء: مثل أن يشرط تعجيل بعض المهر وتأجيل الباقي، ويصح ذلك بشرطين: تعيين مقدار العاجل وتبيين منتهى الأجل، فإذا سلم العاجل لزمها تسليم نفسها أو تشتط عليه أن لا يخرجها من البلد أو بشرط المهرمئة إن أخرجها وخمسين إن لم يخرجها ما لم يرد إخراجها إلى دار الكفر فإن أراد لزماً، أو في المهرين دون الخروج، فإن اعتق عبده وشرط عليه حال عتقه أن يزوجه جاريته منه على أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى لزم.

الوسيلة

فصل في بيان من إليه العقد على النساء:

الذي بيده عقدة النكاح أربعة: المرأة إذا كانت بالغة رشيدة وعلى قول بعض الأصحاب باشرط الثيبوبة، والأب والجدّ مع وجود الأب إذا كانت طفلاً أو بالغة غير رشيدة ويجوز لها العفو عن بعض المهر، ووكيل المرأة إذا كانت مالكة أمرها. ومن يعقد عليها: حرّة وأمة، والحرّة: بالغة وطفل، والبالغة: رشيدة وغير رشيدة. فإذا بلغت الحرّة رشيدة ملكت جميع العقود وزالت الولاية عنها على قول المرتضى رضي الله عنه، ولم تزل إذا كانت بكرًا على قول الشيخ أبي جعفر رضي الله عنه ومن وافقه، ولا يجوز لها العقد على نفسها مع وجود الأب والجدّ في حياة الأب بغير إذنهما عقد الدوام إلا بشرطين: غيبة الولي عنها أو عضلها عن التزويج من الأكفاء غير أنّه يستحب للولي أن لا يعقد عليها إلا برضاها.

ويستحبّ لها أن لا تتزوّج إلا برضاء الولي على القول الأوّل، وإن كانت ثيباً جاز العقد من غير مراجعة الولي والمراجعة إليه مستحبة، والتزويج لا يقف على الإجازة إلا في تسعة مواضع وهي: عقد البكر الرشيدة مع حضور الولي على نفسها وعقد الأب على ابنه، الصّغير وعقد الأم عليه وعقد الجدّ مع عدم الأب وعقد الأخ والأُمّ والعمّ على صبيّة، وتزويج الرّجل عبد غيره بغير إذنه وتزوّج العبد بغير إذن سيّده، فإن أجاز الولي والمعقود له أو عليه أو سيّده صحّ وإلاّ انفسخ، ويجوز للبكر عقد نكاح المتعة بغير إذن الولي إلاّ أنّه لا يجوز للرّجل وطؤها في الفرج.

والبكر إذا كانت بين أب وجدّ على القول الثاني كان لكلّ واحد منها العقد عليها مستبداً، فإن عقد كلّ واحد منها عليها لرجل دفعة صحّ عقد الجدّ دون الأب وإن سبق أحد العقدين صحّ السابق، وإن كان لها جدّ بغير أب سقطت ولايته.

ويستحبّ لها أن لا تعدل عنه إلى غيره فإن لم يكن لها جدّ وكان لها أخ فكذا، وإن وكلّت أخوين لها على الإطلاق وزوّجها كلّ واحد منها من رجل دفعة صحّ عقد الأخ الكبير فإن سبق أحدهما صحّ العقد السابق، وإذا استأمر الأخ اخته البكر الرشيدة في تزويجها كان سكوتها ورضاها.

كتاب النكاح

وإذا عقد الأبوان على صبيتهما كان عقد الصبي موقوفاً على إجازته إذا بلغ دون الصبية، فإذا بلغ الصبي ورضي به استقر وإن أبي انفسخ ولزم العاقد مهرها إذا عين فإن مات أحدهما قبل البلوغ توارثا.

وإن عقد عليهما غير الأبوين ممن يكون عقده موقوفاً على الإجازة ومات أحدهما قبل أن يبلغا لم يتوارثا، فإن بلغ أحدهما ورضي به ومات قبل بلوغ الآخر عزل عن تركته نصيب ميراث الطفل حتى يبلغ، فإذا بلغ ورضي به وحلف على الرضاء لغير طمع في الميراث سلم منه. وإن نكل عن اليمين أو لم يرض به سقط سهمه وإن مات من لم يبلغ لم يرثه البالغ الراضي، فإن بلغا ورضيا صح العقد ولزم المهر وإن لم يرضيا وعين المهر لزم العاقد وإن لم يعين سقط وبلوغ المرأة يعرف بالحيض أو بلوغها تسع سنين فصاعداً، ورشدها بوضعها الأشياء مواضعها مما يتعلق بالمرأة.

فصل في بيان أحكام الرضاع:

إنما يثبت للرضاع حكم باجتماع ثلاثة شروط: أحدها: أن يرتضع الصبي مصاً من الثدي، والثاني: أن يكون للصبي المرتضع دون سنتين، والثالث: أن تكون المرضعة في مدة السنتين من وقت الولادة.

ويتعلق بالرضاع من أحكام النسب ثلاثة: التحريم وحرمة المحرم والعق، ويحصل ذلك بأحد ثلاثة أشياء: بارتضاع الصبي يوماً وليلة رضعات متواليات من غير فصل بلبن امرأة أخرى أو بارتضاع عشر رضعات متواليات ريثاً وخمس عشرة رضعة متوالية ريثاً على القول الآخر أو بالارتضاع على حد ينبت اللحم ويشد العظم.

فإذا وطأ الرجل امرأة وطءاً يلتحق النسب بسببه وحصل منه ولد كان ولدهما معاً فإذا نزل اللبن كان لبن الفحل ولبن المرأة تبعاً لها، فإن أرضعت المرأة صبياً لغيرها الرضعة المحرمة انتشرت الحرمة من جهته إليها ومن جهتها إليه، وحرم الصبي على كل من يحرم عليه أولاد الفحل نسباً ورضاعاً وعلى الفحل وعلى جميع أولاده نسباً ورضاعاً.

الوسيلة

ويحرم على الصَّبِيِّ كُلِّ من يحرم الصَّبِيِّ عليه ويحرم اولاد الفحل على ابي الصَّبِيِّ وأخواته المنتسبة إلى أبيه نسباً ورضاعاً، ويحرم اولاد والد الصَّبِيِّ على الفحل وأولاده نسباً ورضاعاً وجميع اولاد أمه نسباً ورضاعاً من والد الصَّبِيِّ دون غيره على الفحل وعلى جميع اولاده نسباً ورضاعاً، ويحرم الصَّبِيُّ أيضاً على جميع اولاد المرضعة من جهة الولادة وجميع اولادها من الرضاع من لبن هذا الفحل دون غيره، وهم يحرمون على الصَّبِيِّ وعلى أبيه وإخوته المنتسبة إلى أبيه نسباً ورضاعاً ويحرم جميع اولاد الصَّبِيِّ نسباً ورضاعاً من أبيه دون غيره على اولاد المرضعة نسباً ورضاعاً من لبن الفحل. ويجوز للفحل التَّزْوِجُ بِأُمِّ الصَّبِيِّ وجدَّاته ولوالد الصَّبِيِّ التَّزْوِجُ بالمرضة، وبأمِّها وجدَّاتها، والرضاع لحمه كلحمه النَّسَبُ لقوله عليه السَّلام: يحرم من الرضاع ما يحرم من النَّسَب.

وإذا ارتضع صبيان لبن امرأة ولكل واحد أخوة وأخوات ولادة ورضاعاً من غير الرَّجُلِ الَّذِي ارتضعا من لبنه جاز التَّنَاحُكُ بين القبيلين دونها ودون أخوتها وأخواتها من جهة اللَّبَنِ الَّذِي ارتضعا منه، وإذا تزوَّج الرَّجُلُ امرأة ذات لبن وأخرى رضيعاً وارتضت الصَّبِيَّةُ من لبنها الرضعة المحرمة وكان اللَّبَنُ لغير الزَّوْجِ وقد دخل بها حرمت الرضعة أبداً عليه وإن لم يدخل بها حرمت عليه الكبيرة أبداً، فإن طَلَّقَهَا معاً قبل الدَّخُولِ بذات اللَّبَنِ وتزوَّجها آخر ورضعت الرضعة منها حرمت ذات اللَّبَنِ على الزَّوْجِينِ معاً والرضعة على من دخل بذات اللَّبَنِ، وإن كان اللَّبَنُ لِلزَّوْجِ حرمتا عليه أبداً.

فصل في بيان عقد العبيد والأماء:

يكره التَّزْوِجُ لِلْحَرِّ إذا وجد طَوْلاً بالامة فإن لم يجد لم يكره، والتَّزْوِجُ أَرْبَعَةُ أَضْرَبٍ: تزوَّج الحرَّ بالحرَّة وبالامة وتزوَّج العبد بالامة وبالحرَّة. فالأوَّلُ: قد ذكرنا حكمه.

والثَّانِي لم يخل: إمَّا تكون الامة لسيِّد واحد أو لأكثر، فإن كانت لواحد لم يخل: إمَّا تزوَّجها بإذن سيِّده أو بغير إذنه، فإن تزوَّجها بإذنه لم يخل: إمَّا شرط كون الولد حرّاً أو ورقّاً

كتاب النكاح

أولم يشرط، فإن تزوّجها بإذنه مشروطاً لزم الشرط وإن تزوّجها غير مشروط حرّ الولد، وإن تزوّجها غير إذنه لم يخل من خمسة أوجه: إمّا دلّسها أحد عليه بالحرية أو شهد شاهداً لها بالحرية أو تزوّجها لظاهر الحال على الحرية أو علم كونها رقاً ولم يعلم التحريم أو علم الرّق والتحريم.

فالأول يكون له الرجوع على المدّلس بالمهر وكان الولد حرّاً، ولسيّدها عليه عشر قيمتها إن كانت بكرّاً ونصف العشر إن كانت ثيباً وأرش العيب إن عابت بالولادة، وإن دلّسها مولاهما سقط المهر المسمّى ولزم مهر المثل ورجع بالمهر على سيّدها وحرّ الولد. والثاني: يكون له الرجوع بالمهر على الشّاهدين وباقي الحكم على ما ذكرنا. والثالث: يكون النسب لاحقاً والولد رقاً، وله الرجوع عليها بالمهر وعليه للسيّد ما ذكرناه من عشر القيمة أو نصفه والأرش، ويجب على سيّدها أن يبيع الولد من أبيه ولزم الأب قيمته، فإن عجز استسعى فيها فإن لم يسع دفع الإمام قيمته إليه من سهم الرّقاب، فإن انقطع تصرفه أدّى ثمنه من حساب الزّكاة، فإن فقد هذه بقي الولد رقاً حتى يبلغ ويسعى في فكّك رقبتة.

والرّابع: يكون الولد رقاً ويلزم المسمّى ويلتحق النسب ويضمن أرش العيب ويفرق بينهما.

والخامس: يكون زانياً إن لم يرض سيّدها بالعقد ويكون الولد رقاً والنسب غير لاحق والمهر غير لازم والأرش مضموناً وعشر القيمة إن كانت بكرّاً ونصف العشر إن كانت ثيباً.

وإن رضي السيّد بالعقد صحّ النكاح وإن كانت الأمة لأكثر من واحد ورضي الجميع به أولم يرضوا كان حكمهم حكم الواحد، وإن رضي البعض ولم يرض البعض لم يصحّ العقد فإن دخل بها كان حكمه في نصيب الرّاضي حكم من كانت الأمة له ورضي بالعقد، وفي نصيب غير الرّاضي حكم من كانت له ولم يرض به على جميع الأحوال من الرجوع بالمهر ولزوم عشر القيمة أو نصفه وضمان الأرّش والتحاق الولد ولزوم البيع من والده، وغير ذلك على ما ذكرنا إلّا في مسألة واحدة وهي أن الولد يلتحق بالأب على جميع الأحوال،

الوسيلة

فإن ابتاع الأمة بعد العقد الصحيح عليها انفسخ العقد بينها وحلّ له وطؤها بملك اليمين، وإن أراد أن يعتقها ويتزوجها ويجعل عتقها مهرها صحّ إذا قدّم العقد على العتق وقال: تزوّجتك وجعلت عتقك مهرك، فإن طلقها قبل الدخول بها عاد نصفها رقاً وإن قدّم العتق على العقد نفذ العتق وهي بالخيار بين الرّضاء بالعقد وبين الامتناع، وإن ابتاع بعضها انفسخ النّكاح بينها أيضاً ولم يجوز وطؤها بالملك ولا العقد عليها إلا أن تكون خدمتها مهياةً بينهما فيجوز له العقد متعة عليها في يوم سيّدها بإذنه.

والثالث من القسمة الأولى لم يخل من أربعة أوجه: إمّا يكونان لسيد واحد أو يكون كلّ واحد منهما لسيد آخر، أو يكون واحد لسيد وآخر لأكثر منه أو يكون كلّ واحد منهما لأكثر من واحد.

فالأول: يكون ذلك بيد سيّدهما إن شاء زوّجها متطوّعاً وإن شاء كرهاً، فإذا زوّجها منه أعطاه شيئاً من ماله مهرأً لها والتفريق بينها بحكمه أيضاً، فإذا أراد ذلك أمرها بالاعتزال وقال: قد فرّقت بينكما، فإذا فرّق بينها وأراد وطء الجارية ولم يدخل بها العبد جاز في الحال وإن دخل استبرأها بحيضة إن كانت من ذوات الأقراء وبخمس وأربعين يوماً إن كانت من ذوات الشهور، فإن باعها معاً من واحد فحكمه حكم البائع معها وإن باعها من اثنين كان لكل واحد منهما الرّضاء بالعقد والفسخ وإن باع أحدهما كان للمبتاع الخيار بين الرّضاء والفسخ.

والثاني لم يخل: إمّا تعاقد بإذن سيّدها أو بغير إذنها أو إذن أحدهما دون الآخر، فإن أذن معاً صحّ العقد وكان الطلاق بيد العبد إلا أن يبيع أحدهما أو كليهما سيّده فيكون للمبتاع الخيار، وإن رزقا ولداً كان بين السيّدين، وإن عتق أحدهما كان له الخيار دون سيّد الآخر فإن عتقا معاً كان للمرأة الخيار والنّفقة في كسب العبد إن كان مكتسباً وعلى سيّده إن كان غير مكتسب، ويجوز للسيّد أن لا يجعلها في كسبه وينفق عليها من وجه آخر. وإن عقدا بغير إذن منها ولم يميزا فرّق بينهما، فإن دخل بها ورزقا ولداً كان بين السيّدين وإن أجازا صحّ والباقي على ما ذكرنا قبل، وإن أذن أحدهما دون الآخر ورزقا ولداً كان لمن لم يرض بالعقد وانفسخ النّكاح.

كتاب النكاح

والثالث: لا يصحّ النكاح بينها إلّا برضاء الموالى معاً، فإن رضوا صحّ العقد وإن رضي بعضهم دون بعض لم يصحّ، فإن عقد ولم يرض به بعضهم ودخل بها وحصل ولد كان بين الجميع بالنّصيب إلّا إذا لم يرض به من له أحدهما كلّ فإنّ له الولد دون موالى الآخر. والرّابع: يكون حكمه على ما ذكرنا.

والرّابع من القسمة الأولى: لم يخل من أربعة أوجه: إمّا دلس العبد نفسه بالحرية أو دلسه غيره أو عرفت الحرية كونه عبداً وزوّجت نفسها منه بغير رضاء سيّده أو برضاء. فإن دلس العبد نفسه بالحرية فرّق بينهما إن لم ترض الحرّة ولا مولى العبد وإن رضي أحدهما ولم يرض الآخر فكذلك، وإن دخل بها وحصل ولد كان حرّاً والمهر في ذمته حتّى يعتق إن لم يرض سيّده وإن رضي كان المهر عليه، وإن دلسه سيّده ألزم المهر وفرّق بينهما، وإن دلسه غيره غرم المهر، وعزّر المدلس.

وإن عرفته عبداً وزوّجت نفسها منه بغير إذن سيّده ولم يرض به السيّد بطل النكاح وسقط المهر والولد إن حصل رق لمولاه، وإن تزوّجها العبد بإذن مولاه صحّ العقد ولزم المهر سيّده والتّفقة إن كان العبد غير مكتسب وإن كان مكتسباً كان سيّده مخيراً: إن شاء أنفق عليها من غير سبه وإن شاء من كسبه، فإن عجز كسبه عن التّفقة كان على السيّد اتّمامها، فإن باع العبد من غيرها كان المبتاع بالخيار بين فسخ العقد والإمضاء.

والبائع ضامن لجميع المهر إن دخل بها ولنصفه إن لم يدخل بها، وإن باعها منها لم يخل إمّا باعها قبل الدّخول بها أو بعده، فإن باعها قبل الدّخول لم يخل إمّا باعها بنفس المهر أو بغيره، فإن باعها بنفس المهر بطل البيع دون العقد وإن باعها بعد الدّخول صحّ البيع وانفسخ العقد وإن باعه بغير المهر صحّ البيع في الحالين وانفسخ النكاح، وإن اعتقد سيّده ولم يكرهه على النكاح لم يكن له الخيار وإن أكرهه كان له ذلك.

وإذا تزوّج برضاء سيّده كان الولد حرّاً إلّا أن يشترط كونه رقاً، وإذا تزوّج عبد بأمة غير سيّده ورضي سيّدها ثمّ أبق العبد بعد الدّخول بانّت منه ولزمتها العدة، فإن رجع قبل انقضاءها كان أملاكها وإن رجع بعد انقضاء العدة لم يكن له عليها سبيل ولا يلزم سيّده

الوسيلة

التّفقة، وإذا زوّج الرّجل جاريته من الغير لم يجرّ له أن ينظر إليها منكشفة، فإذا بانّت منه جاز له ذلك وإذا زوّجها لزمه إرسالها ليلاً، فإن أراد إمساكها نهاراً جاز.

فصل في بيان أحكام السّراري وملك الأيمان:

إذا ملك الرّجل جارية تعلّق له بها ثلاثة من الحقوق: الوطاء بملك اليمين ما لم يمنع منه مانع والتزويج من الغير والتحليل.

فالمانع من الوطاء ستّة عشر شيئاً: لحمه الرضاع على ما ذكرنا في باب التّسبب ووطء أمّها بالعقد أو ملك اليمين، ووطء ابنتها كذلك ووطء أختها على ما ذكرنا قبل وزنى أبيه بها وزناء ابنه بها ووطء أبيه إياها بملك اليمين، ونظره منها إلى ما لا يحلّ لغير المالك التّنظر إليه وتقبيله إياها بشهوة وعقده عليها عقداً شرعياً، ووطء ابنه ونظره وتقبيله وعقده كذلك.

والمانع ضربان: إمّا يمنع من الوطاء على كلّ حال وهو ما عددناه أو يمنع في حال دون حال، وذلك في أربعة مواضع: الجمع بين الأمّ والبنت وبين الأختين على ما ذكرنا قبل وكونها حاملاً وقت ابتياعها ومحتاجة إلى الاستبراء، وحالها في الاستبراء ثلاثة أضرب: إمّا يجب استبراؤها أو لا يجب أو يستحبّ.

فالأوّل: التي يعتادها الحيض.

والثاني أربع: التي ملكها حائضاً والتي لم تبلغ الحيض ولا مثلها، والتي أيسّت هي ومثلها من الحيض والحامل.

والثالث أربع: التي لم تبلغ الحيض ومثلها تحيض والآيسة من الحيض والمنقلة إليه من امرأة أو من ثقة، وقد زعم أنّه استبرأها.

والاستبراء بحیضة لذوات الأقراء وبخمسة وأربعين يوماً لذوات الشّهور، فإذا استبرأها جاز له وطؤها.

وأما الحامل فإنّ مرّ عليها من وقت الحمل أربعة أشهر وعشرة أيّام جاز له وطؤها ولم

كتاب النكاح

يجز له وطؤها قبل ذلك، فإن وطأها لم يجز له بيع ولدها لأنه غذي بنطفته وعليه أن يعتقه ويعطيه شيئاً من ماله، فإن وطأها قبل الاستبراء وجاءت بولد قبل مضي ستة أشهر لم يكن له إلحاقه بنفسه وكان لمن انتقل منه إليه.

فإن كان الولد حرّاً لزمه أن يرّد الجارية على من انتقل منه إليها مع عقرها ويستردّ ثمنها وإن كان الولد مملوكاً فحكمه ما ذكرنا، وإن جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر كان له، وإذا أولدها أو أحبلها وسقط الولد تاماً أو غير مخلق فقد صارت الجارية أمّ ولده، ويصحّ الجمع بين الأمّ والبنت وبين الأختين في الملك، وفي الملك والعقد دون الوطاء.

وإذا كانت الجارية لابن ووطأها الأب لم يخل: إمّا كان الولد صغيراً أو كبيراً، فإن كان الولد صغيراً وقومها الوالد على نفسه وضمن قيمتها جاز له وطؤها، فإن وطأها وأحبلها كان الولد حرّاً وصارت الجارية أمّ ولد، وإن لم يقومها على نفسه أو كان الولد كبيراً ووطأها من غير إذن الكبير سقط عنه الحدّ ولم تلزمه القيمة، وكان ملك الولد باقياً عليه والولد حرّاً ولزمه المهر وجاز لملكها بيعها ما لم تكن حاملاً ولم تصر الجارية أمّ ولد، وإن تزوّجها بإذن الكبير إن كانت له وبغير إذن الصغير إن كانت له جاز، فإن أحبلها صارت أمّ ولده وإن لم يزل ملك الولد عنها.

وإن وطأ الولد جارية أبيه بغير إذنه عالماً بتحريمه لزمه الحدّ إن طاعته والحدّ والمهر معاً إن أكرهها، ورقّ الولد إن أحبلها ولم يلتحق نسبه، وإن كان جاهلاً بالتحريم اندرأ عنه الحدّ ولزم المهر والتحق الولد ولم تصر الجارية أمّ ولد.

ويكره للرجل وطء الجارية الفاجرة فإن وطأها لم يطلب ولدها، وجواري مملوكه في حكم جواريه خاصّة وله وطؤها إذا استبرأها، والنكاح بملك اليمين غير موقوف على عدد، ويجوز النّوم بين الجاريتين دون الحرّتين وأمّا العقد على الأماء فقد ذكرنا حكمه.

فصل في بيان نكاح المتعة:

المتعة: عقد مؤجل على امرأة يصحّ العقد عليها، وإمّا يصحّ بشرطين: تعيين الأجل والمهر معاً ولا تثبت بهذا العقد النفقة، والتّوارث إلّا بشرط وتلزم به العدة وإن لم بشرط.

الوسيلة

والتي يتمتع بها: حرّة وأمة.

والحرّة: بكر وثيّب، والبكر: بالغ وطفل، والبالغ: بين الأبوين ومنفردة، فالتي تكون بين الأبوين: رشيدة وغير رشيدة، فالبكر البالغة إذا كانت بين الأبوين وكانت رشيدة يجوز عقد المتعة عليها بغير إذن أبيها ولا يجوز له الإفضاء إليها وإن رضيت، وإن عقد بإذن أبيها وشرط أن لا يفتضها فكذلك وإن أطلق جاز ذلك.

وإن كانت غير رشيدة أو طفلاً لم يجوز العقد عليها إلا بإذن أبيها، وإن لم تكن بين الأبوين وكانت رشيدة جاز العقد عليها وإن شرطت أن لا يطأها في الفرج لزم الشرط، فإن أذنت له بعد ذلك جاز.

وإن كانت غير رشيدة أو طفلاً لم يجوز العقد عليها. والثيب: يجوز العقد عليها على كلّ حال ويلزم ما شرط ما لم يكن مخالفاً للشريعة، والأمة لا يجوز العقد عليها بغير إذن سيدها، والنساء أربعة أضرب: إمّا يستحب أن يعقد عليها متعة أو يباح أو يكره أو يحظر.

فالأول: التي اجتمع فيها ثلاث خصال: الإيمان والعفة والاستبصار.

والثاني ثلاث: المستضعفة والنصرانية واليهودية.

والثالث اثنتان: المجوسية والفاجرة.

والرابع أربع: الكافرة غير الذميمة والناصبة إلا عند الضرورة المطلقة بخلاف السنة والبعيّة التي تدعو إلى نفسها.

وقدر المهر موكول إلى رأيها في القلّة والكثرة وفيه ما يصح أن يكون مهراً في نكاح الغبطة وقدر المدة من طلوع الشمس إلى نصف النهار إلى سنين متطاولة، ولا يحتاج هذا النكاح إلى طلاق في المفارقة بل يزول حكمه بانقضاء المدة، فإذا انقضت المدة وأراد تجديد العقد عليها جاز بغير اعتداد وإن أراد غيره لم يجوز إلا بعد أن تعتد.

وحكم نكاح المتعة في العدد حكم الأماء، وإن أراد أن يزيد في الأجل جاز وزاد في المهر، وروي أنه يهب منها مدته ثم يستأنف العقد والأصح ما ذكرناه أولاً، وولد المتعة لاحق بأبيه ويجوز العقد على واحدة مراراً وليس الإعلان والإشهاد من فضله إلا إذا خاف التهمة، فإن لم

كتاب النكاح

يدخل بها وأراد مفارقتها وهب منها الأيام وسقط نصف مهرها، وإن ظهر أنها ذات زوج فارقتها واستردّ المهر منها بحساب ما بقي من الأيام.

فصل في بيان العيب المؤثر في فسخ العقد:

إنما يؤثر العيب في الفسخ إذا كان تدليساً فإذا لم يكن تدليساً وقد علم من يكون له الفسخ قبل العقد أو بعده ورضي به لم يؤثر فيه، والعيب المؤثر فيه ضربان: خلقه وغير خلقه. وكل واحد منها ثلاثة أضرب: أحدها يختص بالرجال والثاني بالنساء والثالث يعمهما. فما يختص بالرجال خلقه واحد وهو العنة، وغير خلقه أربعة: الجبّ والسلّ والوجوء والخصاء على وجه لا يمكن الإيلاج.

والعنة الحادثة بعد الدّخول لا تؤثر في الفسخ وتعرف بأحد ثلاثة أشياء: باعتراف الرجل وبالعجز عن الإيلاج وباسترخاء الذكر إذا جلس في الماء البارد، فإذا علم ذلك أمهل سنة فإن واقعها قبل مضي السنة أو بعده قبل الفسخ أو قدر على موقعة غيرها أو رضيت به زال خيارها.

وما يختص بالنساء خلقه سبعة أشياء: البرص والجذام والعرج والعمى والرتق والقرن وكونها مفضاة، وغير خلقه شيان: كونها بنت أمة وقد عقد على أنها بنت مهيّرة، أو محدودة في الزّنى على إحدى الروايتين.

وما يعمها خلقه شيء واحد، وهو الجنون على وجه لا يعرف معه وقت الصّلاة، وغير خلقه شيان: العبوديّة وانتساب إلى قبيلة معيّنة، أو أب بعينه وقد بان بخلاف ذلك. وإنما يكون لكل واحد منها خيار الفسخ باجتماع أربعة شروط، وهي: فقد العلم قبل العقد بذلك والامتناع من الدّخول إذا علم بعد العقد وفقد الرّضى وتعجيل الفسخ إلّا لعذر، ويسقط المهر بالفسخ قبل الدّخول وبعده إن كان الفاسخ المرأة، وإن كان الرجل لزمه مهر المثل ورجع به على المدّلس وما سوى ذلك لا يؤثر في الفسخ والزّيادة في العيب بعد الرّضى غير ماثرة، وإذا عقد عليها على أنها بكر فوجدها ثيباً نقص شيئاً من مهرها إن شاء.

الوسيلة

فصل في بيان ما يلزم بالعقد:

إنما يلزم بالعقد المهر وبالذخول بعد العقد أو التمكن التام منه النفقة وقد ذكرناهما والمعاشرة بالمعروف والقسم إذا كانت له زوجتان أو أكثر، فإن تزوج بأربع وكن حرائر بات عند كل واحدة ليلة إذا قسم ونهارها تابع لها، وليست المجامعة والتسوية فيها شرطاً وإن سوى كان أفضل.

وإن كان بعض نسائه مملوكة أو كتابية عند من أجاز ذلك للمسلمة ليلتان وللمملوكة والذمية ليلة ولا حظ في القسم للموطوءة بملك اليمين، وإن وهبت بعض نسائه ليلتها منه وضعها حيث يشاء، وإن وهبت من بعض ضرائها صفت لها ليلتان فإن رجعت فيما وهبت جاز.

وإذا أراد أن يقسم أفرع بينهن فمن خرجت قرعتها بدأها، وإذا أراد أن يسافر بيعضهن أقرع أيضاً فمن خرجت قرعتها سافر بها ولم يلزمه القضاء في حق غيرها، وإن سافر بغير من خرجت قرعتها لزمه القضاء في حق الباقيات، وإن بات بعض الليلة عند البعض قضى في حقها.

فصل في بيان أحكام الزفاف

وآداب الخلوة وحكم الإحصان واتخاذ الوليمة:

والزفاف يستحب فيه اثنا عشر شيئاً: أن يكون بالليل وتقديم جميع المهر أو بعضه أو شيئاً ما إن عجز، وأن يكونا على طهارة ويصلياركتين ويسأل الزوج ربه تبارك وتعالى ودّها ورضاها ويأخذ بناصيتها إذا دخل عليها ويستقبل بها القبلة ويدعو بالمرسوم ويخلع خفها ويغسل رجلها إذا جلست ويصب الماء في جوانب الدار من الباب إلى أقصاها، وينبغي أن يجنب الزوجة في الأسبوع من أربعة أشياء: اللبن والخل والكزبرة والتفاح الحامض.

والخلوة لم تخل: إما كانت الزوجة لتسع سنين فصاعداً أو لأقل منها، فإن كانت لأقل منها لم يجامعها في الفرج فإن جامعها وافضاها حرم عليه وطؤها أبداً ووجب عليه شيئان:

كتاب النكاح

الأرض والإنفاق عليها مدّة حياتها، وإن كانت لتسع سنين فصاعداً وكانت حائضاً حرم عليه وطؤها في الفرج وإن لم تكن حائضاً وكره له وطؤها في أوقات وعلى هيئات وفي مواضع، واستحبّ المجامعة في أوقات، وحرم عليه وطؤها في المحاش.

فالأول سبعة عشروقتاً: ليلة الهلال إلّ ليلة هلال شهر رمضان، وليلة النصف من الشهر وليالي المحاق وليلة الخسوف ويوم الكسوف والليلة التي قدم من السفر نهارها والليلة التي يريد في صبيحتها السفر وفي أول ساعة من الليل وما بين طلوع الفجر والشمس وما بين غروب الشمس ومغيب الشفق وبعد الظهر وليلة الأضحى وليلة النصف من شعبان وبين الأذان والإقامة وعند الزلازل وعند الرياح السود والصفر.

والثاني تسع هيئات: المجامعة عرياناً وقائماً ومستقبل القبلة ومستدبرها وفي وجه الشمس إلّا أن يرخي ستراً وعلى شهوة غيرها من النساء وبعد الاحتلام قبل الغسل أو الوضوء، وأن يجامع وتراه امرأة أخرى وأن ينام بين حرتين.

والثالث أربعة مواضع: البيت الذي فيه غيرها وسقوف البنيان وتحت الشجرة المثمرة والسفينة.

والرابع سبعة أوقات: أول ليلة من شهر رمضان وليلة الاثنين والثلاثاء والخميس والجمعة بعد العشاء ويوم الخميس عند الزوال ويوم الجمعة بعد العصر.

وإذا جامع حرم عليه أشياء وكره له أشياء واستحبّ له أشياء.

فالمحرم ثلاثة أشياء: قراءة العزائم والنظر إلى فرج المرأة حالة الجماع والعزل إلّا بإذن المرأة، وعن سبع: الأمة والمتمتع بها والمرضة والعقيم والمسنّة والبذيئة، والسلطية. والمكروه شيء واحد وهو الكلام، إلّا بذكر الله تعالى، والمستحبّ أربعة أشياء: غضّ البصر وذكر الله تعالى وأن يسأله أن يرزقه ولداً ذكراً سوياً والغسل أو الوضوء بعد الجماع قبل أن يجامع أخرى.

وإذا أراد أن يملك بامرأة جاز له النظر إلى محاسنها ومشيتها وجسدها فوق الثياب وإلى محاسن الأمة وشعرها لا للتلذذ إذا أراد شراءها، والكتابية بمنزلة الأماء.

وإحصان الرجل أن يملك فرجاً يغدو إليه ويروح من غير منع والمتعة لا تحصن،

الوسيلة

وإحصان المرأة أن يكون لها زوج يغدو إليها ويروح من غير منع.
والوليمة مستحبة وهي جمع الناس في العرس على الطعام ويستحب أن تكون بالنهار،
والإجابة إليه مستحبة إلا إذا كان فيها شيء من المناكير ولم يقدر على إزالته ولم يترك لأجله.

فصل في بيان حكم الولادة والإرضاع والعقيقة وإلحاق الولد وما يتبعها:
المرأة إذا ضربها الطلق لم يل أمرها غير النساء، فإن فقدت ولي أمرها الزوج أو أحد
محارمها، وإذا ولدت ولداً حياً استحب لوليّه أشياء ولغيره، وكره له أشياء وحظر عليه
شيء واحد.

فالمستحب ستة أشياء: أن يؤذن في أذنه اليمنى، ويقيم في اليسرى بعدما غسل ويحسن
له الإسم وأفضل الأسماء أسماء الأنبياء وأسماء الأئمة عليهم السلام وأفضلها محمد
وعليّ والحسن والحسين، وللبنات فاطمة وأسماء بنات النبيّ والأئمة عليهم السلام،
ويحملك في الحال بماء الفرات وبترية الحسين عليه السلام ويلفّ في خرقة بيضاء، فإن كان الماء
ملحاً غمس فيه شيء من العسل أو التمر، وما على الغير فالتهنئة به لوالده بالمرسوم.
والمكروه شيئان: تسمية بالأسماء الموحشة مثل الكلب والتمر، وبالأسماء المنهي عنها
مثل حكم وحكيم وخالد وحارث ومالك.

والمحظور شيء واحد: وهو الجمع بين التسمية بمحمد والتكنية بأبي القاسم.
وأما الإرضاع فأفضل الألبان للولد لبن أمه، ولم يخل حال الأم من ثلاثة أوجه: إما كان
النكاح باقياً بينها وبين أب المولود أو زائلاً، أو كانت جاريته.
فالأول: لها إرضاعه إن رضي به الأب بغير أجره ولها الامتناع منه وإن راودها الأب.
والثاني: هي أولى برضاعه رضي الأب به أو لم يرض ولها أجره المثل، فإن طلبت أجره
زائدة على ما يرضى به غيرها كان للأب انتزاعه من يدها.

والثالث: يكون للأب إجبارها على الإرضاع.
وإن استرضع للولد طلب له امرأة فيها أربع خصال والحرّة أفضل من الأمة: الإسلام
والعفة والعقل والوضاء، واجتناب أربعاً: الحمقاء والعمشاء والكافرة حالة الاختيار والتي

كتاب النكاح

ولدت من الزنى إلا مضطراً، وإن أراد أن يسلمه من ظئر لنذهب به إلى منزلها لم يجز إلا برضى الأم إذا كانت الظئر حرة مسلمة، والأولى أن تكون الظئر معه في منزله. وتقام الرضاع في مدة حولين كاملين وأقله أحد وعشرون شهراً، وإن زيد على حولين مقدار شهرين جاز ولا يتعلق به حكم الرضاع ولا استحقاق الأجرة.

وأما العقيقة: عبارة في الشرع عن ذبح شاة عند الولادة للإطعام ويعقّ يوم السابع عن الذكر بالذكر وعن الأنثى بالأنثى، فإن فات قضى الوالد أو الولد عن نفسه بعد البلوغ إن وجد وهي مستحبة في الأصل، والأفضل فيها الشاة ثم الحمل الكبير ثم ما يجزىء في الأضحية والقيمة غير مجزئة، ولا تكسر أعضاؤها.

والقابلة لم تخل من ثلاثة أوجه: إما تكون أم الوالد أو من في عاليه أو غيرها أو ذمية أو لم تكن له قابلة، فالأول: لم يعط شيئاً من العقيقة، والثاني: أعطيت الرجل بالورك وروي ربعها، والثالث: أعطيت ثمن الربع دونه.

وإن لم تكن قابلة أعطيت أمه ربعها وتتصدق به ولا تأكله، ويجوز تفريق اللحم على المؤمنين، وإن طبخ بالماء والملح وجمع عليه قوم من المؤمنين كان أفضل، وكلما كانوا أكثر كان الثواب أوفر، ويستحب يوم السابع مع العقيقة أن يخلق رأسه ويتصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة ويختن.

وأما إلحاق الولد: فإنما يلحق الولد بأبيه بشيئين: بالفراش أو بما هو في حكمه، وهو ثلاثة أشياء: وطء المملوكة بملك اليمين وشبهة العقد وشبهة الوطء.

والفراش شيان: العقد والوطء، وشبهة العقد: أن يعقد على امرأة حرمت عليه وهو غير عارف بذلك فوطأها وعلقت منه ثم بان له الأمر، أو عقد على امرأة وساق إليه وليها غيرهما فوطأها غير عارف بالحال فعلمت، وشبهة الوطء: أن يجد الرجل على فراشه امرأة أو جارية فظنّها امرأته أو جاريته فوطأها فعلمت.

وإذا ولدت امرأة على فراش الرجل لأكثر من ستة أشهر فصاعداً لزمه قبوله، وإن ولدت لأقل من ذلك حياً سوياً وجب عليه الانتفاء منه، فإن أقر به قبل منه ولم يسعه بعد ذلك الانتفاء منه.

الوسيلة

والمخلوقة من ماء الرجل عن غير عقد صحيح أو فاسد لم يعلم العاقد بفساده وتحريمه أو شبهة عقد أو وطء لم يلتحق نسبها، ويجوز له تملكها دون التزويج بها والتزويج من بنيتها وتزويجها إياها بناتها.

وإذا وطأ رجل زوجته في طهر ثم وجد في ذلك الطهر رجلاً يطؤها لم يكن له بذلك نفي الولد فإن كانت مكان الزوج جاريته فكذا، فإن غلب على ظنه أنه ليس منه لم يقبله ولم ينفه ولم يورثه ميراث الولد وعزل له من ماله شيئاً.

فإن وطأ الرجل جاريته وباعها في الحال ووطأها المبتاع في ذلك الطهر ثم باعها ووطأها المبتاع الثاني في ذلك الطهر وجاءت بولد كان لاحقاً بمن عنده الجارية للفراش، وإن وطأها ولم يبيعها أو وطأ زوجته وطلقها أو مات عنها وجاءت بولد لأكثر من مدة الحمل أو وطأها وغاب عنها وجاءت كل واحدة منها بولد لأكثر من مدة الحمل من وقت الغيبة لم يلتحق النسب.

وأكثر مدة الحمل فيه ثلاث روايات: تسعة أشهر وعشرة سنة وجزأ له تملك الولد إن كان من جاريته وإذا وطأ الرجل زوجته وطلقها فاعتدت المرأة وتزوجت ووطأها الزوج وجاءت بولد مخلوق لأقل من ستة أشهر من وطء الثاني لم يلتحق به والتحق بالأول لم تزد مدة الفراق على مدة أكثر أيام الحمل، فإن زادت لم يلتحق به أيضاً وكذلك الحكم في الجارية إن وطأها وباعها من آخر ووطأها المبتاع، ولا يجوز لأحد نفي من ولد على فراشه بالظن، وإذا أقر بن لا يلتحق نسبه شرعاً ثم انتفى منه لم يقبل منه الانتفاء.

كتاب النفقات

فصل في بيانها وبيان ما يتعلق بها:

تجب النفقة بأحد ثلاثة أشياء: بالزوجة وبالقرابة وبملك اليمين، فالزوجة تجب فيها النفقة بشرطين: إمكان الاستمتاع بينهما معاً والتمكين الكامل من جهتها. والزوج ثلاثة أنواع: حر ومكاتب وعبد، والحر ثلاثة أنواع: مؤسر ومتوسط ومعسر، والزوجة ثلاثة أنواع: حرة شريفة وغير شريفة وأمة. فالمؤسر إذا تزوج بشريفة ووجبت النفقة عليه لزمه من الإطعام والأدام على حسب عادة البلد والكسوة للشتاء والصيف على حسب يساره وقدر المرأة من الإبريسم والكتان وغيرهما ولزمه الإخداً وما تحتاج إليه للزينة، وإن تزوج بحرة غير شريفة لزمه جميع ذلك على قدرها دون الإخداً، وإن تزوج بأمة لزمه الإنفاق عليها بالمعروف دون الإخداً وإن كانت جميلة.

والمؤسر تلزمه النفقة على قدر يساره وقدر المرأة من الشرف والوساطة والإمرة، ويلزمه الإخداً للشريفة وإن خدم بنفسه جاز، والمعسر لا تلزمه النفقة ولا يكون للمرأة الخيار عليه بل تصبر حتى تجد، فإذا وجد عادت عليه على قدرها وقدر ذات يده بها، ولا تلزم النفقة بالنكاح الفاسد بوجه ولا المهر، ولا نفقة العدة إذا فرّق بينهما إلا إذا كانت حاملاً،

الوسيلة

وإن فسخ النكاح الصحيح بعيب لم تلزمه نفقة العدة بحال، وإذا طلق المرأة بائناً لم تلزمه النفقة وإن طلقها رجعيّاً لزمته.

وأما العبد فنفقته نفقة المعسر، فإن تزوّج بغير إذن مولاه ولم يرض به لم يصحّ العقد، وإن تزوّج بإذنه أو زوجه هو حرّة أو أمة ولم يكن العبد مكتسباً لزمته السيّد النفقة، وإن كان العبد مكتسباً كان سيّده مخيراً إن شاء جعل النفقة في كسبه وإن شاء أنفق من خاصّ ماله. والمدير حكمه حكم العبد ما لم يعتق وحكم الحرّ إذا عتق، والمكاتب إن لم يعتق شيء منه كان حكمه حكم العبد وإن عتق منه شيء وكان مكتسباً وحصل له من الكسب مال لزمه إنفاق الموسر بغير ما تحرّر منه، وإنفاق المعسر بقدر ما بقي عبداً وإن لم يكن له مال كان معسراً.

وأما النفقة على الأقارب فواجبة ومندوبة، فالواجبة إنما تجب على الوالدين وإن علو وعلى الولد وإن سفلوا، وتجب بشرطين: يسار أحدهما وإعسار الآخر.

وإن حصل رجل معسرين والد وولد موسرين وجب عليهما الإنفاق بالمعروف عليه بالسوية، وإن كان للموسر ولد ووالد معسران وجب عليه الإنفاق عليهما معاً، وإن كان له أب وجدّ وولد معسرون وأمكته الإنفاق عليهم وجب وإن لم يمكنه إلاّ أقرب أولى من الأبعد وإن أسرت الأمّ وأعسر الأب لزمته النفقة الموسر، وإن كان لرجل والدان معسران أو ولدان أو أحد الوالدين وولد ولم يقدر من النفقة إلاّ على ما يكفي أحدهما قسم بينهما. وأما الإنفاق المندوب فعلى كلّ من له حظّ من الميراث ويحجبه غيره عن أصل الإرث مثل الأخوة والأخوات والعمومة والعّمات والخؤولة والخالات، فأما النفقة على المالك فإنما تجب على العبد والأمة والدابة على كلّ حال من الإطعام والكسوة.

ولم يخل العبد أو الأمة من أن يكون مكتسباً أو غير مكتسب، فإن كان مكتسباً لم يخل: إمّا أراد سيّده أن يجعل نفقته في كسبه أو لم يرد، فإن أراد لم يخل من ثلاثة أوجه: إمّا كان كسبه وفقاً لنفقته ولزمه الاكتفاء به أو فاضلاً عنها والفاضل لسيّده أو ناقصاً عنها والإتمام على سيّده، وإن لم يجعل نفقته في كسبه وجبت عليه نفقته، وغير المكتسب يلزم السيّد الإنفاق عليه، والأمة: خادمة و سرية، فالخادمة حكمها حكم العبد والسرية يفضلها على حسب

كتاب النكاح

وأما الدابة والطير فيجب لصاحبه الإنفاق عليها ولم يخل حال كل واحدة منها؛ إما كانت مأكولة اللحم أو غير مأكولة، فإن أكل لحمها ولم ينفق عليها أمر بالبيع أو الذبح أو الإنفاق، وإن لم يؤكل لحمها أمر بالبيع أو الإنفاق عليها هذا في البلد، وإن كان في البدو وثم من الكلا والماء ما يكفيها أرسلها في الصحراء، فإذا اعتلفت عمل بها ما شاء وإن لم يكن ثم كلاً ولا ماء أو كان ولم يكفها أنفق عليها وإن لم ينفق كان الحكم في البدو مثله في الحضر، وإن كانت البهيمة ذات لبن ولم يكن لها ولد أو كان واستغنى عنه كان اللبن جميعاً لصاحبها، فإن لم يستغن الولد عن اللبن كان الفاضل عن الولدان لصاحبه.

فصل في بيان من له حظ في الحضانة ومن هو أولى بها:

الولد إذا بلغ رشيداً سقط حق الحضانة عنه وإن لم يبلغ لم يخل؛ إما كان بين أبوين أو كان له أحدهما وليس له أحدهما.

فإن كان بين أبوين فالأم أولى بالابن حتى يعظم والبنت حتى تبلغ سبع سنين إذا تفرقا بغير الارتداد ما لم تزوج أو لم تفسق، فإن تزوجت أو فسقت سقط حقها عن الحضانة، فإن فارقت زوجها بالطلاق أو غيره دون الارتداد وتابت رجوع حقها منها، فإذا فطم الابن وأسبعت البنت أو تزوجت الأم أو فسقت وكان الأب غير فاسق كان أولى بالحضانة. وإن كان له أحد أبويه فهو أولى بحضانته على كل حال، وإن لم يكن له أحد الأبوين لم يخل حال قرابته من ثلاثة أحوال: إما كانت رجلاً بلانساء أو نساء بلأرجال أو رجلاً ونساء.

فإن كانت رجلاً فأولاهم به أحقهم بميراثه، وإن كانت نساء فكذلك، وإن كانت رجلاً ونساء فالنساء أولى إذا كانت أقرب من الرجال أو كانت في درجتهم، وإذا فسق الأولى سقط حقها منها إلى من هو أقرب إليه بعده، والمملوك إن كان أحد الأبوين لم يكن له حظ فيها مع الحر، وإن كان الولد مملوكاً ترك مع الأم استحباباً.

إِصْبَاحُ الشَّيْعَةِ

بمصباح الشريعة

لنظام الدين أبو الحسن سلمان بن الحسين بن سليمان الصهرشي

كتاب النّكاح

من قدر أن يتزوَّج وبه شهوة يستحبّ له التّزويج، وليتجنّب من لا أصل لها ولا عقل ولادين، ولا يجوز أن يتزوَّج بالنّاصبة والمنحرفة عن أهل الحقّ، ولا بأس بالمستضعفة ولا من لا تعرف نصّباً ولا يجوز تزويج المؤمنة من مخالفها في الاعتقاد، ويختار البكر والولود ويحبّ العقيم، ويكره التّزويج بالأكراد والسّودان إلّا النّوبة وبالمجنونة، ويجوز أن يطأ جاريته المجنونة إلّا أنّه لا يطلب ولدها، ولا بأس أن يتزوَّج بالتّائبة عن الفجور والكفاءة بالإيمان

ورادّ المؤمن المرضيّ غير المتهتك لفقر أوضاعه لنسبه عاص لله تعالى، ويكره للرّجل أن يزوّج ابنته متظاهراً بفسق.

ومن أراد العقد على امرأة فلا بأس أن ينظر إلى وجهها وكفيها وإلى مشيها وجسدها من فوق ثيابها وإن لم يرد العقد لم يجز ذلك، وكذا إذا أراد شري أمة جاز أن ينظر إلى محاسنها وشعرها بلا ريبة وتلذذ، والنّظر إلى ماسوى الوجه والكفين من الأجنب محظور إلّا لضرورة كالطّبيب ومتحمّل الشّهادة على امرأة والحكم عليها ومعاملها يجوز أن يروها وجهها، وكذا المرأة لا يجوز لها أن تنظر إلى غير ذى محرم

إصباح الشيعة

لها إلا لضرورة، ويكره للرجل أن ينظر إلى فرج زوجته، وإذا ملكت المرأة فحلاً أو خصياً أو محبوباً لم يصبر محرماً لها ولم يجز لها أن تخلو به وتساfer معه والمراد بقوله تعالى: أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ، الإماءُ خاصّةً والمراد بناتهنَّ غيرُ أولي الإربه المعتوه الذي لا يدري ما النساء ولا يريدهنَّ على مارواه أصحابنا.

فصل:

التَّحْرِيمُ فِي النِّكَاحِ ضَرْبَانِ: تَحْرِيمُ أَعْيَانٍ وَتَحْرِيمُ جَمْعٍ. وَالْأَوَّلُ ضَرْبَانِ: تَحْرِيمٌ بِنَسَبٍ وَتَحْرِيمٌ بِسَبَبٍ.

أَمَّا النَّسَبُ فَسَبْعُ: الْأُمّهَاتُ وَإِنْ عَلُونَ مِنْ قَبْلِ الْأَبِّ وَالْأُمِّ، وَالْبَنَاتُ وَبَنَاتُهَا وَبَنَاتُ بَنَاتِهَا وَأَبْنَاءُهَا وَإِنْ نَزَلْنَ، وَكَذَا بَنَاتُ الْإِبْنِ وَبَنَاتُ بَنَاتِهِ وَأَبْنَاءُهُ، وَالْأَخَوَاتُ لِلْأَبِّ وَالْأُمِّ أَوَّلًا أَحَدُهُمَا وَبَنَاتُهَا وَإِنْ نَزَلْنَ، وَالْعَمَّاتُ سِوَا كُنَّ عَمَّاتِهِ أَوْ عَمَّاتِ أَبِيهِ أَوْ عَمَّاتِ أَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ مِنَ الْجِهَتَيْنِ وَإِنْ عَلُونَ، وَالْخَالَاتُ سِوَا كَانَتْ خَالَاتِهِ أَوْ خَالَاتِ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ خَالَاتِ جَدِّهِ أَوْ جَدَّاتِهِ وَإِنْ عَلُونَ، وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ لِأَبِيهِمَا أَوَّلًا أَحَدُهُمَا وَبَنَاتُ بَنَاتِهِ وَأَبْنَاءُهَا وَإِنْ سَفَلْنَ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَبَنَاتُ بَنَاتِهَا وَأَبْنَاءُهَا وَإِنْ سَفَلْنَ سِوَا كَانَتْ الْأَخْتُ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ أَوَّلًا أَحَدُهُمَا.

وَأَمَّا السَّبَبُ فَضَرْبَانِ: رِضَاعٌ وَمِصَاهَرَةٌ.

فَالرِّضَاعُ: الْأُمّهَاتُ الْمَرْضُوعَاتُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الرِّضَاعَةِ.

وَالْمِصَاهَرَةُ: أُمّهَاتُ الزَّوْجَاتِ؛ وَكُلٌّ مِنْ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْأُمِّ تَحْرِمُ وَإِنْ عُلْتُ دَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، وَالرَّبِيبَةُ وَمَا كَانَ مِنْ نَسْلِهَا، وَكَذَا بَنَاتُ الرَّبِيبِ وَنَسْلُهُ تَحْرِمُ الْعَقْدُ عَلَيْهِنَّ تَحْرِيمُ جَمْعٍ؛ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا حَرَمَ عَلَيْهِ تَحْرِيمُ تَأْيِيدٍ، وَحَلَالُ الْأَبْنَاءِ، فَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً حَرَمَتْ عَلَى وَالِدِهِ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَحَدَّهَا دُونَ أُمّهَاتِهَا وَبَنَاتِهَا إِذْ لَسَنَ حَلَالُهَا، وَزَوْجَاتُ آبَائِهِ يَحْرِمُ دُونَ أُمّهَاتِهِنَّ وَدُونَ نَسْلِهِنَّ وَهَكَذَا مِنَ الرِّضَاعِ سِوَا.

وَأَمَّا تَحْرِيمُ الْجَمْعِ: فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَخْتِهَا مِنْ أَبِيهَا كَانَتْ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا خَالَاتِهَا إِلَّا بِرِضَاعِهَا وَإِنْ عُلْتُ الْعَمَّةُ وَالْخَالَاتُ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَبَنَاتِهَا قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا فَمَتَى طَلَّقَ وَاحِدَةً لَهُ نِكَاحُ الْأُخْرَى إِلَّا الرَّبِيبَةَ فَإِنَّهَا تَحْرِمُ عَلَى التَّأْيِيدِ إِذَا

كتاب النكاح

دخل بأمّها.

وكلّ من يحرم عينا يحرم جمعا وكلّ من يحرم جمعا لا يحرم عينا إلا الرّبيبة فإنّها تحرم عينا بعد الدّخول بأمّها وجمعا قبل الدّخول: فإن طلقها قبل الدّخول بها حلّ له نكاح الرّبيبة وكذا من الرّضاع، وحكم المتعة كالّدوام في المسألتين، وكذا في ملك اليمين إذا وطأ جارية بملك اليمين حرم عليه وطء أمّها وبناتها بالملك والعقد ومتى لم يطأ الأمّ جاز أن يطأ البنت وإن لم يخرج الأمّ عن ملكه بخلاف المعقود عليها لأنّه وإن لم يدخل بالأمّ لم يجزله العقد على البنت إلا بعد مفارقتها، ويحرم وطء جارية ملكها الأب أو الابن إذا جامعها أو نظر منها إلى ما يحرم على غير مالکها النّظر إليه أو قبلها بشهوة على التّأييد ومتى لم يطأها الابن ولا نظر منها إلى ما لا يحلّ لغير مالکها النّظر إليه بشهوة فما دامت في ملكه فهي حرام على الأب.

ومن زنى بامرأة حرم عليه نكاح أمّهاتها وبناتها من النّسب والرّضاع وروى أنّه لا يحرم، وكذا يحرم على ابنه وأبيه العقد على من زنى بها، وإن كانت ذات زوج أو في عدّة رجعية حرم على من زنى بها العقد عليها، والوطء بالشّبهة يحرم على الواطئ نكاح بنات الموطوءة وإن نزلن وأمّهاتها وإن علون.

البنت من زنا لا تلحق بأحد الرّانين ولا يحلّ للرّان أن يتزوج بها لأنّها بنته لغة. إذا زنا بعمته أو خالته حرمت عليه بنتها أبداً فإن كان الفجور بها أو بغيرها بعد العقد على البنت لم تحرم بذلك عليه امرأته.

إذا فجر بغيره وأوقب حرمت عليه بنته وأمّه وأخته وإن كان المباشرة بلا إيلاج في خرج كالقُبلة واللّمس وغيرهما إن كان مباحاً أو محظوراً بشبهة المباح أو: ملك يمين فإنّه ينشر تحريم المصاهرة في أمّها وإن علت وبنتها وإن نزلت وكذا النّظر إلى فرجها ينشر تحريم المصاهرة وإن كان المباشرة بغير شهوة أو شهوة. وكان محظوراً كتقبيل الغلام أو تقبيل امرأة الغير أو أمة الغير فإنّه لا يحرم.

ومن لاعن امرأته حرمت عليه أبداً وكذا المطلقة تسع تطليقات طلاق العدّة وقد

إصباح الشيعة.

تزوجت بين ذلك زوجين. ومن عقد على امرأة مُحَرِّماً عالمياً بتحريمه فَرَّقَ بينهما ولم تحلَّ له أبداً فإن لم يكن عالمياً بتحريمه استأنف العقد بعد الإحلال. ومن قذف امرأته وهى صماء أو خرساء فَرَّقَ بينهما ولم تحلَّ له أبداً.

من تزوج بامرأة فى عدتها عالمياً بذلك أحدهما حرمت عليه أبداً دخل بها أولاً، عدّة الوفاة كانت أو عدّة الطلاق، فإن لم يكونا عالمين به ثم علما قبل الدخول لم يدخل واستأنف العقد بعد تمام العدّة ويأخذ المهر من المزوجة فى العدّة إن لم يعلم ذلك ولم يدخل بها، فإن دخل بها فلا يأخذ المهر منها ولم تحلَّ له أبداً عالمياً بذلك كان أوجاهلاً وعليها عدتان تمام العدّة من الزوج الأول وعدّة أخرى من الثانى.

من عقد على أختين فى حالة واحدة لم ينعقد، وروى أنّه مخير فى إمساك أيّتهما شاء، وإن عقد عليهما بعقدين فسد الثانى، وإن دخل بالثانية فَرَّقَ بينهما ولم يحلَّ له الرجوع إلى الأولى حتى تخرج الموطوءة من العدّة، وكذا من عقد على أم زوجته أو أختها فوطأها، ومن طلق امرأته طلاقاً رجعيّاً لم يجوز له العقد على أختها حتى تنقضى عدتها بخلاف البائنة والمتمتع بها كالمطلقة الرجعية فى أنّه لا يجوز العقد على أختها إذا انقضى أجلها إلا بعد العدّة.

إذا ماتت الزوجة جاز العقد على أختها فى الحال.

يجوز الجمع بين المرأة وزوجة أبيها إذا لم تكن أمّها وكذا بين امرأة الرجل وبين بنت امرأة له أخرى، ويجوز أن يتزوج بأخت أخيه إذا لم تكن كأن يتزوج أبوه بامرأة ولها بنت فولد له ابن منها وكان له أخاً يتزوج أبوه امرأة أخرى ويلد له ابن آخر فيتزوج بنت زوجة أبيه وكانت أختاً لأخيه، وهكذا له أن يتزوج بها إذا كانت أختاً لأخيه من الرضاع كأن أرضعت أخاه امرأة لها بنت.

من يملك أختين فوطأ إحداهما لم يجوز له وطء الأخرى إلا بعد خروج الأولى من ملكه بعق أو كتابة أو بيع أو هبة، فإن وطأ الثانية عالمياً بتحريمها حرمت عليه الأولى إلى أن تموت الثانية أو يخرجها من ملكه لأجل الرجوع إلى الأولى، فإن فعل للرجوع فلا رجوع وإن

كتاب النكاح

لم يكن عالماً بالتحريم فله الرجوع إلى الأولى.

إذا وطأ أمته حرمت عليه أمهاتها وجدّاتها من نسب كنّ أَرْضاع وإن علون وابنتها وبناتها وإن سفلن تحريم تأييد ويحرم الجمع بينها وبين عَمَتِها أو خالَتِها إلّا برضاها، والرّضاع كالنّسب في ذلك، وإن تزوّج بها بغير رضاء أحدهما كانت مخيرة بين أمضاء العقد والاعتزال فإن أمضت فلا فسخ لها بعد، وإن اعتزلت اعتدّت ثلاثة أقرء وبانت بلاطلاق، ولا يجوز للرجل أن يعقد على أمة وعنده حرّة إلّا برضاها وإن فعل فكالمسألة الأولى، وكذا إذا عقد على حرّة وعنده أمة وهى لاتعلم ثم علمت فإن عقد عليها معاً مضى عقد الحرّة دون الأمة، ولا يجوز للحرّ العقد على أكثر من أربع حرائر أو أمتين ولا بأس أن يجمع بين حرّة وأمتين أو حرتين وأمتين بالعقد فأما بملك اليمين فله جمع ماشاء منهنّ مع العقد على أربع حرائر.

من كان عنده ثلاث نسوة وعقد على اثنتين في عقد واحد أمسك أيّتهما شاء وخلّى الاخرى، وإن عقد عليهما بلفظ واحد ثم دخّل باحداهما ثبت عقدها وخلّى الأخرى وإن عقد عليهما بلفظين ثم دخل بالتي ذكرها ثانياً بطل النكاح وعليها العدة والمملوك لا يجمع بين أكثر من حرتين أو أربع أماء بالعقد ولا بأس أن يعقد على حرّة وأمتين، ولا يعتد على حرتين وأمة.

ومن طلق واحدة من أربع نسوة طلاقاً رجعيّاً لم يجز له العقد على أخرى حتى تخرج هى من عدّتها بخلاف البائن إذله العقد فيه في الحال على أخرى. لا يحلّ نكاح عبدة الاوثان والكواكب والمجوس وغيرهم من الكفار، وفي تزويج حرائر اليهود والنصارى غولان، ويجوز التمتع بالكتابيّة ورخص في المجوسيّة على كراهية بشرط أن تمتنع من محرّمات الشرع.

إذا ارتدّ أحد الزّوجين انفسخ العقد أمّا في غير المدخول بها ففي الحال وأمّا في المدخول بها فبعد انقضاء العدة إن لم ترجع إلى الإسلام وكذا إذا كانا وثنيين أو مجوسيين فأسلم أحدهما.

متى كانت يهوديّة تحت مسلم فانتقلت إلى دين آخر غير الإسلام فهى كالمرتدة

إصباح الشيعة

ولا ينعقد النكاح على المرتدة لمسلم ولا لوثني ولا لمرتد مثلهما ولا لذمي لأنها لا تقر على ذلك.

لا يحل للمسلم نكاح الأمة المشركة ولا للحر نكاح الأمة المسلمة إلا لعدم الطول وخوف العنت ومتى وجد طولاً لحرّة لم ينكح أمة وجوباً وقيل ندباً. من ملك عبده شيئاً فاشترى العبد جارية وأذن له صاحبه في وطئها فله ذلك. ويكره أن يعقد الرجل على قابله أو ابنتها وأن يزوّج الرجل ابنه بنت امرأة كانت زوجته ودخل بها وقد ولدت البنت بعدمفارقتها، وإن كانت ولدتها قبل عقده عليها فلا بأس، ويكره أن يتزوّج بامرأة كانت ضرة أمّه مع غير أبيه.

فصل:

المعتدة الرجعية لا يحل لغير زوجها التعريض بخطبتها ولا التصريح، أما المعتدة عن الوفاة والمعتدة بالفسخ باللّعان وبالرضاع وعن الطلاق الثالث فيجوز التعريض لها دون التصريح والتعريض ما يحتمل النكاح وغيره كقوله: ربّ راغب فيك لا تبقي بلا زوج ونحو ذلك، والتصريح ما لا يحتمل غير النكاح والمواعدة بالسّرّ تعريض مكروه وجواب المرأة عمّا خاطبها به الرجل في حكم خطابه في الحرمة والحل.

فصل:

إذا كان المشرك متزوّجاً بأكثر من أربع نسوة فأسلم هو أو هنّ أو كنّ من اليهود والنصارى خاصّة فأسلم هودونهنّ لزمه أن يختار أربعاً ويفارق البواقي أي أربع شاء منهنّ سواء تزوّج بهنّ بعقد واحد أو واحدة بعد الأخرى وليس له اختيار الوثنية والمجوسية المقيمة على ذلك، وإذا كان الزّوجان يهوديين أو نصرانيين أو أحدهما يهودياً والآخر نصرانياً أو كان الزّوج وثنيّاً أو مجوسياً والزّوجة يهودية أو نصرانية فأسلم الزّوج فالنكاح باق بينهما، وإن أسلمت الزّوجة فسيأتى، وإن كانا وثنيين أو مجوسيين أو أحدهما مجوسياً والآخر وثنيّاً فأسلم أحدهما قبل الدّخول انفسخ العقد في الحال وبعد الدّخول وقف على

كتاب النكاح

انقضاء العدة، فإن أسلماً معاً قبل انقضائها فالنكاح باق وإلا انفسخ، وهكذا إذا كانا كتابيين فأسلمت الزوجة لأن الكتابي لا يتمسك بعصمة مسلمة أبداً، وقيل: لا يفسخ نكاحها بإسلامها لكن لا يمكن من الخلويها. ولا يتعلق فسخ النكاح بين الزوجين باختلاف دارهما إلا مع استرقاق أحدهما.

إذا تزوج بأم وبنتها في حال الشرك بعقد واحد أو بعقدين ثم أسلموا أمسك أيتها شاء إذا لم يدخل بإحدهما فأيتها اختار حرمت عليه الأخرى أبداً إلا البنت فإنها لا تحرم على التأييد إلا إذا دخل بأمها، وإن كان دخل بهما جميعاً قبل الإسلام ثم أسلموا معاً حرمتا عليه أبداً.

إذا نكح امرأة وعمتها أو خالتها ثم أسلموا اختار أيتهما شاء وترك الأخرى دخل بها أولاً إلا أن ترضى العمة والخالة فيجمع بينهما. إذا أسلم هو وزواجه وبعضها أخت بعض اختار منهن واحدة لا غير دخل بهن أولاً.

المجوسى إذا أسلم هو وزوجته وكانت إحدى محرّماته فرّق بينهما في الحال. إذا كان عند الكافر أربع زوجات حرّة واحدة وإماء، فأسلموا معاً ثبت نكاح الحرّة ووقف نكاح الأمتين على رضاها، وكذا إن أسلمت الحرّة قبل الإماء فإن أسلمن قبل الحرّة وأقامت على الشرك إلى انقضاء عدتها بانتهى منه باختلاف الدين، وإن أسلمت قبل انقضائها ثبت نكاحها ووقف نكاح أمتين على رضاها. إذا تزوج المملوك المشرك ست زوجات أمتين وكتابيتين ووثنيتين فأسلموا كان للحرائر أن يخترن فراق الزوج بخلاف الأمتين. إذا تزوج العبد أربع إماء في حال الشرك فأسلمن دونه ثم أعتقن فلهن خيار الفسخ فإن اخترن الفسخ انقطعت عصمة الزوجية وعليهن عدة الحرائر وإن لم يخترنه وأقام الزوج على الشرك إلى انقضاء عدتهن وقع الفسخ باختلاف الدين وكان ابتداء العدة من حين الفسخ، وإن أسلم الزوج واخترن المقام معه فله أن يختار ثنتين منهن وينفسخ نكاح الباقيتين من حين الخيار. والاختيار يكون بالقول كأن يقول لهن: اخترتكن، ويكون بالفعل كالوطء. إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول وقع الفسخ في الحال وإن كان المرتد الزوج فعليه نصف المهر المسمى إن كان المهر صحيحاً ونصف مهر المثل إن كان فاسداً والمتعة

إصباح الشيعة

إن لم يسم لها مهرًا، وإن كان المرتد الزوجة فلا مهر وإن كان الارتداد بعد الدخول وقع الفسخ في الحال ولم يقف على انقضاء العدة ووجب القتل في الحال هذا فيمن ولد على فطرة الإسلام، وإن كان الارتداد عن إسلام قبله شرك فإنها يستتابان والحكم ماسبق. أنكحة المشركين صحيحة فإن تزوج مشرك بمشركة ثم طلقها ثلاثاً لم يحل له إلا بعد زوج وإن كان مشركاً. كل فرقة كان موجبها اختلاف الدين فهو فسخ لا طلاق.

فصل:

يستباح وطء النساء بأربعة أشياء: النكاح المستدام ونكاح المتعة وهو أن يعقد على امرأة مدة معلومة بمهر معين فإن لم يذكر المهر أو كانت المدة مجهولة لم يصح. والنكاح بملك اليمين وتحليل الجارية للغير بلا عقد على أحد القولين وأما ولي المرأة فالأب والجد مع وجود الأب والثيب الكبيرة الرشيدة لا تزوج إلا بإذنها ونطقها ولا ولاية للأب والجد ولا لغيرهما على الثيب البالغ الرشيدة إلا أن تضع نفسها في غير كفوء فيكون لأبيها أوجدها فسخ العقد، والثيب الصغيرة لوليها أن يجبرها على الزواج سواء ذهبت عذرتها لوطء لاحرمة له كالزنا أو له حرمة أو بغير وطء من علة أو نزوة أو سقطت.

البكر الصغيرة لأبيها وجدّها وأبيها وإن علا أن يزوّجها لاغير، وكذا الكبيرة على أظهر الروايتين إلا إنه يستحب له أن يستأذنها وإذنها صماتها وإن لم يزوّجها وليها بالأكفاء كان لها أن تتزوج، وغير الممنوعة من الكفء إن عقدت على نفسها بلا إذن الولي والجد فالفسخ والإمضاء إلى الولي إلا في المتعة فإنه ينعقد وإن لم يعلم أبوها غير أن العاقد ليس له وطؤها في الفرج إلا بإذن. ولا ولاية لغير الأب والجد على البكر من سائر العصبات ولا للجد مع عدم الأب .

البكر البالغ إذا فُقد الأب فلها أن تتزوج بلا ولي وتوكل من شاءت: إن كان لها جد لم تعدل في التوكيل عنه ندباً فإن فقد الجد فالأخ الكبير. إذا زوّجها الأب من شخص والجد من آخر فالسابق أولى فإن اتفقا معاً فعقد الجد أولى، والجد الأدنى أولى من أب

كتاب النكاح

الجَدَّ وأب الجَدَّ أولى من جَدَّ الجَدَّ وهَلَمْ جَرًّا. إذا رَدَّتْ أمرها إلى أقاربها مَنْ لا ولى لها
تعيّن عقد من سبق بالعقد فإن لم يسبق واحد وتشاحوا في ذلك أقرع بينهم أو أختار المرأة
واحدًا منهم.

لا ولاية للسلطان على امرأة إلا إذا كانت غير رشيدة أو مولى عليها أو مغلوبًا
على عقلها.

للغائب وليّها أن تزوّج نفسها أو توكّل في ذلك.

وليس للسلطان تزويجها إلا بوكالتها. إذا عقد أبوان على ولديهما قبل بلوغهما
صحّ وللصبي الخيار إذا بلغ دون الصبيّة وإن كان العاقد غير الأبوين أو الجَدَّ مع وجود
الأب فلكلّ منهما الخيار. إذا بلغ من عقد على ابنه الصّغير وسَمّى مهرًا ثمّ مات كان
المهر من أصل التّركة إلا أن يكون للصبي مال حال العقد فالمهر إذن منه.

إذا وكلّت المرأة وليّين فأَيُّهما سبق بالعقد صحّ نكاحه، وإن دخل بها الزوج
الثاني فعليه مهر مثلها، فإن أتت بولد ألحق بأبيه وتعتدّ منه فإذا خرجت من العدة حلّت
للأول، وإن دخلا بها جميعًا استقرّ المهر المسمّى على الأول ومهر المثل على الثاني، وإن
أتت بولد يمكن أن يكون من كلّ واحد منهما أقرع بينهما وتعتدّ من الثاني وتحلّ للأول،
وإذا لم يسبق أحد النكاحين الآخر أو اشتبها بطلا جميعًا، وإن ادّعى كلّ واحد من
الوليّين أن عقده لها سابق وأنها تعلم ذلك وأنكرت فالقول قولها مع اليمين، فإن حلفت
بطل النكاحان معًا، وإن نكلت رُدّت اليمين عليهما، فإن لم يحلفا أو حلفا بطل النكاحان،
وإن حلف أحدهما حكم له فإن اعترفت المرأة بسبق واحد منها بعينه حكم بذلك، والأولى
أن تحلف هي للثاني.

من كان له بنات فعقد لرجل على إحداهنّ ولم يعيّنهما فإن كان الزوج رءَاهنّ
كلهنّ فالقول قول الأب وإن لم يرهنّ بطل العقد.

متى عقد الأمّ لابنها على امرأة كان مخيرًا بين القبول والامتناع منه فإن قبل لزمه
المهر وإن أبى لزم الأمّ.

لا تبطل ولاية الوليّ بفسقه وليس من شرط انعقاد النكاح حضور الشّاهدين وإنما

إصباح الشيعة

هو ندب. إذا عرف وليّ المحجور عليه لسفه من حاله الحاجة إلى التزويج فعليه أن يزوجه وإلا فليس له ذلك، وإن فوّض إليه ذلك جاز، وإذا كان بالمجنون حاجة إلى النكاح بأن يتبع النساء ويحنّ إليهنّ زوجه وليّه، ولا يصحّ أن يتولّى ذلك المجنون بنفسه، ولا يجوز للعبد أن ينكح بغير إذن سيّده فإن فعل كان موقوفاً على إجازته بخلاف أن يزوّج رجلاً من امرأة بلا أمرهما فإنّه لا يصحّ ولا يكون موقوفاً على إجازتهما.

إذا تزوّج العبد بإذن سيّده وقبل أكثر من مهر المثل يكون مازاد في ذمّته يتبع به إذا أعتق ومهر المثل في كسبه ويستوفي منه، فإن أبق العبد لم يلزمه هوله نفقة زوجته وقد بانت وعليها العدة فإن عاد قبل انقضاء العدة كان أملك برجعته وبعد ذلك لا سبيل عليها، وللسيّد أن يجبر عبده على النكاح صغيراً كان أو كبيراً أم ولد كان أو مدبراً بخلاف المكاتب والمعتنق بعضه وليس لأحد الشريكين إجبار العبد المشترك على التزويج إذا لم يره الآخر. إذن السيّد العبد في التزويج إذن له في اكتساب المهر والنفقة فإن تكفل السيّد بذلك كان له حينئذ استخدامه وإن كان العبد غير مكتسب ولا مأذون له في التجارة وجب المهر في ذمة السيّد وهكذا من زوّج ابنه الصغير فإن كان للطفل مال كان المهر والنفقة في ماله وإن كان فقيراً وجب ذلك في ذمة أبيه.

إذا تزوّج العبد بغير إذن سيّده ودخل بها فرّق بينهما ولزم العبد المهر يتبع به إذا أيسر. من كان له أمة كان له إجبارها على النكاح ويسقط عنه نفقتها ويجب له المهر والولد له إن شرط. وإذا زوّج أمته فعليه أن يرسلها إلى زوجها ليلاً وله أن يمسكها لخدمته نهاراً وله أن يسافر بها فإمّا إذا زوّج عبده ليس له أن يسافر به إلا إذا ضمن المهر والنفقة لأن ذلك تعلق بكسب العبد.

متى طلق العبد زوجته قبل الدخول بها وقد قبضت مهرها من سيّده أو منه عاد نصف المهر إلى سيّده فإن طلقها بعد أن أعتقه سيّده فالنصف للزوج لا غير لأنّه من اكتسابه بعد عتقه، وهكذا من زوّج ولده الصغير وأدى الصّدق من عنده ثمّ كبر الولد وطلق الزوجة قبل الدخول فنصف الصّدق للولد لأنّه من اكتسابه.

متى ملك أحد الزوجين الآخر بأحد وجوه التمليكات انفسخ النكاح بينهما.

كتاب النكاح

السَّلامَة من العيوب شرط في النِّكاح وكذلك اليسار وحدهُ ما أمكن معه من القيام
بنفقة الزَّوج لأكثر ومتى رضى الأولياء والزَّوجة بمن ليس بكفو و وقع العقد على من
دونها في النَّسب والحريَّة والصَّناعة واليسار والسَّلامَة من العيوب صحَّ العقد.
إذا رضيت المرأة بأقلَّ من مهر المثل فلا اعتراض للأولياء عليها ويلزمهم أن
يُزَوِّجوها بذلك من الكفو فإن منعوها لذلك فقد عضلوا وجاز لها خلافهم.
إذا كان للمرأة وليٌّ تحلَّ له جاز أن يزوّجها من نفسه بإذنها.
إذا كان للكافرة وليّان مسلمٌ وكافرٌ يتولَّى الكافر تزويجها دون المسلم لقوله:
وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ.

فصل:

ينبغي أن يعرف المنكوحه إمّا بالإشارة إليها أو ذكر اسمها الخاصَّ أوصفتها
الخاصّة المميّزة لها ولا بدّ من النّيّة، وإن قال: زوّجتك فلانة، ولم ينوها بطل. وإذا قال:
زوّجتك إحدى ابنتي أوقال بنتي فقط، وله بنتان بطل النِّكاح. فإن نوى الكبيرة منها
مثلاً فقبل الزَّوج ونواها هو أيضاً وانفقا صحَّ النِّكاح. وتزويج الحمل لا يجوز، ولا ينعقد
النِّكاح إلا بلفظ النِّكاح أو التَّزويج في الإيجاب والقبول وجاز أن يقع الإيجاب بأحد اللفظين
والقبول بالآخر ولا ينعقد بما عدا ذلك من لفظ البيع والتَّمليك والهبة وغيرها إذا تأخّر
الإيجاب وسبق القبول جاز وإن لم يعد الزَّوج القبول وكذا في البيع كأن يقول: زوّجتيها؟
قال: زوّجتكها. فإن قال: أتزوّجنيها؟ قال: زوّجتكها، لم ينعقد لأنّ ما سبق استفهام لا
قبول وكذا بالبيع.

إذا عقد بالفارسيّة مع القدرة على العربيّة لم ينعقد وأمّا مع العجز فينعقد ولا يلزمه
التَّعلّم.

الأخرس يقبل النِّكاح بالإيماء ولا يدخل خيار الشرط ولا خيار المجلس في عقد
النِّكاح فإن شرط خيار الثلاث بطل النِّكاح. لو أوجب الوليُّ عقد النِّكاح للزَّوج فزال
عقله قبل القبول بالإغناء وغيره بطل أيّجابه ولم يكن للزَّوج القبول بعد ذلك إلا أن يحدّد

إصباح الشيعة

المولى الإيجاب فيقبله على إثره والخطبة قبل العقد مسنونة.

فصل:

من أراد العقد على أمة غيره فلا يعقد عليها إلا بأذن سيدها وعليه أن يعطيها المهر وولده منها حرّاً لاحق به لاسبيل لسيدها عليه إلا إذا شرط استرقاقه ولا يبطل هذا العقد إلا بطلاق الزوج لها أو بيع مولاه أو عتقها، فإن باعها فالمشترى بالخيار بين إقرار العقد وفسخه، فإن أقره فلا خيار له بعد وإن أعتقها مولاه كانت مخيرة بين الرضاء بالعقد وبين فسخه سواء كان زوجها حرّاً أو عبداً، فإن رضيت به بعد العتق فلا خيار لها بعد.

لو عقد على أمة بغير إذن مولاه بطل العقد وولده منها رقّ لمولاه فإن كان عقد عليها على ظاهر الحال بشهادة شاهدين بحرّيتها فأولاده أحرار، وإن عقد عليها بظاهر الحال ولم يقيم عنده بيّنة بحرّيتها ثم تبين أنها كانت رقّاً كان أولادها لمولاه ويجب على الزوج قيمة الولد لمولاه وليس له استرقاقهم، فإن لم يكن له مال استسعى في قيمتهم فإن أبي ذلك فعلى الإمام قيمتهم من سهم الرقاب ورجعت الأمة إلى مولاه، وللزوج أن يرجع بما أعطاه من المهر على مولاه لا عليها وعليه لمولاه عسر قيمتها إن كانت بكرّاً وإلا فنصف العشر، ومتى رضى المولى بالعقد كان رضاه كالعقد المستأنف، ومن زوج أمته من غيره على أنها حرة فعلم فله الرجوع عليه بالمهر والولد حرّاً.

ولا يجوز للحرّة أن تتزوج بمملوك إلا بإذن مولاه فإن تزوجت بإذنه فالولد حرّاً إلا أن يشترط مولى العبد استرقاقه وكان الطلاق بيد الزوج دون مولاه، فإن باعه كان المشتري بالخيار بين إقرار العقد وفسخه فإن أقره فلا خيار له بعد. وإن أعتق فلا اختيار للحرّة عليه. إذا عقد العبد على حرة بغير إذن مولاه كان العقد موقوفاً على رضاه فإن أمضاه مضى والطلاق بيد الزوج ولا فسخ له بعد إلا أن يبيعه، وإن فسخه وقد ولدت منه فإن كانت تعلم أن مولاه لم يأذن له في التزويج فالولد رقّ لمولى العبد وإن لم تعلم فحرّاً، وإذا تزوجت الأمة بغير إذن مولاه بعبد فالولد رقّ لموليها بالسوية إذا لم يؤذن العبد في التزويج فإن أذن فيه فالأولاد لمولى الأمة.

كتاب النكاح

من زَوْج جاريته من عبده فعليه أن يعطيها شيئاً من ماله مهرًا لها والفرق بيده ولا طلاق للزَّوج بل يقول السيّد: فرّقت بينكما، أو يأمر أحدهما باعتزال الآخر، وإن كان قد وطأها استبرأها بحيضة أو خمسة وأربعين يومًا ثمّ وطأها إن شاء، وإن لم يطأها العبد فله وطؤها في الحال، فإن باعها فالمشتري بالخيار بين أمضاء العقد وفسخه، فإن رضى بالعقد فكمالولى الأول وإن أبى لم يثبت بينها عقد على حال، وإن باع أحدهما فقد فرّق بينهما ولا عقد إلا أن يشاء المتبايعان ثبات العقد بينهما فإن أبى أحدهما فلا عقد وأولدهما رقّ لموليهما، ومتى أعتقها جميعًا فللمرأة خيار بين أمضاء العقد وإبائه.

وإذا مات من زَوْج جاريته من عبد لم يفسخ العقد ما رضى الورثة فإن أبوا انفسخ. إذا عقد لعبده على أمة غيره بإذنه جاز والطلاق بيد العبد لا المولى، فإن باعه كان فراقًا بينها وكذا إن باع الجارية مولاهما ويكون كلّ واحد من مشترييهما مخيرًا بين إقرار العقد وفسخه، وإذا أعتقت الجارية فلها الخيار وإذا أعتق العبد فلا خيار لمولى الجارية عليه، فإن رزق بينهما ولد فبين موليهما على السواء إلا إذا كان بينهما شرط فحينئذ يكون على ما شرط. إذا كانت جارية بين شريكين فزوّجها أحدهما خاصّة من رجل لم يصحّ العقد إلا بعد رضاء الآخر إذا ورثت الحرّة زوجها المملوك أو اشترته انفسخ العقد فإن أرادته لم يجز لها ذلك إلا بأن تعتقه أولًا ثمّ تتزوّج به، وإن ورث الحرّ أو اشترى زوجته المملوكة فله وطؤها بملك اليمين.

يجوز للمرء أن يعتق جاريته ويجعل عتقها مهرها ويقدم لفظ التزويج على لفظ العتق، فإن عكس ذلك انتعقت ولها الامتناع عن التزويج فإن طلقها بعد عتقها قبل الدخول بها رجع نصفها رقبًا واستسعت فيه، فإن لم تسع كان له من خدمتها يوم ولها من نفسها يوم، وإن كان لها ولد ذو مال ألزم أداء ذلك النصف عنها وتنعتق، فإن كان لم يؤدّ ثمنها وتزوّجها كذلك ثمّ مات وترك مالا يحيط بثمنها أدّى عنه ومضى العقد والعتق ولو لم يترك غيرها فسد عتقها، والأمة للمولى الأول وولدها رقّ له وكذا حكم المدبرة والمعتقة بالصّيفة والمكاتبة وأمّ الولد.

إذا قالت الحرّة لمملوكها: أعتقتك على أن تتزوّج بى، أو قال العبد لها: أعتقني على

إصباح الشيعة

أن أتزوج بك، ففعلت العتق فلا يجب عليه أن يتزوج بها.

لا يجوز أن يتزوج الرجل بمكاتبة غيره قبل انقضاء مكاتبتها ولا بأس أن يطاء الرجل مملوكة عبده أو أمته لأن ملك مملوكة ملكه، وأما تحليل الإنسان جاريته لغيره من غير عقد مدة فمختلف في جوازه بين أصحابنا، ومن إجازته فعلى قولين:

أحدهما: أنه تملك منفعة مع بقاء الأصل، وهو اختيار الشيخ أبي جعفر وأجراه مجرى أسكان الدار وأعمارها قال ولهذا يحتاج إلى المدة المعلومة ويكون الولد لاحقاً بأمه ويكون رقاً إلا بشرط الحرية ولو كان عقد الحق بالحرية على كل حال لأن الولد عندنا يلحق بالحرية من أي جهة كان.

ثانيهما: أنه عقد والتحليل عبارة عنه وهو اختيار المرتضى، والمرضى هو ما ارتضاه المرتضى. وعلى قول من أجازاه إذا أحل له خدمتها لم يحل له إلا استخدامها، فإن وطأها فجأت بولد كان غاصباً، والولد رق لمولاه ولزمه عشر قيمتها إن كانت بكرًا وإلا فنصف العشر، وإن كان في حل من وطنها وشرط حرية الولد كان حراً وإن لم يشترط فالولد لمولاه وعلى الأب شراؤه إن كان ذا مال وإلا استسعى في ولده، ويكره ألا يشترط حرية الولد، ولا يحل له أكثر مما حلله ولو يوماً.

وإذا حل أحد الشريكين الآخر من وطء جارية مشتركة جاز وإن كان نصف الجارية حراً لم يجوز مالمالك النصف وطؤها إلا بأن يعقد عليها عقد المتعة في يومها.

ومن زوج جاريته من غيره أو أحله من وطنها لم يجوز له وطؤها إلا بعد أن يفارقها الزوج أو يقضي مدة الأجل ثم يستبرئ رحمها أو تنقضي مدة الإحلال ثم تستبرئ من زوجها ولا له النظر إليها بشهوة حال تزويجها، ومن ملك جارية بوجه مالم يجوز له وطؤها إلا بعد استبرائها بحيضة وإن لم تكن ممن تحيض ومثلها تحيض فبخمسة وأربعين يوماً، فإن لم تبلغ المحيض أو أيست منه فلا استبراء وكذا يستبرئ جارية قد وطأها إذا أراد بيعها، وإن قال البائع: استبرأتها، وكان موثقاً به جاز أن لا يستبرأ المشتري وكذا إن اشتراها من المرأة والاستبراء أفضل، وإذا استبرأ جارية ثم أعتقها قبل الاستبراء جاز له العقد عليها ووطؤها والأفضل أن لا يطاءها إلا بعد الاستبراء، ومتى أراد العقد عليها لغيره وكان قد وطأها بالملك قبل العتق لم يجوز إلا بعد العدة ثلاثة أشهر

كتاب النكاح

وإذا اشترى جارية حائضاً كفى في استبرائها ألا يطأها حتى تطهر به وإن كانت حاملاً لم يطأها إلا بعد وضع الحمل أو مضى أربعة أشهر وعشرة أيام إلا فيما دون الفرج وكذا في التي اشتراها ولم يستبرأها والتنزّه أفضل.

ولا يحلّ لرجل وطء جارية وطأها أبوه أو ابنه أو قبلها بشهوة أو رأيا منها ما يحرم على غير مالکها رؤيته، ويحرم بملك اليمين وطء كلّ محرّمة ذكرناها بنسب أو بسبب.

من كان لولده الكبير جارية لم يطأها ولا نظر إليها بخاص نظر المالك لم يجوز له وطؤها إلا بأذنه، وإن كانت لولده الصّغير لم يجوز له وطؤها إلا بعد تقويمها على نفسه في ضمان ثمنها، ويكره للرجل أن يطأ جاريته الفاجرة، ولا بأس أن يطأ أمة اشتراها من دار الحرب وكان لها زوج هناك وأن يشتري من الكافر بنته أو ابنه أو مأمسيبه الظلمة ويستحلّ فرج نسائهم إذا كانوا مستحقّين للسبي.

فصل:

ما يفسخ به العقد من عيوب الزّوج الجبّ والعنة والجنون، وفي الزّوجة الجنون والجذام والبرص والرّق والقرن والإفضاء والعمى والعرج وكونها محدودة في الزّنا، ولا يحتاج مع الفسخ إلى طلاق ولا يحتاج في الفسخ إلى الحاكم.

إذا كان البرص والجذام خفياً يمكن الاختلاف فيه فاختلف الزّوجان فالقول قول المرأة مع اليمين إلا أن يقيم المدّعي البيّنة عدلين من مسلمين من ذوى الطّبّ والمعرفة على صحّة دعواه فيكون له الخيار والكثير والقليل فيهما سواء، والجنون إذا كان خفياً أو غلباً على العقل من غير حادث مرض ففيه الخيار لصاحبه، وكذا إن غلب على عقله بمرض إغماء ثم زال المرض وبقي الإغماء، وإذا غلب على العقل مرض غير ذلك فلا خيار فيه لاسيّما إذا برأ منه وزال الإغماء، وقد روى أصحابنا أن جنون الرجل إذا عقل معه أوقات الصّلاة فلا خيار لها.

والجبّ إن منع من الجماع فلها الخيار وإن بقي ما يغيب منه في الفرج مقدار حشفة فلا خيار لها. ومن بان خصياً أو خنثى فلها الخيار إلا إذا كانت عاتمة بذلك فلا خيار لها. إذا

إصباح الشيعة

وجدته خصياً أو خنثى ورضيت بالمقام معه فلا خيار لها بعد وإن كانت مدخولاً بها فلها الصداق وعلى الإمام تعزيره.

إذا تزوج الرجل امرأة خنثى مع الجهل فله الخيار والعنة يثبت بها الخيار للمرأة ويمهل الرجل سنة، فإن جامعها ولو مرة واحدة وإلا ففرق بينها فسخاً لا طلاقاً، وإذا تزوجت به على أنه عتین فلا خيار لها إذن ولاتبين إلا بالطلاق، وإذا اعترفت بأن العنة حدثت بعد الجماع فلا خيار لها وإذا كان صحيحاً ثم جُبَّ فلها الخيار.

إذا اختلفا في الإصابة فإن كانت ثيباً أمرت بأن تحشو قبلها خلوقاً ثم يطأها فإن تأثر ذكره بالخلق صدق في الإصابة وإلا فلا، وإن كانت بكرًا أريت أربع نساء عدول من القوابل؛ فإن شهدن بالبكارة وكذبهن الزوج لم يسمع منه، وإن صدقهن وقال أزلت عذرتها ثم عادت فالقول قولها مع اليمين، فإن حلفت فلها الخيار وكان بين الرضاء والفسخ، وإن نكلت حلف الزوج وكانا على النكاح.

وحد الإصابة غيبوبة الحشفة في الفرج أوقدر الحشفة لمقطوعها لا غير لأن أحكام الوطء يتعلّق بذلك، والرتق المانع من الدخول فيه الخيار فإن صلح بالدواء يسقط خياره وفي القرن الخيار وهو عظم في الفرج يمنع الجماع، وقيل: هو حال يلحقها عند الولادة ينبت اللحم في فرجها.

ومتى بانّت عاقراً فلا خيار له، وإذا كان لكل من المتزاوجين عيب فلكلّ منهما الخيار، فإن فسخت المرأة سقط مهرها إذا كان قبل الدخول وإن كان بعده سقط المهر المسمّى ووجب لها مهر المثل، وإن كان الفاسخ الزوج سقط المهر [إن كان قبل الدخول] وإن كان بعده يلزم مهر المثل ويرجع هو به على من دلّس عليه العيب من الولي، ثم إن كان الولي بمن لا يخفى عليه العيب كالأب والجد ممن يخالطها ويعرفها فالرجوع عليه بالمهر لأنّه الذي غرّ، ولو كان ممن يخفى عليه فإن صدقته المرأة أنّه لا يعلم فالرجوع عليها وإن خالفتها فالقول قوله مع اليمين والرجوع عليها أيضاً هذا إذا كان العيب موجوداً بأحدهما حال العقد وإن حدث بعده فلا يردّ به الرجل إلا بالجنون الذي لا يعقل معه أوقات الصلاة. وإن كانت زوجة فكلما يحدث بها بعد العقد من العيوب المذكورة فلزوجها الخيار،

كتاب النكاح

ومتى دخل أحدهما مع العلم بالعيب سقط الخيار، وكل عيب يحدث بعد الدخول فالرضا بالعيب الأول لا يثبت به الخيار .

والخيار بالعيب على الفور. إذا تزوج الرجل بامرأة على أنها حرة فوجدها أمة أو تزوجته على أنه حر فوجده عبداً فلكل منها الرد والرضا بالعقد. إذا تزوجها على أنها حرة فبانت أمة فللزواج الرجوع بالمهر على من غره إما الوكيل أو الزوجة أوسيدها، فإن كان الغرور من الزوجة كان المهر في ذمتها يتبعها به إذا أسرت بعد العتق، وإن كان من السيد كان ذلك إقراراً لها بالحرية وسقط الخيار.

إذا تزوجها على أنها بنت مهيرة فوجدها بنت أمة فله ردها، فإن لم يدخل بها فلا شيء عليه والمهر على أبيها على ما روى والأصل أنه غير واجب وإن دخل بها فعليه المهر بما استحلت من فرجها ثم إن رضى بالعقد سقط الخيار.

ومن كان له بنت مهيرة وبنت أمة فعقد لرجل على بنت المهيرة ثم أدخلت عليه الأخرى فله ردها ولا شيء عليه إن لم يدخل بها، وإن دخل بها وقد أعطاه المهر فهو لها بما استحلت من فرجها وعلى الأب أن يدفع اليه بنت المهيرة والمهر على الأب إن كان المهر الأول وصل إلى الأولى، وإن لم يصل إليها ولادخل بها فالمهر في ذمة الزوج.

ومتى عقد رجلان على امرأتين وأدخلت امرأة كل منهما على الآخر ثم علم ردت كل واحدة إلى صاحبها ما لم يدخلها بها فإن دخلها فلكل واحدة منها الصداق وعلى الولي غرامته إن تعمد ذلك، ولا يقرب كل منها امرأته إلا بعد أن تعتد من الداخل بها، فإن ماتتا قبل انقضاء العدة فليرجع الزوجان نصف الصداق على ورثتهما وورثتهما الرجلان، وإن مات الرجلان وهما في العدة ترثانها ولهما المهر المسمى وعليهما عدة المتوفى عنها الزوج بعد الفراق من العدة الأولى.

ومتى أقام رجل بيعة على أنه تزوج بامرأة وأقامت أختها البيعة بأنه عقد عليها دون أختها فالبيعة بيعة الرجل ولم يلتفت إلى بيعة المرأة إلا أن تقيم المرأة البيعة بأنه عقد عليها قبل عقده على أختها فحينئذ البيعة بيئتها دون بيعة الرجل.

إذا تزوج امرأة على أنها من قبيلة كذا ولم تكن كذلك فله الخيار. إذا كان تزوجها على

إصباح الشيعة

أنها مسلمة فبانت كتابية بطل النكاح. إذا اعتقت أمة غير بالغ تحت عبد فلها الخيار وليس لوليها أن يختار من قبلها والنفقة على الزوج إلى وقت بلوغها فإن اختارته وقت البلوغ ثبت النكاح وإن فسخت انفسخ وإذا اعتق الزوج وكان تحتها أمة فلا خيار له.

فصل:

نكاح المتعة لأبد فيه من ذكر الأجل وتعيينه وذكر المهر فإن كانت المدة مجهولة أولم يذكر المهر لم يصح العقد وإن ذكره ولم يذكر المدة كان النكاح دائماً ويلزم النفقة والميراث ولاتنين إلا بالطلاق أو ما يجزى مجراه وبهذين الشرطين يتميز من نكاح الدوام. والمدة ما تراضيا عليه من الأيام والشهور والسنين قل أم كثر بشرط أن لا يكون مجهولاً كهبوب الرياح ومجى المطر وقدم الحاج وإدراك الغلات وغيرها مما يجوز أن يتقدم أو يتأخر أولاً يتفق ذلك، وروى أنه يجوز أن يوقت بأن يواقعها مرة أو مرتين وذلك محمول على أن يسنده إلى يوم معلوم أو زمان معين فإن لم يكن كذلك كان العقد دائماً ويجوز أن يشترط عليها أن يأتى ليلاً أو نهاراً أو في أسبوع يوماً بعينه أو يومين ومتى عقد عليها شهراً على الإطلاق ولم يعين ومضى عليها شهره فلا سبيل له عليها.

إذا انقضى أجل المتعة جاز له أن يعقد عليها عقداً مستأنفاً في الحال، ومتى أراد أن يزيد في المدة قبل انقضائها لم يكن له ذلك إلا بعد أن يهب لها ما بقى من أجلها. والمهر ما وقع عليه الاتفاق بينهما قل أم كثر ولا بد أن يكون معلوماً وإن لم يعطها في حال العقد، وأقل ما يجزى منه كف من طعام أو تمثال من سكر أو شبه ذلك.

ومتى أراد مفارقتها قبل الدخول فليهب لها أيامها وقد انفسخ العقد بينهما، وإذا فارقتها بعد الدخول لم يحل لغيره العقد عليها بمتعة أو دوام إلا بعد العدة، فإن فارقتها قبل الدخول بها رجع بنصف المهر وإن أخلت بشيء من أيامه جاز له أن ينقصها بحساب ذلك من المهر إلا أيام حيضها، فإن تبين بعد الدخول بها أن لها زوجاً وقد أعطاها بعض مهرها لم يلزمه إعطاء ما بقى منه.

ومتى وهبت المرأة مهرها لزوجها قبل المفارقة وكان قد أعطاها ثم وهب الزوج لها

كتاب النكاح

أيامها قبل الدخول بها كان له أن يرجع عليها بنصف مهرها. ويستحب أن يذكر أن لا نفقه لها ولا توارث بينها وأنه يلزمها العدة وأن له أن يعزل عنها وليس من شرطه الإشهاد والإعلان إلا عند خوف التهمة فحينئذ يستحب ذلك ولا توارث بينها إلا إذا شرطاً ذلك، وللرجل العزل وإن لم يشرط.

إذا شرط في حال العقد أن لا يطأها في فرجها لم يكن له وطؤها فيه، فإن رضيت بعد العقد جاز ولا عدة عليها إذا لم يطأها في الفرج وفارقها بغير الموت، والشرط المؤثر للرجل هو ما يذكر بعد العقد دون ما يتقدم العقد إلا أن يعيد ذكره بعد العقد.

يجوز أن يتمتع بمستضعفة إذا لم يجد مؤمنة عفيفة مستبصرة معتقدة للحق ولا يجوز بالنأصة لعداوة آل محمد ولا بأس باليهودية والنصرانية ويكره المجوسية والفاجرة فإن فعل منع المجوسية من أكل المحرمات والفاجرة من الفجور.

لا يجب عليه أن يسألها ألها زوج أم لا لتعذر قيام البينة بذلك هذا في المأمنة المعروفة بالديانة والصيانة، فأما المتهمة فليفتش عن أمرها احتياطاً، ولا بأس أن يتمتع ببيكر لأب لها من غير ولي ويدخل بها إذا كانت بالغاً، فإن لم تبلغ ولها أب لم يجز العقد عليها إلا بأذن أبيها، وإن كانت بالغاً وهي التي لها تسع سنين جاز أن يعقد عليها بلا إذن أبيها إلا أنه لا يحل له أن يفرض إليها، ويجوز التمتع بالأمة بإذن سيدها وبأمة المرأة بغير إذن سيدها ويجوز أن يزيد في التمتع على أربع نسوة والأحوط أن لا يزيد، والولد لاحق بالرجل عزل أم لا.

ومن كانت عنده حرة لا يتمتع بأمة إلا برضاها، وإذا تمتع بأحدى الأختين وانقضى أجلها لم يحل له التمتع بالأخرى إلا بعد انقضاء عدة الأولى كما في الدوام، ومتى تزوجت امرأة متعة سراً بغير إذن وليها على أنه لا يفرض إليها فزوجها الولي من رجل آخر علانية يجب عليها ألا تمكن الزوج من نفسها إلى انقضاء مدة متعتها ولا عدة عليها، فإذا دخل بها الزوج قالت له: قد زوجت منك بغير أمرى وقد رضيت الآن فاستأنف العقد، فإن كانت المدة طويلة ولم يصبر الزوج فليصدق المتمتع عليها بما بقي له من الأيام وليتق الله تعالى في ذلك صيانة لنفسها وتسراً عليها لأنها قد ابتليت والدار دار هنة والمؤمنون في

إصباح الشيعة

تقيّة كذا جاء الأثر عن الرّضا عليه السّلام أنّه قال: لا تدع التّمتّع ولو بحبشيّة زرقاء فإنّكم تحيون بذلك السنّة. من خاف في ذلك على نفسه أو ماله أو مذلّة تلحقه وجب عليه ألاّ يفعله.

فصل:

يصحّ عقد النّكاح الدّائم وإن لم يذكر المهر ويلزم مهر المثل، والمهر ما تراضى عليه الزّوجان ممّا له قيمة ويحلّ تملكه قليلاً كان أو كثيراً، فإن عقد على مهر فاسد كالخمر والخنزير والميتة صحّ العقد وفسد المهر ويلزم مهر المثل وقيل لا ينعقد النّكاح، وإن كانا ذميّين وأسلما قبل الأداء فعليه قيمته عند مستحليّه، ويستحبّ أن لا يتجاوز بالمهر السنّة المحمديّة وهو خمسمائة درهم، ويجوز أن يصدقها تعليم شيء من القرآن أو الحِكَم والآداب أو بناء دار أو خياطة ثوب وغير ذلك ممّا له أجره سوى الإجارة مدّة إذهى كانت مختصّة بموسى عليه السّلام، وإذا أصدقها تعليم قرآن لم يجز حتّى يكون مقداره معلوماً معيّناً بالسّور وإن كان تعليم آيات معدودة وجب تعيينها لأنّها تختلف، فإن أصدقها تعليم سورة معيّنة وهو لا يحفظها وقال: علىّ أن أحصل ذلك لك، صحّ وإن أصدقها تعليم سورة معيّنة فلقنها فلم تحفظ أو أصدقها عبداً فهلك قبل القبض فعليه أجره مثل تعليم تلك السّورة أو قيمة العبد. إذا أصدقها تعليم سورة معيّنة ثمّ طلقها قبل الدّخول وقبل تعليمها فعليه أن يلّقنها نصف السّورة، وإن طلقها بعد التّعليم رجع عليها بنصف أجره مثل ما علّمها وكذا إذا وهبت المرأة صداقها لزوجها ثمّ طلقها قبل الدّخول فله أن يرجع عليها بنصف المهر. إذا تزوّج مسلم كتابيّة على تعليم شيء من القرآن للتّبصّر والاهتداء به صحّ، وإن كان تعليمها للمباهاة بحفظها لم يصحّ ويلزمه مهر المثل إذا دخل بها، فإن تزوّج مسلم كتابيّة أو مشرك مشركة على تعليم شيء من التّوراة كان المهر فاسداً لأنّه منسوخ مغيّراً مبدّل، وكذا إن كان الصّدّاق هجراً أو فحشاً من الشّعْر لم يصحّ وكان لها مهر مثلها، وإن كان الشّعْر جيّداً وزهداً صحّ، وإن كان الصّدّاق خياطة ثوب معيّن فهلك الثّوب فلها مثل أجره خياطة ذلك الثّوب دون مهر المثل، وكذا في كلّ مهر معيّن وكلّ مهر فاسد يوجب مهر المثل كلّّه بعد الدّخول ونصفه قبله، والمرأة تملك الصّدّاق بالعقد وكان الزّوج ضامناً

كتاب النكاح

متى تلف في يده.

إذا أصدقها غنماً حاملاً أو غيرها من الحيوان فولدت ثم طلقها قبل الدخول رجع في نصف الغنم ونصف أولادها، وإن حملت الغنم عندها فلا شيء له من الأولاد، وإذا كان الصداق ممّا له مثل كالأنثان والحبوب والأدهان فتلف وقد طلقها قبل الدخول فله مثله، وإن لم يكن له مثل كالثوب والعبد فله نصف قيمته وعليها أقلّ الأمرين بين قيمته يوم القبض ويوم العقد لأنّ ما زاد بعد العقد يكون لها وإن لم يتلف لكن لو نقص نقصان عين لانقصان قيمة كأن يكون الحيوان بصيراً فعمى أو صحيحاً فمرض فكما في التالف، وإن زاد زيادة متميِّزة كأن يكون بهيمة فتنتجت أوجارية فولدت أو شجرة فأثمرت فإنّها لها، وإن كانت غير متميِّزة كأن يكبر أو يسمن أو يتعلّم العبد القرآن فهي بالخيار بين إعطاء النصف بزيادته ونصف قيمته، هذا كلّ إن كان بعد القبض. وإن كان قبله ونقص فلها الخيار بين قبض نصفه وأن تترك ولها عليه نصف القيمة، وإن زاد زيادة متميِّزة فالزيادة له ولها نصف الأصل، وإن كانت غير متميِّزة فكما كان بعد القبض.

إذا أصدقها شيئاً ثم ارتدت قبل الدخول عاد كلّ إليه إلّا في الزيادة المتميِّزة فإنّها لها وفي غير المتميِّزة الزوج بالخيار بين ردّ الكلّ وبين ردّ مثله أو قيمته.

إذا أصدقها عبداً مجهولاً أو داراً مجهولة فلها عبد وسط أو دار وسط.

إذا عقد النكاح سرّاً بمهر ذكره ثم عقد في العلانية بأقلّ منه أو أكثر لم يلزم إلّا الأوّل، فإن تواعدا المهر من غير عقد ثم عقد الزوج بأكثر منه لزم ما وقع عليه العقد.

ومتى عقد على المرأة وسمّى المهر إلى أجل معلوم إن جاء به وإلّا بطل العقد ثبت

العقد ولزم المهر، وإن تأخّر عن الوقت المذكور.

ومتى خلا الرّجل بامرأته فأرخصى السّتر ثم طلقها استقرّ عليه المهر على ظاهر الحال وعلى الحاكم أن يحكم به، وإن لم يدخل بها إلّا أنّه لا يحلّ للمرأة أن تأخذ أكثر من نصف المهر، فإن أقام الزوج البيّنة على أنّه لم يدخل بها بأن توجد بكراً فلا يلزم أكثر من نصف.

ومتى مات الرّجل عن زوجته قبل الدخول بها وجب على ورثته أن يعطوها المهر

إصباح الشيعة

كاملاً ويستحبّ لها أن تترك نصفه، وإن ماتت المرأة قبل الدّخول بها فلا وليائها نصف المهر، وإن ماتت بعد الدّخول ولم تطالب بالمهر في حياتها كره لأوليائها المطالبة به هذا كلّه فيمن سمّى مهرها.

فأمّا التي لم يسمّ مهرها فلا يلزم لها بالعقد مهر لكن لها أن تطالبه بفرض مهرها فإنّ المهر يجب بفرضها أو بفرض الحاكم أو بالدّخول، فإن طلقها قبل الفرض وقبل الدّخول فلا مهر لها لكن يجب لها المتعة وهي على الموسع خادم أودابة أو ما أشبهها وعلى المتوسّط ثوب أو ما أشبهه وعلى الفقير خاتم ونحوه، وإن طلقها بعد الفرض وقبل الدّخول فلها المطالبة بما اتّفقا عليه أو فرضه الحاكم، وإذا مات أحدهما قبل الفرض وقبل الدّخول فلا مهر لها وورثته الآخر وعليها العدة، وفرض السّلطان يكون بقدر مهر المثل أعنى مثل نسائها من الطرفين الأقرب فالأقرب وإن تجاوز خمس مائة درهم لم يجب فإن دخل بها بعد أن أعطاه شيئاً فليس لها سواء، وإن تزوّجها على ما يحكم به أحدهما أو كلاهما من المهر فإن كان بحكم المرأة وجب عليه الرّضا بما حكمت ما لم تتجاوز السنّة المحمديّة، فإن تزوّجها على حكمه فما حكم به وجب عليها الرّضاء به قلّ أو أكثر، فإن كان بحكمها فعلى ما اتّفقا فإن مات أحدهما قبل الحكم فلها المتعة لا غير.

إذا تزوّجها على كتاب الله وسنّة نبيّه ولم يسمّ مهرًا كان مهرها خمس مائة درهم لا غير ولا ينقذ التّزويج هبة المرأة نفسها للرّجل لاختصاص ذلك بالنّبيّ عليه السّلام، وإذا زوّج أمته بعبد لم يجب المهر ويستحبّ أن يذكر مهرًا لأنّه من سنّة النّكاح.

إذا زوّج الأب أو الجدّ من له إجبارها على النّكاح من البكر صغيرة أو كبيرة بدون مهر المثل جاز وثبت المسمّى دون مهر المثل .

للأب أو الجدّ مع الأب أن يعفون بعض المهر لا عن كلّه وأمّا أب البكر أو الثّيب التي جعلت الأمر إليه إذا طلقها الرّوج قبل الدّخول فللأب أن يعفون مهرها ويبرىء ذمّة الرّوج من نصفه وكذا الجدّ، ويجوز للرّجل قبض مهر ابنته المولّى عليها لصغر أو جنون أو سفه وأمّا الرّشيده غير المولّى عليها فإن كانت بكرًا جاز له القبض ما لم تنه عنه، وإن كانت ثيبًا فلا، والصّدق كالدين في أنّه يكون معجلًا ومؤجلًا وإطلاق العقد يفيد التّعجيل فإن شرط

كتاب النكاح

التأجيل صحّ.

متى تزوّجها على أنّها بكر ووجدتها ثيباً جاز له أن ينقص من مهرها شيئاً.
إذا أبرأت زوجها من مهرها في مرضها ولم تملك سواه لم يسقط عنه إلاّ ثلثه. إذا
أبرأت زوجها عن عين مهرها وكان مجهولاً أو فاسداً كخمر لم يصحّ لأنّها غير مملوكة وكذا
إذا أبرأت من لم يسمّ لها مهراً من المهر قبل الفرض

فصل

نكاح الشغار باطل وهو أن يزوّج الرجل غيره بنته أو أخته على أن يتزوّج بنت
الزّوج أو أخته على أن يكون بضع كلّ واحدة منهما مهر الآخرى فجعل بضع البنت ملكاً
للرجل بالزّوجيّة وملكاً للبنت بالمهر.

فإن قال: زوّجتك بنتي على أن تزوّجني بنتك على أن صدّق كلّ واحدةٍ منهما مائة أو
صدّق إحداها مائة وصدّق الأخرى مائتان، صحّ النّكاح وبطل الصّدق لأنّه جعل
التّزويج مهراً لأنّه ماضى مهراً لبنته إلاّ بشرط أن يحصل له نكاح بنت زوجها، وهو شرط
باطل لا يلزم الوفاء به فيبطل صدق المائة إذ صدق المائة وإذا بطل وجب أن يردّ إلى المائة
ما نقص من الصّدق لأجل الشرط وذلك القدر مجهول والمجهول إذا أضيف إلى معلوم صار
الكلّ مجهولاً فبطل الصّدق وسقط فوجب مهر المثل؛ ولا يفسد النّكاح بفساد الصّدق.
وإن قال: زوّجتك بنتي على أن تزوّجني بنتك، فجعل صدق كلّ منهما تزويج البنت
صحّ النّكاح وبطل الصّدق ولها مهر المثل.

إذا عقد على امرأة وشرط لها في الحال ما يخالف الكتاب والسّنّة كأن لا يتزوّج عليها
أو لا يتسرّى أو لا يتزوّج بعد موتها صحّ العقد وبطل الشرط، فإن شرطت عليه في حال العقد
(الآ) يفتّضها بطل النّكاح، وقيل: لم يبطل ولم يكن له وطؤها إلاّ إذا أذنته من بعد فيه. و
قيل: إنّ هذا يختصّ عقد المتعة.

إذا شرط أن لا يطأها ليلاً أو أن لا يدخل عليها سنة صحّ العقد وبطل الشرط،
وإذا شرط أن لا نفقة لها لزمته النفقة في الدّوام دون المتعة.

إصباح الشيعة

إذا شرط في حال العقد ألا يخرجها من بلدها لم يكن له أن يخرجها إلا برضاها، فإن شرط أنه إن أخرجها إلى بلده كان عليه المهر مائة دينار وإن لم يخرج كان مهرها خمسين ديناراً فمضى أراد إخراجها إلى بلد الشرك فلا شرط له عليها ولزمه المهر كمالاً وليس عليها الخروج معه، وإن أراد إخراجها إلى بلد الإسلام كان له ما اشترط عليها.

ومن اعتق عبده وشرط عليه في حال العتق أن يزوجه جاريته فإن تسرى عليها أوتزوج لزمه شيء معين فتزوج العبد أوتسرى عليها لزمه ما شرط عليه مولاه.

وأما النكاح الذي يحلل المرأة للزوج الأول فهو المستدام الذي عقده عليها زوج بالغ ويكون قد دخل بها سواء كان الزوج حراً أو عبداً، ومتى كان النكاح متعة أو يكون الزوج غير بالغ أومع بلوغه لم يدخل بها أو كان الوطء بملك اليمين لم تحل للأول وكذا إن تزوجها على أنه إذا حللها للزوج الأول لم يكن بينها نكاح أومتى يبيحها للأول بطل النكاح ولم تحل له بذلك ولا يتعلق به طلاق وظهار وغيرهما من أحكام النكاح ويفرق بينهما، وإن أصابها فلها مهر مثلها وعليها العدة ولا نفقة وإن كانت حاملاً وإن نكحها على أنه إذا أباحها للأول طلقها صح النكاح وبطل الشرط وتحللت المرأة للزوج الأول.

من وجد المطلقة ثلاثاً على فراشه فظن أنها زوجته أو أمته فوطأها لم تحل بذلك للأول لأنها لم تتزوج، وأقل ما يقع به التحليل من الوطء ما غاب به قدر الحشفة، ويقع التحليل بالملوك الخصى إذا أدخل والتد وإن لم ينزل.

إذا قالت الغائبة لمطلقها: قد اعتددت منك وتزوجت آخر ثم طلقني واعتددت منه، قبل منها إن كانت مدة الغيبة تحتل ذلك وإلا فلا. إذا وطئها الثاني في الدبر لم يحلل. البكر المطلقة ثلاثاً لا تحل للأول إلا بافتضاض الثاني.

والإحصان لا يحصل إلا بأن يكون له زوجة يغدو إليها ويروح سواء كانت حرة أو أمة أو ملك يمين مسلمة أو ذميمة والمتمتع بها لا تحصن وقيل إن ملك اليمين لا تحصن وكذلك إذا كان أحد الزوجين كافراً.

كتاب النكاح

فصل:

يستحب أن لاتزوّج الصّغيرة إلّا بعد تسع سنين فإن فعل لم يجز للزوج الدّخول حتّى تبلغ، فإن فعل فأفضاها لزمه المهر والدّية كاملة ونفقتها مادامت حيّة، وإن أفضاها بعد تسع سنين فلا عليه سوى المهر هذا إذا كانت في عقد صحيح أو شبهة، وإن كانت مكرهة يلزمه ديتها على كلّ حال ولا مهر لها.

وليجنب العقد إذا كان القمر في العقرب ويستحبّ فيه الإعلان والإشهاد والخطبة والوليمة عند الرّفاف وليجنب مجلسه من المناكير كشرب المحرّمات وضرب المعازف فإن فعل ذلك لم يجز حضوره وكذلك إن كان فيه صور منصوبة لذوات الأرواح لا يدخله. وأخذ ما ينثر فيه لأبس به إذا علم من صاحبه إباحته، ويستحبّ أن يكون العقد والرّفاف بالليل والإطعام بالنّهار، وإذا دخل على المرأة يستحبّ أن يكونا على وضوء وأن ينزع خفيها ويغسل رجلها في إناء ويصبّ الماء من باب الدّار إلى أقصاها ويضع يده على ناصيتها ويدعو بالمأثور.

ويكره الجماع ليلة الخسوف ويوم الكسوف، ومن غروب الشّمس إلى مغيب الشّفق، ومن طلوع الفجر إلى طلوع الشّمس، وفي الرّيح السّوداء والصّفراء، وعند الزّلازل، وفي محاق الشّمس، وفي أوّل ليلة من كلّ شهر إلّا شهر رمضان لقوله تعالى: أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرّفث، وفي ليلة النّصف من كلّ شهر وفي ليلة الفطر وليلة الأضحى وفي ليلة الأربعاء وفي وجه الشّمس وفوق السّطوح وفي استقبال القبلة واستدبارها وفي السّفينة وفي اللّيلة التي يريد في صبيحتها السّفر وفي اللّيلة التي قدم فيها أهله من السّفر وفي حال كونه عرياناً أو قائماً وفي الهاجرة وبين الأذان والإقامة، ويكره الكلام في حال الجماع بغير ذكر الله تعالى وكذا النّظر في فرجها.

وإذا جامع مرّة أو احتلم وأراد أن يجامع مرّة أخرى يستحبّ أن يغتسل أو يغسل فرجه ويتوضّأ وضوء الصّلاة لاسيّما إذا كانت المرأة حاملاً، ويجوز أن يطوف على جماعة من الإماء بغسل واحد دون الحرائر لوجوب القسم بين الحرائر، ومن كان له حرّتان يكره أن يجامع أحدهما بحضرة المرأة الأخرى ولا يجامع أهله في بيت فيه غيره، ولا بأس بالعزل

إصباح الشيعة

عن الأمة مملوكة كانت أو مزوجة أذنت أو لا ولا يجوز عن الحرّة إلا بإذنها فإن عزل من غير إذنها وجب لها عليه عشر دية الجنين عشرة دنانير.

ووطء الزوجة في الدبر مكروه ويتعلّق به أحكام الوطء في الفرج من إفساد الصوم ووجوب الكفارة والغسل ووجوب الحدّ إن لم تكن زوجته أو مملوكته وعليه المهر إن كانت مكروهة ويجب به العدة في المروّجة إلاّ أنّه لا يثبت به الإحصان والتحليل للزوج الأول، وروى: أنّه لا يتعلّق به نقض الصوم ووجوب الكفارة والغسل إلا إذا أنزل.

ووطء المرأة في حال الحيض في الفرج محرّم وتارك وطء امرأته أكثر من أربعة أشهر مأثوم والاستمناء باليد محظور.

من كان عنده أربع نساء لا يجوز أن يبيت عند إحداهنّ أكثر من ليلة واحدة إلاّ برضاء الباقية وتحليلهنّ إيّاه أو ترك إحدى الباقية ليلتها والتي وهبت ليلتها ليس لها عوضها من بعد.

من تزوّج بأربع ابتداء وقام بالنفقة والمهر والسكنى لهنّ فله أن لا يبيت عندهنّ، فإن بات عند إحداهنّ وجب عليه القسم حينئذ والأحوط أن يستخرج بالقرعة من ابتدأ بها وهكذا من بعدها، فإن بات عند واحدة ليلتين قضى ذلك في حقّ الباقية، ولا يلزم من تسوية المبيت تسوية المقاربة وإن كان الأولى ذلك مع التمكن ويتعلّق القسمة بالليل دون النهار. إذا كان بعض أزواجه ذمّية أو أمة مزوجة فلها ليلة وللمسلمة ليلتان ولا قسم للمملوكة مع الحرّة ولا قسم للنّاشزة والمنجونة التي تُحرّق ثوب الزوج ولا الصّغيرة غير البالغة حدّ التمتع ويجب للحائض والنفساء والرّقاء والمحرمة والمظاهر منها والمولى منها، ويجب التسوية على العنّين والمحبوب، والمستحبّ في القسمة ليلة ليلة وإن قسّم مثنى أو ثلثات جان، وإن كان له زوجتان أن يقسم لواحدة ثلاث ليال أوليلتين وللأخرى واحدة وإن كنّ ثلاثاً لم يقسم لواحدة أكثر من ليلتين، وإذا تزوّج ب بكر فله أن يخصّها بسبعة أيّام لأكثر والشيّب ثلاثة.

إذا أراد أن يسافر بإحدى زوجاته فالأولى أن يخصّها بالقرعة ولا قضاء عليه للباقية وإن أخرجها بلا قرعة قضى للباقية بقدر الغيبه احتياطاً. ولا يسكن من له أكثر من

كتاب النكاح

امرأة في بيت واحد إلا برضاها به، وللرجل أن يمنع زوجته من الخروج من بيته وإن كان لحضور المجالس والمآتم والأعراس ودخول الحمام وزيارة القبور، ويستحب أن لا يمنعها من حضور موت الوالدين وغيرهما من ذوى القربى والحقوق.

افصل:

لا يتولّى أمر النساء في الولادة إلا النساء مع التّمكّن ويغسل المولود ندباً ويؤذّن في أذنه اليمنى ويقام في الأخرى ويحنّك بماء القرات إن وجد وإلا فبماء عذب وإن لم يوجد إلا المالح مرس فيه من التمر أو العسل يحنّك به، ويستحب تحنيكه بترية الحسين عليه السلام ويسميه باسم حسن من أسماء الأنبياء والأئمّة ويكنّيه بكنية والده، وإذا سمّاه محمّداً لا يكنّيه أبا القاسم، ويكره أن يسمّى ابنه حكماً أو حكيماً أو خالداً أو مالكاً أو حارثاً أو هماماً أو مباركاً أو ميموناً أو بشيراً أو شهاباً.

ويعقّ عن ولده يوم السابع بكبش عن الذكر وبشاة عن الأنثى من الضأن لا غير ندباً ويخلق رأسه ويتصدّق بوزن شعره ذهباً أو فضة مع العقيقة في موضعه ندباً ولا يجزى في العقيقة إلا ما يجزى في الأضحى والحمل الكبير يجزى عن الكبش أو الشاة عند فقد ذلك وإذا لم يتمكّن من العقيقة قضاها بعد ندباً ولا يقوم مقام العقيقة الصدقة بثمنها، ومن لم يعقّ عنه والده يعقّ عن نفسه إذا أدرك ندباً ويعطى القابلة ربع العقيقة، وإن كانت ذمّية لا تعطى منها بل تعطى ربع ثمنها، وإذا لم يكن للولد قابلة أعطيت أمها الربع وتتصدّق هي به ولا تأكل منه، وإن كانت القابلة أم الرجل أو من هو في عياله لم تعط منها شيئاً، ولا يجوز أن يأكل منها أبواه ولا يكسر للعقيقة عظم ندباً ويطبخ اللحم ويدعى عليه جمع من المؤمنين وإن فرّق اللحم على الفقراء جاز، وإن مات المولود قبل الظّهر من يوم السابع لم يعقّ عنه، وإن مات بعد الظّهر عَقَّ عنه ندباً.

والختان فرض لازم، عند بلوغ الصّبيّ وسنة قبل ذلك من حين ولادته ولا يؤخّر عن اليوم السابع ندباً، وفي خفض الجوارى فضل وليس بفرض، والكافر غير المختون إذا أسلم وجب ختانه وإن شاخ، ويكره أن يُخلق من شعر رأس الصّبيّ بعضٌ ويترك بعضٌ

إصباح الشيعة

والرجل مخير بين حلق شعر الرأس وتركه وندب إلى إزالة جميع شعر بدنه لاسيما شعر العانة والإبطين.

فصل:

من وطأ امرأة وطأ يلحق به النسب بنكاح صحيح أو فاسد أو وطء شبهة أو ملك يمين فحصل بينهما ولد ودر لبن غذاءه كان لبناً للفحل لأنه ثار ودر بفعله، فإذا رضع مولود من هذا اللبن في مدة الحولين من الولادة خمس عشرة رضة متوالية لم ترضعه أمه أو امرأة أخرى بينها، وقيل: عشر رضعات وحد كل رضة ما يروى الصبي منه ويمسك عنه أو رضع يوماً وليلة إذا لم ينضب العدد، فإذا وجد العدد أو رضع مقدار ما ينبت عليه اللحم والعظم ثبتت الحرمة بينه وبينها وانتشرت الحرمة من جهته اليها ومنها إليه أمّا منه إليها فيتعلق به و بولده دون من هو في درجته من إخوته وأخواته أو أعلى منه من أمهاته وجدّاته وأخواله وخالاته أو آبائه وأجداده وأعمامه وعمّاته فإن الرضاع فيهم كلا رضاع.

ويحل للفحل نكاح أخت هذا المولود ونكاح أمهاته وجدّاته ويحل لأخ الرضيع نكاح هذه المرضعة. قال الشيخ أبو جعفر: وروى أصحابنا أن جميع أولاد الفحل يحرمون على هذا المرتضع وعلى أبيه وعلى إخوته وأخواته وأمّا الحرمة من جهتها إليه فيتعلق بكل واحد منها ومن كان من نسلها ومن كان في درجتها من أخواتها وإخوتها ومن كان أعلى منها من آبائهما وأمّهاتهما.

ومتى كان لأمه من الرضاع بنت من غير أبيه من الرضاع جاز أن يتزوجها لأن الفحل غير الأب واللبن للفحل فإن كانت البنت من غير هذا الفحل ولادة لارضاعاً حرمت وأمّا زوج المرضعة فهو أبوه رضاعاً وأخوه عمّه وأخته عمّته وآباؤه أجداده وولده من غير هذه المرضعة إخوة لأبيه ومنها إخوة لأبيه وأمّه هذا معنى قوله عليه السلام: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب،

امرأة أرضعت صبيين ولكل منها إخوة وأخوات ولادة ورضاعاً.

جاز التناكح بين إخوة وأخوات هذا وبين إخوة وأخوات ذلك ولا يجوز بينها

كتاب النكاح

أنفسهما ولا بين أخوتها من جهة لبن الرجل الذي رضع من لبنه.
لا ينتشر الحرمة برضاع من له أكثر من حولين ومتى وقع الرضاع المعتبر بعضه في الحولين وبعضه خارج الحولين لم يحرم.
إذا التقم المولود الثدي ثم أرسله لآعياً أو تنفس أو انتقل إلى الثدي الأخرى ثم عاد إليه في الحال كان الكل رضة واحدة وإن قطع قطعاً بيناً وطال الفصل بينهما فهما رضعتان.

لا يحصل التحريم بأن يصب اللبن في فيه فيصل إلى حلقه إذا حلبت مرضعة لبنها مرات في إناء ثم ماتت فشرب الطفل ذلك عدد المرات المحرمة لا يحرم. إذا رضع من لبن در لبيكر أو ثيب غير مرضعة العدّد المعتبر لم يحرم وكذا لو در للرجل لبن فوضع منه أو رضع طفلان من لبن شاة أو بقرة ونحوها.

من كانت له امرأة لها دون الحولين وكبيرة لها لبن من غيره فإن أرضعت الصّغيرة انفسخ نكاحها لجمعه بين أم وبنتها وحرمت الكبيرة عليه أبداً وكذا الصّغيرة إن كان دخل بالكبيرة وإلا استأنف العقد على الصّغيرة وعليه نصف مهر الصّغيرة ويسقط مهر الكبيرة لحصول الفسخ منها ويرجع الزوج بمهر الصّغيرة على الكبيرة لأنها حالت بينهما، وإن كان دخل بالكبيرة لم يسقط شيء من مهرها وإن كانت المرضعة مكرهه على إرضاعها لم يلزمها شيء.

لو كان له أربع زوجات ثلاث هنّ دون الحولين وكبيرة لها لبن من غيره فأرضعت صغيرتين معاً الرّضة الأخيرة، كأن أرضعت كلاً منهما الرّضعات التي قبلها ثم سلّمت إلى كلّ منهما ثدياً فارتضعتا جميعاً ورويتا معاً في حالة واحدة انفسخ نكاح الكبيرة والصّغيرتين وحرمت الأم، على التأييد دخل بها أولاً، وحرمت الصّغيرتان أبداً إن دخل بالأم وإلا حرمتا تحريم جمع وله استئناف النكاح على كلّ منهما وحكم المهر ماضى.

فإذا أرضعت الكبيرة الصّغيرة الثالثة وكان دخل بالكبيرة انفسخ نكاحها وحرمت أبداً، وإن لم يدخل فنكاح الصّغيرة بحاله وإن كانت الكبيرة أرضعت إحداهنّ الرّضة الأخيرة فانفسخ نكاحها معاً ثم أرضعت الثانية والثالثة معاً انفسخ نكاحها معاً

إصباح الشبهة

فإن كان دخل بالكبيرة حرمتا أبداً وإلا فتحریم جمع فله استثناف نکاح على کل منها وحکم المهر مامضى، وإن أرضعت واحدة الرضعة الأخيرة انفسخ نکاحها جميعاً والتحریم والمهر كما سبق، ثم أرضعت الأخرى الرضعة الآخرة فإن كان دخل بالكبيرة انفسخ نکاح الثانية والا فلا ثم أرضعت الثالثة الأخيرة صارت الثالثة أخت الثانية من رضاع وينفسخ نکاحها.

إذا كانت له زوجة صغيرة حرّة وأخرى أمة وبها لبن من غيره فأرضعت الأمة الصغيرة انفسخ نکاح الصغيرة إن كان وطأ الأمة وحرمت على التأييد لأنها بنت موطوثة وإن لم يطأها لم ينفسخ نکاح الصغيرة وحرمت الأمة أبداً لأنها أم زوجته، وإن كانت له زوجة صغيرة لها دون الحولين وكبيرة لها لبن من غيره فطلقها معاً فتزوج بها آخر معاً ثم أرضعت الكبيرة الصغيرة انفسخ نکاحها معاً وتحرم الكبيرة على الزوجين معاً أبداً، أما على الأول فلأنها الآن أم من كانت زوجته وعلى الثاني لأنها أم من هى زوجته، وتحرم الصغيرة عليها أبداً إن دخلا بالكبيرة وإلا فلا، وإن دخل بها أحدهما فكما مضى، وكذا رجل له زوجة كبيرة وآخر له زوجة لها دون الحولين وطلق كل منها زوجته وتزوجها الآخر فأرضعت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة عليها جميعاً أبداً ولا تحرم الصغيرة على كل منها إن لم يدخلا بالكبيرة.

إذا أتت المرأة بولد ونفاه زوجها باللعان فأرضعت مولوداً بلبن هذا الولد حصل التحريم بين الصبيّين دون الزوج ثم إن أقرّ به ثبت نسبه وتبعه حكم الرضاع، ولبن من أتت بولد من الزنا لا يحرم ولا يثبت به رضاع.

رجل زوج أم ولده من طفل حرّ له دون الحولين فأرضعته صار ولدها وولد سيدها وانفسخ نکاحها وحرمت عليها أبداً أما على السيد فلأنها حليمة ابنه وأما على الطفل فلأنها أمه رضاعاً وموطوءة أبيه.

إذا تزوج بزوجة لها دون الحولين فأرضعتها من يحرم عليه نکاح ابنتها انفسخ نکاحها كأن ترضعها أمه بلبن أبيه فهى أخته لأبيه وأمه، وإن كان اللبن لغير أبيه فهى أخته لأمه، وإن أرضعتها جدته فهى خالته، وإن أرضعتها بنته صارت بنت بنت، وإن أرضعتها

كتاب النكاح

أخته، صارت نبت أخته وإن أرضعتها امرأة أخيه بلبن أخيه فهو عمّها، وإن كان اللبن لغير أخيه صارت ربيبة أخيه ونكاحها لم ينفسخ لأنّ له أن يتزوَّج بربيبة أخيه، وإن أرضعتها امرأة أبيه بلبن أبيه صارت أخته من أبيه، وإن كان اللبن لغير أبيه صارت ربيبة أبيه والنكاح بحاله لأنّه يجوز له أن يتزوَّج بربيبة أبيه، فإن أرضعتها امرأة ولده بلبن ولده صارت بنت ولده، وإن كان بلبن غير ولده فهي ربيبة ولده والنكاح بحاله لأنّ له أن يتزوَّج بربيبة ولده سواء كانت المرضعة محرّماً له من نسب أو رضاع، فأما إذا أرضعتها من لا يحرم عليه بنتها فالنكاح بحاله كأن أرضعتها عمّته أو خالته أو امرأة عمّه أو خاله ونحو ذلك.

لا يثبت الحكم بالرضاع إلاّ بشهادة عدلين ولا يقبل الشّهادة فيه مطلقاً بلا شرح وشرحها أن يقول: أشهد أنّ فلانة أرضعت فلاناً خمس عشرة رضة، أو عشر رضعات، على القولين - غير متفرّقات على ما مرّ في مدّة الحولين ولم يفصل برضاع امرأة أخرى، ووصل اللبن إلى جوفه على ظاهر الحال بأن شاهدت الصّبيّ ملتقياً ثديها بمصّ اللبن ويحرك شفّتيه ويبتلع ما كان يحصل في فيه.

إذا رأى الصّبيّ داخلاً رأسه تحت ثياب المرضعة لم يجز له أن يشهد بالرضاع. إذا ادّعى الزّوج أنّها محرّم له من رضاع قبل قوله فيها عليه ولا يقبل فيها له إلاّ بيّنة ولزمه المهر كمالاً إن دخل بها، وإن علم من حالها أنّ أحدهما أكبر من الآخر بما لا يمكن حصول الرّضاع بينهما لم يلتفت إلى دعواه.

فصل:

مدّة الرّضاع الذي لا يجوز أكثر منها حولان وشهران ولا يجوز أن ينقص من الحولين أكثر من ثلاثة أشهر ولا يجوز إجبار الحرّة على إرضاع ولدها إلاّ إذا لم يكن له مال ولا والد وغيره ممّن يجب عليه نفقته أو كان معسراً فحينئذ يجب عليها إرضاعه وليس للزّوجة إرضاع الولد إلاّ برضاء الزّوج لأنّ له الاستمتاع بها والإرضاع يخلّ بذلك. لا يحلّ أن يستأجر الرّجل زوجته لرضاع الولد إلاّ إذا بانت منه. إذا تطوّعت البائنة برضاع الولد أوفضت بأجرة المثل فهي أحقّ به فإن طلبت

إصباح الشيعة

أكثر من ذلك ووجد الأب من يتطوع بذلك أو يرضع بدونها فله ذلك، ومن شرط صحة الإجارة أن تكون مدة الرضاع والأجرة وحال اللبن معلومة وأن تشهد الصبي المرتضع ولا يصح أن يستأجرها بنفقتها وكسوتها مطلقاً إلا إذا عين مقدار النفقة والكسوة وجنسهما، ويبطل الإجارة بموت الصبي وكل واحد من المتعاقدين.

والأمة يجب عليها إرضاع الولد ولا يسترضع المرأة إلا عاقلة مسلمة عفيفة وضيئة الوجه غير عمشاء ولا حمقاء، ولا يجوز استرضاع الكافرة فإن اضطر إلى ذلك فرخص في اليهودية والنصرانية خاصة بشرط أن يمنعها من أكل المحرمات وشربها ولا يسلم الولد إليها تحمله إلى بيتها، ولا يسترضع من ولد من زنا مختاراً.

فصل:

إذا افترق الزوجان فالأم أحق بالطفل الصغير للتربية والحضانة من الأب ونفقته على الأب، وإذا بلغ الطفل حدًا يميز بين ضره ونفعه في العادة وهو سبع سنين فصاعداً فالأب أحق به إن كان ذكراً والام أولى بها إن كانت أنثى ما لم تتزوج، وإن كان الولد عاقلاً رشيداً فله الخيار في المقام عند أيهما شاء ذكراً كان أو أنثى غير أنه يكره للبنات مفارقة أمهما إلى أن تتزوج.

إذا فسق الأب فالأم أولى بها فإن فسقت هي أيضاً سقطت حضانتها وكذا إن تركت الحضانه باختيارها فالأب أولى به من أم الأم، وإذا كان أحدهما مسافراً بقدر التقيصير فالأب أحق به، وإذا كان أحدهما كافراً فالمسلم أولى به أيهما كان، وإن كان أحدهما مملوكاً فالحر أولى به، وإن كان الولد مملوكاً فسيده أولى به وبعد الأبوين فالأولى بميراث الولد فإن تساوا أخرج بالقرعة ومن فسق أو كفر أو غاب فكمن مات.

كتاب النفقة:

يجب نفقة الولد على والده في الفاضل عن قوت يومه بما له في يده أو قدرة على كسب إذا كان الولد صغيراً أو معسراً والكبير الناقص الحلقة كالصبي والمعسر ونحو ذلك مثل الضرير والزمن والمعسوب والمجنون وإن كانا موسرين أو كان الكبير قادراً على كسب كفايته فلا يجب وإذا لم يكن له والد أو كان معسراً فنفقته على جده، فإن فقد الجد وكان معسراً فعلى أبي الجد وهلّم جرّاً فإن فقد الآباء أو أعسروا فعلى أمه وإن لم تكن أو كانت معسرة فعلى جدته وهكذا جدتها وإن علت مع فقد القريبة أو إعسارها، وكذا كل من وقع عليه اسم الأب أو الجد الأقرب فالأقرب ونفقة الوالد على ولده وكذا الجد وإن علا والام وأمهاتها وأجدادها وإن علت ينفق عليهم من فاضل قوته إذا كانوا فقراء غير قادرين على كسب ما يسدّ خلّتهم، ولا يجب على الولد إعفاف والده بنكاح أو ملك يمين.

إذا كان له ولدان أو أب وابن ولا يسعها فاضل قوته كان الفاضل بينهما، وإذا كان له أب وجد أو ابن وابن وابن ولا يسع الفاضل كليهما كان الأقرب أولى. إذا كان للمعسر أب وابن موسران فنفقته عليهما بالسوية. إذا كان له زوجة وذو رحم ولا يسعها فاضل قوته فالزوجة أحقّ بذلك لأن نفقتها على سبيل المعاوضة ولا يتعلق بإيسار الزوج ويسقط نفقة

إصباح الشيعة

الأقارب بفواتها بخلاف نفقة الزوجة فإنها في الذمة.
 من كان غنياً وله أب معسر له زوجة معسرة وأطفال لا مال لهم فعليه نفقة والده
 وزوجة والده لأنها من مؤنة والده دون نفقة إخوته، ويستحب أن ينفق على من يرثه من
 الأقارب مع فقد الوالدين والولد ويجب نفقة زوجة الولد على الوالد.
 إذا تزوج العبد القن أو المكاتب أو المدبر بحرة فأولدها كان الولد حراً وعليها
 حضانتها ونفقته دون العبد إلا إذا أعتق وأيسر.

فصل:

يجب على الرجل نفقة زوجته وليس عليه إعدامها إلا إذا كانت ممن يُخدم مثلها في
 الشرف والنسب، وغير الشريفة تستحق إعدامها في حال مرضها خاصة ومن وجب عليه
 الإعدام مخير بين أن يشتري خادماً أو يكتري أو يخدمها بنفسه، وإذا تكلفت خدمة نفسها لم
 يكن لها مطالبة الزوج بأجرة الخدمة، ونفقة الزوجة على الموسر مدان من غالب قوت البلد
 كل يوم وعلى المتوسط مد ونصف وعلى من دونه مد وكذا في مقدار الأدم والكسوة، وإذا
 اتفقا على أخذ البديل عنها جاز وإن زاد لبعض أزواجه على الواجب جاز وقد ترك
 الأفضل.

ووقت وجوب النفقة لها حالة تمكينها إيّاه من الاستمتاع بها دون حال العقد فإن
 تعلّت في التمكن بطلب مسكن دون مسكن وبلد دون آخر سقط وجوب النفقة، وتجب
 النفقة بوجود التمكن لا بإمكانه، فلو بقيا بعد العقد سنين ولم يطالبها هو بالتمكن
 ولا طالبتة هي بالنفقة لم تجب النفقة وتسقط نفقتها بالنشوز وبمندوب الإحرام والصوم إذا
 كان بغير إذن زوجها بخلاف الواجب.

يجب على القن والمكاتب والمدبر نفقة زوجاتهم مع التمكن، والنفقة من كسب
 العبد إن أذن له مولاه في التزويج وإن لم يكن مكتسباً تعلقت برقبته، وليس للسيد أن يسافر
 بعبده إلا بعد أن يضمن نفقة زوجته.

للمطلقة طلاقاً رجعيّاً النفقة مادامت في العدة بخلاف البائنة بالطلاق الثالثة أو

كتاب النكاح

بالخلع فإنه لانفقة لها ولاسكنى إلا إذا كانت حاملاً، ولانفقة في النكاح المفسوخ ولا للملاعنة الحامل إلا أن يكذب الزوج نفسه فحينئذ لها النفقة، ونفقة قدراً انقطع عنها ونفقة الحامل إنما تجب للحامل لأجل الحمل، ولانفقة للمتوفى عنها زوجها في العدة من تركته وإن كانت حاملاً أنفق عليها من نصيب حملها.

إذا تزوج حرّاً بأمة فأبأنها وهي حامل وجب النفقة على سيّد الأمة إذا اشترط استرقاق الولد، فإن كان الزوج مملوكاً فالنفقة على سيّد الولد، فإن كانت الأم حرة والأب عبداً فالنفقة على الأم إلا إذا أعتق وأيسر.

إذا أعرس الرجل بنفقة زوجته فعليها النّظر إلى ميسرة ولا يفسخ الحاكم العقد بطلبتها، ومتى استقرضت المرأة على زوجها حال غيبته نفقتها بالمعروف لزم الزوج قضاؤه.

فصل:

العبد إن كان غير مكتسب لصغر أو كبر أو زمانة أو مرض فنفقته على سيّده، وإن كان مكتسباً فهو بالخيار بين أن ينفق عليه وأن يجعل نفقته في كسبه، فإن زاد كسبه على نفقته أو نقص عنه فلسيّد أو عليه، ومقدار النفقة قدر الكفاية لمثله في العرف وجنسها غالب قوت البلد للماليك وكذا في الكسوة ولا يعتبر في ذلك حال سيّده ويسوّى بين الماليك في الطعام والكسوة ويفرق بين السرية والخادمة، ولا يجوز أن يكلف العبد ما لا يطيقه، ومتى تعطل على الكسب كانت نفقته في مال مولاه.

فصل:

من ملك بهيمة أو طيراً كان عليه نفقتها سواء كانت ممّا يقع عليه الزكاة أولاً ثم إن كانت البهيمة في جوف البلد ولا ينفق عليها صاحبها ألزمه السلطان النفقة عليها أو بيعها أو ذبحها إن كانت ممّا يذبح وإن كانت في الصحراء أو كان لها في الكلاء كفاية فلا شيء عليه بل تركها لترعى، وإن كانت لا تكفيها أو كانت مجدبة فكما في البلد، وإن كانت لها لبن وفق حاجة الولد فلا يجوز أن يتعرض للبنها، وإن كان أكثر من ذلك فله أخذ الفضل فإذا استغنى بالعلف أخذ كله.

دليل الموضوعات العام

كتاب النكاح الجزء الاول

من النساء وحرم منهن في شرع	فقه الرضا
٣٢ الإسلام	٣ - باب النكاح والمتعة والرضاع ...
- باب ما يحرم نكاحهن من النساء	٧ - باب العقيقة
٣٣ بالاسباب دون الأنساب	المقنع
- باب ما يحرم النكاح من الرضاع	١١ - باب بدو النكاح
٣٤ وما لا يحرم منه	١٣ - شعر
- باب القول في الرجل يفجر المرأة	٢١ - باب العقيقة
٣٥ ثم يبدوله في نكاحها	٢١ - باب المتعة
- باب نكاح المرأة وعمتها وخالتها	الهداية
٣٦ وما يجوز من ذلك وما لا يجوز	٢٥ - باب النكاح
- باب العقود على الإماء وما يحل	٢٧ - المتعة
٣٦ من النكاح بملك اليمين	٢٧ - باب العقيقة
- باب المهور والاجر وما ينعقد به	المقنعة
٣٨ النكاح من ذلك وما لا ينعقد به	٣١ - أبواب النكاح
- باب عقد المرأة على نفسها النكاح	٣١ - باب السنة في النكاح
واولياء الصبي وأحقهم بالعقد	٣٢ - باب ضروب النكاح
٣٩ عليها	٣٣ - باب تفصيل أحكام النكاح ...
٤٠ باب الكفاءة في النكاح	- باب من أحل الله تعالى نكاحها

٤٠	- باب اختيار الأزواج	٤٠	- باب المهور وما ينعقد به النكاح
٤١	- باب الإستخارة للنكاح والدعاء	٤١	وما لا ينعقد ١٠٧
٤١	قبله	٤١	- باب العقد على الإمام والعبيد
٤١	- باب السنة في عقود النكاح وزفاف	٤١	واحكامه ١١١
٤٢	النساء وآداب الخلق والجماع	٤٢	- باب ما يُستحب فعله لمن أراد
٤٣	- باب القسمة للأزواج	٤٣	العقد او الزفاف وآداب الخلوة
٤٣	- باب التدليس في النكاح	٤٣	والجماع والقسمة بين الأزواج ١١٤
٤٤	- باب نظر الرجل الى المرأة قبل أن	٤٤	- باب التدليس في النكاح ١١٦
٤٤	يتزوجها	٤٤	- باب المتعة واحكامها ١١٨
٤٥	- باب الولادة والنفاس والعقيقة . .	٤٥	- باب السرارى وملك الايمان ١٢١
٤٩	الانتصار	٤٩	- باب العقيقة والسنة فيهما وحكم
٧١	- كتاب النكاح	٧١	الرضاع ١٢٤
٧١	المسائل الناصريات	٧١	- باب إلحاق الأولاد بالآباء
٨٥٠	- كتاب النكاح	٨٥٠	واحكامهم ١٢٧
٨٩	الكافي	٨٩	المراسم العلوية
٩٠	- الضرب الاول من الأحكام	٩٠	- كتاب النكاح ١٣١
٩٠	- نكاح المتعة	٩٠	- ذكر: احكامه ١٣١
٩٠	- ملك اليمين	٩٠	- ذكر: شرائط الأنكحة ١٣١
٩٧	- فصل فيما يحرم من النكاح	٩٧	- ذكر: ما يلزم بالعقد ١٣٤
١٠٣	النهاية	١٠٣	- ذكر: المهر ١٣٤
١٠٣	- باب ضرر النكاح	١٠٣	- ذكر: القسمة ١٣٥
١٠٤	- باب أحل الله تعالى من النكاح	١٠٣	- ذكر: النفقات ١٣٥
١٠٤	وما حرم منه	١٠٣	- ذكر: النكاح المتعة ١٣٦
١٠٥	- باب الكفاءة في النكاح واختيار	١٠٣	- ذكر: النكاح بملك اليمين ١٣٦
١٠٥	الأزواج	١٠٤	جواهر الفقه ١٣٧
١٠٥	- باب من يتولى العقد على النساء . .	١٠٥	- باب مسائل يتعلّق بالنكاح ١٣٩

١٩٠	- فيما لو حدث العيب بعد العقد .	١٤٦	- باب مسائل يتعلّق بالرضاع . . .
١٩٢	- باب نكاح المتعة		المُهدَّب ١٥١
١٩٣	- فيما إذا نسي الأجل	١٥٣	- كتاب النِّكاح
١٩٥	- باب السَّرارى وملك الايمان . . .	١٥٣	- باب اقسام النِّكاح
١٩٨	- باب نكاح المشركين	١٥٤	- باب ذكر الكفأة في النِّكاح . . .
	- باب احكام الولادة والعقيقة		- باب في ذكر من يحرم نكاحه من
٢٠٢	- والرضاع	١٥٥	النساء ومن يحلّ منهن
٢٠٤	- في احكام الحتنه		- باب ما يحرم من النِّكاح بالرضاع
٢٠٥	- باب النفقات	١٦١	وما لا يحرم به ، وما يتعلّق بذلك .
	فقه القرآن ٢١٥		- باب في ذكر من يجوز له العقد في
٢١٧	- كتاب النكاح	١٦٢	النكاح
٢١٨	- باب ما أحلّ الله من النكاح و . .	١٦٤	- باب في نكاح الباكرة
٣٣٠	- باب ضرورب النكاح	١٦٧	- باب الصّدّاق واحكامه
٢٢١	- باب ذكر النِّكاح الذّائم	١٦٨	- فيما إذا لم يسمّ المهر
٢٣٥	- باب الصّدّاق واحكامه	١٧٣	- في تزويج المحجور عليه
٢٣٧	- باب المتعة واحكامها	١٧٥	- فيما اذا بانّت الزّوجة ثيباً
	- باب نفقات الزّوجات والمرضعات	١٧٥	- في عدم جواز تمكينها
٢٤٦	- واحكامها		- باب نكاح الإماء والعبيد وما
٢٥٣	- باب في ذكر ملك الأيمان	١٧٦	يتعلق بذلك
	- باب ما يحرم النّظر اليه منهنّ وما		- في تزويج العبد بحرة بغير إذن
٢٥٤	- لا يحل	١٧٨	سيده
٢٥٧	- باب اختيار الأزواج ومن يتولّى و .		- باب ما ينبغي فعله عند العقد
	- باب في النّهي عن خطبة النساء	١٨٠	على النساء والدّخول بهنّ
٢٥٩	- المعتدّات بالتصريح	١٨٠	- في آداب الغشيان
	- باب ما يُستحبّ فعله عند العقد	١٨٢	- باب القسمة بين الأزواج
٢٦٢	- وآداب الخلوة	١٨٧	- باب التدليس في النِّكاح

٢٦٥	- باب الزيادات	٣٠٠	- فصل في بيان عقد العبد والأماء .
	غنية النزوع		- فصل في بيان أحكام السراري
٢٦٩	- كتاب النكاح	٣٠٤	وملك الأيمان
	- أمّا من يحرم العقد عليهنّ في حال	٣٠٥	- فصل في بيان نكاح المتعة
٢٧١	دون حال		- فصل في بيان العيب المؤثر في
٢٨٢	- في نكاح المتعة	٣٠٧	فسخ العقد
	الوسيلة الى	٣٠٨	- فصل في بيان ما يلزم بالعقد . . .
	نيل الفضيلة	٣٠٨	- فصل في بيان احكام الزفاف و .
	- في بيان مقدّمة الكتاب وكيفية		- فصل في بيان حكم الولاية
٢٩١	العقد	٣١٠	والارضاع والعقيقة و
	- فصل في بيان من يجوز العقد	٣١٣	- كتاب النفقات
٢٩٣	عليه	٣١٣	- فصل في بيان النفقة و
	- فصل في بيان ما يجوز عقد النكاح		- فصل في بيان من له حظّ في
٢٩٥	عليه من المهر	٣١٥	الحضانة و
	- فصل في بيان من اليه العقد على		إصباح الشيعة
٢٩٨	النساء	٣١٩	- كتاب النكاح
٢٩٩	- فصل في بيان أحكام الرّضاع . . .	٣٥١	- كتاب النفقة

